

على قديم القرن الخامس عشر الهجري

إمعان النظر

شرح

شرح نخبته الفكر

تأليف

العلامة القاضي محمد أكرم النصر بوري السدي

(من اعلام القرن الحادي عشر الهجري)

حققه وفرج نصوصه وقدم له

ابو سعيد غلام مصطفى القاسمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة الامعان

أئمة الحديث و اعلامه في السند :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. اما بعد: فإن بلادنا السند كان لها صيت بعيد في المعارف في السنين الخالية وهذه الأرض تقدمت في العلوم الإسلامية وخاصة في علم الحديث و متعلقاته حين كانت الدنيا مصابة بالجهل و اتباع الأوهام الباطلة. يكفي لشهادة ما ادعيت ما كتب المحققون و اعلام اصحاب الرجال تذكرة أئمة تلك الدور :-

فهذا الإمام ابو معشر نجيب بن عبدالرحمن السندی إنه رأى ابا امامة سهل بن حنيف و سمع محمد بن كعب القرظي، و نافعا مولى ابن عمر و سعيد المقبري و محمد بن المنكدر، و هشام بن عروة، و روى عنه ابنه محمد السندی و الحسين السندی، و يزيد بن هارون و محمد بن عمر الواقدي و اسحاق بن عيسى الطباع، و محمد بن بكار الريان و غيرهم. و كان المهدي الخليفة قد اقدمه من مدينة رسول الله ﷺ الى بغداد. و كان من اعلم الناس بالمغازي. و قال ابو حاتم الرازي محله الصدق .

يقول المحدث الكبير - الخطيب البغدادي :- حدثنا ابو احمد الحسين بن علي بن محمد بن نصر الأسد ابازي بها، حدثنا احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ببغداد، حدثنا محمد بن الليث الجوهري، حدثنا محمد بن ابي معشر المدني، حدثنا ابي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: كل مسكر خمر، و ما اسكر كثيره فقليله حرام.

اخبرنا ابو سعيد محمد بن موسى الصيرفي قال سمعت ابا العباس بن يعقوب الأصم يقول سمعت العباس بن محمد الدوري يقول سمعت يحيى بن معين يقول: ابو معشر اسمه نجيب و هو مولى ام موسى توفي في بغداد سنة ١٧٠هـ، و هو ابن تسع و تسعين سنة. (١)

(١) راجع تاريخ بغداد ج ٣ ص ٤٢٧ طبع ١٩٣١ - ١٣٤٩هـ.

٢- الإمام محمد بن أبي معشر السندی :

يكنى أبا عبد الملك. روى عنه ابنه: داود و الحسين، و أبو حاتم الرازي، و محمد بن الليث الجوهري، و أبو يعلى الموصلي. و قال أبو حاتم محله الصدق. (١)

يقول الخطيب: حدثني أبو طالب يحيى بن علي بن المطيب ابن الدسكري بجلوان حدثنا أبو بكر بن المقرئ باصفهان، حدثنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثني، قال محمد بن أبي معشر أبو عبد الملك ثقة.

حدثنا السمسار حدثنا الصفار حدثنا ابن قانع أن محمد بن أبي معشر المدني (السندی) مات في سنة أربع و أربعين و مائتين. قلت:- لكن الرواية الأخرى من ابنه تدل على أن الإمام محمد بن أبي معشر توفي سنة سبع و أربعين و مائتين. و هي هذه:-

يقول العلامة الخطيب:- أنبأنا محمد بن الحسين القطان حدثنا أحمد بن كامل القاضي، حدثنا داود بن محمد بن أبي معشر نجيع بن عبد الرحمن مولى بني هاشم، قال: توفي محمد أبو عبد الملك يعني أبا عبد الله سبع و أربعين و مائتين و هو ابن تسع و تسعين سنة. و ثمانية أيام.

٣- ابنه الإمام داود بن محمد بن أبي معشر السندی أبو سليمان-

حدث عن أبيه عن أبي معشر كتاب المغازي. رواه عنه أحمد بن كامل القاضي، وهو أخو الحسين بن محمد بن أبي معشر صاحب و كيع. (٢)

٤- الربيع بن صبيح السندی :

هو أول من صنف في الحديث. قاله أبو محمد الرامهرمزي ثم سفيان بن عيينة، ثم صنف الموطأ مالك بن أنس بالمدينة، ثم عبد الله بن وهب، بمصر، و معمر بن راشد و عبد الرزاق باليمن، و سفيان الثوري بالكوفة، و محمد بن فضيل أيضا بالكوفة، و حماد بن سلمة و روح بن عبادة بالبصرة، و هشيم بواسط، و عبد الله بن المبارك بخراسان. (٣) مات بارض السند سنة ستين و مائة من الهجرة.

(١) راجع الحوالة السابقة ج ٣ - ص ٤٢٧.

(٢) راجع الحوالة السابقة ج ٨ - ص ٣٧٦.

(٣) راجع كشف الظنون تأليف العلامة مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة كاتب

جلبي طبع البهية بتركيا ج ١ ص ٦٣٧.

و منهم ابو عبد الله مكحول بن عبد الله

قال ابن عائشة: مكحول كان مولى لامرأة من قيس و كان سنديا لا يفصح. قال الخطيب: سبي ثم وقع الى سعيد بن العاص فوهب لامرأة من هذيل فاعتقته. و كان معلم الأوزاعي و سعيد بن عبدالعزيز. و قال الزهري: العلماء اربعة: سعيد بن المسيب با لمدينة و الشعبي با لكوفة و الحسن البصري با لبصرة و مكحول بالشام و لم يكن فى زمنه ابصر بالفتيا و كان لا يفتى حتى يقول: لا حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم. هذا رأى و الراى يخطى و يصيب. و سمع انس بن مالك و واثلة بن الأسقع و ابا هند الرازى و غيرهم. و كان مقامه بدمشق، و كان فى لسانه عجمة ظاهرة و يبدل بعض الحروف بغيره. و هذه العجمة تغلب على اهل السند، يحكى عن ابى عطاء السندى الشاعر المشهور و اسمه مرزوق. و فاته سنة ثمان عشرة و مائة. يقال تربى فى اخواله بكابل. و هى ناحية معروفة ببلاد السند. (١)

و منهم الامام عبد الرحمن السندى الأوزاعى.

و هو ابو عمرو عبد الرحمن الحافظ. ولد سنة ثمان و ثمانين وحدث عن عطاء بن ابى رباح و القاسم بن مخيمر و غيرها و رأى محمد بن سيرين. حدث عنه شعبة و ابن المبارك و الوليد بن مسلم و الهقل بن زياد، و يحيى بن حمزة، و يحيى القطان و غيرهم. سكن فى آخر عمره بيروت مرابطا و بها توفى و اصله من سبى السند. كذا قال الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ. فى خلاصة تذهيب الكمال: قال ابو زرعة: اصله من سبى السند. مات رحمه الله فى ثانى صفر سنة سبع و خمسين و مائة.

و منهم محمد بن ابراهيم بن عبد الله الديبلى ساكن مكة.

ذكره الحموى فى معجم البلدان، و السمعانى فى الأنساب. قال السمعانى: يروى كتاب التفسير لابن عيينة عن ابى عبد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومى، و كتاب البر و الصلة لابن المبارك عن ابى عبد الله الحسين بن الحسين المروزى عنه. يروى عن عبد الحميد بن صبيح ايضا. روى عنه ابو الحسن احمد بن ابراهيم بن فراس المكي و ابوبكر محمد بن ابراهيم بن على

(١) راجع وفيات الأعيان و انباء ابناء الزمان للتماضى ابن خالكان ج ٢ - ص ١٢٢

ابن المقرئ. وقال ايضا:- واما ابنه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله الديلمي فهو يروى عن موسى بن هارون ومحمد بن علي الصانع الكبير وغيرهم. (١)

و منهم محمد بن محمد الديلمي :

هو ابو العباس محمد بن محمد بن عبد الله الوراق الديلمي الزاهد. في الأنساب:- و كان صالحا، عالما، سمع ابا خليفة الفضل بن الحباب الجمحي وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي و عبدان بن احمد بن موسى العسكري ومحمد بن عثمان بن ابي سريد البصري و اقراهم. سمع منه الحاكم ابو عبد الله الحافظ. توفي في شهر رمضان سنة خمس و اربعين و ثلاثمائة. صلى عليه ابو عمرو بن نجيد. (٢)

و منهم شعيب بن محمد الديلمي :

قدم مصر و حدث بها. قال ابو سعيد كتبت عنه و خلف بن محمد الموازيني الذي نزل بغداد و حدث بها عن علي بن موسى الديلمي المحدث. روى عنه احمد بن محمد بن عمران الجندی. (٣)

و منهم الإمام ابو العباس

احمد بن عبد الله بن سعيد الديلمي من الغرباء الرحالة المتقدمين في طلب العلم و من الزهاد و الفقراء العباد. سكن نيسابور ايام ابي بكر بن اسحق من حريمه و هو خانقاه الحسن بن يعقوب الحدادی. تزوج في المدينة الداخلة و ولد له. فكان البيت في الخانقاه يرسمه و ياوي الى اهله في المدينة بعد ان صلى الصلوات في المسجد الجامع. و كان يلبس الصوف و ربما يمشي حافيا.

سمع بالبصرة ابا خليفة القاضي و ببغداد جعفر بن محمد الفرغاني و بمكة الفضل بن محمد الجندی و محمد بن ابراهيم الديلمي و بمصر علي بن عبد الرحمن و محمد بن ريان و بدمشق ابا الحسن احمد بن عمير بن حوصا و ببيروت ابا عبد الرحمن مكحول و بحران ابا عروبه الحسين بن

(١) راجع الانساب للسمعاني ورق ٢٣٦ طبع فوتو آفسييت بليدن.

(٢) الحوالة المذكورة. ورق ٢٣٦.

(٣) الحوالة المذكورة. ورق ٢٣٦

أبي معشر وبتستر أحمد بن زهير التستري وبعسكر مكرم عيان بن أحمد الحافظ وبنيسابور
أبابكر محمد بن إسحق بن حريم وقرانهم.

سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وقال توفي بنيسابور في رجب سنة ٣٤٣ هـ.
ودفن في مقبرة الحيرة (١)

ومن هذه الأئمة في الحديث ومن أعيان القرن الثالث الهجري:

الحافظ المحدث خلف بن سالم السندی

كنيته أبو محمد وله ولاء بآل المهلب. ولهذا يقال له مولى لآل المهلب أو مهلبى.
وكان من حفاظ الحديث ومن أساتذته من له شهرة وفيرة في الحديث كالإمام يحيى بن
سعيد القطان (متوفى ١٩٨ هـ) وعبد الرحمن بن المهدي (متوفى ١٩٨ هـ) وإسماعيل بن إبراهيم
بن عليّة (متوفى ٢٩٢ هـ) وعبد الرزاق بن همام (متوفى ٢١١ هـ) وهشيم بن بشير (متوفى
١٨٨ هـ) وابن إدريس عبد الله بن إدريس الكوفي (متوفى ٢٩٢ هـ) ومعن بن عيسى القزاز
المتوفى (٢١٩ هـ) وأبو بكر بن عياش (متوفى ١٧٣ هـ) ومحمد بن جعفر غندر (متوفى ١٩٣ هـ)
وأبو نعيم الفضل بن دكين (متوفى ٢١٩ هـ) ويزيد بن هارون (متوفى ٢٠٦ هـ) وهب بن
جرير البصري (متوفى ٢٠٦ هـ) ومحمد بن عبد الله ابن نمير (متوفى ٢٣٤ هـ) وأبو أحمد الزبيري
محمد بن أسد الله الكوفي (متوفى ٢٠٣ هـ) وسعد بن إبراهيم بن سعد (متوفى ٢٠١ هـ) ويعقوب
بن إبراهيم بن سعد الزهري (متوفى ٢٠٨ هـ) وغيرهم من أعلام المحدثين وأئمتهم.

ومن تلامذته الإمام أحمد بن أبي خيثمة (متوفى ٢١٩ هـ) والإمام أبو حاتم الرازي و
محمد بن إدريس الحنظلي وهو من شيوخ الإمام البخاري، وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو
الدمشقي (متوفى ٢٨١ هـ) ومحدث الشام يعقوب بن شيبة (متوفى ٢٦٢ هـ) ويحيى بن أزدك
القزويني وعثمان بن سعد الدارمي (متوفى ٢٨٠ هـ) ويعقوب بن يوسف الطوسي وعباس بن
محمد الدوري (متوفى ٢٧١ هـ) وإسماعيل بن أبي الحارث أسد بن شاهين (متوفى سنة ٢٥٨ هـ)
وحاتم بن الليث وجعفر بن محمد الطيالسي (متوفى سنة ٢٨٢ هـ) والحسن بن علي العمري (متوفى
٢٩٥ هـ) وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (متوفى ٣١٠ هـ) وأحمد بن علي الأبار (متوفى

(١) راجع الأنساب للعلامة السمعاني ورق ٢٣٦ (فوتو آفسييت) سنة ١٩١٧ م. بهالند.

٢٩٠ هـ و ابوبكر احمد بن علي بن سعد الروزي المتوفى ٢٩٢ هـ و احمد بن الحسن الصرقي.

يقول الإمام ابو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن:- اني سمعت من خلف بن سالم (السندی) خمسة احاديث التي سمعتها من احمد بن حنبل.

الإمام النسائي صاحب السنن يروي عن خلف بن سالم السندی بواسطة را و واحد و يقول علي بن سهل البزار سمعت من احمد بن حنبل يقول: خلف بن سالم صدوق بلا شبهة. وثقه يحيى بن معين و الإمام النسائي و ابو حاتم الرازي، وعده حمزة الكناني و ابن حبان في المحدثين الكبار. و يقول تلميذه يعقوب بن شيبة: خلف بن سالم ثقة يعتمد عليه، وهو اوثق من الحميدى (استاذ البخارى) و المسدد كايهما.

الحافظ الذهبي و ابن خيثمة و الإمام البخارى و ابن سعد و الخطيب البغدادي كلهم متفقون بأن و فاته ببغداد سنة ٢٣١ هـ كان يوم الأحد الثالث و العشرين من رمضان.

يقول ابن سعد في الطبقات: ان سالم بن خلف كتب المسند و جمع فيه احاديث النبي ﷺ. (١)

و منهم الامام الحافظ عبد بن حميد بن نصر الكسى السندی :

و الكس مدينة بأرض السند شهورة ذكرت في المغازي. و ممن ينسب اليها عبد بن حميد بن نصر و اسمه عبد الحميد الكسى صاحب المسند و احد ائمة الحديث، روى عن يزيد بن هارون و عبد الرزاق و غيرهما. روى عنه مسلم بن الحجاج و ابو عيسى الترمذى، و توفي سنة ٢٤٩ هـ. و قال ابو الفضل بن طاهر: كس، بالسین المهملة، تعريب كش بالشين المعجمة، خرج من وطنه سنة مائتين من الهجرة لتحصيل الرواية من الأئمة المحدثين و اخذ عن يزيد بن هارون، و محمد بن بشر العهدي و ابى داود الطيالسى و ابى الوليد الطيالسى و ابى النضر و ابى النعمان محمد بن الفضل و يعقوب بن سعد الزهرى و ابو عاصم النبيل، جعفر بن

(١) راجع ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ - ص ٣١٠ - تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٥ - تاريخ بغداد ص ٣٢٨ - ٣٣٠ ج ٨. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر - الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧ قسم ٢ ص ٩٢ طبع ليدن - كتاب الجرح و التعديل لابن ابى حاتم ج ١ قسم ٢ ص ٣٧١ و التاريخ الكبير للبخارى ج ٢ قسم ١ ص ١٧٩.

عون، ابو عامر عبد الملك و العقدي و ابى نعيم، و على بن عاصم و ابن ابى فديك و حسين بن على الجعفي و ابى اسامة و يونس بن محمد المودب و سعيد بن عامر و احمد بن اسحاق الحضرمي و عمر بن يونس الياحي و الحسن بن موسى وغيرهم .

يقول الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: ان عبد بن حميد كان من ائمة الحديث و حفاظه (١) قد روى عنه الإمام مسلم اربعا و خمسين روايات.

يقول العلامة الكتاني صاحب المستطرفة (٢): له مسندان، كبير و صغير، وهو المسمى بالمنتخب وهو القدر السموع لإبراهيم بن خريم الشاشي منه. وهو الموجود في ايدي الناس في مجلد لطيف. وهو خال عن مسانيد كثيرة من مشاهير الصحابة.

و منهم احمد بن السندی الحداد

يروى عن الفريابي و محمد بن عباس المؤدب، و يروى عن احمد بن حنبل و حلق بن البزار و محرز بن عون و عاصم بن على وغيرهم. و قرأ على خلف بن هشام (٣)

و منهم السندی بن شاهك (٤)

قال ابن ماكولا: و كذلك رجاء السندی و من ولده ابو بكر محمد بن محمد بن احمد بن رجاء السندی. روى عن عمرو بن على البصري و طبقتهم. روى عن يحيى بن منصور و ابوء ابو عبدالله محمد بن رجاء السندی النيسابوري والد محمد بن يحيى وهو من اسفرائن (ارتجالا) سمع النصر بن شميل و ابن ابراهيم بن على الذهلي، و محمد بن اسحق بن خزيمة. و قدم بغداد حاجا و حدث بها و كان رجاء و ابنه ابو بكر ثقاتا اثباتا و ابنه ابو بكر محمد بن رجاء السندی الحنظلي قال ابن ابى حاتم قدم علينا حاجا. روى عن ابراهيم بن محمد الشافعي و اسحق بن راهويه و ابى عمار الحسين بن حريث. كتبت عنه بمكة و هو صدوق ثقة (٥)

-
- (١) راجع معجم البلدان المجلد الرابع ص ٤٦٠ طبع دار صادر بيروت.
 - (٢) راجع الرسالة المستطرفة للشيخ محمد بن جعفر الكتاني طبع اصح المطابع بكراتشي السند.
 - (٣) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ١٥٨.
 - (٤) و ابنه ابراهيم كان حافظ الحديث. ذكره الجاحظ في تاليفه البيان و التبيين.
 - (٥) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٣١٣ - ٣١٤

و منهم ابو نصر الفتح بن عبد الله السندی

كان محدثا فقيها، متكلمًا. و كان مولى لآل الحكم ثم عتق. و قرأ الفقه و الكلام على ابي علي الثقفی. حدثنا ابو العلاء احمد بن محمد بن الفضل من لفظه باصفهان. انا ابو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الحافظ انا ابوبكر احمد بن علي الأديب أنا ابو عبد الله الحافظ حدثني عبد الله بن الحسين قال كنا يوما مع ابي نصر السندی و فينا كثرة حوالية و نحن نمشي في الطين فاستقبلنا شريف سكران قد وقع في الطين فلما نظر الينا شتم أبا نصر السندی و قال نافق يا عبد أنا كما ترى و انت تمشي و خلفك هؤلاء. فقال له ابو نصر السندی ايها الشريف تدري لم هذا؟ لأنني متبع آثار جدك و انت متبع آثار جدي، قلت روى ابو نصر السندی عن الحسن بن سفيان وغيره. (١)

و منهم احمد بن محمد القاضي المنصوري :

سكن العراق و فارس، يكنى بأبي العباس. كان اماما على مذهب داود الاصفهاني. سمع الأثرم و طبقته روى عنه الحاكم ابو عبد الله الحافظ.

و منهم ابو نصر احمد بن محمد بن صالح التميمي القاضي المنصوري :

من اهل المنصورة سكن العراق و كان اظرف من رأيت من العلماء سمع بفارس ابا العباس بن الأثرم و با لبصرة ابارؤف الهرازي.

و منهم ابو محمد عبد الله بن جعفر بن مرة المنصوري المقرئ :

كان اسود. سمع الحسن بن مكرم و اقرانه. روى عنه الحاكم ايضا و جماعة من الهاشمية انتسبوا الى ابن ابي جعفر المنصور امير المؤمنين ببغداد (٢)

و منهم ابو جعفر عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم بن عيسى بن ابي جعفر المنصوري السندی :

يعرف بابن بويه. كان امام جامع مدينة المنصورة و كان ثقة. يروي عنه احمد العطاردي و اسماعيل بن اسحاق القاضي و سواده بن عيسى الأحمسي و ابن ابي الدنيا وغيرهم. روى عنه ابو الحسين محمد بن زرف و احمد بن العباد و جماعة. توفي سنة خمسين و ثلاث مائة.

(١) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

(٢) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

و منهم ابو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الهاشمي المنصوري : ..
سمع ابا بكر ابن الباغندي وغيره. روى عنه ابوالحسن الأزدي و ابوالحسن محمد بن
عبدالقادر بن الحسن المنصوري من اولاده ايضا. شيخ باب البصرة و مقدمهم. سمع ابا القاسم
البصري و ابا القاسم النهرواني وغيرهما و توفي سنة ٤٣٤هـ.

و منهم ابو العباس محمد بن محمد الحسن المنصوري :

هو الهاشمي من اهل بغداد. ورد خراسان و حدث بها وراء النهر. حدث عن ابي بكر
بن ابي داود السجستاني و ابي القاسم البغوي و ابي جعفر الطبري و جماعة سواهم. روى عنه
ابو سعد الادريسي الحافظ. توفي ٣٤٧هـ بفرغانه.

و منهم ابوالفضل محمد بن عبد العزيز بن العباس بن محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن
عبيد الله بن المهدي بن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب
الهاشمي المنصوري (السندي)

كان خطيب جامع العربية (بغداد) و كان من اهل الخير و الفضل و العلم. سمع
الحسن بن محمد المخزومي و ابا الحسن الواعظ و ابا القاسم الصيدلاني و جماعة. روى عنه ابوبكر
الخطيب الحافظ فقال كتبت عنه. و كان صدوقا و كان احد الشهود المعدلين مات في
المحرم سنة ٣٢٤هـ (١)

و منهم ابو الفوارس السندي المصري :

هو احمد بن محمد بن الحسين السندي، مسند ديار مصر.

و منهم ابن حامد الديلمي :

هو الحسن بن حامد بن الحسن الديلمي (٣) قال الخطيب: سمع من علي بن محمد بن
سعيد الموصلي. حدثني عنه محمد بن علي الصوري و كان صدوقا و كان تاجرا مولا (٤)

(١) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٤٣٠

(٢) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٤٣٠

(٣) الحوالة المذكورة ورق ٥٤٣

(٤) راجع كتاب السند و التهذيب ص ٩٦ طبع الهند.

و منهم المحدث القاضي ابو حنيفة السندی

كان محدثا و فقيها كبيرا و عين قاضيا بمدينة بکھر في دور محمد بن تغلق. لقيه ابن بطوطة السياح المغربي سنة اربع و ثلاثين و سبع مائة بمدينة بکھر كما ذكره في كتابه. و ايضا لقي ابن بطوطة، الشيخ صدر الدين البکھري في سنة اربع و ثلاثين و سبع مائة.

و منهم الامام مسعود بن شيبه السندی :

عماد الدين الملقب بشيخ الإسلام له كتاب في التعليم. و له طبقات الحنفية. كان محدثا كبيرا ذكره الحافظ عبد القادر في طبقات الأحناف ايضا. ذكره الحافظ العسقلاني. و قد رد الإمام مسعود على امام الحرمين ابى المعالى الجويني و تلميذه الغزالي ردا بليغا. و قد طبع كتابه مقدمة التعليم من جانب لجنة احياء الأدب السندی (سندی ادبي بورڈ) بحيدرآباد السند.

حيات المؤلف و تاليفه

هناك في بلاد السند في الزمن القديم كانت بلدة نصرپور من نواحي حيدرآباد، عاصمة و قد نشأ منها علماء اجلاء و محدثون عظماء و قضاة نبلاء منهم المؤلف لإمعان النظر العلامة الإمام القاضي محمد اكرم بن عبدالرحمن النصرپوري السندی. ولد هذا المحدث الكبير في اوائل القرن الحادي عشر الهجري، و ابوه القاضي عبدالرحمن كان من القضاة الحنفيين في بلاده. تلقى المؤلف الإمام من ابيه و من مشايخ السند اخر و تلقى الحديث خاصة من محدثي بلاده و محدثي مكة المكرمة حين ما هاجر ابوه الى مكة و اختار جوار الحرم للسكونة. كان المؤلف ذا نظر غائرة و بصيرة فائقة في علوم الحديث و وقف جل عمره في درس الحديث و التاليف فيه. فصنف او لاشرح الجامع الصحيح للإمام البخاري و ادى فيه حق التحقيق ولم يكن في الشارح رائحة التعصب لأي مذهب من مذاهب فقه اهل السنة، فأجاب من جانب الأحناف (كثير الله سوادهم) في المسائل الخلافية بدون عصبية و اعتساف من الإنصاف بل اختار الجادة القويمة معتصما بالكتاب و السنة الصحيحة.

هذا الشرح كان مخطوطا و محفوظا في مكتبة اعلام "وليت" من نواحي عمرکوت السند انا ذهبت في السنين الخالية الى هذه القرية لزيارة هذا الشرح والاستفادة منه و لكن الأسف كل الأسف أن أبناء بلادنا لم يحافظوا على هذه الأمانة العلمية لمثل هذا المحدث الإمام القاضي

محمد اكرم وصار هذا الشرح بجميع اجزائه اكلة للديان ولم يبق منه اثر في هذا الاوان .
 كان قلبي محترقا على هذا الضياع وكنت افتش المكاتب العلمية في بلادنا لأفوز بزيارة
 نسخة اخرى لهذا الشرح ولكن مافزت في مراسي هذا . وقد يسر الله تعالى بعد ايام زيارة
 نسخة خطية لمشكوة المصاييح في مجلدين احدهما عند الصديق الحافظ المولى محمد معروف
 رح بمتياري في نواحي حيدرآباد و الثاني في مكتبة جامعة السند . كلا الجزئان كانا مكتوبين بخط
 المحدث الفقيه المخدوم محمد عثمان المتياروي من تلامذة المخدوم ميدينه النصر بوري و
 هو كان من تلامذة المحدث الإمام المخدوم محمد هاشم التوي . قد حلى المخدوم عثمان متن
 المشكوة بتعليقات نفيسة كلها ملخصة من شرح الجامع الصحيح للبخاري من تاليف القاضي
 محمد اكرم النصر بوري فصرت مسرورا جدا بالاحد على وجدان هذه النعمة العظمى و زيارتها
 حيث بقي من الآثار العلمية لهذا المحدث الكبير نبذة منتشرة من درره النفيسة وشكرت الله
 شكر الجزيل .

امعان النظر شرح شرح نخبة الفكر

هذا التاليف من اقصى مايدل على تبحر المؤلف في الحديث و مصطلحه . و قد
 اثنى عليه خاتم المحققين سولانا عبدالحى الكهنوي صاحب التاليف العديدة و محقق عصرنا
 الشيخ عبدالفتاح ابو غده الحلبي الشامي اطال الله عمره . و قد اثنى عليه كثير من اعلام بلادنا .
 فالشيخ المخدوم محمد هاشم التوي يحقق في مؤلفاته على مصطلح الحديث و يحيل تحقيقه على
 امعان النظر . و سمعت من اجلة اصدقائي ان كثيرا من محدثي دارالعلوم ديوبند (الهند) قد
 احتملوا متاعب السفر وجاءوا الى قرية بير جهندو في نواحي حيدرآباد السند لزيارة مخطوطة
 هذا الكتاب .

تعريف النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها في تحقيق الإمعان

١- نسخة في المكتبة المحمدية للعارف بالله الشيخ البار عبدالكريم القاطن في قرية
 بير في اللواء اللاكانه السند . قد نسخت في سنة ١١١٨ الهجرى .

وهي اقدم نسخ كتبها من قطان المدينة المنورة . حصلها الشيخ الحاج فقير الله العلوي
 الشكار بوري السندی . و هذا الأمر مكتوب عليها بخطه و عليها خاتم ابنه ايضا . وقعت تلك
 النسخة في ملك القاضي عبد الله الجد الكبير لصاحبي ا'بار المولى الحاج عبدالكريم البيرائي
 افاض الله فيوضه الظاهرة و الباطنة . هذه النسخة لما كانت من اقدم النسخ لهذا الكتاب جعلتها
 اساسا للتحقيق .

٢- النسخة الثانية هي نسخة مكتبة دارالافتاء ببيروت، هذه السند للسيد وهب الله صاحب العلم. منسوخة في اوائل القرن الثاني عشر ايضاً. حيث نسخت في سنة ١١٢٥ هـ ووقعت تحت مطالعة محدث بلادنا الشيخ الكبير المخدوم محمد هاشم التتوي ووقعت ايضاً تحت مطالعة حفيده العلامة المخدوم محمد ابراهيم التتوي و على الصفحة الظاهرة خط له ايضاً وخاتمه. كما ترى صورته هنا في المقدمة. عليها في اوائل الكتاب تعليق من العلامة المخدوم محمد هاشم بخطه و صورته ترى في هذه الصفحات.

هذه النسخة صحيحة جداً. متنها كتبت بالمداد الأحمر. قد رأيت في بعض المواضع من النسخة الأولى تركت اسطر عديدة وهي موجودة هي هذه النسخة فأضفتها في المطبوعة والله الشكر والمنة.

٣- النسخة الثالثة للمحدث الكبير السيد محب الله صاحب العلم. وهذه النسخة ايضاً صحيحة جداً وقد حصلت لي بعد طبع شيء من الكتاب، ولهذا لم ارمز اليها في اوائل صفحات الكتاب. لم ينسخ عليها تاريخ النسخ ولكنها من آثار الكتابة والأوراق يظن انها ايضاً نسخة قد يمة لهذا الكتاب،

عملي في الكتاب

اما عملي في تحقيق هذا الكتاب فقد قصدت اولاً بمراجعة نصوصه و مقابلهتها بما أخذها المنقولة عنها. وثانياً بمقابلة نسخها الخطية التي صرحت بها والتصريح بموضع الاختلاف في الحاشية و ثالثاً ان اكثر داب الشارح العلام الرد على شرح الشيخ على القاري رح وكانت عندي نسخة مطبوعة بتركيا من شرحه فجئت في التعليق عبارته حتى يتضح المبحث ورابعاً في بعض المواضع من الكتاب اورد الشارح تحقيقات من الكتب في مصطلح الحديث لأعلام المحدثين كالحافظ السخاوي وغيره ولم يحل على الكتب ففتشت تلك الكتب ووجدت تلك العبارات منصوصة فيها فأوضحت في التعليق هذا الإيهام و كتبت في الآخر فهرس الكتاب وهذا جهدي بين يدي الفضلاء فلا طيل بذكره وارجو من الله تعالى جزاء هذا العمل العلمي وهو الموفق والمعين و به استعين . والسلام مسك الختام

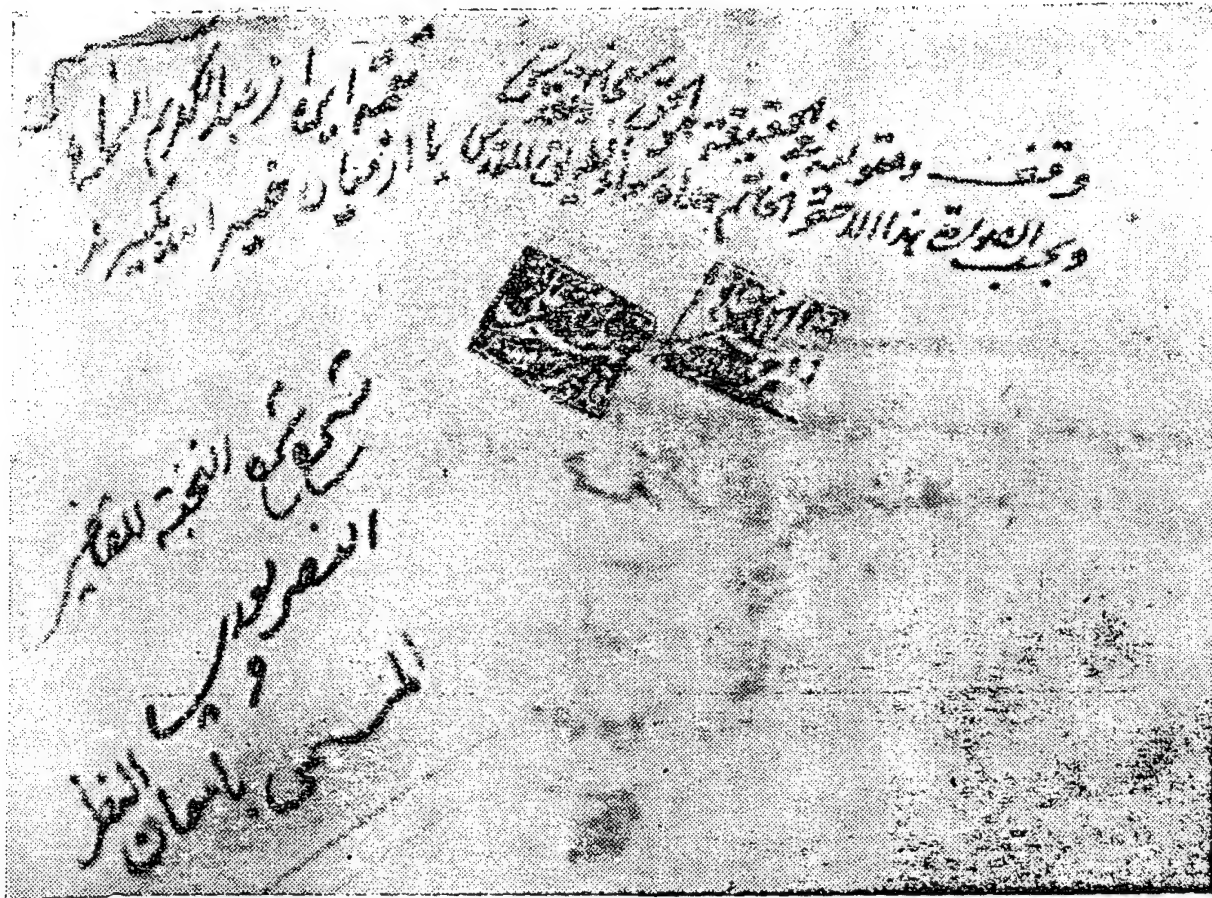
كتبه أبو سعيد غلام مصطفى القاسمي السندي

مدير أكاديمية الشاه ولي الله بـ حيدرآباد السند (باكستان)

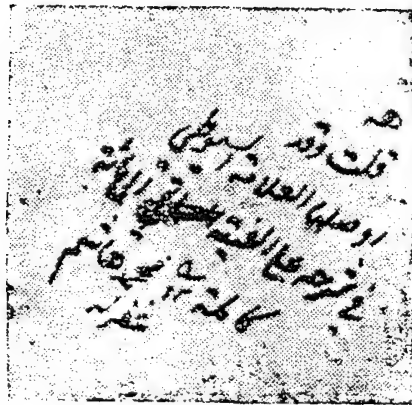
بسم الرحمن الرحيم وبه نستعين
 أولى ما يريد من التمهيد الاستاذ والحق ما ينظم به في سلك كل العباد
 حسب ما رفع درجات أهل الكمال وأقام تحت الأمان أديب في
 سلسلة المكرمين لديه من النجاة إلى باب وانقطع إليه وقمع إرباب كرمه
 وإفضاله على من استند إلى شدة كبريائه وجلاله والصلوة والسلام
 على نبيه الكريم ورسوله المقيم محمد الذي أنصف طاعوا المطلق وحسن
 معناه وصورة المعجزة بأحق وعلى الروايات الذين اشتهرت فضائله
 في الآفاق ومنهم حفظ كلامه عن الوصي والاضلاع أما بعد فبقوة
 التقدير إلى الملك المظفر محمد الكرم بن عبد الرحمن هداها الله سبيل
 الرشاد والهدى طريق السداد قد بعثني فرط الشغف بتتبع أصوار
 الأهدى الشريفة والاستطلاع على ضوابطها اللطيفة لئلا أشعر
 بغير كتاب تحية الفكرة في مصطلح أهل الأثر لمولانا سيدنا العلامة
 العادل والمحدث الكامل خلاصة أهل التحقيق وزين أهل التدقيق
 العالم الرباني والمحقق الصدائي الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد
 العسقلاني قدوة الله تعالى بفقراته والسبح جلل كرامته ورضوانه كونه
 مع صغر حجمه ووجاهة نظمه مشتملا على موايد عظيمة وما يقع حبس عليه
 فشرحه مشروحا تصديت فيه لغة مغلقة وكشفت الاستمارات والخصائص
 وأعطت به في مراتب المراتب مع الاهتمام بما يتعلق به من الأشكال
 والأقوال والبساطة في بكار ما يرد عليه من الاعتراضات الصعبة وأطلت
 في بعض المواضع في تحقيق القواعد لكونه الباعث الأصلي على تعليق
 هذه الفوائد وسميته إمعان النظر في توضيح تحية التوكرم التي وإن
 كنت قصير الباع غير واسع الاطلاع لكن رسع فضله ونعمه وعم احسانه
 وكرمه وعلى الله اتوكل وبالحق انبياءه اتوب إلى وهو حسبي ونجى كربى

مزيل

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة صاحب العلم السيد وهب الله شاه
 وهذه النسخة وقعت تحت مطالعة محدث السند المحدث محمد هاشم التتوي.

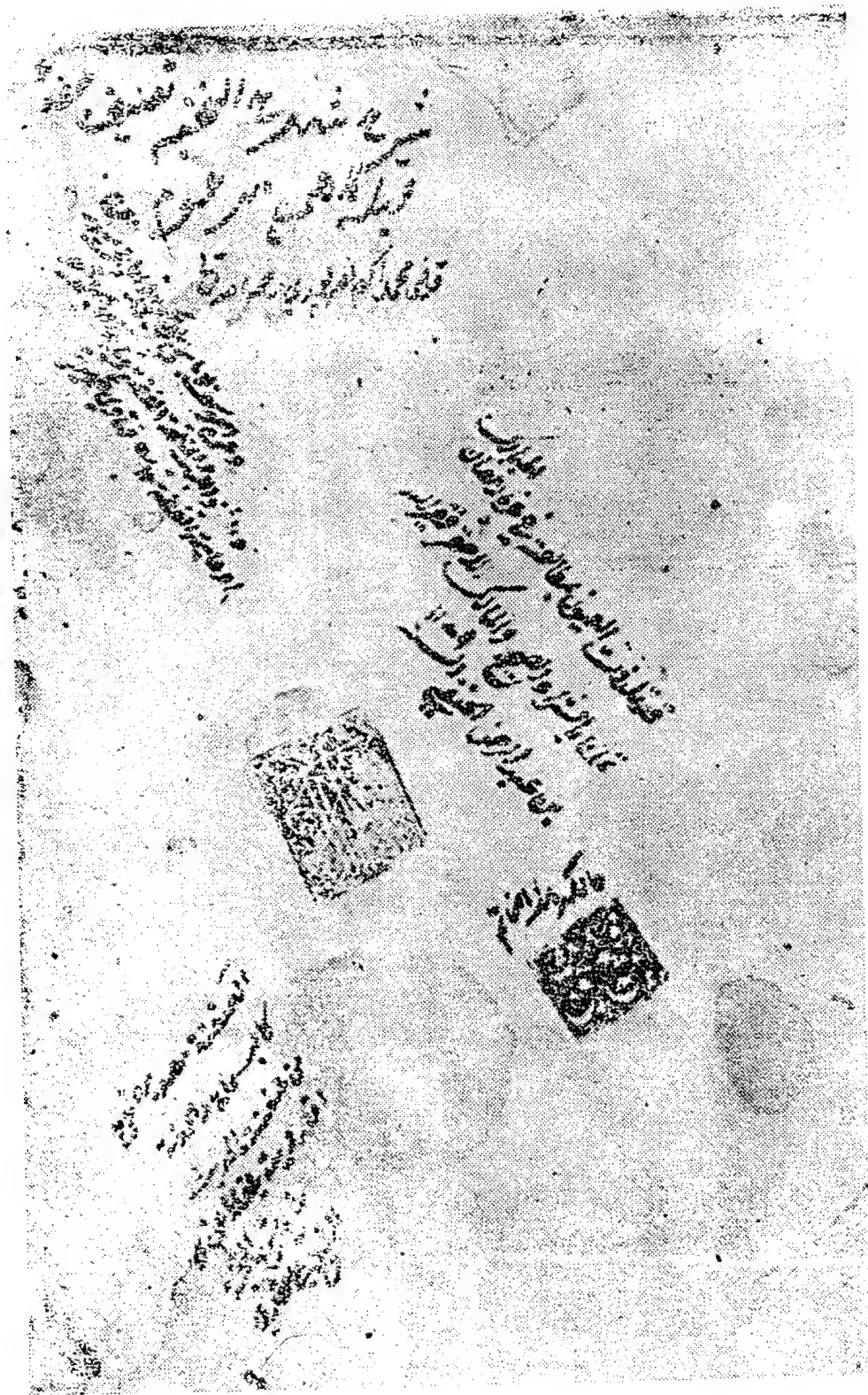


الصفحة الظاهرة لهذا الكتاب من مخطوطة صاحب العلم السيد وهب الله شاه
و الخاتم للعلامة ابراهيم حفيد المخدم محمد هاشم التتوي.



تعليق على هذا الكتاب من المخدم محمد هاشم التتوي بخطه.

التمسوا وجهه واستغفروا له ما تسبوا ما تبايعوا
 الموقف على خافقها والله الموفق اليها ديب لا اله الا هو
 عليه توكلت واليه انيب حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد وافق تمام رقبته
 النسخة المباركة بين هاتين النسختين
 والعصر من فناء الدنيا في ليلة
 خامس اربع يوم من شهر ربيع
 الاول سنة الف و مائة و ثمانين
 بالمدينة المنورة على هاتين النسختين
 الصلاة والسلام على سيدنا محمد
 المبدأ واوجههم الى حق الله العباد
 محمد بن جابر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 ولا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
 النسخة بامره ولولا الله سبحانه وتعالى
 وعيسى الكرم في جنات النعيم امين
 يا رب العالمين



الصفحة الظاهرة من المصحف المأوكة للعارف بالله المولى عبد الكريم بيراى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اولى ما يزيد به اتصال الإسناد واخرى ما ينتظم به فى سلك كمال العباد حمد من رفع درجات أهل الكمال، وأنالهم نخب الآمال، وأدرج فى سلسلة المكرمين لديه من التجا الى بابه وانقطع إليه، وفتح أبواب كرمه وافضاله على من استند إلى سدة كبرياه وجلاله، والصلوة والسلام على نبيه المكرم ورسوله المفخم محمد الذى اتصف بالعلو المطلق، وحسن معناه وصورته المعبود بالحق وعلى آله وأصحابه الذين أشتهرت فضائلهم فى الآفاق وبهم حفظ كلامه عن الوضع والاختلاق.

اما بعد فيقول الفقير إلى الملك المنان محمد اكرم بن عبد الرحمن هداهما الله سبيل الرشاد، والهمهما طريق السداد قد بعثنى فرط الشغف بمتبع أصول الأحاديث الشريفة، والاستطلاع على ضوابطها اللطيفة ان اشرح شرح كتاب نخبة الفكر فى مصطلح اهل الأثر لمولانا وسيدنا العلامة العامل والمحدث الكامل خلاصة اهل التحقيق، وزين اهل التدقيق العالم الربانى والمحقق الصمدانى الشيخ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلانى تغمدہ الله بغفرانه، وألبسه جليل كرامته ورضوانه لكونه مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملا على فوايد عظيمة، ومنافع جسيمة. فشرحته شرحا تصديت فيه لحل مغلقاته، وكشفت الأستار عن معضلاته، واحطت بها فيه من المهمات مع الاهتمام بها تعاقب به من الإشكالات والأجوبة والسباحة فى بحار ما يرد عليه من الاعتراضات الصعبة. وأطلت فى بعض المواضع فى تحقيق القواعد لكونه الباعث الأصيل على تعليق هذه الفوايد. وسميته إمعان النظر فى توضيح نخبة الفكر. ثم انى وان كنت قصير الباعة قليل البضاعة لكن وسع فضله ونعمه، وعم احسانه وكرمه. وعلى الله اتوكل، وبخاتم انبيائه اتوسل. وهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه الاعتماد والتعويل. وها انا أشرع المتصود معتمدا على فيوض واجب الوجود. فأقول وبالله التوفيق:

قال المصنف رضى الله عنه وارضاه (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى لم يزل عالما قديرا) لما كانت صيغة المضى محتملة للحمل على حقيقته فيكون كلامه رحمه الله تعالى مقتصرًا على ذكر الأزل أوّماً فى الشرح إلى حمله على الاستمرار دفعا لتوهم قصور عبارته عن ذكر الأبد فقال فيه عقيب هذا الكلام (حيا قيوما) فأفاد بزيادة قوله قيوما ما ذكرناه لأن معناه دائم البقاء او دائم القيام بالخلق والحفظ له. والمتبادر منه العموم والشمول لجميع الأزمان فيحمل على الاستمرار لمقتضاه وإن صالح الارتباط به على تقدير مضيه.

وأما ما ذكره بعض المحققين (١) فى توجيه زيادته من ان اتصاف ذاته تعالى بالعلم والقدرة ازلا لما صار مذكورا فى المتن نبّه فى الشرح على انه لا يزال كذلك سرمدًا. فإن القيوم معناه دائم البقاء. ودوام بقاء الذات يستلزم دوام بقاء العلم والقدرة لأن الصفات الذاتية لا تنفك عن الذات الإلهية.

ففيه انه ان حمل قوله "لم يزل" على الاستمرار تكون ازلية الصفتين واهديتهما مذكورتين فى المتن. وان حمل على المضى يكون القيوم الذى هو خبره أيضا ماضيا. اللهم الا ان يحمل مفعولا لأعنى فيكون مفيدا لأبدية الصفتين مع كون "لم يزل" محمولا على المضى.

ثم القيوم على تقدير المعنى الثانى وهو دوام الحفظ لمتعلقه ماخوذ من قام بالأمر اذا حفظه كما ذكر البيضاوى (٢) يعنى من قام المتعدى بالباء لا من قام اللازم.

فلا يرد ما ذكر المحقق الدّوانى فى شرح هياكل النور: ان اهل اللغة يقولون قام كذا اى دام وقام بكذا اى حفظه. فالقيام بمعنى الدوام. ثم يصير بسبب التعدية بمعنى الإدامة. وهو الحفظ. والمبالغة ليست من اسباب التعدية. فاذا عرى القيوم عن افادة التعدية لم يكن الا لازما فلا يصح تفسيره بالحافظ انتهى.

وزاد قوله "حيا" اشارة إلى ان ترك ذكر الحياة وان كانت متقدمة على سائر الصفات لأن العلم والقدرة المذكورين فى الكتاب مستلزمان لها فكان ذكرهما ذكرها.

(١) قلت: هذا رد على ما نقل الشيخ على القارى بقوله "قيل لما ذكر فى المتن انه تعالى متصف بالعلم والقدرة ازلا نبّه فى الشرح على انه لا يزال كذلك سرمدًا بقوله "حيا قيوما" لان معناه دائم البقاء ونوقش بانه انما يدل على أن ذاته ابدية ودفعه ظاهر لان الصفات الذاتية لا تنفك عن الذات الإلهية. راجع شرح الشرح للشيخ على القارى ص ٦ طبع "اخوت" تركيا.

(٢) قلت: وعبارته هذه: القيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه فيقول من قام بالأمر اذا حفظه. راجع انوار التنزيل تفسير البيضاوى ص ١٦٤ طبع اصح المطابع كراتشى، السند. ابوسعيد السندي.

ثم ان المصنف زاد بعد هذه العناية فى الشرح قوله ("سميعا بصيرا") لهما ان فيه مع محافظة القافية اشارة الى عموم علمه سبحانه وتعالى للكليات والجزئيات. فإن السمع صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات. ولا شك فى ان المسموعات والمبصرات جزئيتان. فإذا تعلق السمع والبصر بهما صارتا معلومتين ضرورة. ففيه تلويح إلى الرد على ما ذهب إليه الفلاسفة من ان سبحانه وتعالى لا يعلم الجزئيات.

وبما ذكرنا ظهر ان زيادة ما زاد فى الشرح لحل ما يحتاج فى المتن إليه على طبق ما هو وظيفة الشارحين، لا لاستيعاب الصفات الذاتية.

فاندفع ما قيل اللائق ان يزيد "مريدا متكلمي" ليكون الصفات الذاتية بتمامها مذكورة. (١)
(وأشهد إن لا إله إلا الله وحده) حال (٢) بأحد التاويلين المشهورين
(لا شريك له وأكبره تكبيرا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)

قال بعض المحققين (٣) ما حاصله انه وقع فى نسخة مصححة هكذا والظاهر انها ملحقة من النسخ لعدم السجع المناسب بالخطب. (٤) ولا يلايم كون ما بعده من المتن متمم له مع واو الفصل، وعدم ملائمة ذكر احدى الشهادتين وترك اخرى، يمكن ان يتكلف لأجله بأن جملة الصلاة قامت مقامها. ثم ان المصنف اورد لفظ الشهادة فى الشرح عملا بظاهر قوله ﷺ: كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبد الجذماء. رواه أبو داود والترمذى فى جامعه. وتركه فى المتن لأن معنى الشهادتين مذكور فيه أيضاً. ففي المتن عمل بتاويل الحديث ايجازا وفى الشرح عمل بظاهره وتاويله معا، (٥)

(١) فى شرح الشيخ على القارى: قيل اللائق ان يزيد مريدا متكلمي لتكون الصفات الذاتية بتمامها مذكورة واجيب بان القدرة يستلزم الارادة والتكلم. وقال الشارح وجيه: قيل اللائق ذكر جميع الصفات الذاتية وسكت عن الجواب بالكلية. ولعل الشيخ اكتفى بالوصفين السابقين فى المتن اشعارا بان العلم لشموله الجزئيات والكليات يتضمن المسموعات والمبصرات، والقدرة تستلزم بقية الصفات. قلت: ما ذكره صاحب الامعان العلامة السندى فى تحقيق زيادة ما زاد فى الشرح ادق واقرب الى الفهم مما ذكره سائر الشراح - فتدبر، السندى.

(٢) اي قوله وحده حال باحد التاويلين المشهورين. احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي ينفرد وحده و ثانيهما ان وحده معرفة موضوعة موضع النكرة اي متوحدا ومنفردا فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كون الحال نكرة. السندى.

(٣) قلت المراد منه الشيخ على القارى و اصل عبارته هكذا: كذا فى نسخة مصححة. والظاهر انها ملحقة من النسخ لعدم اتيان الشيخ بما يناسب المقام من السجع كما هو داب ارباب الكلام. ولا يلايم ان يكون ما بعده من المتن متمم له لوجود واو الفصل الخ.

(٤) كذا فى نسخة المخدم. وفي الاصل للخطب. ابوسعيد السندى.

(٥) اي صرح بلفظة الشهادتين فى الشرح عملا بظاهر الحديث واتى فى المتن بمعناها مراعاة للايجاز و الاطناب بحسب ما يليق بكل باب من الكتاب - كذا فى شرح الشيخ على القارى ص ٨. ابوسعيد السندى.

او ترك الشهادة في المتن اشارة إلى ضعف الحديث (١) واورده في الشرح ايماء إلى ان الحديث الوارد في فضائل الأعمال يستحسن العمل به وان كان ضعيفاً .

(وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله للناس) لما كان جملة الحمد لله في الأصل فعلية عطف الصلاة عليها بصيغة المضى اشارة إلى قبول هذا الدعاء . كأنه دعا فاستجيب . وبما ذكر ظهر ان عطف جملة الشهادة في الشرح على جملة الحمد في الحقيقة عطف الفعلية .

(كافة) هي من الشرح . حال إما من الناس جميعاً او من الضمير المنصوب في ارسله . اى جامعاً لهم في الإبلاغ او مانعاً لهم عما يضرهم . فالتاء للمبالغة . وجعلها صفة لمصدر الفعل المذكور اى ارسالة كافة بمعنى عامة او مصدراً للفعل المخدوف اى يكفهم عن المضار كفا يزيقه كون كافة كقاطبة لازمة الحالية كما صرح به الشيخ الرضى . (٢)

(بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . اما بعد فإن التصانيف

في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت)

منتهى السجعة الأولى في المتن ومنتهى الثانية واختصرت ، وفي الشرح منتهى السجعتين الحديث لكن بمعنيين . ففيه الجنس التام .

(للأئمة في القديم والحديث فمن صنف) وفي نسخة فمن اول من صنف .

(في ذلك القاضي ابو محمد الحسن) بن عبد الرحمن بن (٣) خلاد . (الرامهرمزي) . (٤)

بفتح الميم الأولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاي معجمة ، نسبة إلى رامهرمز من كور الأهواز من بلاد خورستان . منها سلمان الصحابي المشهور على ما في صحيح البخاري ، ومنها خرج جماعة من الأعيان . منهم القاضي المذكور . وروى عن أحمد بن حماد

(١) فلم يجب العمل به .

(٢) مثله في حاشي جهاث المغنى لابن هشام ونازع فيه شارح اللباب السيد عبدالله وتبعه الخفاجي في شرح درة الغواض . منه .

(٣) في نسخة المخدوم التتوي "ابن" بالهمزة والصحيح حذف الهمزة في رسم الخط .

(٤) قال شيخنا العلامة عبيدالله السندی معترضاً على حافظ الدهر "إيراد اسم الرامهرمزي في اول من الف في المصطلح دليل على انهم لا يريدون الاشتغال بالكتب الحديث للمتأخرين . وقد كان يجب عليهم ان يذكروا الامام الشافعي رح لانه اول من صنف في اصول الحديث في ضمن رسالته الاصولية في علم الفقه . وقد كان صنف قبل الشافعي رح ايضاً في مصطلح الحديث ولكن المشتهر الامام الشافعي رح . فلو ذكر الشافعي رح اولاً ثم مسلماً وبعده ابا داؤد والترمذي والرامهرمزي لكان احسن ولكن المحافظ لا يريد الاتوجيه الناس الى كتب المتأخرين بعد السنن ككتاب المستدرک للحاكم وغيره مع ان في المستدرک احاديث ضعفاً وبعضها موضوع منكر . وقد الفت هذه الكتب لتأييد فقه الامام الشافعي فقط لا غير . راجع رسالة في مصطلح الحديث لشيخنا العلامة عبيدالله السندی ص ٨ طبع كراتشي .

بن سفيان. وعاش قريبا من سنة ستين و ثلاث مائة. (كتابه) مفعول لفعل مقدر اى صنف كتابه او اعنى بما صنفه القاضى كتابه. وليس مفعولا لصنف المذكور لأن فاعله ضمير من وهو عبارة عن جماعة لم يصنف الكتاب المذكور الا واحد منهم وهو القاضى (المحدث) بتشديد الدال المكسورة (الفصل) بالصاد المهملة. بين الراوى والواعى اى الكتاب الذى يتحدثها و يفصل بينهما. والاسناد مجازى. (لكنه لم يستوعب) الفنون بأجمعها.

(والحاكم أبو عبدالله) كتابه المسمى بعلوم الحديث. وهو محمد بن عبدالله بن حمدويه الضبى الشافعى المعروف بابن البيع (١) صاحب المستدرک على الصحيحين احد الأعلام ثقة ثبت لكن كان فيه نوع تشيع وكان محبا للإنصاف. وهو من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم الدين. كتب عن نحو الفى شيخ. وصنف التصانيف المفيدة. ولد سنة احدى وعشرين و ثلاثمائة. وتوفى سنة خمس و اربعمائة. (النيسابورى) بفتح النون وكسرها وسكون الياء نسبة إلى بلد مشهور بخراسان (لكنه لم يهذب) كتابه بل ذكر فيه اشياء مستغنى عنها (ولم يرتب) بل ذكر امورا متداخلة مختلطة.

(وتلاه) اى جاء بعده (أبونعيم) بضم النون وفتح العين أحمد بن عبدالله بن أحمد الصوفى الإمام العارف الحافظ الفقيه الشافعى صاحب كتاب حلية الأولياء. كان من اعلام المحدثين و اكابر العلماء المفيدین. ولد سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة. ومات سنة ثلاثين و اربعمائة. (الإصفهاني) بكسر الهمزة وفتح وبقاء مفتوحة فى لغة اهل الشرق وباء موحدة فى الغرب. (فعمل على كتابه) اى معترضا على كتابه. فإن عمل المستخرج فى حكم الاعتراض عليه بعدم الاستيعاب او متعلق بعمل اى عمل على منوال كتابه. (مستخرجا) بفتح الراء مفعول عمل وبكسرها حال من فاعله. فهو منزل منزلة اللازم حينئذ والمستخرج كما قال العراقى: ان يعتمد المصنف إلى الكتاب فيخرج احاديثه باسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه او من فوقه. قال المصنف: وشرطه ان لا يصل إلى شيخ ابعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب الالعذر من علو او زيادة مهمة. وانما اختار المستخرج على المستدرک الذى يكون مشتملا على استدراك احاديث فانت من كتاب من استدرك عليه اشارة إلى ان ما زاد ابونعيم على كتاب الحاكم بمنزلة التوابع لما ذكره الحاكم لا امور مستقلة.

(١) البيع يوزن قيم. و صحيحه المعروف بالمستدرک على كتاب الصحيحين معالم يذكره وهو على شرطهما او شرط احدهما او لا على شرط واحد منهما. وهو متساهل فى التصحيح. و اتفق الحفاظ على ان تلميذه البيهقى اشد تحريا منه. راجع الرسالة المستطرفة للشيخ محمد بن جعفر الكتانى ص ١٩ طبع اصح المطابع بکراتشى السند. ابوسعيد السندى.

وقال بعض الفضلاء: (١) الفرق بين الاستخراج والاستدراك ان الزائد في المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك. فالتعبير هنا بالمستخرج اولى من المستدرك. (٢)

(وابقى اشياء للمتعب) اى لمن يتعقب ويعترض عليه باستدراك ما فاتته (٣) اول من يجيء عقبه. (ثم جاء بعدهم الخطيب ابوبكر) احمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب تاريخ بغداد. صنف قريبا من مائة مصنف. وكان فقيها يغلب عليه الحديث. تصدق بجميع ماله وهو مأنا دينار وفرقها على ارباب الحديث والفقهاء والفقراء في مرضه واوصى ان يتصدق بجميع ما عليه من الثياب ووقف جميع كتبه على المسلمين ولم يكن له عقب. قال ابن ماكولا لم يكن للبغداديين بعد الدار قطنى مثل الخطيب. ولد سنة احدى وتسعين وثلثمائة ومات سنة ثلاث وستين واربعمائة.

(فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفى آدابها كتابا سماه الجامع لآدب الشيخ والسامع. وقيل فن من فنون الحديث) قال السيوطى نقلا عن الحازمى فى كتاب العجالة ما حاصله: علم الحديث يشتمل على انواع كثيرة تباه مائة، لوانفق الطالب عمره فى نوع منها لما ادرك نهايته. وليس ذلك بآخر الممكن فى ذلك. فانه قابل للتنوع الى ما لا يحصى من احوال رواة الحديث وصفاتهم واحوال متون الحديث وصفاتها انتهى والمذكور فى كتاب ابن الصلاح منها وتبعه النووى فى التقريب خمسة وستون (الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان) اى الخطيب (كما قال الحافظ ابوبكر ابن نقطة) بضم النون وسكون القاف بعدها طاء مهملة وهاء تانيث اسم جارية ربت جدته ام ابيه عرف بها. (٤) (كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عبال) عيال الرجل بكسر العين من يعوله ذلك الرجل اى يقوته وينفق عليه (على كتبه. ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب) الباء زائدة (فجمع القاضى عياض) صاحب الشفا فى تعريف حقوق المصطفى والإكمال فى شرح صحيح مسلم احد الحفاظ الأعلام. كان امام وقته فى الحديث وعلومه. مات اربع واربعين وخمسمائة. (٥) (كتابا لطيفا سماه الإلماع)

(١) كذا فى الاصل وفى نسخة المخطوم: "المحققين" مكان الفضلاء.

(٢) قد بين الشيخ على القارى الفرق بين الاستخراج والاستدراك: بأن الزوائد فى المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك. فالتعبير هنا بالمستخرج اولى من المستدرك. راجع شرحه ص. ١ طبع تركيا. (٣) ولو فى أوانه.

(٤) هو الحافظ ابوبكر محمد بن عبد الغنى بن ابي بكر بن شجاع الحمبلى المعروف بابن نقطة المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة ببغداد.

(٥) يتولى الشيخ الكتانى هو ابو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى نسبة نسبة الى ينصب بن مالك قبيلة من حمير السبتي دارا وبلدا نسبة الى مبنية مدينه مشهورة بالمغرب الاندلسى اصلا المالكى مذهب المتوفى بمراكش سنة اربع واربعين وخمسمائة ودفن بباب (الباقى على صفة ٢)

من لمع البرق أضواء كألـمع (وابو حفص المـيـانـجـي) منسوب الى ميانجة بفتح الميم قبل التحتية وكسر النون والجيم بلدة من آذربيجان على مسيرة يومين من مراغه. وهو معرب ميانة (جزأ) اى رسالة مختصرة سماه ما لا يسع المحدث جهله، (١) وامثال ذلك اى التصانيف الكثيرة ما ذكر وامثال ذلك او التقدير وامثال ذلك كثيرة على انه مبتدأ خبره محذوف. (من التصانيف التى اشتهرت وبسطت) بعضها (ليتوفر علمها واختصرت لتييسر فهمها) قال ملا قاسم الحنفى تلميذ المصنف: اوردت على المصنف ان الاختصار لتييسر الحفظ لالتييسر الفهم فأفاد ان المراد فهم متين لا يزول سريعاً فإنها اذا اختصرت سهل حفظها وحينئذ يسهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المبسوط فانه اذا وصل الى الآخر قد يغفل عن الاول. (الى ان جاء الحافظ) هو من روى ما يصل اليه ووعى ما يحتاج لديه. والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية كذا قال العلامة ابن الجزرى.

وقال ابن سيد الناس: اما المحدث فى عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع روايته واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره وتميز فى ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه. فإن توسع فى ذلك حتى يعرف شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة اكثر مما يجهاه منها فهذا هو الحافظ. واما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كذا لانعد صاحب حديث من لا يكتب عشرين الف حديث فى الإملاء فذلك بحسب أز منتهم.

وقال جماعة من المحققين: الحافظ من احاط علمه بمائة الف حديث ثم بعده الحجة. وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو من احاط بجميع الأحاديث المروية متناً واسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً. (الفقيه) الشافعى (تقى الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح) اى صلاح الدين وهو لقب لأبيه (عبد الرحمن) اسم ابيه. كان ابن الصلاح رحمه الله تعالى احد فضلاء عصره فى التفسير والحديث والفقه واسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة. وكان

إعلان داخل المدينة، وفى الشنا احادث ضعيفة واخرى قيل فيها انها موضوعة، تبع فيها شفاء الصدور للخطيب ابنى الربيع سليمان بن سبع السبتي، ولم ينصف الذهبي فى قوله: انه محشو بالأحاديث الموضوعة، والتأويلات الواهية الدالة على قلة نقده مما لا يحتاج قدر النبوة له اهم، فانه تجامل منه لا ينبغى، كما قاله غير واحد اهم وله مشارق الانوار وهو غير مشارق الانوار للصغاني. راجع الرسالة المستطرفة ص ٨٩. قلت: واسم كتابه هذا الالماع فى معرفة اصول الرواية وتقيد السماع.

(١) اسمه عمرو بن عبد المجيد الترشى الميانجى. الف هذا الجزء بمكة فى شعبان سنة تسبع وسبعين وخمسائة ومعنى "ما لا يسع المحدث جهله" على تقدير نصب المحدث ورفع جهله فى الفارسية: كنجائش نيست محدث را جهل ازان - وعلى تقدير رفع المحدث ونصب جهله: كنجائش وسزاوار ندارد محدث جهل او را. كذا فى تصحيح النظر لمولانا محمد حسين الهزاروى.

له مشاركة فى فنون عديدة. ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة ثلاث واربعين وسمائة. (الشهرزورى) بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاى نسبة الى شهرزور بلدة بين الموصل وهمدان، بناها زور بن الضحاك فقبل شهرزورى اى مدينته زور. (نزىل دمشق) بكسر الدال وفتح اليم وتكسر مدينة عظيمة بالشام شهيرة بلفظ الشام.

(فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية) التى بدمشق ودرس فيها النووى. ولما بناها الملك الأشرف بن العادل فوض تدريسها الى ابن الصلاح واشتغل الناس عليه وانتفعوا به. (كتابه المشهور) لا يخفى ان كتاب ابن الصلاح من التصانيف التى بسطت فكان الأولى تأخير قوله وبسطت واختصرت فى المتن الى هذا الموضع إلا أن المصنف لا يبالي بتغيير المتن فى المزج.

(فهذب فنونه واملاه) وفى نسخة صحيحة فأملاه. (شيئا بعد شيء) صفة اى واقعا بعده ان حمل البعدية على البعدية العرفية فتفريع قوله (فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب) واضح اى لما كان فيما بين تهذيب الفنون مهلة ولم يكن تهذيب بعضها معاقبا لتهذيب البعض الآخر بالاتراخ لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب. وان حمل على الإطلاق فوجه التفريع اما جعل التنوين للتعميم اى املاه شيئا ما بعد شيء ما على اى ترتيب وقع. فلهذا لم يتناسب ترتيبه. واما انه لما كان بصدد تهذيب الفنون واحاطتها حتى انه املأ شيئا بعد شيء منها ولم يترك فنا لم يقع ترتيبه متناسبا فإملاء شيء بعد شيء كناية عن احاطة الفنون، وعلى كل توجيه لا يرد ما قيل: كل املاء شيء بعد شيء.

(واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها).

اى الى التصانيف او الى المقاصد المذكورة. (من غيرها) اى غير تصانيف الخطيب (نخب فوائدها) اى قوائدها الغير. والثانيث باعتبار كونه عبارة عن التصانيف الباقية او باعتبار المضاف اليه او فوائده فنون الحديث. والنخب جمع نخبة وهى خيار الشيء (فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره فلهذا عكف الناس عليه) العكف والعكوف اقبال الإنسان على الشيء ملازماله. (وساروا بسيرته) بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة أو بفتح السين وسكون الياء مصدر اى بذهابه (فلا يحصى كم ناظم له) اى لما فى كتابه كالحافظ زين الدين العراقى فى الفيته (ومختصر) كالنووى اختصره مرتين سمى احدا الكتابين (١) التقريب والآخر الإرشاد وكابن كثير والباجى

(١) اختصره أولا فى كتابه الارشاد ثم اختصر مختصره فى كتابه التقريب والتيسير. وقد شرح السيوطى التقريب بكتابه تدريس الراوى فى شرح تقريب النواوى وهو من اجل الشروح. وتوفى النواوى سنة ٦٤٦ هـ.

(ومستدرك عليه) كابن كثير. فانه كما اختصر كتابه اضاف إليه كثيرا أيضاً. وفي بعض الحواشي: ومن المستدركين مغلطائي في كتاب سماه اصلاح ابن الصلاح (ومقتصر) اي تارك منه بعض ما فيه. فإن الاختصار هو الإتيان ببعض المقاصد، والاختصار الإتيان بالمقصود كله بلفظ اقل من الأول. كذا قال بعض المحققين. (١) (ومعارض له) بإتيان كتاب مثل كتابه كابن أبي الدم أو برد بعض ما فيه ببيان خلله أو ضعفه كالباقيين. والثاني الأظهر لمقابلة قوله (ومنتصر) اي ناصر لكتابيه. قال بعض المحققين كالمصنف وشيخه العراقي. والتمثيل باعتبار الأغلب وإلا فهما عارضا واستدركا أيضاً.

(فسألني بعض الإخوان أن أخلص) من التلخيص. وهو استيفاء المقاصد بلفظ موجز مع التبيين لفظاً ومعنى. كذا في بعض الحواشي. (له) وفي نسخة لم (المهم من ذلك) اي مما ذكر من التصانيف او مما ذكر فيها. وفي الكلام إشارة إلى أن التصانيف التي كثرت كلها كانت اما مبسطة غير ملخصة أو مختصرة غير جامعة للمهم بالنسبة الى هذا الكتاب. فلم يكن فيها ما وقع في مرتبة التوسط الذي هو خير الأمور، فسألني بعض الإخوان ذلك. ويمكن كون ذلك إشارة إلى كتاب ابن الصلاح لكن في الشرح. (فلمخصته) اي المهم (في أوراق لطيفة) ذكر الأوراق بصيغة القلة ووصفها باللطافة وهي رقة القوام، وكونه شفافاً لا يحجب ما وراءه كالهواء مباينة في قلتها وترغيباً في الإقبال عليها لسهولة حفظها وخفة مؤنة تعاطيها. (سميته نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) اي خيار ما يحصل من الأفكار في علم الأخبار (على ترتيب ابتكرته) اي اخترعته ولم يسبق (٢) بمثله. يقال: ابتكر الشيء إذا أخذ باكورتها وهي أولها. (وسبيل انتهجته) اي استتبته. والسبيل يذكرونيوث. قال الله تعالى: لبسبيل مقيم (٣) وقال الله تعالى: قل هذه سبيلي (٤) (مع ما ضمنت إليه) حال من مفعول "لخصته" أي مقرؤنا ذلك الملخص مع ما ضمنت إليه. وجعله ظرفاً لغوا للمخصته لا يخلو عن شيء. وفي إيراد مع إيماء إلى أن المضموم وأن كان تابعاً لهما ضم إليه إلا أنه لكونه في غاية النفاسة يستاهل لأن يجعل متبوعاً والمهم من الكتب تابعاً (لأن ما بعد مع هو المتبوع غالباً، ولذا يقال جاء الوزير مع السلطان، ولا يقال جاء السلطان مع الوزير) (من شوارد الفرايد) بإضافة الصفة إلى الموصوف. الفرايد جمع فريدة وهي واسطة العقد المنفردة

(١) المراد منه الشيخ على القاري رح راجع حاشيته ص ١٣ طبع تركيا.

(٢) وفي نسخة "لم اسبق" مكان لم يسبق. ابو سعيد السندی

(٣) آية ٢٦ سورة الحجر.

(٤) آية ١٠٨ سورة يوسف.

بحسنها. والشوارد جمع شاردة من شرد البعير إذا نفر (وزوايد الفوائد) اما عطف تفسير أو المراد بالأولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت واللطايف وبالثالية زوايد المسائل التي فاتهم. (فرغب) ذلك البعض من الإخوان (إلى) ثانيا في أن أضع عليها شرحا يحل رموزها (أى يزيل خفاء بعض الفاظها التي هي لذلك الخفاء تشبه الرمز الذي هو الإيماء بعين أو حاجب (ويفتح كنوزها) أى يكشف مسائلها التي تشبه الكنوز لنفاستها (ويوضح ما خفى على المبتدى من ذلك) الكتاب مما ذكر من الرموز يحلها والكنوز يفتحها ومما سواه من الأمور المحتاج إليها كالتعليل في بعض المواضع وبيان وجوه التسمية ونحوهما. فعطف الجملة الثالثة من قبيل التعميم بعد التخصيص. ويمكن أن تكون تفسيراً للجملة المتقدمة متين ، فإنها عامة لإيضاح المباني والمعاني. (١)

وفي بعض الحواشي أن الجملة الأولى ناظرة إلى زوايد الفوائد والثانية إلى شوارد الفوائد والثالثة إلى ما لخصه من كلام الأئمة. وانما قيد بالمبتدى إيماء إلى أن المتن لكونه مرتبا وما لخصه لا يحتاج المنتهى في فهم ما فيه إلى الشرح.

(فأجيبته) متوجها (٢) (إلى سؤاله) الضمير إلى الشرح في المتن و المتن في المتن. فإن المصنف لا يبالي بتغيير المتن في المزج. (رجاء الاندراج في تلك المسائل) رجي اندراجه او اندراج كتابه في مسالك المؤلفين او مسالك كتبهم مع انه اجاب الى تأليف كتاب يفوق كتبهم هضما للنفس. (٣) (فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوجيه) تفسير لإجابة الشرح وجعل الضمير في فأجيبته في الشرح راجعا إلى المتن ، والفاء في ” فبالغت في شرحها ” تعقيبا لإجابة الشرح بعيد جدا يابى عنه ذكر إجابة المتن بقوله ” فليخصته في أوراق لطيفة .“

(ونبهت على خبايا) جمع خبيثة وهي ما ستر. (زواياها لأن صاحب البيت) تعليل لكل من أجبته وبالغت ونبهت أو بالأخير فقط. (ادري بما فيه). قال بعض المحققين (٤) هذا حكم غالبى والإفكم من شارح اظهر من المعانى ما لم يخطر ببال صاحب المباني.

(وظهر لى أن إبراده) أى الشرح (على صورة البسط) هذا لعله في نفسه (٥) لا بالنسبة إلى المتن. فإن البسط بالنسبة إليه متعين . (اليق ودمجها) أى النخبة (ضمن توضيحها أو فوق)

(١) ان الجملة الاولى ” يحل رموزها “ متعلقة بالمباني والثانية: يفتح كنوزها منوط بالمعاني والثالثة عامة.

(٢) إشارة الى تضمين الإجابة بمعنى التوجه فاندفع ما اورد ان الإجابة متعد بنفسه ولا يتعدى إلى فتدبر.

(٣) علة لقوله رجي اندراجه او اندراج كتابه.

(٤) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٥٠ طبع تركيا.

(٥) قلت: لم توجد عبارة ” هذا لعله “ في نسخة المخطوم التتوى رح.

الدمج إدخال الشيء فى الشيء بحيث يحصل الامتزاج . والمصنف بالغ فى الدمج حتى جعل لفظا معربا بإعراب فى المتن وإعراب آخر فى الشرح ، وغبّر معنى المتن بانفراده فى مواضع كما مرّت الإشارة إليه فى موضعين .

(فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك فأقول طالبا من الله التوفيق فيما هنالك) أى فى بيان ما فى المتن . واختار هنالك بعد مراعاة السجع للإيحاء إلى امتداد ما بين زمانى التصنيفين . والأنسب بقاعدة المزج وطلب التوفيق أن تكون الإشارة إلى مجموع المتن والشرح . (١) ويمكن جعل " هنالك " إشارة إلى تلك المصنفات التى تصدى لتلخيص ما فيها .

(الخبر) فى اللغة ما يخبر به . والحديث ضد القديم فى الأصل ، ثم نقل فى العرف العام إلى ما يتحدث به قليلا أو كثيرا . (عند علماء هذا الفن مرادف للحديث) فهما عبارتان عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره أو عن الأمرين الأولين منها سواء كانت أو كانا لرسول الله ﷺ أو الصحابى أو التابعى على اختلاف الاصطلاحات . فعلى الأولين الأمور المذكورة مضافة إلى الصحابى أو التابعى مختصة باسم الأثر ، وعلى الثالث والرابع يطلق عليه ذا والمعرفان . وهل الأثر يختص بالأمور المذكورة مضافة الى الصحابى ومن دونه أو يشمل الأمور المذكورة مضافة إلى النبى ﷺ أيضا .

ذكر السخاوى فى شرح الألفية (٢) انه قال ابوالقاسم الفورانى (٣) ان الفقهاء يقولون : الخبر ما كان يروى عن النبى ﷺ والأثر ما يروى عن الصحابة . وظاهر تسمية البيهقى كتابه المشتمل عليهما بمعرفة السنن والآثار معهم ، ولكن المحدثين كما عزاه اليهم النووى فى كتابيه يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف . وظاهر تسمية الطحاوى كتابه المشتمل عليهما شرح معانى الآثار معهم ، وكذا ابوجعفر الطبرى فى تهذيب الآثار له إلا أن كتابه اقتصر فيه على المرفوع . وما يورده فيه من الموقوف فبطريق التبعية انتهى .

ثم ان السنة ترادفهما على الأول وعلى الثانى أعم . ذكر الأجهرى فى حاشية الشرح أنه

(١) قلت : من قوله والانسب الى قوله والشرح عبارة الشيخ على القارى ، ذكرها المخدوم بدون الحوالة ، وكان هذا من داب السلف .

(٢) راجع فتح المغيث شرح الألفية للمحافظ السخاوى ، ص — طبع لكهنو .

(٣) المراد منه الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن احمد بن قوران الفورانى ، المروذى الشافعى ، (ابوالقاسم) فقيه ، اصولى ، محدث ثقة على القفال ، وروى الحديث ، واخذ عنه عبدالرحمن المتوفى وغيره ، وتوفى بمدينة مرو فى رمضان سنة ٥٣٨ هـ . من تصانيفه : كتاب الابانة ، العمدة ، اسرار الفقه ، كتاب العمل . راجع معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كجالة ج ٥ ، ص ١٦٩ .

قال فى شرح النظم: الخبر فى الاصطلاح مرادف للحديث. وهو ما جاء عن النبى ﷺ من قوله أو فعله فتكون السنة أعم منه وقيل أو تقريره فتكون مرادفة له انتهى. وعلى الثالث أخص وعلى الرابع بينها وبين المعرفين عموم خصوص من وجه.

والتحقيق ان النسبة بينها وبينهما مختلف بناء على ما سيجىء من اختلافهم فى ان السنة اذا اطلقت فهل تختص بسنة النبى ﷺ أو تعمها وغيرها.

ثم ان المعروف فى تعريف الخبر والحديث الاقتصار على الأمور الثلاثة اعنى القول والفعل والتقرير. وقد زاد الشيخ جلال الدين السيوطى فى نظم الدرر بعد ما ذكر الأقسام الثلاثة لفظة ونحوها. وقال فى شرحه قطر الدرر: إنه لما أورد على حصر المضاف فى الثلاثة الأحاديث المتعلقة بصفاته ﷺ فإنها أحاديث مرفوعة بإجماع المحدثين وليست داخلة فى الثلاثة. قلت ونحوها مریدا به تلك. انتهى.

ثم انه قال بعض المحققين: (١) قيل الأولى ان يبين معنى الحديث ثم يقول والخبر يرادفه. ويمكن دفعه بأن المفاعلة للمشاركة فيبينها ملازمة. وترك التعريف للوضوح أو اعتمادا على ما يفهم من المتن. فكأنه قال الخبر الآتى مرادف (٢) للحديث انتهى.

اقول: الظاهر أن غرض المعارض ان المقصود من ذكر المرادفة فى مقام بيان المفاهيم ان يبين معنى الحديث المرادف بها هو مرادف له فكان الأولى ان يبين معنى الحديث أولا ثم يذكر المرادفة حتى يعرف معنى الخبر به. وغرض المجيب أنه لا يلزم من كون المقصود من ذكر المرادفة ما ذكر ان يكون المقصود هنا تبين معنى الخبر بالحديث بل يجوز أن يكون المقصود تبين معنى الحديث بالخبر. فإن المفاعلة للمشاركة. فيبينها ملازمة فى المرادفة. ولا يلزم حينئذ أن يعرف الخبر فإن ترك تعريفه للوضوح والاعتماد على ما يفهم من المتن. ولا يخفى أن غرض السائل ان فى مقام بيان المفاهيم يكون المقصود من ذكر المرادفة تبين معنى المرادف صريحا بما هو مرادف له صريحا. ولا يحصل هذا المقصود على تقدير كون ذكر المرادفة لتبين معنى الحديث بالخبر. فالأحسن فى تقرير الاعتراض ان يقال: ليس المقصود من ذكر المرادفة هنا بيان النسبة بين الخبر والحديث. إذ لو كان المقصود بيانها لذكر ترادفهما لا مرادفة الأول للثانى. فالمقصود تبين معنى الخبر بالحديث. فالأولى أن يبين معنى الحديث أولا ثم يذكر المرادفة. وفى تقرير الجواب ان

(١) المراد منه الشيخ على القاري. راجع حاشيته ص ١٦ طبع تركيا.

(٢) هذا تغيير من الشارح. وفى الاصل "يترادف" بصيغة المضارع.

المفاعلة للمشاركة فمرادفة أحدهما يستلزم مرافقة الآخر. فالمقصود ذكر النسبة بينهما. وعلى هذا فقوله وترك تعريف الخبر إلى آخره جواب عن ترك تعريف الخبر مع الاحتياج إليه لكون التقسيم بعد فهم المسم.

(وقيل الحديث ما جاء عن رسول الله ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ، وما شاكلها الأخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا) لما لم يتعين بهذا الكلام العام والخاص فصله بقوله (فكل حديث خبر من غير عكس) فالعام الخبر والخاص الحديث. فإن الخبر على هذا القول ما جاء عن رسول الله ﷺ وعن غيره بخلاف الحديث فإنه يختص بالنبي ﷺ. (وعبر ههنا بالخبر ليكون اشمل) باعتبار الأقوال. أما على الأول فواضح. وأما على الثالث فلأن الخبر أعم مطلقا. فكلاهما ثبتت الأعم ثبت الأخص. وأما على الثاني فلأنه إذا اعتبر هذه الأمور في الخبر الذي هو وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلأن يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث أولى كذا قال المصنف في منهجائه. ومبنى الأشملية في الأول اخذ المرادفة باعتبار شمولها لما جاء عن الصحابي والتابعي أيضا والوضوح بالنسبة إلى القول الثاني.

وحاصل كلامه أن الحديث يكون شموله لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين على القول الأول فقط. والخبر يكون شاملا لهما (١) على الأقوال الثلاثة فهو أولى. فالحديث ليس مفضلا عليه للأشمل باعتبار كل من الأقوال بل باعتبار بعضها وإن كان التفضيل كل منها (٢). وجعل الحديث مفضلا عليه باعتبار المجموع يابى عنه قوله في التعليل أما على الأول وأما على الثاني وأما على الثالث، إلا أن يجعل قوله أما على الأول الخ تفصيلا لشمول الخبر للأقسام الثلاثة المفهوم ضمنا. وإن جعل صيغة التفضيل بمعنى أصل الفعل وهو أيضا وجه وجيه.

(١) ليس المراد شمول الخبر لهما على الأقوال الثلاثة إطلاقه عليهما على تلك الأقوال كلها. فإنه لا يطلق على القول الثاني على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بل الشمول باعتبار دلالة الكلام على اعتبار الأمور المذكورة في تقسيم الخبر فيهما أي فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فمعنى شمول الخبر شمول دلالة الخبر. منه.

(٢) يعنى أن الخبر مفضل في الشمول على الأقوال الثلاثة على الحديث المفسر بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا التفسير على القول الثاني والثالث لا الأول فالحديث مفضل عليه باعتبار تفسيره به على بعض الأقوال والتفصيل باعتبار كلها. منه. كذا في هامش الأصل. أبو سعيد السندى.

وقال تلميذ المصنف في تعليل الأشمالية: لأنه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف ويتناول الموقوف والمقطوع عند من عدا الجمهور انتهى. وهو مبني على أنهما على التقدير الأول أي المرافقة مخصوصان بها يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فالحديث على الاصطلاحات الثلاثة يختص بالمرفوع والخبر يشمله، والموقوف والمقطوع.

ثم إن التلميذ قال ما ذكرته أولى. إذ في هذا التقرير ما لا يصح، وهو قوله فكلما ثبت الأعم ثبت الأخص مع الإطناب المخل انتهى.

ويمكن أن يجاب بأن المراد ثبوتهما في حكم من الأحكام كلها لا صدقهما في فرد أي كلياً حكم على العام حكماً إيجابياً كلياً صح أن يحكم على الخاص وهذا صحيح كما لا يخفى. (فهو باعتبار وصوله إلينا) أي لا باعتبار أوصافه من الصحة والحسن والضعف وغيرها ولا من كونه مرفوعاً ومقطوعاً ونحوهما كذا قال بعض المحققين. (١)

(إما أن يكون له طرق) أي أسانيد بطريق الاستعارة فإنها موصلات كالسبل التي هي المعنى الحقيقي للطرق إلى ما تسلك لأجابه. (كثيرة لأن طرقاً جمع طريق وفعيل في الكثرة يجمع على فعل بضمين وفي القلة على افعلة) يرد عليه أنه يقتضي أن يكون أقل عدد يتحقق معه جمع الكثرة مأخوذ في التواتر وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور. (والمراد بالطرق الأسانيد) إما جملة مستقلة ذكرت للتنبيه على أن ما ذكره من التفسير ليس مدلولاً حقيقياً للطرق وإنما هو استعارة عن السبل أو من تنمة تعليل تفسير الطرق بالأسانيد الكثيرة فيكون معطوفاً على قوله طرقاً جمع طريق. أي إنما فسر الطرق بالأسانيد لأن مرادهم كذلك.

(والإسناد حكاية طريق المتن) يرد عليه امران: الأول أنه مخالف لما سيأتي في مبحث المرفوع والموقوف من تفسيره بنفس الطريق الموصلة إلى المتن. الثاني ما ذكره التلميذ أنه صار حاصل الكلام حينئذ أن الطريق حكاية الطريق. ولما أورد على المصنف هذا الاعتراض قال التحقيق أن تكون الإضافة بيانية في قوله حكاية طريق المتن انتهى. وبه اندفع الاعتراض الأول. وما قال التلميذ أن التحقيق خلاف هذا التحقيق (٢) لأن الحكاية فعل والطريق رجال

(١) قلت المراد منه الشيخ على القاري رح. ولكن العلامة السدي غير آخر عبارته. وفي شرحه هكذا "ولا من كونه مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً ونحوها. ويمكن أن يكون هذا من تغيير النسخ. (٢) أي تحقيق المصنف.

الحديث، فلا يصح ان يكون احدهما عين الآخر فدفوع بأن المصدر (١) بمعنى المفعول. والطريق وان لم يكن حكاية فهو محكى.

وقال بعض العارفين: الحق ما ذكره هنا. وما ذكره هناك تسامح بناء على انه عرف الإسناد بما هو تعريف للمسند كذا ذكره السخاوى فى شرح الألفية انتهى. فعلى هذا يدفع الاعتراض الثانى الذى اورده التلميذ بأن الطريق استعير ههنا لما يوصل الى المتن. وكما ان رجال الحديث موصلة اليه كذلك حكايتها. فصح ارادة الحكاية والمحكى من الطريق. والمراد من الطريق الواقع فى المتن الحكاية وفى تعريف الإسناد المحكى. واذا كان الطريق فى الموضوعين بمعنىين مختلفين فلا ضير فى ان يكون الطريق حكاية الطريق.

(و تلك الكثرة احد شروط التواتر اذا اوردت بلا حصر عدد معين) قال بعض العارفين: اى لا يحصر عدده ولا يحصى بمعنى انه لا يدخل تحت الضبط. وفيه احتراز عن خبر قوم محصورين واشارة الى انه لا يشترط فى التواتر عدد معين كما هو مذهب البعض انتهى.

وفيه انه مناف بحسب الظاهر لما سيأتى من قوله وليس لازم ان يطرد فى غيره لاحتمال الاختصاص، ومخالف لما ذهب اليه القوم كما اشار اليه بنفسه. فإنهم لم يشترطوا فى التواتر الدخول تحت الضبط. ولا عدمه بل المدار عندهم على إحالة بطريق التواتر عليه ووقوعه اتفاقا من غير قصد دخل تحت الضبط اولا. ولذا قال بعض المحققين: ثم التقدير بلا اعتبار حصر عدد معين. اذا المراد انه ليس للتعين فيه مدخل، ولا يكون الملحوظ فى كثرته عدد. والحاصل انه لا يبوخذ فى عدده التعيين، لأن يبوخذ عدم التعيين انتهى. لكن يابى عنه ما سيأتى من قوله: وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا. لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر لأن قوله بلا حصر فى ذلك المقام بمعنى اعتبار عدم الحصر قطعاً بقريضة المقابلة مع قوله او مع حصر. وبالجمله فكلام المصنف فى هذا المقام لا يخار عن اشكال، اللهم إلا ان يوجه بما حكيناه عن بعض العارفين. وتجعل كلمة بل فى قوله: (بل تكون العادة قد اختلفت تواطوءهم على الكذب وكذا وقوعه اتفاقا منهم من غير قصد) للإضراب عن اشتراط عدم الدخول تحت الضبط. فيكون كلامه فى الشرح بسبب الإضراب موافقا للقوم.

والظاهر ان الكلمة المذكورة الانتقال اما الى استيعاب شروط التواتر عن حل المتن او عما جعل المصنف عليه مدار التقابل بين المتواتر وبين ما يقابله من الأقسام الثلاثة او الى الشرط

الثاني بعد الفراغ من الشرط الأول. وقوله عن غير قصد تفسير لقوله اتفاقاً، اذا الوقوع اتفاقاً هو الوقوع من غير قصد. (فلا معنى لتعيين العدد) وانما الضابط حصول العلم. فمتى اخبر هذا الجمع وافاد خبرهم العلم علمنا انه متواتر والإفلا. (١) (على الصحيح) المختار عند الجمهور. فإن قلت: يخالفه ما ذهبوا اليه من اشتراط خبر الجماعة في تعريف المتواتر. قلت المراد نفى تعيين العدد الزائد على عدد الجماعة.

(ومنهم من عينه في الأربعة) اعتباراً بأكثر عدد الشهود. (وقيل في الخمسة) اعتباراً بعدد اللعان. وإليه مال صاحب جمع الجوامع، حيث قال: وهو خبر جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عن محسوس. وحصول العلم آية لاجتماع شرائطه ولا يكفى الأربعة وفاقاً للقاضي والشافعية. وما زاد عليها صالح من غير ضبط. وتوقف القاضي (١) في الخمسة وقال الاصطخري: اقله عشرة وقيل اثني عشر وعشرون واربعون وسبعون وثلاثمائة وبضعة عشر انتهى.

(وقيل في السبعة لاشتغالها على ثلاثة النصبية الشهادة لجمعها الأربعة والإثنين والواحد). (وقيل العشرة) لأن ما دونها احاد. وقيل لأن ما دونها جمع قلة. وقد عرف مما ذكرنا من جمع الجوامع ان الاصطخري قال: ان اقله عشرة. وفي التقريب: وهو المختار. (وقيل في الاثنى عشر) لأنه عدد نقيب بني اسرائيل بعثوا ليخبروا بني اسرائيل بحالهم الذي لا يهرب. فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك. (وقيل في الأربعين) لقوله تعالى: يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (٣) (وقيل في السبعين) لقوله تعالى: واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا (٤) (وقيل غير ذلك) فقبل عشرون وقيل ثلاثة عشر وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر. (وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر العدد فأفاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص) ولا أن لا يحصل العلم بأقل من ذلك لاحتمال كفاية ما دونه في حصول العلم (فإذا ورد الخبر كذلك) أي كما ذكر من الكثرة على وجه الإحالة المذكورة. (وانضاف إليه ان يستوى الأمر في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه

(١) من قوله "وانما الضابط" الى قوله "والافلا" من كلام الاصيلي نقله الشيخ على القاري ايضاً في شرحه، لكن بدل صاحب الامعان قوله: "فمن اخبر هذا الجمع" بقوله فمتى اخبر. ويمكن ان يكون هذا من النسخ. والله اعلم.

(٢) قلت: المراد منه القاضي ابوبكر الباقلاني كما في شرح القاري.

(٣) آية ٢٦ سورة الانفال.

(٤) آية ١٥٥ سورة الاعراف.

والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع (اى عن العدد الذى احوالت العادة لا عن العدد الذى كان في الابتداء فإن النقصان عنه لا يضر التواتر .) (لا أن لا يزيد اذ الزيادة ههنا مطلوبة من باب الأولى (وان يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد والمسموع) خصهما بالذكر اعتبارا للغالب ولأن البحث فى المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره . والأول من المسموعات والثاني والثالث من المبصرات والإفالشروط الانتهاء إلى مطلق الحس الشامل للحواس الخمسة (لا ما يثبت بقضية العقل الصرف) كوجود الصانع وقدمه وقدم صفاته .

(فإذا جمع الخبر هذه الشروط الأربعة) للعلم بالتواتر لا للتواتر فلا يرد ان جعل هذه الأمور الأربعة شروطا يقتضى أن يكون للتواتر حقيقة سواها وهو منتف. فعلى هذا يحمل قوله السابق : وتلك الكثرة احد شروط التواتر على شروط العلم الحاصل بالتواتر بطريق حذف المضاف او إرادة الحكم الذى اشتهر به .

وقيل إن حقيقة التواتر ورود الخبر من طرق وهو غير الشروط الأربعة . فإن الشرط الأول كون الطرق كثيرة لا وروده من طرق . ويرد عليه أن حقيقة المتواتر لابد أن يكون مميزا له من سائر الحقائق . والتميز لا يحصل إلا بمجموع الأمور الأربعة . وكيف يكون مميزا له من سائر الحقائق ، الحقيقة وروده من طرق فقط ، ومن ابنى علم ان الأمور الأربعة شروط وقد قرروا ان الحقائق الاصطلاحية ما وقع عليها اصطلاحاتهم . وكل من عرف المتواتر ذكر فيه الأمور الأربعة ولم يقتصر فى تعريفه على وروده من طرق فقط . ثم إن هذا الكلام متحد مع قوله السابق : فإذا ورد الخبر كذلك الخ . فقوله الا'تى : فهو المتواتر جزاء لهذا الكلام دل على جزاء السابق نظيره . ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به (١) حيث قيل إن جواب لما الأولى دل عليه جواب لما الثانية .

(وهى عدد كثير) اى احد الأربعة العدد الكثير وثانيها (احوالة العادة) قال بعض المحققين : قيل لو قال احوال العقل لم يحتج الى الشرط الخامس وهو أن يصحب خبرهم افادة العلم لسامعه . وأما حينئذ فلا بد منه لأن احوالة العادة شيئا لا يستلزم احوالة العقل اياه . فلا يكون مستلزما لحصول

(١) آية ٨٩ سورة البقرة .

العلم اليقيني انتهى. (١) وفيه انه لا فرق بين احالة العقل واحالة العادة (٢) في هذا الموضع. فإن مجرد التجويز العقلي لا يرتفع وإن بلغ العدد الغاية القصوى. فمن اسند الإحالة إلى العقل أراد أن العقل لا يجوز ذلك من حيث العادة (تواطؤهم وتوافقهم على الكذب) قال فيما نقل عنه (٣) التواطؤ ان يتفق قوم على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بأن لا يقول أحد خلاف صاحبه. والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم، ولا اتفاق على اختراع انتهى.

(وثالثها رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء) قال المصنف (٥) في تقرير هذا المحل: المراد مثلهم في كون العادة تحيل (٥) تواطؤهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم. فالسبعة العدول ظاهرا وباطنا مثل العشرة العدول في الظاهر فقط. فإن الصفات تقوم مقام الذوات، بل قد يفيد قول سبعة صلحاء العلم ولا يفيد (٦) قول عشرة دونهم في الصلاح. فالمراد حينئذ المماثلة في إفادة العلم لا في العدد انتهى.

وما اورد عليه التلميذ من ان لا دخل لصفات المخبرين في باب التواتر مدفوع بأن المراد بعدم المدخلة عدم اشتراط معرفة صفاتهم لاعدم المدخلة اصلا. فإن إفادة العلم في التواتر قد تكون بمعونة القرائن المتصلة.

والرابع (وكان مستند انتهائه الحس) انى بالواو ههنا مع أنه ذكر ما سبق بطريق التعداد اشارة إلى أن ما ذكره في قوة العطف كذا قال بعض المحققين. (٧)

(وانضاف إلى ذلك) اى إلى ما ذكر من الشروط الأربعة (ان يصحب خبرهم افادة العلم لسامعه) هذا الشرط الخامس مما تفرد به. والمشهور الاقتصار على الأربعة غير انهم اشترطوا بدل العدد الكثير الجماعة. ولتفرده بهذا الشرط قال في بعض الحواشى ان شيخ استاذه قال لا يخفى ان مقتضى كون التواتر موجبا للعلم تقدمه بالذات على حصول العلم منه لأنه اثر من آثاره

(١) قلت: المراد من بعض المحققين، الشيخ على القاري. وقد نقل هذه العبارة كلها في شرحه ولم يجب عن الاعتراض.

(٢) كذا في الاصل. وفي نسخة السيد محب الله "افادة العقل وافادة العادة" وما في الاصل فهو صحيح.

(٣) اى قال المصنف فيما نقل عنه.

(٤) قلت: هذه العبارة من المصنف نقلها الشيخ على القاري: في شرحه.

(٥) وفي نسخة م يتحيل بدل يتحيل.

(٦) كذا في نسخة "م" وفي الاصل ولا يئيل.

(٧) المراد منه الشيخ على القاري رح راجع حاشيته ص ٢٢ طبع تركيا. بمطبعة اخوت.

المرتبة عليه والشئ يتقدم بالذات على اثره المترتب عليه . فعند شيخ الإسلام الحافظ في شرح النخبة حصول العلم من شروط المتواتر المقتضى لتقدم الحصول بالذات لا يخفى إشكاله إلا أن يريد انه من شروط العلم بأنه متواتر فيوافق قول صاحب جمع الجوامع وحصول العلم آية اجتماع شرائطه او صحة تسميته بالمتواتر فليتنامل انتهى .

ثم لا يخفى ان الجوابين المذكورين بقوله : إلا ان يريد الخ يأبى عنهما قول المصنف فيما سيأتى : وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهورا فقط وقوله : لكن قد يتخلف عن البعض لسبب (١) (فهذا هو المتواتر وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهورا فقط . فكل متواتر مشهور من غير عكس) . قال بعض المحققين : (٢) قيل ولعله اراد بالمشهور المعنى اللغوى لا الاصطلاحي . ولهذا قال محش في قوله " فكل متواتر مشهور " اى لا بالمعنى المقابل للمتواتر . قلت : الظاهر المتبادر أنه اراد المعنى المصطلح عليه . فإن مرجع البحث اليه ، لكن لا بد من زيادة قيد دل عليه المقام بأن يقال : فكل متواتر تخلف عنه العلم مشهور . وحينئذ يظهر صحة قوله : من غير عكس . وهو ان لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط المنضم اليه انضياف افادة العلم انتهى . وفيه نظر من وجوه : أما أولا فلأن اتصاف المتواتر بتخلف العلم عنه ينافيه قول المصنف : وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهور فقط . وأما ثانيا فلأن قوله " كان مشهورا فقط " يقتضى ان ما صاحب معه إفادة العلم مشهور او متواتر معا . فاللائق ان يحمل المشهور في قوله : فكل متواتر مشهور على المعنى العام الشامل للمتواتر الجامع لجميع الشروط لا المعنى المقابل للمتواتر المذكور . وكون مرجع البحث الى المعنى المصطلح عايه لا ينافى الحمل على المعنى العام فانه ايضا مصطلح عليه . قال السخاوى فى شرح الفية العراقية مفرعا على ما فى المتن : ومنه ذو تواتر . فالمشهور اعم . ولذا قال شيخنا : ان كل متواتر مشهور ولا عكس انتهى . (٣)

(١) قلت : ان الشيخ ابا الحسن الصغير اجاب عن هذا الاشكال بأن حصول العلم للسامع اثر من آثار متأخرة منه فلا يرد ما قيل انه لا يصح جعله شرطا اذ هو متأخر عنه ، وشرط الشئ مقدم عليه راجع بهجة النظر ص ١٠ . شرح شرح نخبة الفكر قاليف المخدوم ابى الحسن الصغير السندى .
(٢) قلت : المراد منه الشيخ على القارى ، فكل هذا من قوله " قيل إلى إفادة العلم " من عبارة شرحه .
(٣) عبارة الحافظ السخاوى هكذا : وكذا ينقسم باعتبار آخر فيكون منه ما لم يرتق الى المتواتر وهو الاغلب فيه منه ذو تواتر . بل قال شيخنا ان كل متواتر مشهور ولا ينعكس راجع فتح المغيث شرح الالنية للحافظ السخاوى ص ٣٤٦ طبع انوار محمدى بكنو الهند .

وفي شرح الألفية لمصنفها: ثم ان المشهور أيضاً ينقسم باعتبار آخر الى ماهو مشهور متواتر و الى ماهو مشهور غير متواتر انتهى . (١)

نعم يشكل على العموم قوله فيما بعد: وخلافه قد يرد بلا حصر لكن مع فقد بعض الشروط فان المعنى العام قد يصدق مع تحقق جميع الشروط لكن يحمل المشهور فيما بعد على المعنى المقابل. ولاضير في ان يكون المشهور في الموضوعين بمعنيين مختلفين. ولعله قال محش اي لا بالمعنى المقابل بملاحظة ما ذكرنا من المعنى المصطلح عليه لا بالنظر الى المعنى اللغوي كما فهم صاحب قيل.

واما ثالثا فلأن حمل قوله من غير عكس على أن لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط المنضم اليه انضياف إفادة العلم مع حمل المتواتر في قوله: " فكل متواتر مشهور " على المتواتر المتخلف عنه العلم غير ملائم. فإن المتواتر المأخوذ في العكس ينبغي ان لا يكون غير المتواتر المأخوذ في الأصل، مع أن المتبادر من قولنا أن لا يكون كل مشهور متواترا أن يكون بعض المشهور متواترا وليس لشيء من المشهور بالمعنى المقابل متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط. (وقد يقال إن الشروط الأربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض) اي بعض الأخبار (لسانع) كغباوة السامع (وقد وضح بهذا التعريف المتواتر) اصطلاحا، وأما لغة فالتواتر قريب من التتابع لانفسه كما في بعض الحواشي. قال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص: ويقولون المتواتر متتابع فيوهمون لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة اذا جاء بعضها في اثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة اذا تلاحقت وبينها فصل انتهى.

(وخلافه قد يرد بلا حصر أيضاً لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر بما فوق الاثنين اي ثلاثة فصاعدا) منصوب على الحالية اي فذهب العدد من الثلاثة صاعدا. فإن من المواضع التي يحذف فيها عامل الحال على الوجوب قياسا ان يبين الحال ازد ياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او هم كما في بعته بدرهم فصاعدا او ثم صاعدا او فرأت كل يوم جزءا من القرآن فزائدا او ثم زائدا. (ما لم يجمع شروط التواتر او بهما) اي باثنين فقط (او بواحد) الظاهر ان قوله: " او مع حصر بما فوق الاثنين او بهما او بواحد " معطوف على قوله بلا حصر لكنه غير صحيح

(١) راجع شرح الألفية لمصنفها ص ٦، الجزء ٤، طبع الاولى بمصر بيت ٢٥٥. قنوته بعد الركوع شهرا ومنه ذو تواتر مستقرا.

فإن الخبر لا يكون له طرق مع الحصر بهما أو بواحد فيجعل قوله أو مع الحصول إلى آخره أو قوله أو بهما أو بواحد معطوفا بحسب المعنى على قوله إما أن يكون له طرق.

(والمراد بقوله أن يرد باثنين أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد) وكذا من السندين. والاقتصار على السند الواحد للاكتفاء على أقل المراتب (لا يضر إذ الأقل في هذا) وفي بعض النسخ في هذا العلم (يقضى على الأكثر. فالأول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني) لا بالقرائن المنفصلة بل بنفسه فقط أو مع انضمام القرائن المتصلة. وخبر الآحاد قد يحصل به العلم لكن بقرائن المنفصلة. والقريضة المتصلة ما يلزم نفس الخبر مثل الهيئات المقارنة له المرجحة لتحقيق مضمونه أو المخبر مثل كونه موسوما بالصدق مباشرا للأمر الذي أخبر به أو المخبر عنه أي الواقعة أو المخبر بفتح الباء. وفسر المحقق التفتازاني بالسامع الذي التقى إليه الخبر ولم يذكر ابن الهمام الأخير في التحرير. قال في شرحه المسمى بالتيسير: ولا يبعد أنه عده من المنفصلة انتهى. والمنفصلة مالم يستمتصلة. وهل يجب أطراد حصول العلم بالمتواتر أولا؟ قال في شرح جمع الجوامع للعراقي: هل يجب أطراد حصول العلم بالمتواتر لكل من بلغه أو يمكن حصول العلم لبعضهم دون بعض فيه ثلاثة أقوال ثالثها وهو المختار تبعا للصفى الهندي أن كان حصول العلم بمجرد العدد إطراد. وهذا معنى قول المصنف رحمه الله: أن علمه متفق أي يتفق الناس كله في العلم به ولا يختلفون وإن كان لا احتفاف قرائن به اضطربت. فهو يحصل لبعضهم دون بعض انتهى. ثم إن العلم الحاصل بالتواتر يصلح حجة على الغير إذا ثبت الاشتراك في سببه كما في شرح المواقف. (فأخرج النظرى على ما يأتى تقريره) فيه أن اليقيني ليس قسيما للنظرى بل قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا. (١) وأجاب عنه في بعض الحواشى أنه أراد باليقيني ما لا يكون إلا يقينيا لا ما شأنه ذلك. والذي لا يكون إلا يقينيا هو الضروري. إذا النظرى يكون ظاهريا تارة ويقينيا أخرى. والأحسن أن يقال إنه أخرج النظرى بقوله المفيد للعلم فإن المتبادر من نسبة الإفادة إلى الخبر أن يكون بنفسه لا بمعونة أمر آخر. والقرائن المتصلة لانصالها جعل العلم الحاصل بها كالعلم الحاصل بنفس الخبر. ولو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظريا لكان بمعونة النظر. (بشروطه التي تقدمت) لا يتحقق المتواتر بدون الشرط فكان مستغنيا عن ذكرها إلا أنها لم تكن مذكورة

(١) قلت: إن الشيخ أبا الحسن الصغير السندى أورد هذا الاعتراض وقال: وأجاب اللقاني بأن المراد باليقيني الكامل في هذه النسبة أي الذي لا يكون إلا يقينيا وهو الضروري. إذ النظرى قد يكون يقينيا وقد يكون ظاهريا. وبعد هذا الجواب ذكر جواب صاحب إمعان النظر أيضا. راجع شرحه ص ١١ طبع گلزار محمدى بـلاهور

فى المتن اهتم بمحافظتها، فصرح بأن إفادة العلم مقيد بحصول الشروط. ووجه بعض المحققين بأن قوله بشروطه متعلق بالأول لا بالمفيد أى الأول بشروطه هو المتواتر. (١)
(واليقين هو الاعتقاد الجازم) خرج به الظن والشك.

(المطابق) أى للواقع. خرج به الجهل المركب والتقليد الفاسد. وأما التقليد الصحيح فلم يخرج مع أنه ليس من أقسام اليقين. فلو زاد كغيره الثابت لكان أولى. وإن أمكن أن يقال أراد بالجازم كامل الجزم. وهو ما لا يحتمل الجانب الآخر ولا يزول بالتشكيك. فإن المتعارف فى معنى الجزم الاقتصار على عدم احتمال الجانب الآخر.

(وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى) من البيانية مقدرة. قيل أن الشيوع حذف حرف الجر قبلها وقيل أن مع متعلقاته بدل من هذا.

(وهو الذى يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكن دفعه) أى لا يكون دفعه والانفكاك عنه مقدورا للمخلوق. فإن تحصيله غير مقدور للمخلوق لأن حصوله متوقف على أمور غير مقدور لانعلم ماهى ومتى حصلت بخلاف النظريات فإنها تحصل بمجرد النظر المقدور لنا. وإذا لم يكن تحصيله مقدورا للمخلوق لا يكون دفعه مقدورا له لأنه لا معنى للقدرة إلا التمكن من الطرفين. فقدورية أحد الطرفين مستلزم لمقدورية الآخر وعدمها لعدمها. فلايتوهم أن العلم بالحسيات غير مقدور التحصيل لتوقفه على أشياء غير مقدورة. ومقدور الانفكاك بترك الإحساس الذى هو مقدور الانفكاك لأننا لانسلم أن الانفكاك عنه مقدور لأنه يستلزم مقدورية ترك الانفكاك الذى هو التحصيل وقد ثبت أنه غير مقدور. نعم الانفكاك عن الإحساس مقدور وهو لا يستلزم مقدورية الانفكاك عن العلم. كذا حقق فى شرح المواقف وحواشيه. فاندفع ما قيل أن النظرى بعد مباشرة الأسباب كذلك. والضرورى قبل مباشرتها يمكن دفعه بالانصراف عنه. والناظرون فى هذه المقام حملوا عدم إمكان الدفع على ظاهره فأنجبه عليهم هذا الإشكال فخص بعضهم الضرورى بما لا سبب له فى حصوله أصلا. أعنى الأوليات، مع أن المتواتر ليس كذلك.

(وقيل) القائل امام الحرمين من الأشاعرة و أبو الحسن البصرى والكعبى من المعتزلة (لا يفيد العلم إلا نظريا) وتوقف الآمدى. ثم أن الضرورى بالمعنى المذكور يقابله الكسبى

(١) قلت: أن الشيخ على القارى أورد هذا التحقيق بعينه بقوله: قيل قوله بشروطه لغو لانه داخل فى مفهوم المتواتر واجيب بأنه متعلق بالأول لا بالمفيد كما ذكره شارح أى الأول مع شروطه هو المتواتر راجع شرحه ص ٢٤ طبع تركيا.

والنظري وهو ما يستفاد من النظر ملازم مع الكسبي عند من يرى أن الكسب لا يمكن إلا بالنظر، وأخص عند من يرى جواز الكسب بغيره لكنه يلزمه عادة بالاتفاق كذا في شرح المواقف. فلا غبار على ما وقع في كلام المصنف من التقابل.

(وليس بشيء لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامى) المراد به من لا ممارسة له بالنظر والاستدلال لا العامى بالاصطلاحى الأصولى. وهو من عدا المجتهد. ومع هذا فكان الأولى التمثيل بالبله والصبيان. إذ العامى له أهلية النظر على طريق العوام. ولذا قالوا فى تقرير العوام إيمانهم أنهم يعامون الأدلة أجمالاً.

(إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى معلوم) هو فى التصورات والتصديقات. (أو مظنون) خاص بالتصديقات. إذ التصورات لا نقائص لها على ما هو مختار المحققين. فلا تكون إلا علوماً.

(وليس فى العامى أهلية ذلك. فلو كان نظرياً لما حصل لهم. ولا ح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضرورى والعلم النظرى إذ الضرورى يفيد العلم بالاستدلال والنظرى يفيد العلم مع الاستدلال على الإفادة) أى على المفاد فاندفع ما قيل إن المستدل إنما يستدل على الحكم لأعلى الإفادة. والمراد أن العلم الضرورى يستفاد بالاستدلال والنظرى يستفاد بالاستدلال. فأقام الإفادة مقام الاستفادة ومفوض إليها أو المعنى كل ضرورى خاص يفيد علماً عاماً فى ضمنه بدون الاستدلال. وكل نظرى خاص بضده.

ويمكن أن يقال أن المراد بالفرق بين العلم الضرورى والنظرى الفرق بين طريقيهما فإن قوله الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى مع تعريف النظر. وسائر ما ذكره يفيد أن طريق العلم الضرورى وهو التنبيه يفيد العلم بالاستدلال. وطريق العلم النظرى بخلافه. ثم المراد من الاستدلال مطلق الكسب لئلا يختص بالتصديق. (وان الضرورى يحصل لكل سامع. والنظرى لا يحصل إلا لمن فيه أهلية) وفى نسخة له. (أهلية النظر. وإنما اهتمت شروط التواتر فى الأصل لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد. إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث) يعنى بالصحة ما يقابل الضعيف فيشمل الحسن. (أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء. والمتواتر لا يبحث عن رجاله) أى لا يلزم فيه البحث عن رجاله (بل يجب العلم به من غير بحث) أى حال تحققه من غير بحث بأن تكون الرجال فى غاية الكثرة بحيث أوجب خبرهم العلم على تقديرى تحقق صفات الرجال الموجبة لصحة الحديث من حيث العدالة

وغيرها وعدم تحققها كما يجب العمل به ان لم يكن كذلك، بأن تكون صفات الرجال المذكورة دخيلة في التواتر والكيفية المشار إليها لا تشعر إلا بالقدر المشترك بين القسمين الذي لا يتوقف تحققها على البحث عن صفات الرجال. فلم يكن البحث عن التواتر من حيث الكيفية المذكورة من مباحث علم الإسناد. فاندفع ما يترأى من عدم موافقة ما ذكره ههنا مع ما نقلنا عنه في تقرير قوله رويوا ذلك عن مثله من الابتداء إلى الانتهاء، وظهر فائدة قوله على هذه الكيفية. فإن لصفات الرجال مدخلا في تحقق بعض اقسام التواتر. فلمباحث علم الإسناد مدخل في التواتر في الجملة. ثم لا يخفى ما في ضمن هذا الكلام من الإشارة الى تعريف الفن.

(فائدة: ذكر ابن الصلاح ان مثال التواتر على التفسير المتقدم مما يعذر وجوده إلا أن يدعى في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) لرواية از يد من مائة صحابي له وفيهم العشرة المبشرة؛ (١) ففي الصحاح على والزبير وفي الحسان طلحة وسعد وسعيد وابوعبيدة رضى الله تعالى عنهم وفي الضعيف المتناسى طريق عثمان رضي الله عنه. وبقية طرفه واهية اوساقطة، ثم لم تزل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه.

(وما ادعاه) اي ابن الصلاح (من العزة فممنوع وكذا ما ادعاه غيره) كابن حبان والحازمي. (من العدم لأن ذلك) اي كلام من الادعائين (نشأ من قلة اطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتضمنة لإبعاد العادة ان يتفق هؤلاء على الكذب او يحصل منهم اتفاقا. ومن احسن ما يقرر به كون التواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب الى آخر الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبته الى قائله. ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.) فيه ان هذا الدليل مداره على المقدمة القائلة بأن مثل ذلك في الكتب المشهورة كثير. واما ما قبله فلانزاع فيه لأنه مفاد تعريف التواتر ذكره مفصلا. وتلك المقدمة في حيز المنع عند من يدعى العزة والعدم.

(١) قال الامام ابن الصلاح في حق هذا الحديث: فانه نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم، وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم. وذكر ابوبكر البزار الحافظ الجليل في مسنده انه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من اربعين رجلا من الصحابة. وذكر بعض الحافظ انه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفسا من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة الخ. وقلت: وبلغ بهم بعض اهل الحديث أكثر من هذا العدد، راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ٢٤٢ مطبعة الاصيل حلب.

و بالجملة لا نزاع فى ثبوت التواتر المعنوى. و اما اللفظى ففى حديث من كذب على متعمدا (١) جوزوا ادعاءه و فيما سواه طرق بعض الأحاديث متكررة لكن لا فى غاية الكثرة حتى ظن بعضهم أنها مما احالت العادة التواطؤ على الكذب لكثرة الطرق و بعضهم أنها ليست من هذا القبيل لأنها ليست فى غاية الكثرة. فالأمر دائر بين كون التواتر غير متحقق أو متحققا لكن فى غاية الضعف. والمصنف اختار الأول، و تبعه كثير من المتأخرين.

قال السيوطى فى شرح التقريب: قلت قد الفت فى هذا النوع كتبها سميتها الأزهار المتناثرة فى الاخبار المتواترة (٢) مرتبا على الأبواب اوردت كل حديث باسانيد من خرجه وطرقه ثم لخصته فى جزء لطيف سميته قطف الأزهار و اقتصرته فيه على عزو كل طريق لمن اخرجها من الأئمة فأوردت منه احاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية نحو نيف وخمسين صحابيا و حديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا و حديث رفع الدين فى الصلوة من نحو خمسين و حديث نصر الله امرأ سمع مقالتي من رواية ثلاثين، و حديث نزل القرآن على سبعة احرف من رواية سبع وعشرين و حديث من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا فى الجنة من رواية عشرين وكذا حديث كل فسك حرام و حديث بدأ الإسلام غريبا و حديث سوال منكر ونكير و حديث كل ميسر لما خلق له و حديث بشر المشائين فى الظلم الى المساجد بالنور التام يوم القيامة كلها متواتر فى احاديث جمة او دعناها كتابنا المذكور انتهى.

وقال أيضا فى الكتاب المذكور: فنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كاحاديث رفع الدين فى الدعاء انتهى.

(والثانى) من الأقسام الأربعة (وهو اول اقسام الا' حاد ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور) الظاهر ترك الواو لكون المطابق لما سيأتى من قوله فيما بعد و الثالث العزيز وهو ان لا يروى الخ ان يكون قوله هو المشهور خبر الثانى و ماله طرق بدلا من اول اقسام الا' حاد. قال بعض المحققين فى التوجيه ان الخبر قوله المشهور وإعادة هو لطول الفصل. ثم ان ما اقتضاه كلام المصنف من ان أقل عدد المشهور ثلاثة يشعر به ظاهر كلام ابن الصلاح واختاره

(١) رواه بهذا اللفظ بضعة وسبعون صحابيا.

(٢) قلت: ان الكتاب نظم المتناثر من الحديث المتواتر لابی عبد الله محمد بن جعفر الكتانى، اشتمل على احاديث كتاب السيوطى وقد زاد عليه.

(٣) فقد ورد هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث ذكر فيها رفع يديه فى الدعاء، لكنها فى وقائع مختلفة. راجع تعليق نور الدين عتر على علوم الحديث ص ٢١٤ طبع حلب.

ابن الحاجب والرازي وامام الحرمين و'الا' مدى والغزالي وان اقل عدده اربعة كذا في بعض الحواشي.
(عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه) اي شهرته لكون رواية اكثر من اثنين. (وهو المستفيض على راي جماعة) لفظ راي في المتن منون وفي الشرح مضاف لكن قد سبق أن المصنف لا يبالى بتغيير المتن في المزج. (من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضا) إذا أكثر حتى سأل من جانب الوادي. (ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء) بأن لا ينقص فيهما عن اقل من ثلاثة وكذلك فيما بينهما (والمشهور اعم من ذلك) بحيث يشمل ما يقع التفرد فيه عن الراوي المجمع حديثه من الأئمة اذا كان الرواة عنه جماعة كما حكى ابن الصلاح عن ابن مندة حيث قال في النوع الحادي والثلاثين من كتابه رويانا عن ابي عبدالله بن مندة الحافظ الاصفهاني انه قال الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة واشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم اذا تفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فاذا روى عنهم رجلان او ثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزا فاذا روى الجماعة يسمى مشهورا انتهى.

وما وقع التفرد فيه عن الراوي الصحابي فقط دون غيره كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح حيث قسم في النوع الموفى ثلاثين من كتابه المشهور الى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم والى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم. ثم قال في مثال الثاني كالذي رويانا عن محمد بن عبدالله الأنصاري عن سليمان التيمي عن ابي مجاز عن انس ان رسول الله ﷺ قلت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان. فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح وله رواية عن انس غير ابي مجاز، ورواة عن ابي مجاز غير التيمي، ورواة عن التيمي غير الانصاري انتهى. فقد علل شهرة حديث انس المذكور بأن روى عنه الى آخره جماعة ولم يقصد برواية غير انس عليه السلام من الصحابة. ولما وقع التفرد في حديث: انما الأعمال بالنيات، فيما دون الصحابة أيضا كما سيجيء. قال في النوع الحادي والثلاثين: ان هذا الحديث متصف بالغرابة في طرفه الأول وبالشهرة في طرفه الآخر ولم يطلق عليه المشهور بلا قيد. واما اطلاق المشهور عليه في النوع الموفى ثلاثين حيث قال وهو اي المشهور منقسم الى صحيح كقوله عليه السلام: انما الأعمال بالنيات وامثاله والى غير صحيح كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم (١) وكما بلغنا عن احمد بن

(١) أخرجه ابن ماجه في العلم، وضعفه النووي وغيره وقال المزى: روى من طرق تبلغ رتبة الحسن قال العلامة ابو الحسن السندی. رأيت له نحو خمسين طريقا. راجع حاشية السندی على ابن ماجه ١: ٩٩، والمقاصد الحسنة للسخاوي ص ٢٤٥-٢٤٤.

حنبل رحمه الله انه قال اربعة احاديث تدور في الأسواق ليس لها اصل ثم بين تلك الأحاديث فليس بالمعنى المصطلح عليه عند اهل الحديث كما يدل عليه امثلة غير الصحيح بل بالمعنى الذى سيذكره الشارح بقوله: وعلى ما اشتهر على الألسنة.

(ومنهم من غابر على كيفية اخرى وهى ان المستفيض ما تلقت الأئمة بالقبول والمشهور مامر. (وليس) المستفيض بهذا المعنى (من مباحث هذا الفن) فان التلقى بالقبول امر وراء صفات الرجال وصيغ الأداء.

(ثم المشهور يطلق على ما حرر ههنا) وفى نسخة " هنا " بدون التنبيه وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل المشهور بالإطلاق الثانى (على ما له) وفى نسخة صحيحة " ما له " (اسناد واحد فصاعداً بل يطلق على ما لا يوجد له اسناد) أى ثابت سواء كان له اسناد موضوع أو لا يكون أو اسناد ما وعلى الثانى المراد بقوله ما له اسناد واحد اعم من الثابت والموضوع اصلاً. مثاله من بشرنى بخروج ازار بشرته بالجنة (١) نحر كم يوم صومكم. اذ لا اصل لهما على ما نقل عن احمد بن حنبل.

(والثالث العزيز وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين) متعلق بهما يستفاد من السابق أى يرويه اثنان او فوقهما عن اثنين. ثم انه يتوهم من هذه العبارة ان اثنية المروى عنه شرط، وليس كذلك اذ لا تنصر الكثرة فى بعض المواضع أى بعض كان وكأنه تسامح فى العبارة اعتماداً على ما سبق. (سمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه من عَزَّ أى قوى بمجيئه من طريق آخر وليس) أى كون الحديث (عزيزاً شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه وهو ابو على الجبائى من المعتزلة واليه يومى كلام الحاكم أبى عبدالله فى علوم الحديث، حيث قال: الصحيح هو الذى يرويه) وفى نسخة ان يرويه (الصحابى الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة).

هذا الإيماء مهنى على ان ضمير له راجع الى الحديث ومتعلق راويان المتروك من النبى ﷺ فدل قوله: بأن يكون له راويان، على ان يكون فى الطبقة الأولى اثنان، وتؤخذ اثنية الطبقات الباقية من قوله ثم يتداوله اهل الحديث الى آخره. اما اذا جعل ضمير " له " راجعاً الى الحديث

(٢) قلت: وفى نسخة " آزار " وشرح الحديث عندي ولم أجده فى الشروح ان آزر اسم لشهر والخروج بمعنى الطلوع أى من اخبر بطلوع شهر آزار ومجيئه بشرته بالجنة. والله اعلم. فهذا الحديث سوى لا اصل له كما يدل عليه مفهومه وشرحه الذى بيناه. ابوسعيد غلام مصطفى السندى.

و يكون متعلق راويان المتروك من الصحابي او جعل الضمير للصحابي لا يلزم الاتعدد ماسوى الصحابي من الطبقات ، لكن على الأول يفهم تعدد الطبقة الثانية من قوله : بأن يكون له راويان ، وتعددها فى الطبقات من قوله : ثم يتداوله الى آخره . وعلى الثانى كذلك ان جعل معنى قوله بأن يكون له راويان ، ان يكون للصحابي راويان لهذا الحديث . اما اذا ابقى على الإطلاق يفهم تعدد جميع ماسوى الطبقة الأولى من قوله ثم يتداوله .

ويمكن ان يوجه الإيهام على هذه التوجيهات كلها بأن يقال إن الإيماء يكفى فيه فهم ما اومى اليه فى الجملة . وقد فهم من كلامه الاثنيية فيما سوى الطبقة الأولى .

ثم ان وجه دلالة قوله : يتداوله الخ على الاثنيية فيما سوى الطبقة الأولى او فيما سوى الطبقتين ان يكون المراد بالتداول التناوب فى طبقة واحدة او المراد بالتداول التناوب مطلقا ولو باعتبار الطبقات ، ويكون التقييد بقوله كالشهادة على الشهادة دالا على الاثنيية . فانه لا بد فى اصل الشهادة من اثنين وفى الشهادة عليها ايضا من اثنين ثم ان التشبيه فى قوله كالشهادة على الشهادة يمكن ان يحمل على التشبيه من بعض الوجوه . فعلى هذا لو حمل التداول على مطلق التناوب ويجعل ضمير قوله : له راجعا الى الصحابي ولم يقيد الراويان برواية ذلك الحديث لا يفهم اشتراط التعدد من كلام الحاكم اصلا . ويؤيده ان المصنف قال فيما قال الحاكم فى الدرجة الأولى من الصحيح هو ان يروى الحديث عن النبي ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عنه التابعى المشهور عنه بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان الى ان قال ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة . اراد الحاكم بقوله كالشهادة على الشهادة التشبيه من بعض الوجوه كالانصال واللقاء وغيرهما دون كلها انتهى . ثم ان التوجيهات السابقة كلها بالنسبة الى هذه العبارة التى نقلها المصنف من علوم الحديث والا فقد صرح فى المدخل بتعين به المعنى الأخير فانه عرف على ما سيجىء الدرجة الثانية من الصحيح بأن لا يكون لراويه الصحابي الا راوا واحد .

(و صرح القاضى ابوبكر بن العربى فى شرح البخارى بأن ذلك شرط البخارى) حيث قال : وانما بنى البخارى كتابه على حديث يرويه اكثر من واحد ، و اصرح من هذا ما ذكره فى شرح الموطا حيث قال كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان . قال : وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي ﷺ انتهى .

وقال ابن حبان في أول صحيحه: والعجب منه كيف يدعى عليهما ذلك ثم يزعم أنه مذهب باطل، فليت شعري من أعلمه بهما اشتراط ذلك أن كان منقولاً فليبينه وإن كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك انتهى.

أقول: على تقدير تسليم أنه ليس في الصحيحين حديث الا كما ذكر من ابن عرف أنه لا يثبت حديث عند الشيخين بدون الشرط الذي ذكره. فإن التزامهما شرطاً في الصحيحين لمزيد الصحة لا يستلزم عدم ثبوت الحديث عندهما بدون.

(واجاب) أي القاضي (عما) أي عن اعتراض (أورد عليه من ذلك) أي من أجل هذا الاشتراط (بجواب فيه نظر لأنه قال: فإن قيل حديث إنما الأعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر رضي الله عنه الا علقمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا أنهم يعرفونه لأنكروه كذا قال. وتعقب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوا من غيره، وبأن هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن إبراهيم عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد) ثم اشتهر عن يحيى حتى كتبه عنه سبعةائة على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين).

وما اجاب به بعض المحققين (١) من الاعتراض الأول وتفرد علقمة رضي الله عنه من أن خطبة عمر رضي الله تعالى عنه ما كانت خالية عن حضور التابعين. فبالنسبة إلى التابعي بل إلى صحابي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج علقمة عن التفرد والنسبة إلى الصحابي الذين سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم على تقدير سماعهم يخرج عمر عن التفرد ولعله خاطبهم وقال أما سمعتم أو قد سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا. فحينئذ عدم انكارهم معرفة بالحديث وتصريح بالمقصود. ففيه نظر أما أولاً فلأن رجاء خطاب عمر رضي الله تعالى عنه لهم بقوله أما سمعتموه بدون مستند لا ينفع فإن الماخوذ في العزيز رواية الاثنين لا احتمال رواية اثنين أو رجائه. وأما ثانياً فلأن سماع التابعي إنما يخرج علقمة عن التفرد لو أخبر ذلك التابعي بسماعه. ومجرد نقل علقمة سماع الغير لا يخرج عن التفرد والالكان قول الراوي حدثنا وأخبرنا بصيغة الجمع مخرجا للحديث من التفرد لدلالته على مشاركة غيره في السماع معه.

نعم يمكن الجواب عن الاعتراض الأول من قبل القاضي أبي بكر رحمه الله بأن مراده أنه

(١) قلت: كل هذا من كلام الشارح الشيخ على القاري. وقال في آخره: هذا ما خطر لي بالخاطر الفاطر والله أعلم بالسرائر والظواهر. والغرض من نقله الرد عليه كما يقول صاحب الإمعان: فضيه نظره. راجع شرح القاري ص ٣ طبع تركيا القديم.

شرط البخارى الاثنية حقيقة او حكما و تلقى من سمع خطبة عمر رضى الله تعالى عنه بالقبول وعدم الاعتراض عليه وان لم يثبت الاثنية حقيقة فيجعله فى حكم الاثنية. فإن الغرض من انضمام عدل الى عدل آخر التحرز فى السهو والنسيان و يعلم من سكوت السامعين رضى الله تعالى عنهم للخطبة عدم اطلاعهم على السهو والنسيان . فحصل التحرز عن السهو والنسيان فى الجملة بل هذا اقوى. فإن فى الاثنية وان اطمأن القلب فى الجملة باتفاق العدلين الضابطين على شىء لكن احتمال السهو لم يذهب بالكلية، ومع هذا الاحتمال احتمال اطلاع الغير على هذا السهو وعدم وصول قول ذلك الينا أيضاً متحقق. وههنا هذا الاحتمال متفق بالكلية.

(وقد وردت لهم) اى المتفردين فى ذلك الحديث (متابعات) بفتح الموحدة جمع متابعة، و ياتى فى محله انشاء الله تعالى. (لا يعتبر بها) اى بتلك المتابعات. اشارة الى ان المتابعات التى وردت الغير لهذا الحديث لا تخرجه عن كونه فردا لضعفها.

(وكذلك لانسلم جوابه فى غير حديث عمر رضى الله تعالى عنه) من الأحاديث التى فى الصحيحين وتفرّد بها الرواة. (قال ابن رشيد) بصيغة التصغير (واقدر كان يكفى القاضى فى بطلان ما ادعى انه شرط البخارى اول حديث مذكور فيه.) وكذا آخر حديث مذكور فيه. (١) وهو كلمتان خفيفتان على النسان. فان اها هريرة تفرّد به عن النبى ﷺ وتفرّد به عنه ابو زرعة وتفرّد به عنه عمارة بن القعقاع وتفرّد به عنه محمد بن الفضيل وعنه انتشار، فرواه عنه اشكاب وغيره.

(وادعى ابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة (نقيض دعواه) اى دعوى القاضى. (فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهى) اسناد الحديث (لا توجد اصلا. فيمكن ان يسلم واما صورة العزيز التى حررناها فموجودة بأن لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين) الباء متعلقة بحررناها. فحق العبارة تاخير قوله فموجود (ومثاله مارواه الشيخان من حديث انس و البخارى من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ قال لا يوم من احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده. الحديث ورواه عن انس رضى الله تعالى عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب) بالتصغير (ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية.) يضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية (وعبدالوارث ورواه عن كل جماعة.)

(والرابع الغريب. وهو ما يتفرد به روايته شخص واحد في أى موضع وقع التفرد به من السند (١) على ما سيقسم اليه) أى منقسمها على ما سيقسم الغريب اليه وهو (الغريب المطلق والغريب النسبى) ولو قال من الغريب لكان أوضح. وفى بعض النسخ على ما سيقسم الى الغريب المطلق الى آخره. فما مصدرية.

(وكلها أى الأقسام الاربعة المذكورة سوى الأول وهو المتواتر آحاد) بهمزة ممدودة اصله اوحاد قلبت الواو همزة ثم ابدل الهمزة الفاء جمع احد (ويقال لكل منها) أى لكل خبر من اخبار الآحاد . (خبر واحد وخبر الواحد فى اللغة ما يرويه شخص واحد وفى الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر) فان ما لم يجمع هذه الشروط وان كان خبر كثيرين بمنزلة خبر الواحد فى افادة الظن .

ثم ان هذا التقسيم على طريقة المحدثين. وفى أصول ائمتنا الحنفية جعلوا اقسام الخبر ثلاثة: المتواتر والمشهور والآحاد. وعرفوا المتواتر بما عرفه به المحدثون، والمشهور بكثرة الرواة بحيث يمنع التواطؤ على الكذب فيما سوى الصدر الأول. واما فى الصدر الأول فيستوى ان يكون الراوى واحدا او اثنين او اكثر. وخبر الواحد ما لا يصدق عليه التعريفان.

(وفيها أى فى الآحاد) مطلقا (المقبول وهو ما يجب العمل به) اذا كان دالا على الوجوب لولا السامع. فلا يرد الخبر الدال على النذب لعدم الدلالة على الوجوب ولا المنسوخ لتحقيق السامع. او المراد بما يجب العمل به ما يكون من شأنه وجوب العمل به. والدال على النذب والمنسوخ كذلك اذا كانا مقبولين. (عند الجمهور) احترازا عن المعتزلة. فانهم انكروا وجوب العمل بالآحاد وكذا الرافضة وابن داود. وقولهم مردود باجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالآحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعملهم به فى الوقائع المختلفة التى لا تكاد تحصى. وقد تكرر ذلك مرة بعد اخرى. وشاع وذاع بينهم ولم ينكر عليهم احد والانقل.

(وفيها المردود . وهو الذى لم يرجح صدق المخبر به) سواء رجح كذبه او تساويا. ولا يخفى ان المعرفين متقابلان. فالتعريف لاحدهما بأمر يكون تعريفا لآخر بضده. فمكانه عرف كل واحد

(١) يقول الامام ابن صلاح فى علوم الحديث: الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة بوصف بالغريب، ويقول أيضاً: ثم ان الغريب يتقسم الى صحيح، كما لافراد المخرجة فى الصحيح، والى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب. رويناه عن احمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة: لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها مناكير وعاستها عن الضعفاء. راجع علوم الحديث ص ٢٤٢. طبع حلب.

منها بالتعريفين ان جعل كل ما ذكر فى بيانها تعريفا وان جعل الأول حكما والثانى تعريفا كما هو الظاهر فقد تبين التعريف والحكم لكل منهما.

(لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روانها) ولو كان كله مقبولا لما توقف . (دون الأول) و هو المتواتر . فكله مقبول لافادته) اى كله . (القاطع بصدق خبره) كيف كان الرواة (بخلاف غيره من اخبار الآحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول دونه غيره منها) استدراك عن قوله وفيها المقيول والمردود . (لأنها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا يوجد اصل الصفتين . فالأول يغلب) من التغليب . (على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثانى يغلب على الظن ثبوت كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح . والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين) كمتابعة السوء والمستور ونحوهما مما سيجىء مبينا بمعتبر فانها تلحقه بالقسم الأول وكمخالفة الثقات او علة اخرى دالة على وهم الراوى فانها تلحقه بالقسم الثانى . (التحق به والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار كالمردود لاثبوت صفة الرد هل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم) .

حاصل الدليل ان المقبول من الآحاد ما وجد فيه اصل صفة القبول او قرينة تلحقه به فيجب العمل به ، فثبت الجروء الثبوتى من الحصر والمردود منها على قسمين ما وجد فيه اصل صفة الرد او قرينة تلحقه به وما لم يوجد فيه اصل الصفتين ولا قرينة . والأول لا يجب العمل به لوجود صفة الرد او القرينة . والثانى لا يجب العمل به لعدم وجود صفة القبول فثبت الجزء السلبى من الحصر .

(وقد يقع فيها) اى فى اخبار الآحاد المنتسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار .

فى للشرح العضدى اختلف فى خبر الواحد العدل والمختار انه يفيد العلم (١) بانضمام القرائن . وقال قوم يحصل بالقرائن وبغيرها أيضا . ويطرد اى كلما حصل خير الواحد حصل العلم . وقال قوم لا يطرد اى قد يحصل العلم به لكن ليس كلما حصل حصل العلم به . وقال الأكثرون لا يحصل العلم به لا بقرينة ولا بغير قرينة انتهى .

(١) والمراد العلم القينى . على القارى .

(خلافا لمن أبى ذلك . والخلاف فى التحقيق لفظى لأن من جوز إطلاق العلم قيده
بكونه نظريا . وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر
وما عداه عنده ظنى ، لكنه لا ينفى أن ما احتف بالقرائن) الباء للسببية ، واحتف على صيغة المجهول
أى احتف الخبر بسبب حصولها اذ جعلها صلة لاحتف المعلوم بفضى الى كون القرائن محتفا بها
وليس كذلك ، بل هى تحنف (١) بالخبر لأنها عوارض لها و اذا قال فيما بعد احتف به قرائن . ولك
أن تجعل " احتف " على صيغة المعلوم ونحمل الكلام على القلب . (ارجع مما خلا عنها) يعنى
أن من قال : أن خبر الواحد يفيد العلم أراد أنه يفيد العلم النظرى الحاصل عن الاستدلال بالقرائن
ومن أبى الإطلاق وأن خص لفظ العلم بالمتواتر وما عداه يقول أنه ظنى لكنه لا ينفى رجحان
ما احتف به القرائن على ما خلا عنه . فيحمل قوله " بظنية ما عدا المتواتر " على ظنيته فى نفسه مع
قطع النظر عن القرائن . " فالذى ينفى العلم بنفسه مع قطع النظر عن القرائن . " (٢) والذى يشبهه يثبت
بملاحظة القرائن فلانزاع فى المعنى .

و ظهر بهما ذكرنا أن مدار رفع النزاع على اختلاف مورد نفى العلم وإثباته لأعلى اختلاف
الإرادة من لفظ العلم كما قال بعض الفضلاء . و اندفاع ما قيل أنه يوهم أن للتقييد دخلا فى كون
النزاع لفظيا وليس كذلك . هذا غاية التوجيه لكلامه . وهو يتوقف على أن يكون عدم
إفادة العلم بالقرائن مأخوذا من إطلاقهم عدم إفادة الخبر العلم . وقد مر عن الشرح العضدى
نصريحهم بعدم حصول العلم بقريئة ، ولا بغير قريئة . مع أن أدلة المذاهب التى ذكروها فى هذه
المسئلة صريحة فى عدم كون النزاع لفظيا كما لا يخفى على من راجع المطولات . فالتحقيق أن
النزاع معنوى .

(والخبر المحتف بالقرائن أنواع . منها ما أخرجه الشيخان) أى كلاهما (فى صحيحيهما) احتراز
عن غيرهما من كتبهما (مما لم يبلغ حد التواتر . فإنه احتف به قرائن . منها جلالتهما فى هذا الشأن
وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول) اقتضاء التلقى مع الجلالة
والتقدم المذكورين لإفادة العلم ليس بضرورى . فلا بد لمن ادعاه من بيانه بالدليل . وما سيجىء
من الأدلة على اقتضاء التلقى لها مدخول (٣) كما ستعرف .

(١) فى الأصل محتفة .

(٢) قلت : هذه العبارة المعلمة لا توجد فى نسخة المخدم .

(٣) كذا فى الأصل وفى نسخة المخدم : مدخولة بالتأنيث و الدخل أورده النووي كما يقول الشارح
بعد : قال النووي الخ .

(وهذا التلقى وحده أقوى في افادة العلم النظري من مجرد كثرة الطرق) انقاصرة عن التواتر قال ابن الصلاح : (١) ما اخرجني الشيخان مقطوع بصحته . والعلم اليقيني النظري وقع به خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد باصله الا الظن . وانما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن . والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا واحسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اخترناه اولا هو الصحيح . لأن ظن من هو معصوم من الخطا لا يخطئ . والأمة في اجماعها معصومة من الخطاء ولهذا كان الاجماع المبتنى على الاجتهاد اى مستنده القياس حجة مقطوعا بها واكثر اجماعات العلماء كذلك .

قال النووي : (٢) ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثرون . فإنهم قالوا : احاديث الصحيح التي لبست بمتواترة انما تفيد الظن . فانها آحاد . والآحاد انما تفيد الظن على ما تقرر . ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك . وتلقى الأمة انما افاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح . ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل بما فيهما اجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ . (٣) وحكى تغليب مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان وكذا عابه ابن عبد السلام وسيأتي في كلام ابن الهمام ما يرد عليه . وانتصر لابن صلاح المصنف ومن قبله شيخه البلقيني تبعا لابن تيمية . (٤) (الا ان هذا (٥) يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ كالدارقطني) حيث انتقد مائتين وعشرة من احاديث الكيايين وغيره . فقد ضعفوا غير هذه الأحاديث أيضا مما في الكتابين لاختلاف العلماء

(١) راجع علوم الحديث للمحافظ ابن الصلاح ص ٢٤ طبع حلب .

(٢) اي في مقدمة شرح مسلم . قلت : ما ذكره العلامة النصروري السندي فهو ملخص عبارة النووي واصل عبارته هكذا : وهذا خلاف ما قاله المحققون والاكثرون من انها تفيد الظن فانها آحاد . وتلقى الأمة انما افادنا وجوب العمل بما فيهما كالأحاديث التي في غيرهما لا يعمل به حتى يبحث عنه ويوجد فيه الصحة ولا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيهما اجماعهم على انه مقطوع بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلام النووي .

(٣) وقد اجيب عنه بان اجماع على الاول يوجب اجماع على الثاني وظن اجماع لا يخطئ لان الأمة معصومة عن الخطاء في اجماعها .

(٤) واختار رايد العلامة المحقق ابراهيم بن حسن الكوراني في رساله سماها اعمال الفكر والروايات في شرح حديث انما الاعمال بالنيات ورأى انه مقتضى الانصاف ورجحه ايضا شيخنا المرحوم محمد المعين (التتوي السندي في تاليفه الشهير بالدراسات) وقد وافق ابن الصلاح المحققون أيضا . راجع بهجة النظر للشيخ ابي الحسن السندي الصغير المطبوع ص ٢١ .

(٥) اي كيون تلقى قرينة وكونه أقوى من مجرد كثرة الطرق .

فيه. وان اجيب عما انتقدوا وينبغي استثناء حديث عمل بخلافه احد من المجتهدين مع عدم ظهور النسخ وان لم ينتقد عليه صريحا الا ان يقال ان عدم علمه به في حكم الانتقاد.

(وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين) قال التلميذ: لاحاجة الى هذا لأن الكلام في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بمضمونه انتهى.

اقول: مراد المصنف بالتجاذب بين المدلولين ما لا يمكن وقوعهما في نفس الأمر بأن يكون في غير الأحكام مثلا؛ اذ لا نسخ. فالواقع احدهما قطعا لا ما لا يمكننا الجمع بينهما وان امكن وقوعهما بطريق التقدم والتأخر كالتجاذب في الأحكام حيث لا يمكن الجمع (حيث لا ترجيح) لا يخفى انه ان وجد الترجيح فالمرجوح لا يفيد العلم وان لم يوجد فالحد يثان لا يفيدان العلم. وعلى كل تقدير فقد وجد في الصحيحين ما لا يفيد العلم فينبغي ترك التقييد بقوله حيث لا ترجيح.

(لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته. فان قيل: انما اتفقوا على وجوب العمل به لاعلى صحته منعنا. وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجهم الشيخان. فلم يبق للصحيحين في هذا مزية. والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة).

كلام السائل محمول على المعارضة حتى يكون الجواب بالمنع جاريا على القوانين وان كان الظاهر كون السؤال منعا. اذا الظاهر ان المصنف يصدد جواب النووي عن قوله ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل بما فيهما اجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. فينبغي ايراد السؤال بطريق المنع لأن النووي لم يدع نفى الإجماع على القطع بأنه كلام النبي ﷺ بل نفى لزوم هذا الإجماع من الإجماع على العمل. وأيضاً المعارضة تحتاج الى اقامة الدليل من الجانبين. ولم يقم ههنا دليل من جانب المثبت ولا النافي الا أن يجعل دعوى اثبات الاجماع على الصحة معللا بالتلقى المذكور. ودعوى النفي الدال عليه الحصر معللا بأن التلقى لا يلزم منه هذا الإجماع وما يثبت (١) منهم الا التلقى او يجعل (٢) المقدمة الدالة على الحصر دليلا على دعوى النفي بضم مقدمة. اى لم يتفقوا إلا على قبوله ووجوب العمل به. وما يجب العمل به لا يجب ان يكون صحيحا.

ثم لا يخفى ان السؤال بمنع الإجماع على الصحة موجه في نفسه وان لم يحول كلام المصنف

(١) وفي الاصل "ثبت".

(٢) وفي الاصل "يجعل".

عليه فلا بد لمن يدعى إفادة العلم كإبن الصلاح والمصنف من اثبات هذا الإجماع فان يستدل عليه بالكلام الذى جعله المصنف سنداً على المنع (١) "برد عليه ان المزية فيما يرجع الى نفس الصحة لا يلزم منه صحة جميع ما عدا المستثنيات من الأحاديث لجواز ان يكون المزية المجمع عليها كيفاً لا كمّاً وعلى التقدير الثانى يجوز ان تكون المزية المذكورة باعتبار كثرة احاديث الكتابين الصحيحة بالنسبة الى احاديث سائر الكتب" لكن يمكن ان يورد عليه بأنه ان اراد بقوله: ان الإجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة مما بالنسبة الى سائر الكتب فلا يلزم منه صحة جميع ما عدا المستثنيات من الاحاديث لجواز (٢) ان تكون المزية المذكورة باعتبار كثرة احاديث الكتابين الصحيحة بالنسبة الى احاديث سائر الكتب الصحيحة، ولا يلزم منه الإجماع على صحة جميع ما عدا المستثنيات، على ان تسليم هذه الصحة لا يستلزم تسليم القطيعة كما سنذكره وان استدل بما دل عليه كلام ابن الصلاح من ان الإجماع على العمل بما فيهما لتلقى الأمة يستلزم القطع بأن ما فيهما كلام النبى ﷺ قطعاً لأن هذا الإجماع مستلزم لاجتماعهم على الظن بأنه كلام النبى ﷺ. وظن الإجماع لا يخطئ فان الإجماع معصوم عن الخطا وظن من هو معصوم عن الخطا لا يخطئ ينتقض بأن تلقى الأمة بالقبول وقع فى حق كل واحد منها فلو تم هذا الدليل لدل على إفادة ما انفرد به احد الشيخين سوى المواضع المستثناة العلم وليس كذلك عند المصنف لما سيحىء من قوله وكما لو كان الحديث الذى لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلاً وان اراد كل مزية حديث من احاديثهما ما عدا المستثنيات على كل حديث صحيح سوى احاديثهما فمن يمنع الإجماع السابق يمنع هذا الإجماع أيضاً. كيف لا وهذا الإجماع اخفى من الإجماع السابق فانه متضمن للإجماع السابق مع نوع زيادة. فإن مزية كل حديث منها سوى المستثنيات على كل حديث صحيح سواهما يقتضى صحة كل حديث منها مع نوع مزية.

لا يقال: ان المراد بالصحة فى قوله: فالإجماع حاصل على تسليم صحته. الصحة فى نفس الأمر وبالصحة فى قوله: فيما يرجع الى نفس الصحة؛ الصحة الاصطلاحية فلا يلزم كون الإجماع الثانى اخفى من الأول. لأننا نقول على هذا التقدير لا يلزم من تسليم الإجماع على أن لكل حديث

(١) قلت: كل هذه العبارة المعلمة وجدت فى الاصل اى نسخة الحاج فقير الله العلوى الشكاربوري ولم يوجد فى نسخة المخدوم التتوي.
(٢) لم توجد هذه العبارة فى الاصل.

من احاديثهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة حصول الإجماع على الصحة في نفس الأمر لكل حديث من احاديثهما. اذ المزية كما يمكن ان تكون باعتبار حصول الإجماع على صحتها في نفس الأمر بخلاف سائر الأحاديث الصحيحة الغير المتواترة. فانه ان وقع الإجماع على صحة بعضها اصطلاحا لم يقع على الصحة في نفس الأمر يمكن ان تكون باعتبار كون احاديثهما اصح الصحيح اصطلاحا. ولا يلزم منه الصحة في نفسه الأمر.

والحق أن الإجماع على الصحة الاصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل لكل ما فيهما لأنه لا يجب العمل الإبهام هو صحيح اصطلاحا بالمعنى الشامل للصحيح والحسن. واما الإجماع على الصحة في نفس الأمر فقد ذكر ابن الصلاح ما يفهم منه الدليل الدال على انه يلزم من الإجماع على الصحة الاصطلاحية، حيث قال: لأن ظن من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ ولا يخفى انه دليل حسن. وللجمهور ان يمنع عصمة الأمة من الخطأ فيما عدا الأحكام، ويقول إن الإجماع حجة قطعية في نفس الأحكام. واما فيما عداها فلا نسلم او يمنع الإجماع على العمل بكل ما فيهما. ولابن الصلاح ان يثبت عموم عصمة الأمة بعموم الأدلة الدالة على عصمتها وان يثبت الإجماع على العمل (١) من تلقى الأمة بالقبول.

وتقرير الأدلة الدالة على ثبوت الأمرين والكلام عليها وتحقيق أن الحق الى الجمهور او الى ابن الصلاح والمصنف وومن رأى رأييهما لا يخلو عن نوع صعوبة. والتزام طريق الأدب خصوصا في احاديث الصحيحين اولى واسلم. (٢)

ثم لا يخفى ان اجماعهم على وجوب العمل استثنى منه ما انتقد عليه احد من الحفاظ وما وقع فيه التجاذب من احاديث الصحيحين. (٣) وينبغي استثناء ما وقع مخالفا لحديث أقوى منه ولو كان في غير الصحيحين واستثناء ما هو خبر الواحد في موضع البلوى وما لم يعمل به راويه اذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الانواع من الحديث ان وقع في الصحيحين. "فكل حديث من الصحيحين يحتاج في الحكم بصحته اجماعا الى ان يثبت ان هذا الحديث سوى هذه المواضع المستثناة لينتج ضم ما اجمعوا عليه الى هذه المقدمة الحكم بصحة الحديث، والاجماع غير متحقق

-
- (١) كذا في نسخة المخدوم وفي الاصل هكذا: اذ لم يقع الاجماع على العمل بمثل هذا الحديث ان وقع الخ.
 (٢) قلت: من قوله والحق ان الاجماع الخ الى قوله هذا: اولى واسلم لم يوجد في الاصل بل وضعتها من نسخة المخدوم التتوى.
 (٣) قلت من قوله وما وقع الى قوله الصحيحين من الاصل ولم توجد في نسخة المخدوم.

على هذه المقدمة فلا يصير النتيجة مجعاً عليها. ثم لا يخفى أن الإجماع على نفس الصحة إذا كان مأخوذاً من الإجماع على وجوب العمل لم يثبت بما ذكره لو تم إلا الإجماع على صحة الأحاديث المتعلقة بالعمل دون غيرها كأحاديث القصص والمعجزات". (١)

(وَمَنْ صرح بإفادة ما خرج به الشيخان العلم النظري الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأسفرائيني نسبة إلى أسفرايين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر التحتية وبعدها نون هلدة بخراسان بنوحي نيسابور وهو من أئمة المتكلمين كما في نسخة. (ومن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميدي وأبو الفضل ابن الطاهر وغيرهما. ويحتمل أن يقال: المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح) أي كما احتمل كون المزية باعتبار الإجماع على تسليم صحة أحاديثهما احتمل كون المزية باعتبار كون أحاديثهما أصح الصحيح. ثم إن كون أحاديثهما أصح الصحيح مزية مجمع عليها مستلزم لوقوع الإجماع على تسليم صحته. فهذا الاحتمال متضمن للمزية السابقة مع زيادة (أن كان المراد بالصحة في قوله: "فالإجماع حاصل على تسليم صحته" الصحة الاصطلاحية. وأن كان المراد بالصحة في نفس الأمر فهذا الاحتمال قاذح في الاستدلال على الإجماع على تسليم الصحة كما تقدم). (٢)

ويمكن أن يكون المراد أن أحاديثهما أصح الصحيح بالنسبة إلى مجموع أحاديث سائر الكتب فلا يلزم منه كون جميع أحاديث الصحيحين صحيحاً. وعلى هذا الاحتمال كون المزية بهذا الاعتبار يمنع الاستدلال بالمزية على الإجماع على تسليم الصحة "كما يمنع على التقرير الثاني". (٣) إذ الاحتمال يمنع الاستدلال.

(ومنها) أي من أنواع الخبر المحتف بالقرائن (المشهور إذا كانت له طرق متباعدة) أي متغايرة (سألما من ضعف الرواة والعلل) السلامة من ضعف الرواة يتحقق بالعدالة والضبط وقد تقدم من المصنف في مبحث التواتر أن الصفات تقوم مقام الذوات، وأن العدالة قد يثبت بانضمامها التواتر وإن لم يتوقف ثبوته عليها. فإن العدالة وأمثالها من الصفات من القرائن المتصلة

(١) هذه العبارة من قوله فكل حديث الخ لى والمعجزات لا توجد في نسخة المخدوم التتوي، أوردتها من الأصل أي نسخة الحاج فقير الله.

(٢) قلت: العبارة الموردة بين القوسين لم توجد في نسخة الحاج فقير الله العلوي ووضعتها من نسخة المخدوم محمد هاشم التتوي السندي.

(٣) هذه العبارة العلة ليست في الأصل، نقلت من نسخة المخدوم التتوي.

فالحبر المفيد للعلم بواسطة كثرة الطرق مع انضمام هذه الصفات يكون متواترا لا خبر الآحاد المفيد للعلم بالقرائن.

(ومن صرح بإفادته العلم النظرى الأستاذ أبو منصور البغدادي والأستاذ أبو بكر بن فورك) يضم الفاء وفتح الراء - قال المصنف: فورك ممنوع من الصرف. فأنهم يدخلون الكاف عوض ياء التصغير ومثله زيرك انتهى. يعني أن الكاف إمارة كونه عجميا. فهو غير منصرف للعجمة والعلمية. (وغيرهما).

(ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقين) بأن يكون رجال أسنده الأئمة لا يزال يرويه إمام عن إمام. قال بعض الفضلاء: (١) وكأنه مأخوذ (٢) من سلسلت السماء في حلقه أي صببت. لأن كل شيخ بإلقائه إلى تلميذه كأنه يصبه في جوفه. والظاهر أنه يريد بالمسلسل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، انتهى.

أقول: ما المانع من إرادة المعنى الاصطلاحي مع صدق المسلسل بالمعنى اصطلاحى ههنا. قال في الألفية: مسلسل الحديث ما تواردا - فيه الرواة واحدا فواحدا. حالهم أو وصفا أو وصف سند. انتهى. (٣) وقال السخاوى في شرح قوله: "أو وصفا" أي أو كان التوارد من الرواة على وصف لهم كالمسلسل بالقراء والحفاظ والفقهاء وبالتمحاة والصوفية انتهى. (٤)

(حيث لا يكون غريبا كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً) ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس وهكذا إلى آخر السند فإنه (٥) يفيد العلم "عند سماعه" (٦) بالاستدلال من جهة جلاله ورواتهم وإن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم. ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس في مالكا أو شافعه بخبر أنه صادق فيه) أي لا يتشكك في أنه صادق فيه. فقله: "أنه صادق فيه" معمول لا يتشكك المحذوف. ويحتمل على بعد أن يكون بدلا من أن مالكا إلى آخره، فجواب لو محذوف هشامه.

(١) المراد منه الشيخ على القارى، راجع شرحه ص ٤٥ طبع تركيا.

(٢) لفظ: "مأخوذ" لا يوجد في الأصل.

(٣) والمصراع الثاني للبيت الثاني: كقول كلهم سمعت فاتحه.

(٤) راجع فتح المغيث للمحافظ السخاوى ص ٣٥٢ طبع القديم بلكهنو.

(٥) لم يوجد "فانه" في نسخة المخدم.

(٦) كذا في الأصل ولم يوجد قوله عند سماعه في نسخة المخدم.

(فإذا انضاف اليه من هو فى تلك الدرجة الزداد قوة وبعد عما يخشى عليه من السهو .
 وهذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالم بالحديث المتبحر فيه (١) العارف
 بأحوال الرواة المطلع على العمل . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف
 المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور . ومحصل الأنواع التى ذكرناها ان الأول مختص
 بالصحيحين والثانى بهما له طرق متعددة والثالث بهما رواه الأئمة . ويمكن اجتماع الثلاثة فى حديث
 واحد فلا يبعدح) أى حال اجتماع الأنواع (٢) (انقطع بصدقه) يعنى ولو قلنا بمذهب من لا يرى
 ان كل واحد منها بانفراده يفيد القطع فلا ينافى ما مر من ان كل واحد منها عنده يفيد العلم .
 (والله اعلم) .

(ثم الغرابة اما أن تكون (٣) فى اصل السند أى فى الموضع الذى يدور الاسناد) الذى فيه
 الغرابة (عليه ويرجع) عطف تفسيرى (ولو تعددت) الطرق (أى الأسانيد اليه) (وهو طرفه الذى)
 فيه الصحابى) أى يتصل به للصحابى بعلاقة كون الطرف متصلا بالمطروف او المراد بذلك الطرف
 الكلى الشامل للتابعى والصحابى ولا يلزم منه وجود الغرابة باعتبار الصحابة لأن مقتضاه أن
 الغرابة تتحقق (٤) باعتبار هذا الطرف ، لأن كل نوع من هذا الطرف تتحقق باعتباره الغرابة . (وهو
 التابعى) فإن رجوع هذا القسم من الغرابة اليه . فإنه ان كان واحدا فى الحديث حقيقة او حكما
 كما اذا كان الراوى من التابعين او أكثر مثلاً واحدا فهو الغريب المطلق والا فلا بخلاف من دونه
 من الرواة فإن تعددهم لا يستلزم نفي الغرابة .

قال التلميذ : قوله وهو طرفه الذى فيه الصحابى . قال المصنف أى الذى يروى عن الصحابى
 وهو التابعى . وانما لم يتكلم فى الصحابى لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد . والصحابة
 " رضوان الله عليهم " كلهم عدول . وهذا بخلاف ما تقدم فى حد العزيز والمشهور حيث قالوا :
 إن العزيز لا بد فيه ان لا ينقص عن اثنين من الأول الى الآخر . فإن اطلاقه بتناول ذلك . ووجهه :
 ان الكلام هناك فى وصف السند ، والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى . وفيه ما لا يحتاج
 اليه فى هذا المقام انتهى كلام التلميذ .

-
- (١) كذا فى الاصل ولم يوجد قوله المتبحر فيه فى نسخة المخدوم .
 (٢) كذا فى الاصل وفى نسخة المخدوم : ويمكن اجتماع الانواع . فقط
 (٣) فى الاصل يكون بالتذكير .
 (٤) كذا فى نسخة المخدوم وفى الاصل " يتحقق " بالتذكير .

قال بعض الفضلاء: (١) لكنه ناقص. اذ التحقيق أن عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على أن وحدة الصحابي لا نصير سببا للغرابة، وعبارته سابقا تدل على أن الوحدة في أي موضع كان فهو غريب. وحاصل الكلام أنه إن كان المعتبر في تقسيم الغريب تفرد التابعي ومن دونه مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذي تفرد به الصحابي عن رسول ﷺ ولم يقع التفرد في شيء من المراتب بعده إن كان غريبا يلزم أن لا ينحصر الغريب في القسمين الاثنين وإن لم يكن غريبا فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون مانعا وحينئذ يجب أن يكون داخلا فيما سوى الغريب من الآحاد، ولا يصدق تعريف شيء مما سواه عليه فلا يكون جامعا اللهم إلا أن يخص الكلام بهما سوى الصحابي في التقسيم والتعريفات (٢) الخارجة منه انتهى.

اقول: يمكن اختيار الشق الأول بأن يلتزم عدم حصر الغرابة في القسمين ويقال إن ترك القسم الثالث الذي يكون فيه وحدة الصحابي مع تعدد ما سواه من الطبقات لأن المقصود من المقسم ما يترتب عليه من القبول والرد والصحابة كلهم عدول. يشير إليه كلام المصنف السابق الذي نقل عنه التلميذ. ولعل هذا هو مراد بعض الفضلاء، (٣) بقوله: اللهم إلا أن يخص الكلام إلى آخره. والكلام بعد هذا الالتزام أيضا موضع تأمل. إذ حينئذ يصير الغريب اعم من الفرد، وسيجيء من المصنف ترادفهما إلا أن يأول الترادف بتأويل بعيد.

(أو لا تكون) أي الغرابة (كذلك بأن يكون الفرد في اثنا عشر) أي فقط. نقل التلميذ عن المصنف رحمه الله تعالى أنه قال: إن روى عن الصحابي تابعي واحد فهو الفرد المطلق سواء استمر الفرد أم لا. وإن روى عن الصحابي أكثر من واحد ثم تفرد واحد عن أحدهم. فهو الفرد النسبي ويسمى (٤) مشهورا. فالمدار على أصله انتهى.

-
- (١) كذا في نسخة المخدم وفي الأصل: "المحققين بدل الفضلاء".
 (٢) قلت: المراد من بعض الفضلاء، الشيخ علي القاري. وحذف المؤلف بعض عبارته بعد قوله فهو غريب وقبل قوله فحاصل الكلام وهي هذه: وعبارة ابن الصلاح تدل على أن وحدة الصحابي لا تدل على الغرابة حيث قال: الغريب كحديث الزهري وغيره من الأئمة ممن يجمع على حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فإذا روي عنهم رجلان أو ثلاثة يسمى عزيزا وإذا روى جماعة يسمى مشهورا فانظر فيه حيث يدل على أن اثني عشر فضلا عن اثني عشر الصحابي ليست معتبرة في العزيز ووحدة الصحابي تجامع المشهور وحاصل الكلام الخ - راجع شرحه المطبوع بتركيا ص ١٤٨ أبو سعيد السندي.
 (٣) كذا في نسخة المخدم وفي الأصل: "المحققين بدل الفضلاء".
 (٤) كذا في نسخة المخدم وفي الأصل: سمي بصيغة الماضي.

ثم لا يخفى أنه إذا كان الحديث معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر كما في حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله تعالى عنه رفعه: الكافر يا كل في سبعة أمعاء. فإنه غريب من حديث أبي موسى رضى الله تعالى عنه مع كونه معروفاً من غيره فهو فرد نسبي كما لا يخفى. وقد صرحوا به مع كون التفرد في التامع.

(كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق) لإطلاق فرديته وعدم تقييده بالمتن والإسناد (كحديث النهي عن بيع الولاء) بفتح الواو أى ولأء العتق وعن هبته. وهو ما ورد مرفوعاً: الولأء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث. (تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر. وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب الإيمان). وهو: الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان (تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبدالله بن دينار عن أبي صالح. وقد يستمر التفرد في جميع روايته أو أكثرهم. وفي مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك. والثاني الفرد النسبي) بكسر النون وسكون السين. (سمى نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين. وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً. فإن التفرد إذا حصل بالنسبة إلى شخص معين في حديث فهو غريب اسناداً لا متناً. فلا ينافي كون المتن مشهوراً أو عزيزاً.

ثم إن الفرد النسبي قد يوجد بدون الغرابة. فإن من أقسامه أن يتفرد أهل بلدة كالبصرة مثلاً وإن كانوا جماعة ينقل حديث لم يشاركهم فيه غيرهم ولذا قال ابن الصلاح: وليس كل ما بعد من أنواع الأفراد معدوداً من الغرائب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد انتهى.

ولعل إطلاق الفرد على ما ليس بغريب بالاشتراك اللفظي عند المصنف رحمه الله حتى يصح ما سيأتي من حكمه بترادف الغريب والفرد.

(ويقل إطلاق الفرد) بدون تقييد النسبي (عليه) أى على الفرد النسبي. (لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقائه) قيل: هذا غير مستحسن لأن الترادف لا مدخل له في إثبات القلة. فحق العبارة أن يقال لأن أهل الاصطلاح غيروا بين الغريب والفرد وإن كانا مترادفين. واجيب بأن قوله: ويقل

إلى آخره. في قوة وبصح إطلاق الفردية عليه من حيث القلة. (١)

وقال في بعض الحواشي: لا يخفى على من تمرن خاطره في تتبع استعمالات المحققين كالسعد والسيد في تصانيفهم أنهم كثيرا ما يدخلون أداة التعليل على ما لا يكون مرادا منه العلية قصدا للتوطئة والتمهيد لها لينمكن في النفس فضل تمكن. فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل لأن الترادف يسوغ كثرة إطلاق الفردية على الغريب لاقلتها فهو توطئة لقوله: "إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما."

(فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق. والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما. وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران) بأن يكون المنقطع ما سقط من اسناده راو واحد غير الصحابي؛ والمرسل ما سقط من روايته الصحابي فقط. كذا قال بعض المحققين. (أولا) بأن يكون المنقطع والمرسل معا ما سقط راو من اسناده فأكثر من أي موضع كان.

قال السخاوي في شرح الألفية: وقيل إن المنقطع ما لم يتصل اسناده ولو كان الساقط أكثر من راو واحد كما صرح به ابن الصلاح رحمه الله في المرسل "واقترناه كلام الخطيب حيث قال: والمنقطع مثل المرسل" (٢) الذي مشى فيه على أنه المنقطع الإسناد. فدخل فيه المرسل والمفضل والمعلق انتهى. فلاحاجة إلى ما فسر به بعض المحققين (٣) قوله "أولا" حيث قال: أي لا يتغايران بالكلية بل يتحدان في بعض الصور. فإن المرسل ما سقط راو من اسناده فأكثر من أي موضع كان. فالمرسل أعم من المنقطع.

(لكنه) أي التغاير عند من قال به (عند إطلاق الاسم. وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان مرسلا أو منقطعا. ومن ثم أطلق غير واحد

(١) كتب الشارح القاري بعد نقل هذا الجواب هذا تكلف مستغن عنه كما لا يخفى و اجاب عن هذا الاعتراض بتقدير العبارة هكذا: وإنما جاز إطلاق الفرد الموضوع للفرد المطلق لا المقيد على الفرد النسبي (لأن الغريب والفرد مترادفان) وبما قدرنا وقررنا يندفع كلام محشي قوله لأن الخ هذا غير مستحسن والدليل أنما هو ما بعد إلا راجع شرحه ص ١٤٩-٥. أبو سعيد السندي.

(٢) هذه العبارة المعلمة لم توجد في نسخة المخدوم التتوي، وضعتها من نسخة الاصل و توافقه نسخة السيد محب الله صاحب العلم.

(٣) قلت: المراد منه الشيخ على القاري: راجع شرحه ص ٥ طبع تركيا.

من لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين) من الذين قالوا بتغايرهما (انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حررنا وقل من ليه على ذلك).

(وخبير الا' حاد بنقل عدل) حال من المبتدأ على قول من جوز الحال منه اى حال كونه واصلاً اليها بنقل عدل أو صفة ان جوز تقدير المتعاق معرفة ولكنه منعه الأكثرون كما قال بعض الفضلاء (١) او حال من معنى الفعل المفهوم من النسبة بين المبتدأ والخبر او صفة لمصدر فعل مفهوم من الكلام اى ما يخبر به الآحاد اخباراً ثابتاً بنقل عدل وجعل الظرف لغواً متعلقاً بخبر بمعنى اخبار كما فى بعض الحواشى مع انه يحتاج الى جعل النقل بمعنى المنقول يابى عنه ان الصحيح لذاته هو الخبر لا الاخبار (تام الضبط) اختاره على الضابط كما وقع فى كتاب ابن الصلاح وتقريب النووى والفية العراقى، لتلايد عليه ما اورد على كلامهم (٢).

قال السيوطى فى شرح التقريب قيل وكان الأخصر أن يقول بنقل الثقة لأنه جمع العدالة والضبط. والتعاريف تصان عن الإسهاب انتهى. فإنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً كما ذكره السخاوى فى شرح الفية العراقى فى مراتب التعديل اى ولو لم يكن تام الضبط. فهى تحتل غير المقصود بخلاف تام الضبط. فاخصريتها لو سلم بالنسبة الى الضابط لأنه يحتل بحسب المفهوم تمام الضبط وخفته وان كان المراد به تام الضبط غالباً حيث اطلق كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال. ولذا قال السخاوى فى تعريف الصحيح عند قول العراقى رحمه الله الضابط والمراد التام كما فهم من الإطلاق المحمول على الكامل انتهى.

وقد يوجه لترك ابن الصلاح ومن تبعه الاختصار بأن تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة وهو الضبط انما هو مذهب البعض كما نقل السخاوى فى تعريف الصحيح عن المصنف رحمه الله. فاختاروا اللفظ المفيد للمقصود بلا اختلاف.

(متصل السند) حال اوصفة (غير معال ولا شاذ) قال العراقى: واما السلامة من الشذوذ والعلة فقال ابن دقيق العيد فى الاقتراح: ان اصحاب الحديث زادوا ذلك فى حد الصحيح

(١) قلت: المراد منه الشيخ على القارى، ولكنه اورد هذا التحقيق تحت قول الماتن: متصل السند. راجع شرحه ص ٥١.

(٢) بان الضابط يشمل قليل الضبط أيضاً وهو ما يسمى ظبطاً بما هو المعتبر فى الحسن لذاته وانه مناف لهذا القسم. والله اعلم. ابو سعيد السندى.

قال وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا يجرى على اصول الفقهاء. (١)

قال العراقي: والجواب ان من يصنف في علم الحديث انما يذكر الحد عند اهله لا عند غيرهم من اهل علم آخر. وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما انتهى.

(هو الصحيح لذاته: وهذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لأنه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها) قال بعض المحققين: (٢) اراد به حالة نوعية منشعبة يجرى فيها التفاوت لا حالة مخصوصة لا يجرى فيها ذلك. فلا يناقض قوله الا'تى ويتفاوت رتبة بحسب تفاوت هذه الأوصاف. (اولا. الأول هو الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته فإن قامت قرينة ترجح جالب قبول ما يتوقف فيه).

قال بعض المحققين: بصيغة المجهول اى تفوى طرف قبول حديث يتوقف المحدثون فى قبوله من جهة اسناده بأن يكون ضعيفا فى نفسه لكن كثرت طرقه او اعتضد به حديث صحيح انتهى. (٣) ولا يخفى أنه لا يخصص ترجيح القرينة القبول بالضعيف الذى يتوقف فيه كحديث المستور بل ما يوجد فيه اصل صفة الرد كحديث سبىء الحفظ بصير أيضاً مقبولا بكثرة الطرق. فالتوقف اريد به لازمه وهو عدم كونه محكوما عليه بالقبول اعم من التوقف والرد (فهو الحسن أيضاً لكن لا لذاته وقدم الكلام) الكائن (على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة) هي كيفية راسخة فى النفس فإن لم تكن راسخة فهي الحال (تحمله) اى تلك الملكة (على ملازمة التقوى والمرؤة) اى الاحتراز عما يخل بالثقوى والمرؤة. وما يخل بالمرؤة قسمان احدهما الصغائر الدالة على خسة كسرقة لقمة واشتراط الأجرة على سماع الحديث. وفى الأخير اختلاف فذهب احمد وابواسحق وابوحاتم الى أنه لا يقبل رواية من اخذ على التحديث اجرا ورخص

(١) راجع الشرط المتوسط لالفية الحديث. المتن و الشرح كلاهما للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي ص ١٠ ج ١ الطبعة الاولى بمصر. قلت: ولم اجد الجواب الا'تى فى هذا الشرح فى ذلك الموضع لعله يكون فى موضع آخر او فى شرحه الكبير والله اعلم. ابوسعيد السندي.
(٢) قلت: المراد منه الشيخ على القاري المكي، راجع شرحه ص ٥٢ طبع تركيا.
(٣) قلت: هذه عبارة الشيخ على القاري، فى شرحه. وترك لفظ "طرف" فى النقل فجئت به من الشرح المحال عليه راجع شرحه ص ٥٢.

آخرون فيه. والثاني بعض المباحات الدالة عليها كالأكل في السوق والبول في الطريق. قال في التيسير شرح التحرير: وفي إباحته نظر لما روى أن رسول الله ﷺ قال: من سل سخيمته في طريق من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ورجاله ثقات إلا محمد بن عمرو الأنصاري وثقه ابن حبان وضعفه غيره انتهى وكلاهما فراط في المزاح المفضي إلى الاستخفاف به وصحبته الأراذل والاستخفاف بالناس. وقال في التحرير وفي إباحة هذا نظر وفي التيسير وقال عليه السلام لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة قال إن الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس رواه مسلم والترمذي وغمط الناس احتقارهم وازدراءهم انتهى وكتعاطى الحرف الدنية كالحياكة والصباغة وليس الفقيه قباء ونحوه كالقنسوة التركية في بلد لم يعتاده ولعب الحرام.

(والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق) وهو ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة (أو بدعة) وسيجيء تفسيرها وما يدخل منها بالعدالة (والضبط ضبط صدر وهو أن يثبت) أي الراوى (في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء بعد سماع الكلام كما يحق ففي التوضيح: وأما الضبط فهو سماع الكلام كما يحق ثم فهم معناه ثم حفظ لفظه ثم الثبات عليه مع المراقبة إلى حين الأداء. وشرطنا حق السماع احتراز عن أن يحضر رجل مجلسا وقد مضى صدر من الكلام ويخفى على المتكلم هجومه ليعيده وهو يزدرى نفسه فلا يستعيده وقال ابن الصلاح في كتابه: لا يقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو استماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح (وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع من فيه وصححه إلى يؤدي منه) ليس المراد من الصيانة لديه أن لا يخرج من يده أصلا بل يصونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي فإن اشتراط عدم إخراجها من يده مذهب بعض المحدثين دون مذهب الجمهور. في شرح الألفية للسخاوى ممزوجا مع متنه: والأصح أن يغيب الكتاب عنه غيبة طويلة فضلا عن بسيرة بإعادة أو ضياع أو سرقة وغلب على الظن سلامته عن التغيير والتبديل (جازت لدى) أي عند (جمهورهم) كيجي بن سعيد القطان وفضل بن ميسرة وغيرهما من المحدثين كما حكاه الخطيب وفتح إليه (روايته) انتهى ونفى شرح الألفية للسخاوى أيضا وكذا خص بعض المتشددين الجواز بها إذا لم يخرج الكتاب عن يده بعارية أو غيرها ومن امتنع من رواية ما غاب محمد بن عبد الله الأنصاري واسماعيل بن العباس جد أبي بكر الأسماعيل وهو مقتضى صنيع ابن مهدي وابن المبارك انتهى.

هذا ما يتعلق بمذهب المحدثين واما مذهب فقهاءنا الحنفية فما في التوضيح : واما الضبط فالعزيمة فيه الى وقت الأداء واما الكتابة فقد كانت رخصة فانقلبت عزيمة في هذا الزمان والكتابة نوعان مذكر " اى اذا رأى الخط تذكر الحادثة هذا هو الذى انقلب عزيمة و امام وهو ما لا يفيد التذكير والأول حجة سواء خطه هو او رجل معروف او مجهول والثانى لا يقبل عند ابي حنيفة رحمه الله اصلاً وعند ابي يوسف رحمه الله ان كان تحت يده يقبل فى الأحاديث وديوان القضاء للأمن عن التزوير وان لم يكن فى يده لا يعمل فى ديوان القضاء ويقبل فى الأحاديث اذا كان خطأ معروفاً لا يخاف عليه التهديد عادة ولا يقبل فى الصكوك لأنه فى يد الخصم حتى لو كان فى يد الشاهد يقبل ومحمد يقبل أيضاً فى الصكوك اذا علم بلاشك انه خطه لأن الغلط فيه نادر انتهى.

فائدة قال ابن الصلاح يعرف كون الراوى ضابطاً بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه والله اعلم انتهى. (١)

(و قيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا فى ذلك) فانه لا يكتفى فى الصحيح لذاته بمسمى الضبط كما فى الحسن لذاته والصحيح لغيره (٢) قال التلميذ الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور انتهى. اقول الصون عن تطرق الخلل اليه من حين سمعه الى ان يوديه له مراتب مختلفة اذ هو يتحقق بعدم الإخراج وإخراجه مدة يسيرة وطويلة الى غير ذلك من انواع الاختلاف مع اختلاف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب كما هو مشاهد " فى الكتب المصححة المقرؤة على المشايخ (والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه) اخذ اتصال السند فى تعريف الصحيح بناء على انه مذهب اكثر المحدثين والافرسل القرون الثلاثة عند فقهاءنا الحنفية حجة (٣) وكذا المرسل حجة عند مالك والكوفيين (والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحاً ما فيه علة خفية قاذحة والشاذ لغة الفرد واصطلاحاً

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٩٥، النوع الثالث والعشرون طبع الاصيل حلب .

(٢) كذا فى الاصل. ولا يوجد فى نسخة المخدم قوله : " والصحيح لغيره " .

(٣) القول بالحجية لا يزاحم القول بالاتصال فى الصحيح اذ الحجية ثابتة فى الحسن أيضاً فتدبر . كذا فى هامش نسخة المخدم التتوى .

ما يخالف فيه الراوى منى هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتى) قال المصنف رحمه الله فى نكته ما اشترطوه من نفى الشذوذ مشكل لأن الإسناد اذا كان متصلاً: ورواته كلهم عدولاً ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ثم اذا انتفى كونه معلولاً فما السانع من الحكم بصحته فمجرد مخالفة احد رواته لمنى هو اوثق منه او اكثر عدداً لا يستازم الضعف بل يكون من باب صحيح واصح قال ولم ارمع ذلك عن احد من ائمة الحديث اشترطوا نفى الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة وانما الموجود فى تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض فى الصحة وامثلة ذلك موجودة فى الصحيحين وغيرهما فمن ذلك انهما اخرجتا قصة جمل جابر من طرق وفيها اختلاف كثير فى مقدار الثمن وفى اشتراط ركوبه وقد رجح البخارى الطرق التى فيها الاشتراط على غيرها مع تخريجه للأمريين ورجح أيضاً كون الثمن اوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك ومن ذلك ان مسلماً اخرج فيه حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها فى الاضطجاع قول ركعتى الفجر وقد خالفه اصحاب الزهرى كمعمر ويونس وعمرو ابن الحارث والأوزاعى وابى ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهرى فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر قبل صلاة الصبح ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ذلك فلم يتاخر اصحاب الحديث عن اخراج حديث مالك فى كتبهم وامثلة ذلك كثيرة ثم قال فإن قيل يلزم ان يسمى الحديث صحيحاً ولا يعمل به قلنا لا مانع من ذلك اذ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ انتهى.

(تنبيه وخبر الا' جاد كالجنس وهاقى قيوده كالفصل) انما قال كالجنس وكالفصل لأن الصحيح ليس من الابهات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان (وقوله بنقل عدل احتراز عما نقله غير العدل) فخرج من عرف فسقه او جهل عينه او حاله وغير ذلك مما سيجىء بيانها وخرج بقوله تام الضبط المغفل كثير الخطا وأمثاله وكذا قليل الضبط وهو ما يسمى ضبطاً مما هو المعتبر فى الحسن لذاته وخرج بقوله متصل السند وغير معال وشاذ ما ليس كذلك ولا يخفى ان المضطرب لم يخرج بشى من القيود لكن سيجىء انه ادرجه بعضهم فى المعال فلا اشكال على وقفه (وقوله: هو يسمى فصلاً بتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً بأمر خارج عنه كما تقدم (١) وتفاوت رتبة جمع رتبة اى رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف) وفى نسخة بتفاوت هذه الأوصاف

(١) قلت: كذا فى نسخة المخدوم. ولم توجد هذه العبارة المعلمة فى الاصل.

”على ان الباء متن داخلية على هذه والمضاف الذى هو تفاوت مقدر بينهما فى المزج“ (١)
 (المقتضية للتصحيح فى القوة) اى القابلة منها للتفاوت ولا يلزم من هذا ان يكون كل وصف قابلاً
 للتفاوت فلا يرد ما قيل من ان فى كونه تام الضبط وعدم الشذوذ قابلاً للقوة والضعف نظراً
 يعرف بالتأمل على ان المراد بتمام الضبط كما سبق التمام النوعى لا الشخصى. والتمام النوعى يتمحقق
 فيه تفاوت المراتب وان لم يوجد فى الشخصى. (٢) وان الشاذ فى المتن يحتمل ان يراد به المعنى الأعم
 الشامل للمعنيين الذين سيذكرهما المصنف وهو بالمعنى الثانى اعنى ما يكون راويه سيئ الحفظ مما لاشك
 فى تحقق تفاوت المراتب فيه وعدمه أيضاً متفاوت المراتب فيه ولا يمنع الحمل على المعنى الأعم
 ان سيئ الحفظ ليس بتمام الضبط. فالشاذ بهذا المعنى محتمل عنه بقوله تام الضبط لأنه لاخير
 فى ان يكون شيء واحد مخرجاً بقيدتين بعد ان يكون كل من القيدتين مفيداً لفائدة لم يفدها
 الآخر وههنا كل من قيدى تام الضبط وعدم الشذوذ كذلك. وان حمل الأخير على عدم الشذوذ
 بمعنييه وعلى تقدير حمل الشذوذ على المعنى الأول كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفسره به
 فى الشرح يمكن ان يوجد تفاوت المراتب فيه وفى عدمه بإن الشاذ بالمعنى الأول ما يروى الثقة
 منافياً لمن هو اوثق منه منافاة لا تقبل الجميع.

وذكر فى الإرشاد وشرحه من كتب اصول الشافعية ان المراد بالجمع الجمع القريب من
 اللفظ لا البعيد جداً وسيجىء فى كلام المصنف فى بحث المعارضة مثله وهذه المناقاة متفاوتة المراتب
 وجوداً وعدمها اذ تتحقق مع عدم امكان الجمع اصلاً ومع امكان الجمع البعيد. والبعيد أيضاً لها مراتب
 كثيرة وتتنفى بعدم المناقاة اصلاً ووجودها مع امكان الجمع القريب وله أيضاً مراتب كثيرة وأيضاً
 كون الأوثق على مراتب كثيرة متفاوتة يوجب تفاوت مراتب الشذوذ.

(فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن) مع تفاوتها فى افادة الظن (الذى عليه مدار الصحة)
 نقول تلميذه ان المصنف قال: الغلبة ليس بقيد وانما اردت دفع توهم ارادة الشك
 لو عبرت بالظن انتهى يعنى ان الظن وان اطلق على الطرف الراجح باعتبار معناه الحقيقى ولكن

(١) قال الشيخ على القاري بعد هذا: وهذا مزج غير ممدوح فكان الاولى ان ياتي بالمتن ويقول
 بتفاوت هذه الاوصاف ثم يقول اى بسببها او يقول بهذه الاوصاف ثم يقول اى بتفاوتها وهذا امر سهل
 والمراد بالاوصاف العدالة والضبط وغيرهما. راجع شرحه ص ٥٦ طبع تركيا.

(٢) قال الشيخ القاري: ولاشك فى تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد نوع الانسان من
 الصحابة والتابعين وقال بعد: بل صار كالبيدهى التفاوت بين البخارى وابن ماجه مثلاً فى الضبط
 وبين مالك والنسائي فى ظهور العدالة. راجع شرحه ص ٥٦.

قد يطلق مجازاً ويراد به الشك كما في قوله تعالى ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً فذكر الغلبة لدفع المجاز (اقتضت ان يكون لها) اى للصحة (درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية) فإن تفاوتا مقتضيات بالكسر يوجب تفاوت مقتضياتها بالفتح (واذا كانت كذلك فما تكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا في ذلك ما) اى اسناد (اطلق عليه بعض الأئمة) اى ائمة الحديث المحدثين انه اصح الأسانيد. قال بعض العارفين (١) قال المحشى قوله فمن المرتبة العليا ظاهره ان كلمة من تبعضية وياهاه قوله فيما بعده حيث قال والمرتبة الأولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة الخ قلت لا ياهاه لأنها من جملة أفراده وبشير اليه عطف ما بعده عليه انتهى. يعنى والله اعلم ان عطف جملة قول المصنف الا'تى ويلحق بهذا التفاضل ما اتفق عليه الشيخان بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخارى بالنسبة الى ما انفرد به مسلم على جملة والمرتبة الأولى الى آخره لا يدل دلى التحاق ما اتفق عليه الشيخان فى التفاضل على ما انفرد به احدهما بالمرتبة الأولى فى تفاضلها على ما عداها فكما ان المرتبة الأولى من الطبقة العليا بالنسبة الى ما عداها كذلك ما اتفقا عليه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما فمقتضى هذا التشبيه الذى اشتمل عليه الجملة المعطوفة كون المرتبة الأولى من افراد المرتبة العليا كما ان ما اتفق با الأولى من افراد العليا فانه ليس من افراد المرتبة الأولى بل تلتحق بها فلو كانت المرتبة الأولى عين المرتبة العليا لم تكن من افرادها أيضاً مع ان مقتضى التنبيه كونه من افرادها وبها ذكرنا اندفع ما ذكر فى بعض الحواشى قوله كان اصح مما دونه. اورد عليه ان هذا يخالف الجزم بأن ارفع مراتب الصحيح ما كان مسروبياً للشيخين ولم يقدح فيه بمعتبر انتهى. فإن ارفع مراتب الصحيح ما كان مسروبياً للشيخين كليهما كما مرت الإشارة اليه وهو من المرتبة العليا على ما قررنا (كالزهرى عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابيه) قاله اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل (وكمحمد بن سيرين) الانصارى البصرى التابعى الشهير بكثرة الحفظ والإتقان وتعبير الرويا (عن عبيدة) بفتح العين وكسر الموحدة (بن عمرو) بالواو فى آخره السلماى الكوفى التاهى الذى كاد ان يكون صحابياً فانه اسلم قبل الوفاة النبوية وكان فقيهاً يوازي شريحاً فى القضاء بل كان شريح يرأسه فيما يشكل عليه قال ابن معين انه ثقة لا يسأل عن مثله (عن على) بن ابي طالب كرم الله وجهه قاله على بن المدينى وعمرو بن على الفلاس

(١) وفى نسخة المخدم التتوي: بعض الفضلاء مكان بعض العارفين والمراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٥٥.

(وكأبراهيم النخعي عن علقمة) بن قيس راهب اهل الكوفة (عن ابن مسعود) رضي الله عنه قاله النسائي وابن معين.

ثم ان المصنف ذكر في هذه المسئلة ثلثة أقوال ، وبقي أقوال آخر فقال عهد الرزاق بن همام و ابو بكر بن ابي شيبة ان صح عنه والنسائي لكنه ادرجه مع غيره : اصح الأسانيد ما رواه الزهري عن زين العابدين علي بن الحسين عن أبيه عن جده رضي الله عنه وقال البخاري : مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقال حجاج بن الشاعر (١) : اصح الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه هذه عبارة المصنف في نكته . و عبارة الحاكم قال حجاج : اجمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني في جماعة فتذاكروا أجود الأسانيد فقال رجل منهم : اجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر اخي ام سلمة . ثم نقل عن أحمد وابن معين ما سبق عنهما . وقال ابن معين : عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ليس اسناد " أثبت " من هذا اسنده الخطيب في الكفاية . قال المصنف : فعلى هذا لابن معين قولان . وقال سليمان بن داود الشاذكوني اصح الأسانيد يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعن خلف بن هشام البزار (٢) قال : سألت أحمد بن حنبل اى الأسانيد أثبت . قال ايوب عن نافع عن ابن عمر فإن كان من رواية حماد بن زيد عن ايوب فيالك . قال المصنف فالأحمد قولان . وروى الخطيب في الكفاية عن وكيع قال : لا اعلم في الحديث شيئا احسن اسنادا من هذا : شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن ابي موسى الأشعري . وقال ابن المبارك والعجلي : احسن الأسانيد وارجحها سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود وكذا رجحها النسائي . (ودونها) اى دون المرتبة العليا (كرواية بريد) مصغرا اى مثل روايته او ما كان كروايته (ابن عبدالله بن ابي بردة) بضم الموحدة (عن جده) اى عن جد بريد (عن ابيه) اى ابي جده (ابي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه وكحماد) بتشديد الميم (بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها) اى دون هذه المرتبة في الرتبة (كسهيل) بالتصغير (ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

(١) قلت : طالعت الافصح عن نكت ابن الصلاح لحافظ الدهر فذكر بالشك هكذا : قال حجاج بن الشاعر او غيره الخ . راجع الافصح الخطية ص ١٦ المملوكة لدار كتبي . ابو سعيد السندي .

(٢) قلت : ان المصنف الماتن ذكر في الافصح : رويانا في الجامع للخطيب من طريق ابي العباس احمد بن محمد البرقاني قال سمعت خلف بن هشام البزار يقول سمعت احمد بن حنبل اى الاسانيد اثبت قال : ايوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما الخ . و ذكر في الاخر قلت : فعلى هذا فقد اختلف اجتهد احمد بن حنبل في هذه الترجمة وكذا رجحها النسائي : ابو سعيد السندي .

وكالعلماء) بفتح العين (ابن عبدالرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه) ومعرفة مراتبهم موقوفة على اسماء الرجال وطبقاتهم وتفصيل فضائلهم وصفاتهم (فإن الجميع) أى جميع من ذكر ممن هو فى مرتبة من المراتب الثلاثة (يشملهم العدالة والضبط إلا ان فى المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضى تقديم روايتهم على التى تليها والتى تليها من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهى) أى المرتبة الثالثة (مقدمة على رواية) (من يعد ما ينفرد به حسناً كمحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر) بلا واو (عن جابر وعمر) بالواو أى كعمر بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (عن ابيه شعيب عن جده) أى محمد فيكون الحديث حينئذ مرسلًا فلا يكون حسنًا.

قال ابن عدى: عمرو بن شعيب فى نفسه ثقة الا أنه اذا روى عن ابيه عن جده يكون مرسلًا لأن جده محمد لاصحبه له انتهى اوجد شعيب عبدالله بن عمرو رضى الله تعالى عنهما فيكون الحديث متصلًا لأنهم وان اختلفوا فى سماع شعيب عن جده ولذا لم يخرج الشيخان حديثًا بهذا الإسناد إلا أن المختار ثبت السماع ولذا تعقب الدارقطنى على ما قال ابن حبان فى الضعفاء إذا روى عن طاؤس وسعيد بن المسيب وغيرهما من الثقات فهو ثقة يجوز الاحتجاج به وإذا روى عن ابيه عن جده فإن شعيبًا لم يلحق عبدالله فيكون منقطعًا وان اراد بجده محمدًا فهو لاصحبه له فيكون مرسلًا انتهى فقال متعقبا على هذا الكلام هذا خطأ قد روى عبدالله بن عمر العمرى وهو من الأئمة عن عمرو بن شعيب عن ابيه قال كنت عند عبدالله بن عمرو فاجاء رجل فاستفتاه فى مسألة فقال لى يا شعيب امض معه الى ابن عباس فذكر الحديث انتهى. وقال محمد بن على الجوزى جاني قلت لأحمد: عمرو سمع من ابيه شيئًا قال يقول حدثنى ابي قلت فابوء سمع من عبدالله بن عمرو قال نعم أراه قد سمع منه. وقال ابو بكر بن زياد النيسابورى. صح سماع عمرو عن ابيه وصح سماع شعيب عن جده انتهى.

ثم ان المصنف قال فى تهذيب التهذيب: وقد صرح شعيب بسماعه عن عبدالله فى أماكن وصح سماعه منه ثم ذكر تلك الأماكن وقال بعد ذكرها وهذه قطعة من جملة احاديث بصرح بأن الجد هو عبدالله بن عمرو لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه ام سمع بعضًا والباقى صحيفة؟ الثانى اظهر عندى انتهى.

فان قلت اذا كان الأظهر ما ذكره فينبغى ان لا يكون هذه الترجمة محتجابها ما لم يبين ويكشف ان هذا المروى سماع ام من الصحيفة فكيف تكون هذه الترجمة على الإطلاق من

رواية من يعد ما ينفرد به حسنا قلت قال المصنف ما حاصله ان ابن معين قال هو ثقة في نفسه وما روى عن ابيه عن جده لاحجة فيه فليس بمتصل فاذا شهد له ابن معين ان احاديثه صحاح غير انه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي ان يكون وجادة صحيحة وهي احد وجوه التحمل انتهى ولا يخل عن تكلف (وقس على) افراد (هذه المراتب) الموجودة في الأمثلة المتقدمة (ما يشبهها) اي افرادا تشبه هذه الأفراد في امثلة اخرى في كونها افراداً لتلك الأنواع او المعنى وقس على هذه المراتب ما يشبهها من اتفاق الشيخين و افراد البخارى و افراد مسلم لكن لا فائدة في هذا الكلام مع ما سيجيء من قوله و يلتحق بهذا التفاضل ما اخرج الشيخان اهـ (و المرتبة الأولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة انها اصح الأسانيد) انما اعادها ليرتبط بها قوله (والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها) اي من التراجم بدلالة ترجمة او من المرتبة الأولى يعنى من تراجمها انها اصح الأسانيد لأن الإطلاق يتوقف على اعلى درجات القبول في كل فرد فرد من رواة السند المحكوم له بالنسبة بجميع الأسانيد وهذا مما يعز وجوده و يتعذر علمه ولذا قالوا يتبغى تخصيص القول في اصح الأسانيد بصحابى او بلد مخصوص ولا يعم (١) و ما اطلق فيها من الأسانيد فهي محمولة على هذا التخصيص (نعم يستفاد من مجموع ما اطلق عليه ذلك ارجحيته) اي ارجحية كل ترجمة منه (على ما لم يطلقوه) وان كان النسبة بين تلك التراجم في انفسها مجهولة (و يلتحق بهذا التفاضل) هذا كالتوطية والتمهيد لقوله الا ترى ومن ثم قدم صحيح البخارى الخ (ما اتفق الشيخان على تخريجه) و يقال له المتفق عليه (بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخارى بالنسبة الى ما انفرد به مسلم) فالأول من المرتبة العليا والثانى مما يليها والثالثة مما يليها.

وانما قال و يلتحق لأن التفاضل فى تلك المراتب قلما يتخلف بخلاف هذه المراتب فانه كثيرا ما يعرض افراد مسلم ما يجعلها فائقا على افراد البخارى. واما ما اطلق عليه اصح الأسانيد فانه قلما يصير مفضولا بالنسبة الى ما لم يطلق عليه. ثم هذا التخلف فى مطلق التفاضل و إلا فالتفاضل من حيث كون الحديث مما اتفقا عليه مثلاً وكونه من ترجمة اصح الأسانيد مثلاً لا ينفك اصلاً (لاتفاق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم فى ايهما ارجح) قال بعض العارفين (٢): قيل الصواب فى ان ايهما ارجح فان حرف الجر لا يدخل

(١) قلت: كل هذا التحقيق مأخوذ من كلام النووي وقد اورده الشارح القارى بعبارته بعينه راجع شرحه ص ٦٠ طبع تركيا.

(٢) وفى نسخة المخدم التتوي: بعض الفضلاء مكان بعض العارفين والمراد منه الشيخ على القارى راجع شرحه ص ٦٠ طبع تركيا.

الجملة (فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحيشة) لا مطلقا والا فسيجيء انه قد يعرض الفائق ما يجعله مقوقا وقد صرح الجمهور بتقديم البخارى فى الصحة وما نقل عن الشافعى ما اعلم بعد كتاب الله اصح من موطا مالك فقبل وجود الكتابين (ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه) اى بتقديم مسلم على البخارى.

فإن قيل اختلاف بعضهم فى ايهما ارجح يشعر بقول بعضهم فى ارجحية مسلم قلت يجوز ان يكون ارجحية مسلم عند من قاله راجعا الى أمر غير الصحة. وقال بعض العارفين (١) لعل ما ذكره من اختلافهم مبنى على اطلاقاتهم وما يفهم من كلامهم ولا يكون منهم تصريح بذلك (واما ما نقل عن ابى على النيسابورى انه قال: ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخارى لأنه إنما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفى إنما هو ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة فى كتاب شارك كتاب مسلم فى اصل الصحة يمتاز ذلك الكتاب (بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة) إنما حمل على نفى الزيادة فقط مع ان العرف يقتضى نفى المساواة أيضا لأنه يحمل الكلام على المعنى اللغوى عند القرينة الدالة على عدم ارادة المعنى العرفى وههنا تصريح الجمهور بفضل البخارى بصالح قرينة له. (٢)

(١) قلت: المراد منه الشيخ على القارى. وفى نسخة المتخوم الفضلاء مكان "العارفين" وقلت: ذكر الشيخ على القارى، هذا فى جواب سوال وهو هذا بعينه: فإن قيل اختلاف بعضهم فى ايهما ارجح يشعر بقول بعضهم فى ارجحية مسلم فهذا تصريح بنقيضه. راجع الحوالة المذكورة ص ٦١. ابوسعيد السندى.

(٢) قلت: بعد ذكر هذين الاحتمالين فى كلام ابى على، كتب الحافظ فى الافصاح على نكت ابن الصلاح: فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح فيجزم بأن ابا على قال: صحيح مسلم اصح من صحيح البخارى. فقد رأيت هذه العبارة فى كلام الشيخ محيى الدين النووى والقاضى بدرالدين بن جماعة والشيخ تاج الدين التبريزى وتبعهم جماعة. وفى اطلاق ذلك نظر لما بيناه. على انى رأيت فى كلام الحافظ ابى سعيد العلانى ما يدل على ان ابا على النيسابورى ما رأى صحيح البخارى. وفى ذلك بعد عندى. اما اعتبار ابى على بكتاب مسلم فواضح لانه بلديه وقد خرج هو على كتابه لكن قوله فى وصفه معارض بقول من هو مثله او اعلم. فقال الحاكم ابو احمد النيسابورى وهو عصرى ابى على واستاذ الحاكم ابو عبد الله أيضا ما رويناه عنه فى كتاب الارشاد للخليلى سنده عنه قال رحمه الله تعالى: محمد بن اسماعيل فإنه الف الاصول وبين للناس وكل من عمل بعده فانما اخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج فإنه فرق أكثر كتابه فى كتابه وتجلد فيه غاية الجلادة حيث لم ينسبه اليه وكتب الحافظ بعد سطر: ويؤيد هذا ما رويناه عن النافظ الفريد ابى الحسن الدارقطنى انه قال فى كلام جبرى عنده فى ذكر الصحيحين: و اى شىء صنع مسلم انما اخذ كتاب البخارى وعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات. وهذا المحكى عن الدارقطنى جزم به ابو العباس الترمذى فى اول كتابه المفهم فى شرح صحيح مسلم (البقية على صفحة ٥٥)

قال المصنف رحمه الله: فإن قيل العرف يقتضى فى قولنا ما فى البلد اعلم من فلان نفى من يساويه قلنا لانسلم ان عرفهم كان كذلك سلمنا لكن يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وإن وجد مساو اذ هو فى مقام مدح ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك انتهى .

ولا يخفى ان منع العرف بعيد من الإنصاف فقد اثبت اهل العربية فى قولهم: ما رأيت رجلاً احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد هذا العرف. وقال النسفى فى العمدة: (١) ان النبى ﷺ قال: ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين على احد افضل من ابي بكر. قال فهذا يقتضى أن ابا بكر رضي الله عنه افضل من كل من ليس بنبى وذكر مثل هذا الكلام الفاضل التفتازانى فى شرح المقاصد: (٢) واما قوله ﷺ ما اقلت الغبراء ولا اظلت الحضراء اصدق لهجة من ابي ذر فيمكن حمله على المعنى اللغوى وإلا لكان ابو ذر اصدق من الخلفاء الراشدين .

(وكذلك) اى ومثل ما تقدم فى عدم افادة تقديم صحيح مسلم فى الصحة (ما نقل عن بعض المغاربة انه) افراد الضمير باعتبار لفظ البعض والمراد ان جمعا منهم (فضل صحيح مسلم على صحيح البخارى فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب) فإنه يبدأ بالمجمل والمشكل والمنسوخ والمعنع والمبهم ثم يردف بالمبين والمفسر والناسخ والمصرح والمعين وأيضاً اختص مسلم بجمع طرق الحديث فى مكان واحد ليسهل الكشف منه بخلاف البخارى كذا قال بعض

وقال ابو عبد الرحمن النسائى وهو من مشائخ ابي على النيسابورى: ما فى هذه الكتب كلها اجود من محمد بن اسمعيل. راجع الافصح على ذككت ابن الصلاح لحافظ الدهر ابن حجر الخطية المملوكة له اركتبي ص ٣١-٣٢. ابوسعيد السندى

(١) قوله وقال النسفى فى العمدة الخ قلت: المراد منه حافظ الدين عبد الله بن احمد النسفى المتوفى سنة ١٠١٠ عشر وسبع مائة. وهو غير الشيخ نجم الدين ابي حفص عمر بن محمد المتوفى سنة ٥٣٧ سبع وثلاثين وخمس مائة صاحب كتاب عقائد النسفى المشهور وشرحه العلامة التفتازانى. وهذا الكتاب اسمه عمدة العقائد مختصر يحتوى على اهم قواعد علم الكلام وشرحه المصنف المذكور حافظ الدين النسفى وسماه الاعتماد وشرحه شمس الدين محمد بن ابراهيم النكسارى المتوفى سنة ٩٠١ وشرحه جمال الدين محمود بن احمد القونوى المتوفى ٥٤٥ سماه بالزبدية وغيرهم. راجع كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٣ لملا چلپى الطبعة الاولى.

(٢) شرح المقاصد: اسم المتن مقاصد الطالبين فى عام اصول الدين وهو فى علم الكلام للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى رتبه على ستة مقاصد وفرغ من تاليفه سنة ٥٨٤ هـ اربع وثمانين وسبع مائة بسمرتند وله عليه شرح جامع وتوفى سنة ٥٩١ هـ احدى وتسعين وسبع مائة. الجواله المذكورة ج ٢ ص ١٤٩٢. ابوسعيد السندى.

المحققين (١) (ولم يفصح احد منهم بأن ذلك) اى التفضيل (راجع الى الأصحية ولو افصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود) اى شاهد هو الوجود لأنه خلاف ما عليه الوجود لأن البخارى اصح من كتاب مسلم. (فالصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى اتم منها فى كتاب مسلم واسد) بالسين المهملة اى اكثر سدادا واطهر صوابا (وشرطه فيها اقوى واشد) بالشين المعجمة) اما رجحانه من حيث الاتصال) اى اتصال السند (فلاشتراطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وأنزم البخارى بأنه يحتاج الى ان لا يقبل المعننة اصلا) لأن المقصود من اشتراط اللقاء السماع والعننة تحتل عدم السماع (وما الزمه به ليس يلزم لأن الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة فلايجرى فى روايته احتمال ان لا يكون قد سمع لأنه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمسألة مفروضة فى غير المدلس) وهذا بناء على ما ذهب اليه من ان السقط عن الإسناد اذا كان من معاصر لم يثبت لقاءه لمن روى عنه لا يوجب التدليس وإلا فالمسألة مختلف فيها كما ستعرف ومع هذا لا يخلو عن نظر لأنه ان اراد به بقوله لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلسا لزوم التدليس بالاحتمال فليس كذلك اذ لا يحكم بالتدليس الا اذا ثبت عدم السماع لا بالاحتمال وان اراد لزوم التدليس على تقدير وقوع الاحتمال فلا يرتبط معه قوله والكلام فى غير المدلس لأن حاصل قوله لأنه يلزم الخ على هذا التقدير أنه لو جرى هذا الاحتمال لجرى احتمال التدليس ولا يبطله كون الكلام فى غير المدلس لأن المراد به كون الكلام فى غير المحكوم عليه بالمدلس لا كون الكلام فى غير محتمل التدليس فإن عننة محتمل التدليس أيضا محمول على السماع حتى ان من روى مرة عن رجل ثم يروى عنه بزيادة شخص فأكثر بينهما اذا عنعن فى رواية تحمل السماع مع احتمال التدليس بل هو اقوى حتى ان كثيرا من المحدثين حكموا للزائد فجعلوا احتمال الانقطاع الذى يلزم على تقدير ثبوته التدليس راجحا وسيجىء لهذا مزيد تحقيق فى مبحث التدليس ان شاء الله تعالى فعلم ان احتمال التدليس لا يخل فى حمل العننة على السماع وليس الكلام الا فيمن يجعل معننه محمول على السماع والجواب ان المقدمة المبطللة لاحتمال التدليس مطوية وقوله والكلام فى المدلس مشبهة له يعنى واحتمال التدليس بعيد جدا لأن الكلام فى غير المحكوم عليه بالتدليس والظاهر فى حقه عدم التدليس لأنه مذموم واجيب عما الزمه مسلم أيضا بأن

(١) وفى نسخة السيد محب الله: الشارحين مكان المحققين. قلت: المراد من هذا المحقق الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٣، طبع تركيا. وقلت: وان الشارح على القارى اخذ التحقيق الاخير من شرح التقریب كما هو الحال فى شرحه. ابوسعید السندی.

الراوى اذا ثبت لقائوه لمن عنعن عنه وشافهه له وكان بريئا من تهمة التدليس فالظاهر من حاله فيما اطلقه بلفظ "عن" الاتصال وعدم الإرسال حتى يتبين خلاف ذلك بدليل ما لندرة الإرسال فى هذه الصورة بخلاف ارسال الراوى عنى لم يلقه فإنه كثيرة واما لفظ عن فلا يلزم من عدم التوقف فى ذلك عدم التوقف فى هذا.

(واما فى العدالة والضبط فلأن الرجال الذى تكلم فيهم من رجال مسلم والذى انفرد به أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى) وانفرد به فإن الذين انفرد البخارى بهم اربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم منهم بالضعف نحو من ثمانين رجلا. والذين انفرد بهم مسلم ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم منهم مائة وستون رجلا على الضعف هكذا ذكر السخاوى فى شرح الفية العراقية . (١)

(مع ان البخارى رحمه الله لم يكثر من اخراج حديثهم) اى حديث الرجال الذين تكلم فيهم (بل غالبهم من شيوخه الذى اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فى الأمرين). قال السخاوى : الذى انفرد البخارى بهم وهم ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه لقيهم وخبرهم وخبر حديثهم بخلاف مسلم فأكثر من انفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين . ولا شك أن المرء اعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم ممن تقدم عنه انتهى.

(واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال) بكسر الهمزة مصدراعل وبفتحها جمع العال جمع القلة (فلأن ما انتقد على البخارى من الأحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم) فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة احاديث اختص البخارى منها بأقل من ثمانين ويشتركان فى اثنين وثلثين وباقيها مختص بمسلم (هذا مع اتفاق العلماء على ان البخارى كان اجل من مسلم فى العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما تلميذه وخريجه) بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة اى معلم أدبه وفى القاموس الخريج كعنين بمعنى المفعول يقال خرج الرجل اصحابه علمهم واخرجهم من الجهل (ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره حتى قال الدارقطنى لولا البخارى لماراح مسلم ولا جاء) الرواح والمجىء كناية عن التصرف اى لما كان له تصرف فى علوم الحديث ولا رسوخ قدم فيه . ثم ان ما سبق دليل تفصيلى وهذا اى قوله مع ان مسلما تلميذه وخريجه الخ دليل اجمالى . واعترض عليه بأنه لا يلزم من ذلك ارجحية المصنف بالفتح واجاب عنه السخاوى بانه الأصل وهذه القدر كاف فى المطالب الظنية (ومن ثمه اى من هذه الجهة

(١) راجع فتح المغيـث شرح الفية الحديث ص ١١ طبع القديم بـلكنـو.

وهي أرجحية شرط البخارى على غيره) المشار اليه بثمة في المتن ما ذكر من ان تفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الأوصاف ولكن تعليله لتقديم صحيح البخارى يتوقف على انضمام مقدمة وهي أرجحية شرط البخارى وفي الشرح يحتمل ان يكون هو المشار اليه في المتن ويحتمل ان يكون أرجحية شرط البخارى فبنى الكلام في الشرح على هذا التوجيه الاخير وأشار إلى أن تعليل المتن يتوقف على انضمام الأرجحية. وقال بعض المحققين (١): هذا التفسير بالنسبة الى عبارة الشرح ظاهر واما بالنسبة الى عبارة المتن فبناءً على ان تفاوت رتبة الصحيح بالنسبة الى البخارى هي أرجحية شرطه على ما هو المشهور اليين انتهى.

(قدم صحيح البخارى على غيره) أى على جميع ما هو غيره (من الكتب المصنفة فى الحديث ثم صحيح مسلم) أى قدم على ما سوى صحيح البخارى (لمشاركته للبخارى فى اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول أيضاً سوى ما علل) المراد من التعليل المعنى اللغوى فيشمل الشاذ. فقوله سوى ما علل أى سوى ما انتقد. ثم مقتضى هذا العطف ان يكون ومن ثمة المفسر بأرجحية شرط البخارى علة لتقديم مسلم وليس كذلك فلما ان يقال ان قوله ومن ثمة اشارة الى ما تقدم من أرجحية صحيح البخارى ومسلم معاً والشارح اكتفى ببعض المشار اليه اعتماداً على ظهور أنه ليس تمامه وإما ان يقال ان قوله ثم صحيح مسلم بتقدير الفعل معطوف على مجموع الجملة مع القيد اعنى على مجموع من ثمة قدم صحيح البخارى لاعلى قدم صحيح البخارى فقط.

(ثم قدم فى الأرجحية من حيث الأصحية) اشارة الى ان تقدم تقديم صحيح مسلم على تقديم شرطهما من حيث ان تقديم مسلم من جهة التلقى وتقديم شرطهما من حيث الأصحية والتقديم من جهة التلقى مقدم على التقديم من حيث الأصحية لامن حيث تقديم مسلم على شرطهما لأن المصنف متردد فيه كما سيجىء (شرطهما لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح) اختلفوا فى شرط البخارى ومسلم فقال الحاكم فى المدخل كما نقل السيوطى عنه فى شرح نظم الدرر: الصحيح من الحديث ينقسم الى عشرة اقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها . فالأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو ان يروى الحديث عن النبى ﷺ ، صحابى زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ثم يروى عنه من اتباع التابعين حافظ متقن وله رواية من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى او مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة فى روايته ثم يتداوله اهل الحديث بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة ثم قال: والأحاديث المروية بهذا

(١) المراد منه الشيخ على القارى.

الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف. الثاني مثل الأول إلا أنه ليس لرواية الصحابي إلا راو واحد مثاله حديث عروة بن مضر لا راوى له غير الشعبي ولم يخرجوا هذا النوع فى الصحيح. الثالث مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد مثل محمد بن جبير وعبد الرحمن بن فروح وليس فى الصحيحين من هذه الروايات شىء وكلها صحيحة. الرابع الأحاديث الأفراد الغرائب التى يتفرد بها ثقة من الثقات كحديث العلاء عن إبيه عن أبى هريرة رضي الله عنه، فى النهى عن الصوم إذا انتصف شعبان تركه مسلم لتفرد العلاء به وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدانهم لم تات الرواية عن آبائهم عن أجدانهم إلا عنهم فهذه الخمسة مخرجة فى كتب الأئمة محتج بها ولم يخرج منها فى الصحيحين غير القسم الأول انتهى.

واختلفوا فى تفسير كلامه ففهم الحازمى أن مراد الحاكم أن كل حديث فى الكتابين يشترط أن يرويه راويان ثم وثم إلى أول السند فاعترض عليه بأن فى الصحيحين من الأحاديث الغرائب التى تفرد بها بعض الرواة جملة ناقضته دعواه. قال المصنف رحمه الله: وكان الحازمى فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة لأن الشهادة يشترط فيها التعدد ولعل الحاكم أراد بالتشبيه بعض الوجوه لأكملها كالانصال واللقاء وغيرهما وقال أبو على الغسانى ونقله عنه القاضى عياض ليس مراد الحاكم أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن الصحابي ثم عن تابعه فمن بعده فإن ذلك يعز وجوده وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجاهالة وكذا قال ابن الأثير فى جامع الأصول. قال السيوطى فى شرح نظم الدرر قلت ويؤيد أن هذا مراد الحاكم أن تلميذه البيهقى صرح به فقال فى رسالته إلى الجونى: رايت الشيخ أنه حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه اشترط فى قبول الإخبار رواية عدلين حتى يصل بالنبي صلوات الله وسلامه عليه والذى عندنا فى مذهب الإمامين البخارى ومسلم أن يكون الصحابي الذى روى الحديث راويان فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجاهالة وهكذا من دونه. فإن انفرد أحد الراويين عنه بحديث وانفرد الآخر بحديث آخر قبل الخ. وإنما يتوقفان فى رواية صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راو واحد انتهى.

وذكر الحافظ أبو الفضل بن طاهر كما نقل عنه المصنف فى مقدمة فتح البارى: شرط البخارى أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون أسناده متصلاً غير مقطوع. فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن

إلا راو واحد وصح الطريق اليه كفى قال : وما ادعاه الحاكم ابو عبدالله : ان شرط البخارى ومسلم ان يكون للصحابى راويان فصاعدا ثم يكون للتابعى المشهور راويان ثقتان الى آخر كلامه فننقض عليه بأنهما اخرجنا حديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد انتهى (١). هل قال المصنف فى التكت : واما قوله اى الحاكم ليس فى الصحيحين من رواية تابعى ليس له إلا راو واحد فردود أيضا فقد اخرج البخارى حديث الزهرى عن عمرو بن محمد بن جبير بن مطعم ولم يرو عنه غير الزهرى فى امثلة قليلة كذلك عبدالله بن ودبة وربيعه بن عطاء انتهى (٢) لكن قال فى مقدمة فتح البارى : ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا فى حق بعض الصحابة الذين اخرج لهم فإنه معتبر فى حق من بعدهم فليس فى الكتاب حديث اصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط انتهى (٣) ولا يخفى ان العبارتين متناقضتان. ثم إن عبد ربيعة بن عطاء ممن لا يكون له إلا راو واحد مخالف لما قال فى تهذيب التهذيب : أنه يروى عنه بكير بن الأشج والعمرى الصغير ويحيى بن سعيد الأنصارى.

ثم ان العراقى تعقب الحافظ ابا الفضل فى صدر كلامه فقال : ما قال ليس جيد لأن النسائى ضعف جماعة اخرج لهم الشيخان او احدهما واجيب بأنهما اخرجنا من اجمع على ثقته الى حين تصنيفهما فلا يقدر فى ذلك تضعيف النسائى بعد وجود الكتابين. قال المصنف رحمه الله : تضعيف النسائى ان كان باجتهاده او نقله عن معاصر فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا. قال ويمكن ان يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل هنا عليه امرهما وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه انتهى.

وذكر الحامى ما حاصله ان شرط البخارى : العادل المثبت السالم عن غوائل الجرح سواء كان ملازمته لشيخه طويلا او مدة يسيرة وشرط مسلم ان يكون الراوى متصفا بهذه الصفات او كان غير سالم من غوائل الجرح الا انه كان ملازمته لشيخه طويلا كحماد بن سلمة وثابت البنائى انتهى. وليس مراده بقوله السالم عن غوائل الجرح الاتفاق على ثقته وإلا يرد عليه ما اورد على القاضى ابي الفضل هل كون الجرح الذى جرح به ضعيفا جدا بحيث لم يعتد به اصلا وجعل كأن لم يكن او كونه سالما عن غوائل الجرح عند البخارى رحمه الله.

- (١) راجع هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٢٠ طبع مصطفى البابى بسمر.
 (٢) قلت فتشت كثيرا هذه العبارة فى النسخة الخطية للتكت عندى ولكن لم اجدها فيها لعلمها تكون فى نسخة اخرى. ابو سعيد السندى.
 (٣) راجع مقدمة فتح البارى، ص ٢٠ طبع البابى.

وقال النووي (١) واختاره المصنف رحمه الله: المراد بقولهم على شرط الشيخين ان يكون رجال اسناده في كتابيهما مع بقاء شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوهما وهو مما لم يخرجاه لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما (ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم) فإن العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهم (فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه إلا بدليل) أي ما ذكر من التقديم على الترتيب كذا قال الشارحون. والأظهر كون هذا إشارة إلى تقديم رواتهما على غيرهم ليتلائم مع هذا الكلام قوله (فإن كان الخبر على شرطهما معا) يعني ان رجالهما مقدم على رجال غيرهما فالأحاديث الكائنة على شرطهما أو شرط أحدهما مقدم على ما ليس كذلك. وأما ترتيب تلك الأحاديث مع أحاديث الكتابين وترتيب شرط أحدهما مع شرط الآخر فتفصيلهما أنه ان كان الخبر الخ (كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله).

قال المصنف رحمه الله وإنما قلت مثله لأن للحديث الذي يروى بشرطيهما وليس عندهما جهة ترجيح على ما كان عند مسلم وما كان عند مسلم له جهة ترجيح من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلا انتهى.

وهذا الوجه الذي ذكره يقتضي القول بالمثلية لا الترتيد فيه والأدونية. ولعل الترتيد ليس لتردده في هذا القول بل لكون غيره ذهب إلى الأول والمصنف إلى الثاني فتردد بين القولين. ثم تردده في كون شرطهما دون ما أخرجه مسلم أو مثله مقتض للجزم بتأخيره من البخاري. ووجهه ان الحديث الذي في البخاري له ترجيح على شرطهما من حيث ان الحديث في ذلك الكتاب، و ترجيح شرطهما على حديث البخاري من حيث ان رجال الحديث في كتاب مسلم أيضا. والترجيح لكون الحديث في الكتاب فوق الترجيح بكون رجاله في الكتاب اذا كان الكتاب واحدا فكيف اذا كان الترجيح بكون الرجال في الكتاب بصحيح مسلم الذي هو دون البخاري بخلاف الحديث الذي في مسلم، فإن ترجيحه وان كان أقوى لكون نفس الحديث في الكتاب لكن يعارضه قوة ترجيح شرطهما بكون الرجال في الكتاب الذي هو أقوى من صحيح مسلم فتساوى القوتان.

(١) قلت: ان الشيخ جلال الدين السيوطي نقل في التدريب شرح التقریب للنووي: قال المصنف (أي اللامام النووي) إن المراد بقولهم على شرطهما: ان يكون رجال اسناده في كتابيهما لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما. قال العراقي: وهذا الكلام قد اخذه من ابن صلاح حيث قال في المستدرک: اودعه ما رآه على شرط الشيخين وقد اخرجا عن روايته في كتابيهما. راجع التدريب ص ١٦٤ طبع مصر على نفقة نمكاني بالمدينة المنورة.

(و ان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخارى وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كل منهما فخرج اى حصل لنا من هذا ستة اقسام: المتفق عليه، وما انفرد به البخارى وما انفرد به مسلم و شرطهما و شرط البخارى و شرط مسلم. (تفاوت درجاتها فى الصحة) على ترتيب سبق (و ثم قسم سابع) للصحيح (و هو ما ليس على شرطهما اجتماعاً و انفراداً) مع اجتماع شرائط الصحة فيه كصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم. (١) و ترتيب هذه الثلاثة فى الأرجحية هكذا. و هذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحيثية المذكورة. اما لو رجح قسم على ما هو فترقه بأمو، أخرى تقتضى الترجيح فإنه يقدم على ما فوقه إذ قد يعرض (بفتح الياء و كسر الراء) للمفروق ما يجعله فائقاً) يعنى ان يكون الحديث حديث البخارى و مسلم او على شرطهما من جهات الترجيح. فإذا تساوى الحديثان إلا من هذه الجهة يقدم الحديث الذى له الترجيح من هذه الجهة. و إذا كان بينهما تفاوت من جهة أخرى يحكم للجهة القوى.

وللمحقق ابن الهمام ههنا كلام: قال فى شرح الهداية: و قول من قال اصح الأحاديث ما فى الصحيحين ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما اشتمل على شرط احدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه. اذا لأصحية ليست الا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبرها. فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواية حديث فى غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما فى الكتابين عين التحكم، ثم حكمهما او أحدهما بأن الراوى المعين يجمع تلك الشروط مما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع. فيجوز كون الواقع خلافه. وقد اخرج مسلم عن كثير فى كتابه عمه لم يسلم عن غوائل الجرح وكذا فى البخارى جماعة تكلم فيهم. فدار الأمر فى الرواة

(١) كتب المحدث الكتانى: ومنها كتب التزم اهلها فيها الصحة، من غير ما تقدم من المؤطا والصحيحين منها صحيح ابى عبدالله و ابى بكر محمد بن اسحاق (بن خزيمة) بن المغيرة السلمى النيسابورى الشافعى، شيخ ابن حبان، المتوفى سنة احدى عشرة و ثلاثمائة، و يعرف عند المحدثين بإمام الأئمة، و صحيح ابى حاتم محمد (بن حبان) بن احمد بن معاذ التميمى الدارمى البستى نسبة الى بست، بلد كبير من بلاد الغور بطرف خراسان، الشافعى احد الحفاظ الكبار المتوفى ببست سنة اربع و خمسين و ثلاثمائة، و هو المسمى بالتقاسيم والانواع، فى خمس مجلدات، و ترتيبه مخترع، ليس على الابواب ولا على المسانيد.

و صحيح ابى عبدالله محمد بن عبدالله (الحاكم) النيسابورى المتوفى بنيسابور سنة خمس و اربع مائة و هو المعروف بالمستدرک على كتاب الصحيحين مما لم يذكره و هو على شرطهما او على شرط احدهما او لا على شرط واحد منهما. و هو متساهل فى التصحيح. و اتفق الحفاظ على ان تلميذه البيهقى اشد تحرياً منه. راجع الرسالة المستطرفة للشيخ الكتانى، ص ١٩، طبع اصح المطابع بكراتشى السند.

على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطا والغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكانا لمعارضة للمشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر. نعم تسكن نفس غير المجتهد، و من لم يختبر امر الراوى بنفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر، اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوى فلا يرجع الا الى رأى نفسه. فاذا صح الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما انتهى.

ولا يخفى أن ما ذكره حق الا أنه لا بد من التنبيه على انه اذا تساوى شروط حديث غير الكتابين انما يكون تحكما. اذا كان المخرج مثلهما في الضبط او اقوى كما لى رحمه الله. اما اذا كان دونهما في الضبط كابن ماجه فإنه صار كالبدیهى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط كما ذكر بعض العارفين في حل قول المصنف وبتفاوت رتبة بتفاوت هذه الأوصاف فيقدم حديث الكتابين لا محالة.

(كما لو كان الحديث مثالا عند مسلم و هو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فإنه يقدم على الحديث الذى خرج البخارى اذا كان فردا) قال بعض العارفين (١) قيل اعتبر الشهرة في حديث مسلم المحتف بالقرائن والفردية في حديث البخارى. لأن تقديم الأول على الثانى في هذه الصورة متيقن بخلاف ما اذا كان الأول عزيزا او غربيا او كان الثانى عزيزا او مشهورا انتهى.

اقول: اذا كان الثانى عزيزا او مشهورا غير محتف بالقرائن فالتقديم متيقن ايضا لأن المفيد للعلم اقوى مما ليس بمفيد له قطعا. وكذا اذا كان الأول عزيزا او غربيا والثانى غير محتف بالقرائن. (مطلقا) بيان للإطلاق. وليس المراد منه الفرد المطلق المقابل للفرد النسبى اى حديث مسلم الموصوف بالأوصاف المذكورة فائق على القسمين لاعلى القسم الأول فقط. كذا قال الشارحون. (٢) وفيه نظر اذ الفردية النسبية يمكن ان تتحقق في الحديث المشهور المحتف بالقرائن التى صار بها يفيد العلم.

(١) المراد منه الشيخ القارىء بعد نقل هذا التحقيق اوضحه هكذا: والحاصل انه انما جزم بتقديم حديث مسلم اذا كان في المرتبة العليا في جميع الجهات على حديث البخارى اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات و باقى المراتب لا يجزم منها بالتقديم بل اما التقديم او المساواة او العكس في التقديم. راجع شرح الشيخ على القارىء، ص. ٤٠ طبع تركيا.

(٢) قلت: المراد منه الشيخ على القارىء وقال في الاخر: فكان الاولى تركه لانه يوهم خلاف المقصود. راجع شرحه، ص. ٤٠ ابو سعيد السندى.

(وكما لو كان الحديث الذى لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الأسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر) وتسمى هذه السلسلة سلسلة الذهب لاجتماع هذه الثلاثة فى هذه الترجمة .
قال ابن مهدي : لا اقدم احدا على مالك فى صحة الحديث . و قال احمد عن سفيان :
وأى حديث اوثق من حديث نافع و هو مولى ابن عمر ثم إن أجل رواة مالك الشافعى واجل رواته احمد . و بنى على ذلك بعض المتأخرين ان أصح الأسانيد احمد عن الشافعى عن مالك رحمهم الله الى آخره .

(فإنه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان فى اسناده) أى اسناد ما انفرد به احدهما (مقال فإن خف الضبط أى قل) بأن كان راوى الحديث متأخرا تأخرا يسيرا عن درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان ولم يبلغ الى مرتبة من بعد ما انفرد به من حديث منكر . و لما كان استعمال الخفة بضد الثقل مشهورا و بمعنى القلة قليل الوجود احتاج الى بيانه فتال (يقال خف القوم خفوا : قلدوا والمراد مع بقيه الشروط المتقدمة) فى حد الصحيح (فهو الحسن لذاته) .

ناقش التلميذ فى هذا التعريف بقوله : لم يحصل بهذا تمييز الحسن لأن الخفة المذكورة غير منضبطة انتهى .

وقد يقال : إنها منضبطة بما ذكرنا من تفسيره . فإن قلت : إن التأخر اليسير عن درجة رجال الصحيح ايضا غير منضبطة قلت : صرح الزركشى (١) والمصنف بقاعدة ضابطة له على ما نقل عنهما السيوطى فى شرح نظم الدرر . فإن الأول قال ما حاصله : وجدت بخط الإمام الحافظ أبى الحجاج يوسف الشاكسى : الحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتى الصحيح والضعيف و من طريقه ان يكون احد رواته مختلفا فيه وثقه قوم و ضعفه آخرون ولا يكون ما ضعف به مفسرا فإن كان مفسرا قدم على توثيق من وثقه فصار الحديث ضعيفا انتهى .

وقال الثانى ما عبارته : قد رأيت لبعض المتأخرين كلا ما فى الحسن يقتضى انه الحديث الذى فى رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ولا يسلم عن غوائل الطعن فيحكم على حديثه بالصحة انتهى .

(١) قلت : المراد منه العلامة بدر الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر التركى الاصل المصرى الشافعى المشهور (بالزركشى) بوزن الجعفرى ذوالتصانيف العديدة فى عمدة فنون المتوفى بالقاهرة سنة اربع و نسين و سبعمائة و دفن بالقرافة الصغرى . راجع الرسالة المستطرفة تأليف الشيخ محمد بن جعفر الكتانى ص ١٠٤ طبع اصح المطابع بكراتشى السند .

ثم ان كون الصحيح نوعا منفردا من الصحيح مختلف فيه. فقال ابن الصلاح: من اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن و يجعله مندرجا في انواع الصحيح لاندراجه في انواع ما يحتاج به وهو الظاهر من كلام الحاكم ابي عبد الله في تصرفاته الى أن قال: ثم من سمي الحسن صحيحا فما ينكر انه دون الصحيح المتقدم المبين اولا فهذا اذا اختلف في العبارة دون المعنى.

وقال الزركشى والمصنف كلاهما في النكت: قد نازع الشيخ تقي الدين بن تيمية الخطابي فيما ادعاه من انقسام الحديث عند اهله الى حسن و صحيح و ضعيف. فقال انما هو اصطلاح الترمذى خاصة و غير الترمذى من اهل الحديث كافة الحديث عنهم إما صحيح وإما ضعيف. والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح. ثم قد يكون ضعيفا متروكا وهو أن يكون راويه متهما او كثيرا الغلط وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب. قال وهذا معنى قول احمد بن حنبل، العمل بالحديث الضعيف اولى من القياس. يريد بالضعيف الحسن انتهى.

قال الزركشى والمصنف ويؤيده قول البيهقي في رسالته الى الشيخ ابي محمد الجويني، الأحاديث المروية على ثلاثة انواع: نوع اتفق اهل العلم على صحته ونوع انفقوا على ضعفه ونوع اختلفوا في ثبوته فبعضهم يضعفه لعله تظهر له إما ان تكون خفية على من صححه وإما ان يكون لا يراها معتبرة انتهى.

وقال الزركشى في مختصره المسمى بالضوابط السننية في الروابط السننية ما نصه: وقبل الحسن نوع من الصحيح لا قسمه انتهى.

قلت ومما يؤيد أن الحسن نوع من الصحيح أن الذهبي حكم بأن الشيخين اخرجوا احاديث من يكون انفراده حسنا مع اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين وقد سمي الامام البخارى كتابه بالجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و ايامه و ثبت عنه من طرق انه قال ما ادخلت في كتابي الجامع الا ما صح.

قال الذهبي في الموقظة من اخرج له الشيخان او احدهما على قسمين احدهما ما احتجا به في الأصول و ثانيهما من خرج له متابعة و شهادة واعتبارا فن احتجا به او احدهما ولم يوثق ولا غمر فهو ثقة حديثه قوى ومن احتجا به او احدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتا والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوى ايضا وتارة يكون الكلام فيه تليينه وحفظه له باعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من ادنى درجات الصحيح. فما في الكتابين بحمد الله تعالى رجل احتج به البخارى او مسلم في الأصول و رواياته ضعيفة بل حسنة او صحيحة

ومن خرج له البخارى او مسلم فى الشواهد والمتابعات ففيهم من فى حفظهم شئ يكون به فى توثيقه
نرد فكل من خرج له فى الصحيحين فقد عبر القنطرة فلا معدل عنه إلا بهرمان. نعم للمصحيح
مراتب والثقات طبقات انتهى حكاه عن الموقظة الشيخ جلال الدين السيوطى فى رسالته المسماة ببلوغ
المأمول فى خدمة الرسول ﷺ.

وفى هذه الرسالة: انما احتاج الحاكم فى تصحيح هذا الحديث يعنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما
من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به الى شاهد لأن راويه عن عكرمة
عن ابن عباس عمرو بن عمرو مولى المطلب وعمرو وثقه الجمهور منهم مالك والبخارى ومسلم
واخرجا حديثه فى الصحيحين وضعفه ابو داود والنسائى ولأجل ذلك انكر النسائى حديثه هذا وقال
يحبى كان يستضعف. قال الذهبى فى الميزان بعد حكاية هذا ما هو بمستضعف ولا بضعيف نعم ولا
هو فى الثقة كالزهرى ودونه قال وروى احمد بن محمد بن مريم عن ابن معين قال عمرو بن عمرو وثقة
ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما إن النبى ﷺ قال اقتلوا الفاعل
والمفعول به. قال الذهبى عقب ذلك حديثه صالح حسن منقطع عن الدرجة العليا من الصحيح انتهى.
والغرض فى علوم الحديث ان من يكون بهذه الصفة اذا وجد له متابع او شاهد حكم
لحديثه بالصحة فلماذا احتاج الحاكم الى تخريج حديث ابى هريرة رضي الله عنه ليكون شاهداً لحديث
ابن عباس وإن كان حديث ابى هريرة ليس على شرط الشيخين إلا أنه اوردته شاهداً لا اصلاً ليقم
له تصحيح حديث ابن عباس انتهى كلام السيوطى وظهر بما ذكرنا من كلام الذهبى والسيوطى
ان ما ذكر الحافظ العراقى فى نكته على كتاب ابن الصلاح عند قوله و من مظانه أى مظان الحسن
سنن ابى داود السجستانى الخ ان مسلماً شرط الصحيح بل الصحيح المجمع عليه فى كتابه فليس لنا
ان نحكم على حديث فى كتابه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح انتهى
هل تأمل .

ثم ان الحافظ السيوطى نقل فى شرح التقريب (١) و شرح نظم الدرر عن الذهبى انه قال
فى موقظته: اعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده و ابى إسحق عن التيمى وامثال ذلك مما قبل انه صحيح وهو من ادنى مراتب الصحيح ثم
بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبدالله وعاصم بن ضمرة وحجاج
بن اربطة ونحوهم انتهى ومقتضاه أن الصحيح عند الذهبى يشمل اعلى مراتب الحسن دون سائر
انواعه. فبينهما عموم وخصوص من وجه عنده (لأشئ خارج) بصير به حسناً لغيره (وهو

الذى يكون حسنه بسبب الاعتضاد) نحو حديث المستور و امثاله مما سيبيح في محله (اذا تعددت طرقه و خرج باشتراط باقى الأوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن) اى الحسن لذاته (مشارك للصحيح فى الإحتجاج به) و ان كان دونه و لهذا ادرجته طائفة من المحدثين فى الصحيح كما تقدم (و مشاهبه له فى انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض) بحسب تفاوت مراتب الحسن و صفة الرواة الى حيث لم يبلغ مرتبة الضعيف (و بكثرة طرقه يصحح).

قال ابن الصلاح (١) الثالث اذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة اهل الحفظ والإتقان غير انه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين و ذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح. مثاله: حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال: لولا ان اشق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. فحمد بن عمرو ابن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من اهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه و وثقه بعضهم اصدقه و جلالته. فحديثه من هذه الجهة حسن. فلما انضم الى ذلك كونه روى من وجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح والله اعلم انتهى واما يعتبر (٢) الكثرة والجمعية فى الطرق المنحطة اما عند التساوى او الرجحان فجهته من وجه آخر يكفى كذا قال السخاوى.

والحاصل ان الحديث الحسن لذاته اذا روى من غير وجه عند انحطاط الرواة او من وجه واحد عند المساواة او الرجحان بصير صحيحاً لغيره و هل يسمى حسنا لذاته حينئذ ام لا؟ مقتضى قوله فإن خف الضبط من غير تقييد بعدم الجابر الأول وهو مقتضى عدم ذكر ابن الصلاح وغيره هذا التقييد فى تعريف الحسن لذاته و يؤيده اختلاف فهم فى تسميته صحيحا لغيره. قال الطيبي: معنى قول ابن الصلاح ترقى من الحسن الى الصحيح انه يلحق (٣) به فى القوة لانه عينه انتهى فإن الظاهر ان من لم يسمه صحيحاً لغيره يسميه حسنا لذاته و صريح ما سبق من قوله عند تعريف الصحيح وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته الثانى و على الأول يبتنى قول السخاوى ان لا تفاوت بين الصحيح والحسن الا باشتراط تمام الضبط فى الصحيح و خفته فى الحسن وكذا يبتنى عليه توجيه السبوطي قول الترمذى حسن صحيح: ان المراد حسن لذاته صحيح لغيره. واخذ المحقق الدهلوى

(١) راجع كتابه علوم الحديث بتحقيق نور الدين عترة، ناشره المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ص ٣١.

(٢) قلت: و فى نسخة المخدم تعتبر بالتاء.

(٣) و فى نسخة المخدم "يلحق".

فى شرحه للمشكوة فى تعريف الحسن لذاته : عدم الجابر مع توجيه قول الترمذى بما وجهه به الحافظ السيوطى مشكل بظاهره (و انما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق) او طريق واحد مساو له او ارجح (لان للصورة المجموعة قوة تجبره) يضم الهاء الموحدة (القدر الذى قصر) من جد كرم (٤) اى بسبب ذلك القدر (ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح) .

ذكر التلميذ انه قال المصنف فى تقريره يشترط فى التابع اى اذا كان واحداً ان يكون اقوى او مساوياً حتى لو كان الحسن لذاته روى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة انتهى ولعل مراده من قوله حسن لغيره حسن للوجه الآخر الذى هو الاول والا فالحسن للوجه الآخر الذى هو غير الوجه الاول يقتضى المجيء من وجه ثالث وقد تقدم ان اشتراط المساواة والرجحان مختص بما اذا كان التابع واحداً (و من ثم تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف) اى وصف الصحة او الحسن (فإن جمعا) اى الصحيح والحسن (فى وصف حديث واحد كقول الترمذى وغيره) كالبخارى على ما نقله السخاوى وكيعقوب بن شيبه و ابى على الطوسى فإنهما جمعا فى مواضع من كتابيهما (حديث حسن صحيح فللتعدد الحاصل من المجتهد) اعترض عليه بمنافاته لما يأتى فى محصل الجواب حيث جعل فاعل التردد أئمة الحديث واجيب بأنه لم يرد بالمجتهد المجتهد المطلق فقط بل اراد به ذا وغيره ممن يفتش جال الاحاديث ويحقق أن كلا منها من اى قسم من الأقسام و ان لم يكن مجتهداً مطلقاً (فى الناقل) هل قد اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها مع كونه مقبولاً مطلقاً . فلا يرد انه عند عدم شروط الصحة ليس مخصوصاً بالحسن بل حسن او ضعيف . (وهذا) اى وهذا الجواب (حيث يحصل منه) اى من الناقل (التفرد بتلك الرواية) بأن لا يكون ناقلها غيره . و ارجاع الضمير الى المجتهد كما اختاره بعض العارفين (١) بأياه ان المتفرد بالرواية من ينقل منفردا وهو الناقل لا المجتهد الا ان يحمل على حصول التفرد منه باعتبار العلم .

ثم ان هذا الجواب غير مخصص بهذه الصورة بل يمكن جريانه فى الشق الثانى ايضاً لجواز ان يكون التردد فى الإسنادين إلا أنه لما غلب وجوده فى هذه الصورة قيده به (و عرف بهذا) اى بما ذكرناه من مراد الترمذى وغيره (جواب من استشكل) الجمع (بين الوصفين فقال الحسن فاصد عن الصحيح فى الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور و نفيه) اى ونفى له . نقل التلميذ عن المصنف انه قال فى تقريره : اشكل الجمع بين الصحة والحسن فأجيب بأنه بحسب الإسنادين فأورد إنه يقول حسن صحيح لانعرفه الا من هذا الوجه فأجيب بما ذكر انتهى .

(١) وفى نسخة المخدم الفضلاء مكان العارفين والمراد منه الشيخ على القارى .

(و محصل الجواب أن تردد ائمة الحديث في حال ناقله افترضى للمجتهد ان لا يصفه بأحد الوصفين فقط فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم آخر) هذا القول لا يختص بالتردد بل للمجتهد ان يجمع بين الوصفين باعتبار الاختلاف وإن لم يقع له التردد وايضا لا يلائمه قوله (و غاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد) و في نسخة انه حذف اى المجتهد حرف التردد (١) (لأن حقه ان يقول انه حسن او صحيح) فإن كون هذا القول حقا لا يكون عند ارادة الصحة عند قوم والحسن عند قوم. فكان الآتي للمصنف ان يجعل قوله فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم الخ جرابا آخر فإن الجمع بين الوصفين كما يمكن ان يكون باعتبار التردد يمكن أن يكون باعتبار الاختلاف بل في الأول حذف حرف العطف كما ذكره المصنف لكنه جازى عند وجود القرينة. قال الرضى قد يحذف واو العطف قال ابو علي في قوله (تعالى) ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى و قلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا و قد يحذف او كما تقول لمن قال أأكل السمك واللبن كل سمكا لبنا اى او لبنا و ذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما (٢) (و هذا كما يحذف حرف العطف من الذى يعد) بصيغة المجهول كما يقال دار، غلام، جارية ثوب كذا قيل.

قال بعض العارفين (٣) وفيه انهم قالوا ليس في التعداد تركيب وهذا يدل على انه فيه تركيبا انتهى و قال في تفسيره بعض المحققين اى كما حذف من الخبر المتعدد نحو زيد عالم جاهل والأظهر في التفسير ان يقال اى من الذى يورد بطريق التعداد فى الكلام ليشمل مثل قولهم كل سمكا لبنا و اكلت سمكا لبنا تمرا و فى نسخة من الذى يعد اى من القسم الذى يجيء بعده.

(و على هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم اقوى من التردد وهذا من حيث التفرد والا) اى و ان لم يحصل التفرد بإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار) الإسنادين احدهما صحيح والآخر حسن) او الحسن باعتبار كل واحد من الإسنادين والصحة باعتبار مجموعهما حيث يكون كل واحد من الإسنادين حسنا. و هل المراد بإطلاق الوصفين باعتبار الإسنادين او انه لم يجتمع الوصفان فيه وإنما أطلقا عليه باعتبار الإسنادين او ان اتصافه

(١) كتب الشيخ على القارى بعد هذه العبارة: مع ان كلا من النسختين صحيح و مؤداهما واحد سواء قرئ حذف بالبناء للفاعل او المفعول بأدنى اعتناء. راجع شرحه ص ٤٢، طبع تركيا.

(٢) قلت: هذه العبارة بعينها نقل الشيخ على القارى ايضا فى شرحه، والآية الموردة ٩٢ من سورة التوبة، والمستشهد قوله تعالى: قلت لا اجد ما احملكم عليه.

(٣) و فى نسخة المتخوم، الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القارى، راجع شرحه ص ٤٢.

بالوصفين باعتبار انصاف الإسنادين ان جعل تباينهما مطلقا فالمراد الأول و ان جعل باعتبار اسناد واحد فالمراد الثاني و يؤيده قوله (و على هذا فما قيل فيه حسن صحيح فقط فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان) الصحيح (فردا لأن كثرة الطرق تقوى الحديث) اذ الحكم بصحة الإسناد دون الحكم بصحة المتن فيجوز على الأول ان يقوم مقام قوة كثرة الطرق قوة صحة المتن (فإن قيل قد صرح الترمذى بأن شرط الحسن ان يروى من غير وجه) أى من غير طريق واحدة فأقله ان يكون بإسنادين (فكيف يقول فى بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا و انما عرف بنوع خاص منه وقع فى كتابه) الظاهر أن يقال لنوع باللام لأنها حرفة التقوية دون الباء الا انهم يتسامحون بناءً على جواز الاستعارة فى الحروف فيستعبرون بعض الحروف لبعض آخر (١) والمراد: و انما عرفه مقيداً بنوع خاص منه والباء زائدة. قال بعض العارفين: زيادة الباء فى غير الخبر سواء يكون اثباتا او نفيا جائز من غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المغنى انتهى (٢)

(و هو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى) مضمومة إليه من صحيح او غريب (و ذلك) أى تفصيله (انه يقول فى بعض الأحاديث حسن و فى بعضها صحيح و فى بعضها غريب و فى بعضها حسن صحيح و فى بعضها حسن غريب و فى بعضها صحيح و فى بعضها حسن غريب و نعرفهم انما وقع على الأول فقط و عبارته ترشد الى ذلك حيث قال فى آخر كتابه) أى الجامع (و ما قلنا فى كتابنا حديث حسن لانما أردنا به) أى بالحسن (حسن صحيح اسناده) (٣) اما صفة مشبهة او ماض او مصدر و اسناده على الأولين فاعل و على الثالث مضاف إليه (و عندنا فكل حديث يروى ولا يكون راويه متهما بالكذب و يروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث حسن) انتهى كلام الترمذى.

(١) قلت: ان الشيخ على القارى ذكر هذا الاعتراض بعينه و لكنه اسنده الى شارح هكذا : و قال شارح :

الظاهر ان يقال لنوع باللام الا انهم يتسامحون الخ. راجع شرحه ص ٥٥.

(٢) قلت: فى نسخة المخدم: بعض الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القارى و اورد هذا بعد اعتراض و عبارته هذه: ولو حكم بزيادة الباء يرد عليه انها فى غير الخبر فى النفي سماعى انتهى و يرد عليه ان زيادة الباء فى الخبر سواء يكون نفيا او اثباتا جائز من غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المغنى كقوله تعالى: و هزى اليك بجذع النخلة. و من يرد فيه بالحداد. ولا تلتقوا بأيديكم الى التهلكة و امثالها الخ. راجع شرحه ص ٥٦ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.

(٣) كذا فى الاصل: و فى نسخة المخدم اورد المتن مفرقا هكذا: (حسن) اما صفة مشبهة لو ماض او مصدر و (اسناده) على الاولين فاعل و على الثانى مضاف اليه.

قال بعض العارفين: (١) ولا يخفى ان بعض افراد الصحيح بالمعنى المتعارف عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن على هذا التقرير فينبغي ان يعرف الصحيح بنوع آخر انتهى اقول: الظاهر أن مراده بقوله فكل حديث يروى كل حديث لم يكن صحيحاً وربما يقال ان هذا الكلام الترمذى دليل على ان الحسن عنده اعم من الصحيح فلا اشكال فى الجمع بين الحسن والصحيح اصلاً. قال ابن المواق (٢) لم يخض الترمذى الحسن بصفة تميزه من الصحيح فلا يكون صحيحاً الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواه غير متهمين فظهر من هذا ان الحسن عند ابى عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشتركه فيها الصحيح قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحاً انتهى واعترض الحافظ ابى الفتح اليعمرى (٣) عليه فى شرح الترمذى بقوله بقى انه اشترط فى الحسن ان يروى من وجه اخر ولم يشترط ذلك فى الصحيح انتهى. يعنى فكيف يكون الحسن اعم مطلقاً من الصحيح ظهر جوابه مما ذكر المصنف بقوله: انه تعريف لنوع خاص وقع فى كتابه. فإن مراد ابن المواق إن الحسن عند الترمذى مطلقاً لا ذلك النوع الخاص منه. وقال الحافظ العراقى وجواب ما اعترض به الحافظ ان الترمذى لما يشترط فى الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله فى مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى درجة الصحيح اثبت له الغرابة باعتبار فرديته انتهى.

ثم انه كما لا اشكال عند جعل الحسن اعم من الصحيح كذلك لا اشكال عند جعل الصحيح اعم منه وقد ذهب اليه جمع من اهل الحديث بل اكثرهم كما تقدم وههنا جواب آخر ذكره ابن الصلاح بقوله على انه غير مستنكر ان يكون بعض من قال ذلك اى حسن صحيح اراد بالحسن معناه اللغوى وهو ما تميل اليه النفس ولا ياباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذى نحن بصددته انتهى.

- (١) فى نسخة المتخوم الفضلاء بدل العارفين. والمراد منه الشارح على القارى. راجع شرحه ص ٢٦.
- (٢) ابن المواق، هو الحافظ ابو عبدالله محمد بن الامام يحيى تلميذ ابن القطان، وقد تعقب كتاب شيخه الوهم والابهام، فى مؤلفه: المأخذ الحفان السامية عن ماخذ الاهمال فى شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والابهام، من الاهمال والاغفال وما انضاف اليه من تميم واكمال، و توفى قبل اكماله سنة ٢٢١ هـ فتولى اكماله وتخريجه مع زيادات و تتمات و كتب على ما يرض له المؤلف، ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد عمر رشيد السبتي. كذا فى تعاليق التدريب، ص ٣١، طبع مصر.
- (٣) المراد منه الشيخ ابو الفتح محمد بن محمد سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة (٤٣٤ هـ) اربع و ثلاثين و مبعمة بلغ فيه الى دون ثلثى الجاع فى نحو عشر مجلدات و لم يتم ولو اقتصر على فن الحديث لكان تماماً ثم كمله الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقى المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) ست و ثمانمائة. راجع كشف الظنون لملا كاتب البلبلى، ج ١، ص ٣٤٥، طبع التديم.

لكن رد ابن دقيق العيد هذا الجواب بأنه يلزم عليه ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ . انه حسن و ذلك لا يقوله احد من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم انتهى .
وفيه ان عدم قول احد من المحدثين عند الجريان على الاصطلاح يناهى كون حسن اللفظ معنى اصطلاحيا للحسن لا كونه معنى لغويا له نعم المحدث يبحث عن كيفية الحديث باعتبار صفات الرجال وصيغ الأداء لا عن حسن اللفظ فحمل الحسن على حسن اللفظ لا يليق بحال المحدث (فعرف بهذا انه انما عرف الذى يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرف) بتشديد الراء المكسورة من التعرّيج على الشئ وهو الإقامة عليه (على تعريفه كما لم يعرف على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و كانه ترك ذلك استغناء لشهرته واقتصر على تعريف ما يقول فيه فى كتابه حسن فقط اما لغموضه) .

قال البقاعي: استعمل الترمذى الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها حسن غريب و نحو ذلك و عرف ما رآى انه مشكل لأنه يخرج الحديث احيانا و يقول فلان ضعيف فى سنده ثم يقول هذا حديث حسن صحيح فخشى ان يشكل ذلك على الناظر فباعتراض عليه بأنه كيف بحسن ما يصرح بضعف راويه فعرفه انه انما حسنه لكونه اعتضد بهعدد طرقه (و اما لأنه اصطلاح جديد و لذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى اهل الحديث كما فعل الخطابى) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة اوسليمان احمد بن ابراهيم بن خطاب (١) لكن قال العراقي: الظاهر انه لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه و انما اراد عند اهل الحديث كقول الشافعى رحمه الله: ارسال ابن المسيب عندنا اى عند اهل الحديث فإنه كالمثفق عليه فيما بينهم انتهى (و بهذا التقرير يندفع كثير من الايرادات التى طال البحث فيها) منها استشكل الجمع بين الصيغة والحن ومنها استشكل جواب ان هذا الجمع باعتبار الاسنادين بقول الترمذى حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه ومنها الإيراد الذى ذكره بقوله: فلان قيل الى آخره ومنها ان الترمذى لم عرف هذا النوع دون غيره الى غير ذلك من الاعتراضات التى اشرنا الى غالبها (ولم يسفر توجيهاها) من سفر اذا اشرق (والله الحمد . على ما اهتم وعلم) .

(١) كذا فى جميع النسخ ولكن كتب المحدث محمد بن جعفر الكتانى تحت كتاب معرفة السنن والآثار: لابی سليمان حمد بفتح المهملة واسكان الميم بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى (الخطابى) نسبة الى جده خطاب المذكور ، و يقال انه من نسل زيد بن الخطاب اخى عمر بن الخطاب ، و سماه بعضها احمد وهو غلط ، الفقيه الجافى المشهور ، المتوفى سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة ، وهو صاحب معالم السنن ، وغيرها من التتصانيف . راجع الرسالة المستطرفة تأليف محمد بن جعفر الكتانى ، ص ٣٩ طبع اصح المطابع بكراتشى السند . ابو سعيد السندى .

(و زياده راويهما) و فى نسخة رواتهما (اى الصحيح والحسن مقبولة) اذ ليس فيها سبب الرد و اضاف الراوى اليهما لان راوى الضعيف ليس بثقة فلا يقبل (١) زيادته (ما لم تقع منافية) لرواية (من هو اوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة) بيان لمن (٢) كان اللابى ان يقول ولا مساولة حتى يتدفع (٣) المناقشة بأنه لو وقعت الزيادة منافية لرواية المساوى لا يقبل (٤) ايضاً بل يتوقف فيها. قال بعض العارفين (٥) و دفع بأن المراد بقوله مقبولة غير مردودة قطعاً فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوى فى الثقة انها غير مردودة قطعاً والأظهر فى الجواب ان التوقف يقتضى عدم العمل لا الرد الا ترى الى ما سياتى من تقسيم المقبول الى معمول به وغير معمول انتهى.

اقول الجواب الأول بعيد جداً والثانى غير صحيح لأن الكلام ينبغى ان يكون كله على اصطلاح واحد و على تقدير الجواب الأول يكون المقبول فى قوله هذا اعم من المقبول فى قوله و فيها المقبول والمردود و فى قوله ثم المقبول ينقسم الى كذا والمردود الى كذا لأنه فى ذلك الموضع جعل المضطرب من قبيل المردود و فى هذا الموضع على مقتضى هذا الجواب يكون مقبولا لأنه إذا وقعت زيادة الراوى منافيا لمن هو مسا و فى الثقة يلزم المخالفة بين الروایتين مع تعذر الجمع والترجيح وهى الإضطراب فبهذا ظهر عدم صحة الجواب الثانى لأن التوقف فى صورة الاضطراب يمنع عدم العمل والرد ولهذا عد المضطرب من انواع المردود.

فائدة رجح النووي رواية الإيمان بضع وسبعون شعبة على رواية بضع وستون بأنها زيادة من الثقات و زيادة الثقات مقبولة مقدمة. و رد الكرماني بأن المراد زيادة احد لفظى الرواية و مثله ليس منها بل من باب اختلاف الروایتين فقط و إن رواية بضع وستون لا تنفى ما عداها فالتخصيص بالعدد لا يدل على نفى الزايد (لأن الزيادة) تعليل لتقييد الحكم بالمقبول بعدم المنافاة (اما ان تكون لا تنافى) اى لا تعارض (بينها) اى بين رواية من ذكرها (و بين رواية من لم يذكرها فهذه) اى الزيادة (تقبل مطلقاً).

قال بعض العارفين (٦) اى سوا كانت فى اللفظ ام فى المعنى تعلق بها حكم شرعى ام لا غيرت

(١) فى نسخة المخدم تقبل بالتاء.

(٢) اى قوله ممن الخ بيان لقوله "من هو اوثق".

(٣) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدم تندفع بالتاء.

(٤) و فى نسخة المخدم لا تقبل بالتاء.

(٥) و فى نسخة المخدم: الفضلاء. والمراد منه الشارح القارى رح. راجع شرح ص ١٢٩ طبع تركيا.

(٦) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدم التنوى: الفضلاء مكان العارفين.

الحكم الثابت ام (١) لا اوجبت نقصا من احكام تثبت به خبر آخر او لا علم اتحاد المجلس ام لا ، كثر الساكتون عنها ام لا . ذكره السخاوى . وزاد العراقى بقوله وسواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصا و مرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من غير من رواه ناقصا انتهى كلام بعض العارفين . وفيه ان السخاوى لم يفسر اطلاق قبول الزيادة عند من قيدها بعدم المنافات بتغيير الحكم الثابت و عدمه و نحوه من التعميمات .

(لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره) عطف تفسير التفرد (و اما ان يكون منافية) لرواية من لا يذكرها (بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هى التى يقع الترجيح بينها و بين معارضتها فيقبل الراجح و يرد المرجوح) سواء كان المرجح فى جانب الزيادة او غيرها كما سيجى .

واعلم ان معرفة زياده الثقة فى لطيف يستحسن العناية به لما يستفاد بالزيادة من الأحكام و تقييد الإطلاق وإيضاح المعانى و غير ذلك . و انما يعرف (٢) بجمع الطرق والأبواب وقد كان امام الأئمة ابن خزيمة مشارا إليه به (٣) (واشتهر عن جمع من العلماء) كما حكاه الخطيب عنهم منهم ابن حبان والحاكم والغزالي فى المستصفى و جرى عليه النووى فى مصنفاته و هو ظاهر تصرف مسلم فى صحيحه كذا قال السخاوى (القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل) بين زيادة و زيادة كما فعل المصنف و قيل لا يقبل (٤) مطلقا و قيل لا يقبل ممن رواه ناقصا عن غير الثقات واختاره ابن السبكي قبول زيادة العدل ان علم تعدد المجلس و اما ان اتحد ففيه اقوال . وفى تحرير ابن الهمام ان انفرد الثقة بزيادة و علم اتحاد المجلس و من معه لا يغفل مثلهم عادة لم تقبل لأن غلطه و هم كذلك اظهر الظاهرين و الا فالجمهور و هو المختار يقبل انتهى و فى المنار للإمام النسفى اذا كان فى احد الخبرين زيادة فإن كان الراوى واحداً يؤخذ بالمثبت للزيادة كما فى الخبر المروى فى التحالف فأما اذا اختلف الراوى فيجعل كالخبرين و يعمل بهما و قسمها ابن الصلاح الى ثلاثة اقسام فإنه قال فى كتابه و قد رأيت تقسيم ما يتفرد به الثقة الى ثلاثة اقسام : احدها الشاذ (٥) ان يقع مخالفاً منافياً

(١) قلت فى شرح القارى : " الثانية " مكان الثابت . راجع شرحه ص ٢٩ .

(٢) فى نسخة المخدوم تعرف بالتاء .

(٣) قال الشيخ على القارى بعد هذه المباراة : بحيث قال تلميذه ابن حبان : ما رأيت على اديم الارض من يحتفظ الصحاح بالفاظها و تقوم بزيادة كل لفظه زاد فى الشبهة ثقة ما غيره حتى كان السنن نصب عينيه . راجع شرحه ص ١٨٠ طبع تركيا .

(٤) و فى نسخة المخدوم لا تقبل بالتاء .

(٥) قلت : ليس فى عبارة ابن الصلاح لفظ الشاذ بل عبارته هكذا : احدها ان يقع مخالفاً منافياً الخ .

راجع علوم الحديث لابن صلاح ص ٢٢ .

لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع اشاذ. الثاني ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً فهذا مقبول قد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث مثاله ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين. وروى عبيد الله بن عمر و ايوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعي رحمه الله و احمد رحمه الله. والله اعلم.

و من امثلة ذلك حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها فنا طهوراً. فهذه الزيادة تفرد به ابو مالك سعيد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا الأرض مسجداً و طهوراً. فهذا وما اشبهه يشبه القسم الأول من حيث ان ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ويشبه ايضا القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما. واما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة ههنا مع من وصل. والله اعلم انتهى.

قال بعض المحققين (١): قال النووي والصحيح قبول هذا الأخير واختار المصنف تقسيم ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الأول انتهى و وافقه بعض العارفين (٢) لكن قال السخاوي في شرح الألفية: واما شيخنا فإنه حقق تبعاً للعلائي ان الذي يجري على قواعد المحدثين بأنهم لا يحكمون عايه بحكم مطرد من القبول والرد بل يرجحون القرآن كما في تعارض الوصل والإرسال وقال فالوصل زيادة ثقة و بينه وبين الإرسال نحو ما ذكرنا في ثالث الأقسام انتهى وهذا هو مقتضى النظر فإنه كما قال السخاوي مقتضى القياس على الوصل والإرسال الذي لم يحكم المصنف فيه بحكم مطرد كما سيجيء تحقيقه فالمراد بقوله واما ان يكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى لزوم الرد في الجملة.

(١) وفي نسخة المخدم التتوي، الشارحين مكان المحققين.

(٢) كذا في الاصل وفي نسخة المخدم، "الفضلاء" مكان "العارفين" والمراد منه الشيخ علي القاري.

(ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة - من هو أوثق منه) فإن مقتضاه ان لا يكون زيادة الثقة اذا كان مخالفة لمن هو أوثق منه صحيحاً وكذا لا يكون حسناً لا شرطاً لهم نفى الشذوذ فيه ايضاً فلا تكون مقبولة.

قال التلميذ عند قواله ولا يتأتى ذلك قال المصنف رحمه الله فى تقريره: لأن المخالفة تصدق على زيادة لا تنافى فيها فلا يحسن الإطلاق وليس فى الشاذ ما يخالف فلذلك قيدت بقولى ما لم تقع منافية قلت وليس فى هذا زيادة فائدة وما فى الشرح غنى عن هذا انتهى كلام التلميذ. وفى بعض الحواشى: فائدة هذا الكلام بيان حكمة تعبيره فى المتن بالمنافاة التى حقيقتها تسام المخالفة والمباينة دون المخالفة والشذوذ وذلك لأن المخالفة رهما امكن معها الجمع، والشاذ لا يلزم ان يخالف انتهى.

اقول: فلا يكون تقريراً لقوله ولا يتأتى ثم الشاذ كما سيجىء تفسيره قريباً اخذ فيه المخالفة اللهم الا ان يقال انه سيجىء عند بيان وجود الطعن للشاذ معنى آخر لم يوجد فيه المخالفة فصح ان الشاذ لا يلزم ان يخالف.

فإن قلت لو كان فى الشاذ ما يخالف لم يحسن الإطلاق ايضاً لأن المخالفة على ما قاله امكن معها الجمع قلت المراد الترقى يعنى لو كان المخالفة ماخوذاً فى الشاذ لمكان التعبير بالتنافى ايضاً راجحاً منه كما هو راجح على التعبير بالمخالفة. ولما لم يوجد فيه المخالفة فرجحان التعبير بالتنافى بالطريق الأولى.

(والعجب ممن اغفل ذلك منهم) اى ترك تقييد قبول الزيادة بما قيدناه به وصيره عقلاً ومتروكاً او ترك الشرط الذى ذكره المحدثون فى الصحيح وهو ان لا يكون شاذاً يعنى ترك مقتضاه وتفسير بعض المحققين بقوله اى ترك قبول الزيادة مطلقاً لا يلائمه السياق والسباق كما لا يخفى وقول بعض العارفين (١) اى الشرط الذى ذكره المحدثون فى الصحيح ان لا يكون شاذاً بأن اهمله ولم يذكره لا يوافقه قول المصنف (مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الحديث الصحيح) إلا ان يـأول بما اشرنا اليه وحمل الاعتراف على الاعتراف فى موضع آخر يعنى اغفل فى موضع واعترف فى موضع بعيد (وكذا) فى نسخة صحيحة وكذلك (الحسن) مبتدأ قدم خبره اى حسد الحسن مشروط بانتفاء الشذوذ كانتفائه فى حد الصحيح. قال التلميذ قال المصنف

(١) وفى نسخة المتخوم " الفضلاء " مكان " العارفين ". والمراد منه الشارح القارى.

اعاده اى الصحيح لأجل ذكر الحسن فإنه اولى ان يشترط فى الصحيح انتهى وهو موبد لما فسر به بعض العارفين حوله من اغفل (والمنقول عن ائمة المحدثين المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي و يعجبى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين) بفتح ميم و كسر عين (وعلى بن المدينى) بكسر الدال بعدها ياء ساكنة منسوب الى المدينة المطهرة على الصحيح (والبخارى و ابى زرعة) بضم زاي و سكون راء (الرازى و ابى حاتم) بكسر الفوقية و العوام بفتح وونها كذا قال بعض العارفين (والنسائى) بالمد والقصر (والدارقطنى) بفتح الراء و ضم الفاف و سكون الطاء و غيرهم (اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها) كالإبدال (ولا يعرف عن احد منهم إطلاق قبول الزيادة) ينافيه ما نقلناه سابقا عن السخاوى انه قال ابن حبان والحاكم به ثم ان تاييد كون الإغفال عجبا بهذا المنقول ظاهرا بل صريح فى تفسير من اغفل ذلك بما ذكرناه لا بما ذكره بعض المحققين و بعض العارفين.

(واعجب من ذلك) اى من ذلك العجب (اطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة) المنافى لأخذ الشذوذ المفسر بما ذكر فى تعريف الصحيح والحسن (مع ان نص الشافعى رحمه الله يدل على غير ذلك فإنه قال فى اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضبط ما نصه (و يكون) اى الراوى (اذا شرك احدا من الحفاظ لم يخالفه فإن خالفه فوجد حديثه انقص من رواية الحفاظ كان فى ذلك دليل على صحة مخرج حديثه) بناء على الاحتياط فى رواية الحديث (ومتى خالف ما وصف به) اى ما ذكرته من وجد ان حديثه انقص عند المخالف بأن وجد حديثه ازيد (اضر ذلك) اى المخالفة بالزيادة بحديثه (انتهى كلامه و مقتضاه) اى مقتضى هذا الكلام (انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد أضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا و إنما يقبل من الحفاظ) إن اراد من الحفاظ ما يشمل راوى الصحيح والحسن فلا يخالف إطلاق اصحابه اذ مرادهم قبول زيادة الثقة وهو منحصر فى راوى الصحيح والحسن وإن اراد اخص منه فالمراد من انحصار قبول الزيادة عليه ان كان الزيادة المنافية لرواية الأوثق فهو مناف لإطلاق المصنف ان الزيادة المنافية لرواية الأوثق غير مقبولة وإن كان الزيادة الغير المنافية فهو غير منحصر فيه عند المصنف بل يعم راوى الصحيح والحسن بأسره ثم حصر القبول على الحفاظ غير مفهوم من كلام الشافعى رحمته الله بل مدلوله عدم قبول زيادة من لم يعتبر ضبطه فمن اعتبر ضبطه فوجد فيه ما وجد فى الضابط تقبل زيادته وإن كان خفيف الضبط وليس فى كلام الشافعى رحمه الله ما يدل على عدم قبول هذا النوع من الزيادة.

(فإنه) دليل لقوله لا يلزم قبولها مطلقا (اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلا على صحته لأنه يدل على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم .

فإن قلت ان اراد بالقبول مطلقا قبول من علم ضبطه او لا فالملازمة مسامة لكن كلام اصحاب الشافعى رحمه الله فى قبول حديث الثقة مطلقا و ان اراد قبول من علم ضبطه مطلقا فالتالى ممنوع لأن اضرارها بحديث صاحبها الذى لم يعرف ضبطه كما هو مقتضى كلام الشافعى رحمه الله لا يقتضى اضرارها بحديث من علم ضبطه قلنا نخشى الشك الثانى ونقول فى اثبات التالى انه لو كان الزيادة مقبولة مطلقا لكان اقرب إلى القبول من النقصان لأن نقصان الراوى اذا كان مخالفا لزيادة راو آخر تقبل الزيادة عند من قال بقبولها مطلقا و كون الزيادة اقرب الى القبول من النقصان مستلزم لعدم مضرتها لحديث من لم يعلم ضبطه اذا كان زائدة على حديث الحفاظ لأن النقصان الذى هو ابعد فى القبول منها غير مضر لحديث من لم يعلم ضبطه الناقص من حديث الحفاظ . فالأقرب فى القبول بالطريق الأولى (فإن خولف) راوى الصحيح والحسن سوا كان المخالفة بالزيادة او النقصان فى المتن او السند (أرجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد) وان كان كل منهم دونه فى الحفاظ والإتقان لأن العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد وتطرق الخطا للواحد اكثر منه للجماعة كذا قال بعض العارفين (١) . وفى حصول الترجيح بكثرة العدد خلاف لأيمتنا الحنفية فإن المدار عندهم على قوة العلة لا على كثرتها (او غير ذلك من وجوه الترجيحات) (فالراجح) يقال له (المحفوظ و مقابله) وهو المرجوح يقال له (الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينه) بالنصغير كان اماما جليلا و دفن بالمعل (عن عمرو بن دينار عن عوسجة) بفتح العين والسين (عن ابن عباس رضي الله عنه) ان رجلا توفي على صيغة الماضى (٢) المجهول اى مات (على عهد رسول الله ﷺ) ولم يدع وارثا الا مولى اى معتقا بالفتح (هو اعتقه الحديث) يجوز اعرابه مثلا و تمامه فقال ﷺ هل له احد قالوا لا الا غلام اعتقه فجعل ﷺ ميراثه له (وتابع ابن عيينه) بالنصب (على وصله الى ابن عباس ابن جريج) بالجزمين مصغرا (وغیره و خالفهم حماد بن زيد فرواه) اى مرسل عن عمرو بن دينار عن عوسجة (ولم يذكره ابن عباس رضي الله عنه) قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينه انتهى اى كلامه كما فى نسخة

(١) وفى نسخة المخطووم الفضلاء مكان العارفين . والمراد منه الشيخ على القارى راجع شرحه ص ٨٤

طبع تركيا

(٢) زيادة لفظ الماضى فى الاصل ولا يوجد فى نسخة المخطووم التتوي

(فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح ابو حاتم رواية من هو) افرد باعتباره لفظ من وفي نسخة من هم رعاية لمعنى من (اكثر عددا منه) يفهم مما ذكره في هذا المثال ان ترجيح الوصل ههنا لكثرة العدد فلو لم يكن رواية الوصل اكثر عددا بل كان عدد رواية الإرسال اكثر لكان الترجيح له مع ان الخطيب وابن الصلاح والنووي كلهم اختاروا انه اذا تعارض الوصل والإرسال من ثقة او الرفع والرقف فالحكم لمن رفع او وصل مطلقا (١) سواء كان المخالف له واحدا او جماعة مثله في الحفظ او ازيد (٢) وان كان الأقوال في هذه المسئلة اربعة: الأول ما تقدم وصححه الخطيب قال ابن الصلاح وهو الصحيح في الفقه واصوله. وفي المنار للإمام النسفي: والذي ارسل من وجه وأسند من وجه مقبول عند العامة ويؤيده انه قضى البخاري (٣) بوصل حديث لانكاح الا بولي الذي اختلف فيه على روايه ابى اسحق السبيعي فرواه شعبه والثوري عنه عن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله مرسلا وصله عنه ابنه يونس وحفيده اسراييل بن يونس وأخوه عيسى وشريك و ابو عوانة عنه بذلك ابى موسى مع كون شعبه والثوري الذي ارسله كالجبل وارتضاه ابن سيد الناس من جهة النظر لكن اذا استويا في رتبة الثقة والعدالة او تقاربا. الثاني ان الحكم لمن ارسل او رفع وعزاه الخطيب للأكثر من اصحاب الحديث. الثالث ما نقله الحاكم في المدخل عن ايمه الحديث ان المعتبر ما قاله الأكثر فإن تطرق السهو والخطا اليه ابعد. الرابع ان المعتبر ما قاله الأحفظ فكان المصنف رحمه الله لم يختار في هذه المسئلة ما اختاره ابن الصلاح وغيره وقد صرح به في بعض تصانيفه. قال الحافظ السيوطي في شرح نظم الدرر: قال الحافظ ابن حجر ههنا شيء يتعين التنبيه عليه وهو انهم شرطوا في الصحيح ان لا يكون شاذاً وفسروا الشذوذ بأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو اضبط منه او اكثر عدداً ثم قالوا تقبل الزيادة من الثقة وبنوا على ذلك ان من وصل معه زيادة فينبغي تقديم خبره على من ارسل مطلقا فلو اتفق ان يكون من ارسل اكثر عددا او اضبط حفظا او كتابا على من وصل فيقبلونه اولا وهل يسمونه شاذاً ام لا وعلى الثاني لا بد من الإتيان بالفرق او الاعتراف بالتناقض

(١) كذا في الاصل وفي نسخة المخدوم: فالحكم لمن وصل او رفع مطلقا.

(٢) قلت: عبارة الامام النووي في التقریب هكذا: اذا روى بعض الثقة الضابطین الحديث مرسلا، وبعضهم موقوفا، وبعضهم مرفوعا، او وصله هو او رفعه في وقت او ارسله ووقفه في وقت فالحكم ان الحكم لمن وصله او رفعه، سواء كان المخالف له مثله او اكثر، لان ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة، راجع التقریب بشرحه التدريب ص ١٢٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٣) وقيل: لم يحكم البخاري بذلك لمجرد الزيادة بل لان لحدائق المحدثين نظر آخر وهو الرجوع في ذلك الي القرائن دون الحكم بحكم مطرد. ان شئت التفصيل فراجع التدريب شرح التقریب للسيوطي ص ١٢٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

والحق في هذا ان زيادة الثقة لا تقبل دائماً ومن اطلق ذلك من الأصوليين والفقهاء فلم يصب وإنما يقبلون ذلك اذا استتوا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً ولا معنىً ومن صرح بذلك الإمام فخر الدين والأنبأى شارح البرهان وغيرهما وقال ابن السمعاني ان كان راوى الناقصة لا يغفل او كانت الدواعي تتوفر على نقلها أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم ان يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحداً فالحق ان لا تقبل رواية راوى الزيادة هذا الذى ينبغى انتهى وقال السيوطى فى الكتاب المذكور ايضا: قال الحافظ ابن حجر اعترض على ابن الصلاح فى تمثيله بحديث لانسكاح الابولى بأن التمثيل بذلك لا يصح لأن الرواة لم تتفق على ارسال شعبة وسفيان له عن ابى اسحق بل رواه النعمان بن عبد السلام عن شعبة وسفيان جميعاً عن ابى اسحق عن ابى بردة عن ابى موسى موصولاً أخرجه الحاكم فى المستدرک من طريقه وكذا قال الزركشى وقال الحاكم هذا الحديث لم يكن للشيخين اخلاء الصحيحين منه فإن النعمان بن عبد السلام ثقة مأمون وقد وصله عن الثورى وشعبة جميعاً وقال ابن حبان فى صحيحه هذا الحديث سمعه ابو اسحق من ابى بردة مرسلًا ومسنداً فرة كان يحدث به مرفوعاً ومرة برويه مرسلًا فالخبر صحيح مرسلًا ومسنداً بلا شك. قال الحافظ ابن حجر والجواب ان حديث النعمان هذا شاذ مخالف للحفاظ الاثبات من اصحاب شعبة وسفيان والمحفوظ عنهما انهما ارساله انتهى ولو كان الحكم للوصول عنده مطلقاً لما حكم بشذوذه حديث النعمان. وقال المصنف فى مقدمة فتح البارى الحديث الثمانون فإن (١) الدارقطنى اخرج البخارى عن ازهر بن جميل عن الثقفى عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ان امرأه ثابت بن قيس اختلعت منه ومن حديث جرير بن حازم عن ايوب كذلك قال واصحاب الثقفى غير ازهر برسألونه وكذا حماد بن سلمة عن ايوب وكذا ارساله اصحاب خالد الحذاء عن عكرمة. قلت قد حكى البخارى الاختلاف فيه وعلقمة لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن ايوب موصولًا وذلك مما يقوى رواية جرير بن حازم وفى رواية ابى ذر عن المستمل من الزيادة. قال البخارى عقيب حديث ازهر لا يتابع فيه عن ابن عباس رضي الله عنه وهذا معنى قول الدارقطنى ان اصحاب الثقفى برسألونه وقد ذكرت من وصل حديث ابن طهمان فى تعليق التعليق انتهى فسلم قول الدارقطنى ان اصحاب الثقفى برسألونه ورجح الإرسال عن الثقفى لما كان رواية الإرسال فيه اكثر اصحابه وراوى الرسل ازهر بن جميل فقط. فظهر أنه لم يختار القول بإطلاق قبول الوصل والرفع كما ذهب اليه الخطيب وابن الصلاح والنووى بل قيد قبولهما بما اذا استتوا فى الوصف ولا يناهى

(١) كذا فى الأصل وفى نسخة المخطوطة: قال الدارقطنى.

ما اختاره ما قال المصنف في مقدمة فتح الباري في الحديث الأول بعد المائة تعارض الوصل والوقف لا أثر له لأن حكمه الرفع انتهى فإن التعارض يقتضى المساواة والمصنف يختار الحكم بالرفع والوصل عند المساوات ولعل المصنف أراد بالمساوات ما يشماها وما يقارنها كما هو مذهب ابن سيد الناس فإن المصنف كثيراً ما يحكم في مصنفاته بالوصل والرفع عند مقارنة رواية الإرسال والوقف رواتهما مع كون رواية الوقف والإرسال أقوى في الجملة بل تقويته لرواية جرير بن حازم من هذا القبيل لأن وصل إبراهيم بن طهمان عن إرباب لما انضم مع وصل جرير ابن حازم صار من وصل أيوب اثنين وقد أرسله عن أيوب اثنان أيضاً: الثقفى وحماد بن سلمة وقد انضم إليه * إرسال خالد الحذاء عن عكرمة. فلالإرسال نوع قوة لكن لما كان الحكم للوصل عند المقارنة رجح الوصل في هذا الحديث ثم تأييد القول بإطلاق قبول الوصل أو الرفع بقضاء البخارى هوصل حديث لانسكاح الأبولى اجاب عنه المصنف رحمه الله وغيره بما حاصله ان الحديث لم يحكم فيه البخارى بالوصل بمجرد ان الواصل معه زيادة علم بل لما انضم مع ذلك من قرآن وجعته ككون يونس بن أبى اسحق و ابنه اسرايل وعيسى روه عن أبى اسحق موصولاً ولا شك ان اهل الرجل اخص به من غيرهم لا سيما واسرايل قال فيه ابن مهدي انه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد ولذلك قال الدارقطنى يشبه ان يكون القول قوله و وافقهم على الوصل ابو عوانة وشريك النخعى وزهير بن امية و تمام العشرة من اصحاب أبى اسحق مع اختلاف مجالسهم فى الأخذ عنه و سماعهم اياه من لفظه و اما شعبة والثورى فكان اخذهما له عنه عرضاً فى مجلس واحد رواه الترمذى من طريق الطيالسى حدثنا شعبة قال سمعت سليمان الثورى يسأل ابا اسحق سمعت ابا بردة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ لا نسكاح الا بولى فقال ابو اسحق نعم ولا يخفى رجحان الاول اذا قلنا حفظ شعبة والثورى فى مقابلة عدد الآخرين مع ان الشافعى رحمه الله يقول العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد و يزيد ذلك ظهوراً تقديم البخارى بنفسه للإرسال فى مواضع اخرى مثاله ما رواه الثورى عن محمد بن أبى بكر عن عبد الملك بن أبى بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه أبى بكر عن ام سلمة ان النبي ﷺ قال لأم سلمة ان شئت سمعت لك و رواه مالك عن عبد الله بن أبى بكر عن عبد الملك بن أبى بكر عن ابيه ان رسول الله ﷺ قال مرسلًا قال البخارى فى تاريخه الصواب قول مالك مع ارساله فصوب الإرسال هنا بقريئة ظهرت له و صوب الوصل هناك بقريئة ظهرت له على ان مسلماً اخرج

* كذا فى الاصل. وفي نسخة المخدم: وقد يضم اليه بالمضارع.

عنه بحث الأوروى حكما منه بصدقه الوصل وقوله ذكر البخارى لأبي داود الطيالسى حديثا وعنه
وقال إرساله أثبت فثبت أنه ليس له عدل بطوره في ذلك - هذا ما يتعلق بتحقيق مسئلة تعارض
الوصل والرفع مع الإرسال والوقف وهما بحث شريف وهو أن الوقف والإرسال منافيان
الوصل والرفع أولا فعلى الأول ينبغي عدم قبول الوصل والرفع عند تساوى رواتهما متع رواة
الوقف والإرسال أرجحهما رواة الوقف والإرسال مع التقارب لما تقدم أن قبول زيادة الثقة
مثبتة بعدم منافاة الأوثق وكذا المساوى وعلى الثاني ينبغي قبول الرفع والوصل مطلقا لأن زيادة
الثقة مقبولة إذا لم يقع منافاة لرواية الأوثق والمساوى مطلقا ويمكن أن يقال إن المنافسة تتحقق
في صورة التباين في المرتبة بين راوى الوقف والإرسال وراوى الوصل والرفع بأن يكون الأول
في غاية القوة بالنسبة إلى الثاني ولا يتحقق في صورة المساواة والتقارب لأن الإرسال والوقف
لا ينافيان الرفع والوصل ضربهما بل ظاهرا أنه الظاهر من مخرج متصلهما وصرفوعا ذكر الاتصال والرفع
وغير هذه الرواية بالاتصال والرفع أن لا يذكرهما وقوفنا وسرسلنا فنافاهما للرفع والوصل
منافاه في الجملة فلما كان لها قوة أعطى لها حكم المنافسة وبدونه لا وعرف من هذا التقرير أن
الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه المراد بهذا التقرير تقرير المتن كما قال بعض العارفين
أى هذا الذى قررره المتن فإن تعقيب قوله فإن خولف لقوله وزيادة راوياً أى الحسن والصحيح
يدل على أن ضمير قوله فإن خولف راجع إلى راوى الصحيح والحسن وهو مقبول أو تقرير الشرح
فإن قوله لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات دال بسبب إضافة المزيد
إلى الضبط وعدم ذكر الثقة وتفسير الخبر بوجوه الترجيحات على أن أرجحية المخالف بالكسر ليس
ليصل القبول بل لما يزيد به من وجوه الترجيحات. وفي بعض الحواشى أن الذى استفيد منه
ترجيح الأكثر عدده أو هذا فى الحقيقة يستفاد من إطلاق المتن ومن أقوال الشرح لمزيد ضبط أو
كثرة عدد أو غير ذلك انتهى وفيه أن الظاهر أن محط النظر بذلك المعرفة ما يكون فيه خلاف
ولم يخص أحد الشاذ بمخالفة رواية الأحنظ حتى يبين تعميم المخالفة لرواية الأكثر عددا إلا
أن يقال إن عدم حصول الترجيح بكثرة العدد عند علمائنا الحنفية أو تخصيص بعضهم الترجيح
بالأضبط فيما إذا تعارض الوصل والرفع مع الوقف والإرسال جعل هذا التعميم محط النظر لكن
على الثاني ينبغي أن يكون عادة تعميم المخالفة رواية الأحنظ أيضاً محط النظر إذ فى مسئلة التعارض
يخص بعضهم الترجيح بالأكثر عددا كما يخص بعضهم بالأضبط ويمكن أن يقال إن المراد بهذا

التقرير الذى قورده المثنى من التقسيم بقضى خرج من تقسيم المثنى الرواية الى المحفوظ والشاذ تعريف الشاذ لما ذكرنا (وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذ) ان جعل محط المعرفة فى قوله وعرف من هذا السند الملقبول فى تعريف الشاذ فمحط الحصر تعريف من لم باخذ الملقبول فى تعريفه وصوى بين المنكر والشاذ كان الصلاح وهذا هو الملايم لقوله الآتى وقد غفل من صوى بينهما وان جعل محطها تعريف الشاذ بتمامه فمحط الحصر جميع ما سوى هذا التعريف من التعريفات. منها ما عرف به الخليلى حيث قال الشاذ: ما ليس له الاسناد واحد يشد به شيخ ثقة او غيره لما كان من غير ثقة متروك وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتج به ومنها ما قاله الحاكم: الشاذ ما يفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل يحتاج لذلك الثقة فانه يرد على التعريفين ما سنده عن ابن الصلاح عند ذكر الشاذ والمنكر بالمعنى الثانى من انه بشكل عليهما ما يفرد به العدل الضابط كحديث الأعيال بالنيات وغيره من غرائب الصحيحين ونحوه من الأحاديث التى حكم بصحتها مع غرابتها لكن قال البقاعى فى حواشى شرح الألفية للعراقى قال شيخنا: اسقط من قول الحاكم قيد لا يبد منه وهو انه قال وينقدح فى نفس الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامة الدليل على ذلك وبؤيد هذا ما ذكر انه يغابر المعلل من حيث ان المعلل وقف على علمه الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك قال شيخنا وهذا على هذا ادق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به الا من مارس الفن غاية الممارسة وكان فى الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم فى الصناعة فرزقه الله تعالى نهاية الملكة انتهى.

وان وقعت (المخالفة) كذا فى نسخة مصححة وفى نسخة الواو مثنى والباقى شرح (مع الضعيف) اى ضعف راوى الحديث فالراجح (يقال له) المعروف ومقابله (يقال) له المنكر (مثاله ما رواه ابن ابى حاتم من طرق حبيب) بضم الحاء وفتح موحدة وتشديد تحية مكسورة (ابن حبيب) بفتح فكسر وهو اخو حمزة بن حبيب (الزيات) بتشديد التحية بايع الزيت او صائمه (المقرى) اسم فاعل من باب الإفعال وهو امام القراء ومن اتباع التابعين عرض عليه تلميذ له ماء فى يوم حار فأبى تورعاً وقال لا آخذ اجرا على القرآن ارجوا بذلك الفردوس قرأ على جعفر الصادق بإسناده المسمى بسلسلة اللعاب وعلى جماعة آخرين عليه السلام اجمعين عن ابى اسحق السبيعي بفتح السين (عن العيزار) بفتح مهملة وسكون تحية واللف بين زاي وراء ابن حريث على صيغة التصغير (عن ابن عباس عليه السلام) عن النبى ﷺ (قال من اقام الصلوة وآتى الزكوة وحج وصام وقرى) بفتح القاف والراء اى اطعم (الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لأن غيره) اى غير حبيب

من الثقات رواه) أفرد به اعتبار لفظ غير (عن أبي اسحق موقرفا) على ابن عباس رضي الله عنه وهو المعروف وهذا التعليل بملاحظة معلومية ضعف حبيب فلا ينافي اخذ الضعيف في تعريف المنكر.

قال بعض المحققين (١) في تعليقه نظر لأنه لا يدل على ان الضعيف معتبر في المنكر انتهى أقول هذا (٢) ليس تعليل الاعتبار الضعيف في المنكر بل لكون رفع حبيب في هذا الحديث منكر وهذا التعليل يدل عليه بانضمام المقدمة المعلومة التي أشرنا إليها (و عرف بهذا) أي هما اخذناه في تعريف الشاذ والمنكر (ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه) أي بحسب المفهوم وهو ان يعتبر في مفهوم كل منهما شيء لا يعتبر في مفهوم الآخر وشيء مشترك فيهما (٣) لا بحسب الصدق اذ بينهما مزية كلية يحسبه وانما كان بينهما عموم وخصوص من وجه بحسب المنهوم (لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة وافتراقا في ان الشاذ روايه ثقة) بالإضافة وفي نسخة "راويته ثقة" (او صدوق) بالجر على نسخة والرفع (٤) على أخرى.

قال بعض المحققين (٥) أي لم ينقل عنه كذب لكنه غير ضابط انتهى يعني غير تمام الضبط فلان من لا ضبط له أصلا يكون روايته شاذ (٦) فإنه مختص براوي الصحيح والحسن فكان على المصنف رحمه الله عدم الاكتفاء بالصدوق لأن الصدق اعم من ان يكون عنده من الضبط ما يشترط في المقبول بلامتابح ولا شاهد اولا فإنه من الفاظ التعديل التي لا يحتاج (٧) باحد من أهلها لكون الفاظها لا تشعر بشرطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر صرحوا به في مراتب التعديل.

ثم ان المفهوم من كلام المصنف ان راوي المقبول لا يلزم ان يكون ثقة فهو في الصحيح ثقة وفي الحسن صدوق يوجد فيه مسمى الضبط ويوافقه ما تقدم في تعريف الصحيح عن السيوطي ان الثقة يقوم مقام العدل الضابط فكان ينبغي الاكتفاء في تعريف الصحيح بها وعن السخاوي انهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولا وان لم يكن ضابطا انتهى فإن مقتضاه ان الأصل في الثقة التخصيص بتمام الضبط لكن لا يخفى على من تتبع كلامهم كثرة استعمال الثقة في المتبول المطلق فقد تقدم

(١) كذا في نسخة السيد محب الله وفي ص: العارفين وفي م الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ٢٨٨ طبع تركيا.

(٢) كذا في ص و س وفي م "ليس هذا".

(٣) حيث اعتبر في كليهما مخالفة الأرجح وفي الشاذ مقبولية الراوي وفي المنكر ضعفه.

(٤) كذا في ص وفي م بالرفع.

(٥) كذا في ص وفي م العارفين وفي م الفضلاء والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ٨٩.

(٦) وفي م شاذة.

(٧) وفي الأصل يحتاج بدون لا.

عن ابن الصلاح في محمد بن عمر بن علقمة ضعفه بعضهم و وثقه بعضهم مع انه ممن يعد روايته
بأنفراده حسناً لا صحيحاً وعن موقظة الذهبي في عمرو بن عمرو مولى المطلب وثقه الجمهور وما
هو بمستضعف ولا ضعيف نعم ولا هو في الثقة كالزهرى ودونه مع ان حديثه حسن وأطلقوا على
عمرو بن شعيب الثقة مع ان حديثه حسن (١) وامثال هذا كثير في كلامهم (والمنكر روايته ضعيف)
وفي نسخة راويه ضعيف (وقد غفل من سوى بينهما اراد ابن الصلاح ومن تبعه قال التلميذ قد
اطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالف لغيره و من ذلك حديث نزع الخاتم. قال ابو
داود هذا حديث منكر مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة احتج به اهل الصحيح انتهى.

قال بعض المحققين (٢): قلت العبرة في الاصطلاح للأغلب فإذا جاء خلافه يؤول انتهى قال
التلميذ: وفي عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه يقابل المحفوظ وكأن المحفوظ
 والمعروف ليسا بنوعين حقيقين تحتها افراد مخصوصة عندهم وانما هي الفاظ تستعمل في التضعيف
 والله اعلم فجعلها المصنف انواعاً فلم توافق ما عندهم انتهى قال بعض المحققين (٣): وفيه انه تتبع
منقولاتهم وبنى اصطلاحه على كثرة استعمالهم انتهى.

ثم ان المصنف رحمه الله اختار في تعريف الشاذ والمنكر ما ذكره ههنا وجعل التعريف
الآتي لهما على راي ولا يخفى ان المحدثين كثر اطلاقهم المنكر بالمعنى الثاني كما سيأتى فينبغي
ان يجعل شاملاً للقسمين كما فعل ابن الصلاح واذا جعل المنكر كما ذكر (٤) فرعاية التقابل الذي
راعى المصنف في الموضوعين بينه وبين الشاذ يقتضى ان يجعل الشاذ ايضا كذلك وسيجىء مزيد
تحقيق لهذا المطلب مع نقل كلام ابن الصلاح فيما بعد ان شاء الله تعالى.

(وما تقدم ذكره) (من الفرد النسبي) المقابل للفرد المطلق (ان وجد بعد ظن كونه
نزهةً قد وثقه غيره) اطلقه فشمّل الثقة وغيره لكنه مقيد بمن يعتبر بحديثه كما ذكره
ابن الصلاح و من تبعه كالعراقي وغيره فإن باب المتابعة والاستشهاد و ان كان قد يدخل فيه
رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء لكن ليس كل ضعيف يصلح

(٨) كذا في ص و م ولم توجد هذه العبارة في نسخة س.

(٢) كذا في س وفي ص العارفين وفي م الفضلاء والمراد منه الشيخ على القاري وقال ايضا: مع انه
يحتمل ان لا يكون همام ثقة عند ابي داود لانه مجتهد لا يجب عليه تقليد غيره. راجع شرحه ص ٨٩
طبع تركيا.

(٣) اختلاف النسخ مثل ما تقدم وهو الشيخ على القاري. وكتب في الآخر: فيكون مذهبه التحقيق
و بالله التوفيق. راجع الحوالة المذكورة ص ٨٩.

(٤) في نسخة س: كما ذكرنا رعاية التقابل.

لذلك ولذا يقول الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به (١) ولعل اطلاقهم المتابعة احيانا في مشاركة من لا يعتبر بهم (٢) كقول المصنف في حديث النية وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها بطريق التجوز ثم ان النووي قال في شرح مسلم وانما يفعلون هذا اى ادخالهم للضعفاء في المتابعات والشواهد لكون التابع الاعتماد عليه وانما الاعتماد على ما قبله انتهى قال السخاوى فى شرح الألفية ولا انحصار له فى هذا بل قد يكون كل من المتابع والتابع لا اعتماد عايه فباجتماعها تحصل القوة (٣) فهو اى ذلك غير المتابع بكسرة الموحدة وفى نسخة الياء الموحدة.

قال بعض المحققين (٤) ما حاصله انه لم يجعل المصنف فى قوله هو راجعا الى الفرد كما يقتضيه سوق الكلام سابقا حيث عاد الضمير الى الفرد فيكون المتابع بفتح الياء ولم يجعل هو راجعا الى ما يرويه ذلك الغير كما فى الشاهد فيكون الخبر عوض المتابع ما يوافقه ولعله مجرد اصطلاح انتهى وفى بعض الحواشى ولو قال فهو التابع واسقط الميم كان انسب بمقابلته بالشاهد (٥) فإن المتابع وصف الراوى والمتابع لقب للحديث عرفا وان صح لغة انه الراوى.

(والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فهى المتابعة التامة وان حصلت لشيخه فمن فوقه) من شيخ شيخه ومن فوقه فهى (القاصرة) يعنى ان الراوى المنفرد فى اثناء السند ان شورك من راو فرواه عن شيخه او شورك شيخه فمن فرقه الى الصحابي (٦) فهو المتابع فالأول هو المتابعة التامة ولا بد فى كونها تامة من اتفاقهما فى السند الى النبى ﷺ فإن توبع وفارقه ولو فى الصحابي فلا يكون تامة والثانى القاصرة وكلما قربت منها كانت اسم من التى بعدها (ويستفاد منها) اى من المتابعة تامة كانت او قاصرة التقوية (مثال المتابعة) تامة و قاصرة (ما رواه الشافعى فى الأم عن مالك رحمه الله عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى ﷺ اى من ان النبى ﷺ فهو بيان لما رواه ويجوز ان يحمل بدلا لما رواه (قال الشافعى تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم) بضم الغين وتشديد الميم اى ستر الهلال (عليكم فاكلوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعى تفرد به عن

(١) كذا فى الأصل. ولم توجد: وفلان لا يعتبر به فى نسخة م و س.

(٢) كذا فى ص و م وفى م بهما بالتثنية.

(٣) راجع شرح الألفية له ص ٨٢، طبع لكتو الهند.

(٤) وهو الشيخ على التارى. واختلاف النسخ كما مر وذكر الشارح الملام خلاصة كلامه كما قال ما حاصله الخ، راجع شرحه ص ٨٩.

(٥) كذا فى ص و م وفى نسخة س: كان انسب بها بمقابلته بالشاهد.

(٦) كذا فى ص و م وفى س الصحابة بالجمع.

مالك فجعلوا الحديث في غرائبه لأن أصحاب مالك رووا عنه بهذا الإسناد بلفظ فإن غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو عبدالله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك فهذا المتابعة تامة ووجدنا له أيضاً متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله بن عمر بلفظ فكمّلوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من رواية عبدالله بن عمر عن نافع عن عبدالله بن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين ثم لما استشعر المصنف مناقشه في المتابعتين الأخيرتين بناء على تفاوت الألفاظ قال (ولا اقتصار في هذه المتابعة) أي المتابعة بهذا الاصطلاح الذي ذكر (سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى كفى لكنها) أي المتابعة بهذا الاصطلاح (مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي) ولا يخفى أن رواية فاقدروا له التي رواه (١) أصحاب مالك رضي الله عنه موافقة لرواية الشافعي في المعنى فإن معناه قدروا له أي لأجل تحقق هلال رمضان عدد أيام شهر رمضان حتى تكملوه ثلاثين يوماً ثم صوموا لرمضان. فترجمه وصرّح رواية الشافعي رحمه الله فأكملوا العدة ثلاثين واحداً. فهذه الرواية التي رواه أصحاب مالك أيضاً متابع لرواية الشافعي رحمه الله تعالى فكيف صارته علة لظن أن الشافعي تفرد به عن مالك، وكيف عدوه في غريبه نعم يحتمل أن يكون بمعنى آخر ذهب إليه ابن شريح بأن يقال المراد من قوله فاقدروا له قدروا منازل القمر فإنه يدلّكم على أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون. قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصّه الله تعالى بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب للعامة التي لم تعرف (٢) به كذا في النهاية لكن هذا الاحتمال باطل لمخالفته الإجماع على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولقوله تعالى مخاطباً لخبرامة أخرجت للناس خطاباً عاماً فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه الصلوة والسلام بالخطاب العام صوموا لرويته وافطروا لرويته ولما في نفس هذا الحديث لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه ووجود الاحتمال الباطل لا يضر في إرادة المعنى الأول جزماً فالروايتان موافقتان في المعنى قطعاً ولو قبل أن ظن القوم الذي ظنّوه فرداً فردية بحسب اللفظ لا بحسب المعنى يلزم أن يذكر لأجل إزالة هذا الظن المتابعة بحسب اللفظ مع أن المتابعة القاصرة التي ذكرها المصنف بالروايتين بحسب المعنى فقط ولذا احتاج إلى الاعتذار بقوله ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة أم (٣) قاصرة على اللفظ الخ اللهم الآن يقال عد من عدّه من غرائب الشافعي رح بالنظر إلى لفظ هو نص في معنى واحد غير محتمل لمعنى آخر أصلاً ولو باطلاً أو يقال هذا العد من فهم

(١) وفي الأصل روي بدون الضمير.

(٢) وفي الأصل: لم يعرف بالياء.

(٣) وفي نسخة س أو مكان أم.

المعنى الأخير فبيّن المصنف أن الحديث بمقتضى هذا المعنى أيضاً ليس من غرائب الشافعى رح .
 (وأن وجد متن بروى من حديث صحابي آخر (يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فهو الشاهد) اطلق
 المسئلة وقيده بعض فقالوا ثم بعد فقد المتابعات اذا وجد متن آخر في الباب عن صحابي آخر يشبهه فهو
 الشاهد (مثاله في الحديث (الذى قد مناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين) بالتصخير (عن ابن
 عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ) اى
 باللفظ والمعنى (واما بالمعنى فقط فهو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد) بكسر الزاء (عن
 ابي هريرة رضي الله عنه فإن اغمى عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين وخص قوم وهو المذكور في كتاب ابن
 الصلاح والفيّة العراقي وغيره لكن قال السخاوى في شرح الألفية ان من يقصر الشاهد على الآتى
 من حديث صحابي آخر هم الجمهور .

(المتابعة يسما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد يسما حصل بالمعنى
 كذلك) اى سواء كان من رواية ذلك الصحابي اولا كذا نقل عن المصنف . ثم المفهوم من كلام
 العراقي وغيره ان المتابعات والشواهد لا تخص الفرد النسبي بل عامة يستوى فيها الفرد المطلق
 والسبى وكلام المصنف يخالفه .

(وقد تطلق المتابعة على الشاهد و بالعكس) اى يطلق الشاهد على المتابعة لا سيما اذا كانت
 المتابعة قاصرة والأمر فيه سهل) اذا المقصود الذى هو التقوية حاصل بكل منهما سواء يسمى
 متابعا او شاهدا .

فائدة قال فى بعض الحواشى : ذكر الشارح فى فتح البارى ووافقه تلميذه شيخ الإسلام انه ان اطلق
 فى المتابع عليه سميت المتابعة مطلقه سواء كانت تامه او قاصرة و ان قيدت بشئ منه سميت
 مقيدة كذلك . مثال الأول ان يذكر الحديث سنداً و متناً ثم يقال تابعه فلان " و مثال الثانى
 ان يذكر الحديث كذلك ثم يقال تابعه " (١) منه على كذا دون كذا انتهى .

(واعلم ان تتبع الطرق) قدم مراراً انه لا يبالي بتغير المتن فى المزج فلا يرد عليه ان لفظ
 تتبع الطرق ينبغى ان يكون مرفوعاً حتى يصير المزج موافقاً للمتن حتى يحتاج الى ان يقال ان
 تقديره او رفع ما بعد ان على الالغاء . (من الجوامع) اى الكتب الذى جمع فيها الاحاديث على
 ترتيب ابواب كتب الفقه كالكتب الستة او ترتيب الحروف الهجائية فى اوائل المعنون به ككتاب
 الإيمان وكتاب البر وكتاب الثواب الى آخر الحروف كما فعله صاحب جامع الأصول و اعتبروا رعاية

(١) قلت: لم توجد هذه العبارة المعلقة فى نسخة س .

الحروف في أوائل الفاظ الحديث (١) كما فعل الشيخ جلال الدين السيوطي في جامع الصغير (والمسالك) أي الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة أي جميع ما رواه من حديثه صحيحا كان الحديث أو ضعيفا (٢) ولا يعتنون فيها بالصحيح بخلاف أصحاب الكتب المصنفة على الأبواب (والاجزاء) هي ما دون فيه احاديث شخص واحد أو احاديث جماعة واحدة في مادة واحدة (لذلك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له متابع أولا) وهل له شاهد أم لا (هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسيم لهما) حيث اضيف للمعرفة الى الاعتبار وما بعده (وليس كذلك بل هو) أي الاعتبار (هيئة التوصل اليهما) فليس للاعتبار مع المتابعة والشاهد مقسم مشترك بين الثلاثة فكيف يكون قسيما لهما.

قال التلميذ: ما قاله ابن الصلاح صحيح لأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء انتهى واعترض بعض المحققين (٣) بقوله وفيه انه ليس كل مغاير للشيء قسيما له انتهى اقول هذا مبني على ان يكون غرض التلميذ من بيان الغيرية اثبات كونه قسيما لهما وليس كذلك بل يمكن ان يكون مقصوده ان مقتضى عطف ما بعد الاعتبار عليه ان يكون مغايرا له لا كونه قسيما والمغايرة متحققة ههنا فما قاله ابن الصلاح صحيح.

(و جميع ما تقدم من اقسام المقبول يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة فيقدم ما هو اعلى مرتبة على غيره. قال المصنف يعني اذا تعارض حديثان صحيح لذاته ولغيره وحسن لذاته ولغيره قدم الذي لذاته على الذي لغيره انتهى قال تلميذه لم يراعوا في ترجيحانهم هذا الاعتبار و يعرف هذا من صنيع البيهقي في الخلافات والغزالي في تحصين لماخذ انتهى (٤)

(ثم المقبول ينقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لأنه ان سلم من المعارضة أي

(١) اقول: كل هذا من قوله: أي الكتب الذي الخ الى هنا من عبارة الشارح القاري. كتب هو. المعنون عنه وفي نسخ الامعان المعنون به. وكتب القاري في آخر هذا التحقيق: كما فعله شيخ مشائخنا الحافظ السيوطي. وغيره صاحب الامعان: الى كما فعل الشيخ الخ.

(٢) وجمع السيوطي في جامعه الكبير بين الامرين. فجعل القسم القولي على ترتيب الحروف والقسم الفعلي على ترتيب المسانيد.

(٣) اختلاف النسخ كما مر. والمراد منه الشيخ على القاري راجع شرحه ص ٩٤، طبع تركيا.

(٤) قلت: ان الشيخ على القاري بعد ذكر هذه العبارة بعينها تعقب عليه بقوله: وفيه انه على تقدير ثبوت عدم اعتباره هذه المراعات منهما لا يلزم عدم اعتبار غيرهما وغايته ان المسألة خلافية و لعل الشيخ اطلق اشارة الى ضعف قولهما. فان الترجيح ادر معتبر في جميع مراتب الحديث من الضعيف والحسن والصحيح فلو لم يكن الاعتبار معتبرا لكان امرا عبثا ولم يقل به عاقل. راجع شرحه ص ٩٥.

لم يأت خبر يضاده) تفسير لقوله سلم من المعارضة لا المعارضة فلا يرد ما قاله التلميذ : المعارضة مصدر والخبر الذى يضاده اسم فاعل ولا حامل على هذا الاستعمال مع تيسر استعمال الحقيقة (فهو المحكم) أى الذى يعمل به بلا شبهة (و أمثله كثيرة و ان عورض فلا يخلو اما يكون معارضة مقبولا مثله) قال التلميذ : قال المصنف فى تقريره والمراد اصل المقبول لا التساوى فيه حتى يكون القوى ناسخا للأقوى هل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل القبول انتهى (او يكون مردودا والثانى لا أثر له لأن القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف) قال بعض المحققين : لعدم العمل به الا اذا لم يوجد هناك حديث قوى فيقدم على الراى كما هو مذهبنا او اذا كان فى فضائل الأعمال بشرط ان لا يكون مدافعا لأصل من الأصول انتهى . (١)

اقول نسبة تقديم الحديث الضعيف على الراى من غير تقييد بفضائل الأعمال الى مذهبنا غير صحيح و إن قال السخاوى فى التنبيهات التى ذكره فى الألفية بعد بيان انواع الضعيف أنه نقل عن ابى حنيفة رح كما لا يخفى على المتتبع ، و اما مع التقييد فذكره فى تحرير ابن الهمام حيث قال أما الآحاد فخير لا يفيد بنفسه العلم و قيل ما يفيد الظن و اعترض بها لم يفده و دفع بأنه لا ايراد اذ لا يثبت به حكم وليس هذا بشئ . اذ يثبت بالضعيف بغير وضع الفضائل وهو الغلب انتهى . (و ان كانت الممارسة بمثله اى بمقبول آخر فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف) قال المصنف ان ما كان بتعسف فللخصم أن يردده و ينتقل الى ما بعده من المراتب كذا نقل التلميذ عن المصنف (او لا يمكن) اى لا يمكن الجمع مطلقا او يمكن ولكنه بتعسف (فإن امكن الجمع) من غير تعسف (فهو النوع المسمى مختلف الحديث) بكسر اللام و يناسبه ما يقاومه فهو الناسخ و ضبطه بعضهم بفتح اللام على أنه مصدر ميمي و يلائمه قواه فيهما بعد فالترجيح . (٢) ثم ان الطيبي جعل الناسخ والمنسوخ و ما عمل فيه بالترجيح داخلة فى مختلف الحديث و هو من أهم الأنواع يضطر اليه جميع الطوائف من العلماء و انما تكفل به الجامعون بين التفسير والحديث والفقه والأصول .

(و مثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى) اسم من الإعداء يقال أعداه الداء بعديه أعداء اذا اصابه مثل ما لصاحب الداء (ولا طيرة) وهى التشاعم بالقال و اما القال الحسن فأخذه مستحسنين و تمام الحديث : ولا هامة ولا صفر ولا غول . و الهامة بتمخيف الميم من طير اللابل و قيل

(١) اختلاف النسخ فى قوله : بعض المحققين كما مر والمراد منه الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ٩٦ .
(٢) ذكر الشيخ على القارى بعد هذه العبارة بعينها : و قال معش : صححه الشيخ الجزرى على صيغة اسم الفاعل و بعضهم على صيغة اسم المفعول هذا : والطيبي جعل الناسخ الخ . راجع شرحه ص ٩٦ .

هي اليوم وكانت العرب تزعم ان روح القتيل الذي لا يدرك ثاره يصير هامة فتقول اسقوني اسقوني فإذا ادرك ثاره طارت وكانوا يزعمون ان الصفر حية في البطن والذي يجده الإنسان عند جوعه من عضه وقيل كانوا يتشأمون بصفر و يقولون يكثر فيه الفتن. والغول احد الغيلان وهم جنس من الجن وكانت العرب تزعم انها تتراى للناس في القلاة فتتلون في صور شتى فتغولهم اى تضلهم عن الطريق فأهمل النبي ﷺ زعمهم في تلونه بالصور المختلفة. وفي مختصر النهاية ان معنى لا غول اى لا يستطيع ان بضل احدا. (مع حديث فرمن المجدوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح و ظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الأمراض لا تعدى بطهرهما) كما يقول به الطبيعية (لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للمصحيح سببا لإعدائه سبحانه وتعالى مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والأولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله ﷺ لا يعدى شيء شيئاً) اورد عليه ان هذا الحديث ايضا يقبله تاويل ابن الصلاح واجيب بأن تعدد عبارات الحديث وتكررها يدل على ان المراد منهما ما يتبادر منها.

وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون فسى الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الأول) قال بعض المحققين ظاهره انه اراد ﷺ بهذا الكلام أن وقوع الحرب بناء على السبب لا ينافي نفى الإعداء بالطبع المركوز في طباع الجاهلية. فلو حمل الإعداء على الطبع فمن اعدى الأول اذ لا فرق بين طبع اهل و طبع ابل (١) وقال ايضا صرت ابن الصلاح "الحديث عن ظاهره" الحديث آخر يعارضه بحسب الظاهر و يؤيده مشاهدة التأثير السببي في الغالب فتعين ان يحمل النفي على الطبع والحقيقة والإثبات على السبب والمجاز انتهى. (٢)

ولا يخفى ان ما ذكره موجب لتاويل هذا الحديث في المواضع الثلاثة اصل الكلام وهو قوله ﷺ لا عدوى وسؤال الأعرابي وهو قوله بعد هذا الكلام ان البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب فإن انظر ان مراده اثبات الإعداء مطلقاً لا إثباته بالطبع ورد النبي ﷺ بقوله فمن اعدى الأول و مقتضى لأن يكون الإعداء في الطاعون ايضا منقياً بالطبع و يكون سبباً للإعداء بجعل الله اياه سبباً لذلك، اذ مشاهدة التأثير السببي ظاهراً مشترك في الأمرين ولو كان

(١) قلت: المراد من هذا البعض الشيخ على القارى والعبارة المنقولة تخالف الاصل في بعض المواضع حيث جاء في المنقول عنه: والأفلو حمل الاعداء على الطبع فقط فمن اعدى الاول الخ. راجع شرحه ص ٩٩
(٢) وفيه ان هذا انما يتجه لسوقه ان الجرب ونحوه لا يحصل الا بالاعداء فيقال فمن اعدى الاول والاولى غير مسلمة. حاشية على نسخة المخدم التنوي، نقلتها كما هي. ابو سعيد السندي.

الطاعون سبباً للإعداد . يجعل الله تعالى لهما جواز المنع من الخروج عن بلد الطاعون اذا احتراز عن التهلكة ما ذون شرعاً فالظاهر القول بأن ما يشاهد من السبب لبس الاتوهمها نشأ من وقوع مرض احدهما مماثلاً لمرض آخر حين مرضه اتفاقاً على سبيل التكرار فيظن انه اعدى من هذا إلى ذلك.

(يعنى ان الله تعالى ابتداء ذلك فى الثانى كما ابتداء فى الأول واما الأمر بالفرار من المجدوم فمن باب سد الذرائع) اى الوسائل الى الرذائل كسوء الاعتقاد (لئلا يتفق للشخص الذى يخالط) اى المجدوم شىء) فاعل يتفق (من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفيه فيظن ان ذلك سبب المخالطة فيعتقد صحة العدوى فيقع فى الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة والله تعالى اعلم . (١) وفى بعض الخواشى : واجب ايضاً بأن الأمر بالفرار من المجدوم ليس بالإعداد وانما هو لهما بخاف عليه من كسر قلبه بمشاهدة الصحيح و مما يخاف على الصحيح من استنذاره ايّاه . والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى .

(وقد صنف فى هذه الإمام الشافعى رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعده ابن قتيبة) بصيغة التصغير وهو شيخ الشيعين (والطحاوى) وهو امام جليل من علماء الحنفية و اسم كتابه مشكل الأخبار و معانى الآثار (وغيرهما) قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شىء فليأتني به لأولف بينهما (٢) (وان لم يمكن الجمع بغير تعسف فلا يخلوا اما ان يعرف التاريخ اولاً) حق المباراة فى المتن والا لمقابلته فيه لقوله فإن امكن كذا قال بعض المحققين (٣) . فإن عرف التاريخ (وثبت المتأخر) يحتمل العطف والحال به (او بأصرح) منه كمنه بسم الله على نسخ احد الخبرين . ولعله اراد بمعرفة التاريخ معرفة زمان ورود الحديث بالنعيين والافقيوت المتأخر "مستلزم لكون المتأخر" فى زمان متأخر عن زمان الحديث المتقدم . (٤) وفى هذه العبارة اشارة الى ان المخطط ثبوت المتأخر وذكر معرفة التاريخ لكون ثبوت المتأخر

(١) يقول الشيخ على القارى: وكان مأخذ كلامه قول صاحب النهاية تحت حديث لا يورد ممرض على مصح كأنه كره ان يظهر بحال المصح ما ظهر بحال المريض فيظن انها اعدتها فيأثم بذلك . هـ . يعنى فيظن انها اعدتها بطبعها لقوله فيأثم بذلك الخ . راجع شرحه ص ١٠٠ طبع تركيا .

(٢) قلت: وقد نقله الشيخ على القارى ايضاً بعينه .

(٣) قات: اصل العبارة هكذا: فيه حزاة فانه جعله متناً مقابلاً لقوله فى المتن: فان امكن . وحق العبارة أن يقابله لقوله: والا ولهذا غيرالاسلوب فى الشرح وجعل مقابلاً لقوله: وان لم يكن وجعل قوله أولاً مقابلاً لقوله إما أن يعرف . راجع شرح العلامة القارى ص ١٠١ .

(٤) كذا فى س و م ولم توجد العبارة المعلمة فى نسخة م .

غالبها يكون بها (فهو) أي المتأخر (الناسخ والآخر) أي المتقدم (المنسوخ فيما يقبل النسخ) .
 (والنسخ رفع تعلق حكم) إنما قال تعلق حكم لأن نفس الحكم قديم لا يرتفع . والمراد
 بالحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير فيخرج الاختيار عن الأمم الماضية
 والأمر المستقبل وما يتعلق بالوعد والوعيد (شرعى) خرج به المباح بحكم الأصل فإنه ليس
 بحكم شرعى كذا قال بعض الشارحين . وقال بعض المحققين وفيه بحث لأن حكم إباحتها الأشياء إنما علم
 بالشرع كقوله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ونحوه من قوله تعالى كلوا واشربوا
 وجعلنا نومكم سباتا وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا انتهى (١) وقد نقلنا فى رسالتنا المسماة
 بالحق المبين عن أصول السرخى و كشف المنار ان آية خلق لكم ما فى الأرض جميعا دالة على
 الإباحة الأصلية (بدليل شرعى متأخر عنه) خرج به بيان المجمع والإستثناء ونحوهما مما هو
 متصل بالحكم مبين لغايته أو منفصل عنه فخصص لعموم أو مفيد لإطلاق اذ لا تأخر فيها (والناسخ
 مادل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز) من باب اضافة الفعل الى السبب وكونه مجازا
 بحسب الأصل والا فهو حقيقة عرفية (لأن النسخ فى الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى ويعرف
 النسخ بأمر أصرحها ما ورد فى النص كحديث بريدة فى صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
 الا فزوروها فإنها تذكرة الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر كان آخر
 الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسه النار أخرجه أصحاب السنن ومنها ما يعرف
 بالاربخ وهو كثير كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله ﷺ قال افطر الحاجم والمحجوم
 وحديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى ﷺ احتجم وهو صائم فقد بين الشافعى رحمه الله ان الثانى ناسخ
 للأول لأنه كان فى ستة عشر والأول فى سنة ثمان .

(وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون
 سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور او مثله فأرسله لكن ان وقع النص بسماعه له
 من النبى ﷺ فيتجه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون المتأخر لم يتحمل من النبى ﷺ شيئا قبل اسلامه)
 فإنه لو تحمل عنه قبل اسلامه و رواه بعد اسلامه جاز ولا بد من قيد آخر وهو ان يكون المتقدم
 عليه مات قبل اسلام المتأخر او ثبت عدم لقائه للنبى صلى الله عليه وسلم بعد اسلام المتأخر وإلا
 فيجوز ان يكون متأخر الإسلام سمع من النبى صلى الله عليه وسلم متقدما عن متقدم الإسلام .
 ولعل المصنف ترك هذا القيد او ضوح اعتباره . وبما ذكر ظهر أن ما قال الشيخ الإمام محى السنة

(١) قلت: اختلاف النسخ فى بعض المجتئين كما مر والمراد منه الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ١١٢ .

البغوى من أن الحديث المروى عن طلق بن على وهو أنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ قال هل هو إلا بضعة منك منسوخ لأن أبا هريرة رضي الله عنه أسلم بعد قدوم طلق وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينها شيء فليتوضأ رواه الشافعي رحمه الله والدارقطني غير تام. وإن فرض أن طلقا لم يرجع مرة ثانية لأن أبا هريرة رضي الله عنه لم يصرح بالسماع نعم يمكن أن يقال إن رواية أبي هريرة رضي الله عنه على الفرض المذكور تكون مرجحة على تلك الرواية لأنه ظاهر في التأخر وإن احتمل التقدم بأن سمعه من صحابي آخر يكون سماعه متقدماً وهذا الظهور وإن لم يقتض النسخ لكنه يدل على الترجيح في الرفع إلى ما ذكروا أن في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ضعف لأن في سنده يزيد بن عبد الملك.

(واما الإجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك) مما يعرف به النسخ أيضا.

(وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو أما يمكن ترجيح أحدهما على الآخر به وجه من وجوه الترجيح الترجيح في اللغة جعل الشيء راجحاً وفي الاصطلاح اقتران الأمانة بما يقوى بها على معارضتها وقد سرد منها الحازمي في كتابه النسخ والنسوخ خمسين مع اشارته إلى زيادتها وبلغ بها غيره زيادة على مائة (المتعلقة بالمتن) كأن يكون مدلوله الحظر على ما مدلوله الإباحة للاحتياط (أو بالإسناد) ككونه بإسناد انصف بالأصحية مثلاً وكأن يكون راوى أحد الحديثين أكثر عدداً من الأخير عند غير علمائنا الحنفية أوله زيادة ثقة.

ثم لا يخفى أن هذا الكلام يدل على أنه قد يكون أحد الخبرين المقبولين راجحاً والآخر مرجوحاً وقد قال سابقاً فإن خولف بأرجح منه فالراجح المحفوظ ومقابلته الشاذ وبين هذين الكلامين تناف إلا أن يقال إن المخالفة إن كانت في متن واحد فالأمر كما ذكر سابقاً إن المرجوح شاذ، وإن كانت في متون متعددة فالأمر كما يدل عليه هذا الكلام إن الراجح والمرجوح كلاهما مقبولان ولا بد من تفسير المتن الواحد والمتعدد حينئذ في هذا المقام وسيجيء في بحث المضطرب مزيد بسط لهذا الكلام.

(أولاً فإن أمكن الترجيح تعيين المصير إليه والافلا فصار ما ظاهره التعارض قيد بالظاهر إذ لا يتعارض النصان في الواقع (واقفاً على هذا الترتيب الجمع إن أمكن فاعتبار النسخ والنسوخ فالترجيح) إن تعين هكذا قال ابن الصلاح في كتابه ومن تبعه. واختلف عبارات علمائنا الحنفية ففي التوضيح ما حاصله أن الدليلين المتنافيين إن كان أحدهما أقوى من الآخر بما هو غير تابع كالنص مع

القياس أو بوصف تابع كخبر الواحد الذى يرويه عدل فقيه مع الخبر الذى يرويه عدل غير فقيه
ففى صورتين العمل بالأقوى وترك الآخر واجب والا فإن علم التاريخ يكون المتأخر ناسخاً للمتقدم
وإلا يطلب المخلص أى يدفع المعارضة و يجمع بينهما ما أمكن انتهى و ظاهره تقديم الترجيح ثم
النسخ ثم الجمع.

وفى اصول السرخسى فأما بيان المخلص عن المعارضات فنقول يطلب أولاً هذا المخلص من
نفس الحجة فإن لم يوجد فن الحكم فإن لم يوجد فباعتبار الحال فإن لم يوجد فبمعرفة التاريخ
نصاً فإن لم يوجد فبدلالة التاريخ انتهى و مقتضاه تقديم الترجيح ثم الجمع ثم النسخ (١)

وفى التحرير لابن الهمام حكمه النسخ ان علم المتأخر والترجيح ثم الجمع ثم قال وقد يقدم
الجمع لقولهم الإعمال أولى من الإهمال وهو فى الجمع لكن الاستقراء خلافه انتهى.

وقال الملا الهداد فى شرح البزدوى: التوفيق مقدم على الترجيح وذكر ابن الهمام وملا
الهداد كل لدعواه متمسكات كثيرة بطول الكلام بذكرها وما يتعلق بها تعديلاً و جرحاً فلذا تركناه.

(ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالترقف أولى من التعبير بالتساقط) كما اشتهر
على الألسنة اذا تعارضتا تساقطا (لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر)
قيل الأولى الى المعتبر ذكره بعض الفضلاء (٢) (وفى الحالة الراهنة) أى الحاضرة (مع احتمال ان يظهر
لغيره ما خفى عليه والله اعلم ثم المردود و موجب الرد) أى مقتضاه و حكمه المرتب عليه
وهو حرمة العمل به وقال بعض الشارحين أى ما يجب الرد بسببه وعو فوات صفة القبول اعنى
العدالة والضبط وغيرهما انتهى (٣) (اما ان يكون لسقط) باللام وفى نسخة بالهاء ثم ان كان
السقط بمعنى أخيره يسقط فاما المضاف محذوف أى سقوط سقط وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه كذا
قال بعض المحققين (من اسناد) على اختلاف انواع السقط كما سيأتى (او طعن فى راو على اختلاف
وجوه الطعن اعم من ان يكون الأمر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه موجبا للفدح) فى أحاديثه
كله او فى خصوص حديث من أحاديثه متناً او اسناداً اذ لو جعل مخصوصاً بالطعن القادح فى الكل
لخرج الطعن بالاضطراب فى حديث مخصوص و يكونه معللاً و امثالهما.

(فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند) أى أوائله (من) تصرف (مصنف او من آخره) أى

(١) قلت: لفظ التقديم و رد فى م ولم يوجد فى ص و س.

(٢) اختلاف النسخ كما مر - والمراد منه الشيخ على التارى. و "قيل" من عبارة القارى. راجع شرحه ص ١٠٠.

(٣) المراد منه الشارح التارى رح. راجع شرحه ص ١٠٦.

الإسناد و لعله اراد السند بقريظة ذكره سابقاً (بعد التامهي او غير ذلك...) اي غير ما ذكر من اقسامين بأن يكون من اثناء السند فهو مجرور و يحتمل ان يجعل مرفوعاً معطوفاً على ان يكون قال التلميذ اي بأن يكون السقط من الأثناء او من المبادئ من غير تصرف مصنف انتهى و ظاهره اعتبار مفهوم قوله من تصرف مصنف و في بعض الحواشي مما حاصله لم اقف على هذا الاعتبار لغير التلميذ والذي يظهر ان التقييد به الغالب لا لإخراج المذاكرة (فالأول المعلق) مأخوذ من تعليق الجدار و تعليق انطلاق و نحوهما لأن سقوط الراوى مانع من اتصال الحديث كما ان تعليق الجدار مانع من اتصاله بالأرض و تعليق الطلاق من الاتصال بين الزوج والزوجة ان وجد الشرط (سواء كان الساقط واحدا ام اكثر) و في بعض النسخ او اكثر اي على التوالي ولم يشترط صيغة الجزم فلعله اختار مذهب من تأخر عن ابن الصلاح كالنورى والمزى فالتعليق عندهم بصيغة الجزم كقول فلان و روى فلان و بصيغة التمريض كبروى او يذكر واما ابن الصلاح فقال: لم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط عنه بعض رجال الإسناد من وسطه او من آخره ولا فيهما ليس فيه جزم كبروى او يذكر انتهى (١).

(و بينه وبين المفضل الآتى ذكره عموم و خصوص من وجه ففي حيث تعريف المفضل بأنه سقط منه اثنان فصاعداً يجتمع مع بعض صور المعلق) وهو فيما اذا كان الساقط اثنان فصاعداً من مبدأ السند من تصرف مصنف (و من حيث تقييد المعلق بأنه من تصرف المصنف من مبادئ السند يفترق) اي المفضل (منه) اي من المعلق اي يصدق الأول دون الثاني او يفترق المعلق من المفضل بأن لا يصدق الأول مع صدق الثاني (و هو) اي المفضل (اعلم من ذلك) لجواز ان لا يكون من اوائل السند فيصدق المفضل دون المعلق واما وجود المعلق بدون المفضل فهو ان يكون الساقط من مبادئ السند من تصرف مصنف واحد لا اكثر.

(و من صور المعلق ان يحذف جمع السند و يقال مثلاً قال رسول الله ﷺ و منها لا يحذف الا الصحابي او الا التامهي والصحابي معاً او الا التامهي فقط) قال بعض المحققين ما حاصله انه وجه بعض لعدم استثناء المصنف التامهي فقط مع انه لم يشترط التوالي في المعلق فيصدق ظاهر تعريفه على ما حذف اول سنده و آخره ايضاً بأنه مرسل فينبغي ان لا يكون معلقاً بقريظة المقابلة

(١) قلت: ما ذكره العلامة السندى هو خلاصة كلامه و اجل العبارة هكذا! قلت: ولم اجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه او من آخره ولا في مثل قوله "بروى عن فلان و يذكر عن فلان" و ما اشبهه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بانه قاله و ذكره. راجع علوم الحديث للإمام ابن الصلاح ص ٢٣ بتخقيق نورالدين عتر.

وفيه انه لا يلزم من حذف الصحابي ان يكون مرسلًا لأنه ما سقط الراوى من آخره فقط (١) وفيه انه قال فى الألفية و مرفوع تابع على المشهور مرسل انتهى (٢) وهذا اعم من ان يكون السقط فى اول الإسناد و اثناؤه ايضا اولا و لذا قال السخاوى فى شرح الألفية بعد ذكر هذا التعريف : و نقل الحاكم تقييدهم له باتصال سنده الى التابعى انتهى .

(و منها ان يحذف من حديثه و يضيفه الى من فوقه فإن كان من فوقه شيئا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا اولا والصحيح فى هذا التفصيل فإن عرف بالنص او الاستقراء ان فاعل ذلك، مدلس قضى به و لا فتعلق) وهذا الكلام منه يقتضى ان يكون التعليق مختصا بسقط لا يكون على سبيل التدليس . فإطلاق قوله إما ان يكون من مبادئ السند مقيد بها لا يكون خفيا . ثم انه يرد على ما ذكره من التفصيل انه مخالف لما سياتى من قوله والثانى المدلس فإنه يقتضى ان يكون السقط الخفى وهو السقط مع المعاصرة مطلقا مقتضيا للتدليس و مقتضى هذا التفصيل ان يكون اسقاط مصنف شيخه غير موجب للتدليس الا اذا عرف من طريق آخر ان فاعل ذلك، مدلس وقد اشار المصنف فى تعليق التعليق و فى مقدمة فتح البارى الى مثل هذا السؤال مع الجواب حيث قال فيها ما يجمعه اذا علق البخارى الحديث عن شيوخه الذى سمع منهم فقد ذكر ابن الصلاح ان حكم قال حكم عن و ان ذلك، محمول على الاتصال ثم اختلف كلامه فى موضع فثل للتعاليق فى البخارى بأمثلة يذكر فيها شيوخ البخارى كلقعنبى . والمختار الذى لا محيد عنه ان حكمه مثل غيره من التعاليق فإنه و ان قلنا يفيد الصحة لجزمه فقد يحتمل انه لم يسمعه من شيخه الذى علق عنه بل دليل انه علق عدة احاديث عن شيوخه الذين سمع منهم ثم اسندها فى موضع آخر من كتابه بواسطة بينه و بين من علق منه وقد رأيت علق فى تاريخه عن بعض شيوخه و صرح بأنه

(١) قلت : المراد منه الشيخ على القارى : واختلاف النسخ كما مر غير مرة . و عبارته هكذا : ولم يستثن التابعى فقط مع انه لم يشرط التوالى فى المعلق . فيصدق ظاهر تعريفه على هذه الصورة التى حذف آخره اى الصحابى و اوله ايضا بناء على ان معنى المرسل ما سقط من آخره ما بعد التابعى اى يذكر التابعى و يحذف ما بعده فينبغى ان لا يكون المعلق كذلك بقريضة المقابلة . وفيه ان المرسل هو ما سقط من آخره فقط كما مر فلا يشمل المرسل هذه الصورة التى حذف آخره و اوله فتكون داخلة فى المعلق - راجع شرحه ص ١٠٨ طبع تركيا .

(٢) كامل البيت هكذا : مرفوع تابعى على المشهور - مرسل او قيده بالكبير و قال الناظم العلام فى شرحه : اختلف فى حديث المرسل فالمشهور انه ما رفعه التابعى الى النبى صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار التابعين كعبيد الله بن عدى بن الخيار و قيس بن ابي حازم و سعيد بن المسيب و أمثالهم ام من صغار التابعين كالزهرى ... والقول الثانى ما رفعه التابعى الكبير الى النبى صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله أو قيده بالكبير . راجع الألفية و شرحه للؤلؤ العراقى . ص ٦٤ الجزء الاول ، طبع مصر .

لم يسمعه منه فقال في ترجمة معاوية قال إبراهيم بن موسى فيما حدثوني عنه عن هشام بن يوسف فذكر خبراً ولكن ليس ذلك، مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل (١) جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمعه من شيخه ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلساً عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا فيمن عرف من عاداته أنه لا يطلق ذلك، إلا فيما سمع فاقضى ذلك، أن من لم يعرف من عاداته ذلك، كان الأمر فيه على الاحتمال والله اعلم انتهى.

أقول حاصل هذا الجواب أن من لم يستعمل قال دائماً في السماع بل تارة كذا وتارة كذا كالبخاري لا يحكم عليه بحكم (٢) مطرد بل الأمر فيه على الاحتمال فلا يلزم من استعمال قال فيما لم يسمعه من شيخه التدليس وبهذا خرج الجواب عن عدم القضاء بالتدليس على من لم يعرف تدليسه واستعمل قال فيما لم يسمعه من شيخه ولم يعرف من عاداته أنه لا يستعمل إلا فيمن سمعه أما من عرف من عاداته بذلك، أو استعمل لفظاً آخر ظاهره السماع فيما لم يسمعه من شيخه فالإشكال به باق. ثم إن مقتضى ما نقلناه عنه أنه لم يختر في قال مذهب ابن الصلاح ومن تبعه من أن حكم قال حكم عن بل مذهب الخطيب لكن يخالفه في الظاهر ما سيجيء في هذا الشرح في صيغ الأداء بعد بيان ما يتعلق بهن وهذا مثل قال وذكر وروى.

(أنما ذكر التعاليق في قسم المردود للمجهول بحال المتحذوف) لكونه غير معلوم العدالة والضبط (وقد يحكم بصحته أن عرف أن يجيء مسمى من وجه آخر فإن قال جميع من حذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الإبهام وعند الجمهور لا يقبل حتى يسمى) لا احتمال أن يكون ثقة عنده دون غيره. فإذا ذكر بعلم حاله وقيل يكفى. قاله إمام الحرمين بشرط أن يكون المعدل من الأئمة المرجوع إليهم في الجرح والتعديل وغيره كذا في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ونقله ابن الصباغ في العدة عن أبي حنيفة رحمه الله كذا قال السخاوي في شرح الفية العراقي وهو مقتضى أصول البزدوى وسيجيء تصريح صاحب التوضيح به فلذا قال التلميذ معترضاً على تحليل الجمهور وهذا ليس بشيء لأنه تقديم للمجرح المتوهم على التعديل الصريح فاعتراض بعض المحققين (٣) عاينه بقوله وفيه أن التعديل الصريح على الميهم المجهول كلاً تعديلاً انتهى مبني على عدم الاطلاع

(١) كذا في ص و س وفي م "يحمل".

(٢) لم يوجد قوله عليه بحكم في ص و س وأوردته من نسخة المخدم.

(٣) اختلاف النسخ كما مر. والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٠٨ طبع تركيا.

على المذهب وكيف يكون هذا التعديل كأن تعديل مع حجية الإرسال عندنا وليس فيه إلا تعديل المحذوف المبهم حكما فلما قبل ذلكا فالصريح بالطريق الأولى و لذلك قال السخاوي رحمه الله وهو أي كون هذا التعديل كافيا قياس على قول من يحتاج بالمرسل من أجل أن المرسل لو لم يحتاج بالمحذوف لما حذفه فكأنه عدله بل هو في مسئلتنا أولى بالقبول لتصريحه فيها بالتعديل انتهى وفي المسئلة قول ثالث في الفية العراقي. وبعض من حقق لم يروه من عالم في حق من قلده (لكن قال ابن الصلاح هنا أن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت اسناده عنده) وهذا لا يخالف ما تقدم من عدم قبول التعديل على الإبهام . وإنما يخالفه ثبوت صحة ذلكا الحديث بالنزاهة مصنف صحة الكتاب عند غيره . فاندفع ما قال بعض المحققين: (١) أن الجمهور إذا لم يقبلوا تصريح راوي المعلق بأن جميع من حذفه ثقات، وكذا قول من يقول حدثني الثقة كيف يقللون من النزم صحة كتابه و يذكر فيه تعليقات ولم يصرح بأن تعليقه صحيح أم لا فإنه لو صرح به لكان من قبيل ما سبق.

(وإنما حذف لغرض من الأغراض) كالاقتصار أو حذف التكرار أو اسناد معناه في الكتاب أو عدم كونه على شرطه (وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال) قال ابن الصلاح : وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا وفي الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلكا ، عمن ذكر عنه . لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله أشعارا بونس به و يركن إليه والله أعلم انتهى (وقد أوضحت أمثله ذالكا في النكت على ابن الصلاح) . (٢)

(والثاني وهو ما يكون السقط فيه من آخره) بعد التابعي هو المرسل و صورته : أن يقول التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا بحضرته كذا ونحو ذلك) والمرسل معنيان آخران ما ذكره المصنف أكثر استعمالا منهما . أحدهما

- (١) اختلاف النسخ كما مر والمراد منه الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ١٠٩ طبع تركيا .
- (٢) بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمصنف مشتمل على اعتراضات أوردها على ابن الصلاح كذا قال الشيخ على القاري في شرحه ص ١٠٩ قلت هذا الكتاب موجود في داركتبي نقله لي الصديق المعظم القاضي فتح الرسول النظاماني من نسخة خطية لدار كتب دار الرشاد بيرجهندو لصاحب العلم السيد محب الله : وقلت : اسم الكتاب : الإفصاح عن نكت ابن الصلاح . أنا طالعت المُلَقات الوفيرة في أصول الحديث لأعلام كبار من المجتهدين ولم أجدها فيها من نوادر التحقيقات مثل ما وجدتها في الإفصاح . أبو سعيد السندي .

تقييد التابعي بالكبير ذكره في الألفية وغيره تبعاً لما قال ابن عبد البر في مقدمة التمهيد فإنه قال المرسل أو قعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ و مثل بجماعة منهم قال وكذلك من دونهم وسمى جماعة قال وكذلك وسمى من دونهم أيضاً ممن صح له لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم قال ومثله أيضاً مرسل من دونهم. فأشار بهذا الأخير إلى مراسيل صفار التابعين. ثم قال: وقال آخرون لا، يعني لا يكون حديث صفار التابعين مراسلاً بل يسمى منقطعاً (١). وأشار ابن الصلاح إليه بقوله وصورته التي لا خلاف لأحد فيها حديث التابعي الكبير، لكن قال المصنف لم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد.

و ثانيهما ما سقط راو من سنده سواء كان في أوله أو آخره بينهما واحداً أو أكثر وهو المعروف في الفقه وأصوله وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب كذا قال ابن الصلاح. قال العراقي في شرح الألفية: وسبجى في فصل التدليس أن ابن القطان قال: الإرسال روايته عن من لم يسمع منه. فعلى هذا من روى عن من سمع منه مالم يسمع منه بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بإرسال بل هو تدليس. وعلى هذا فيكون هذا قولاً رابعاً في حد المرسل انتهى.

(و إنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف. لأنه يحتمل أن يكون صحابياً و يحتمل أن يكون تابعياً و على الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً و يحتمل أن يكون ثقة و على الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي و يحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر) و على الأول أيضاً يحتملها لكن المراد بيان سبب الذكر في المردود فلا حاجة فيه إلى بيان الاحتمالات. (و على الثاني فيعود الاحتمال السابق و بتعدد الاحتمال أما بالتجويز العقلي فالإلى مالا نهاية له) أي فلا ضابط له و الأعداد التابعين متناه (و أما بالإستقراء فالى ستة أو سبعة) .

قال البقاعي: أو هذا للشك لأن السند الذي ورد فيه سبعة أنفس اختلفوا فيه بل هو صحابي أو تابعي فإن ثبت صحبته كان التابعيون في السند ستة والافسبعة. و ذلك لأن الخطيب صنف في ذلك فروى عن شخص من التابعين بينه وبين امرأة أبي أيوب ستة عن أبي أيوب فقال الخطيب أن كانت امرأة أبي أيوب صحابية فهم ستة والافسبعة والله تعالى أعلم. (وهو) أي هذا العدد (أكثر

(١) قلت: ترك الشارح العلام بعض عبارته وهي هذه: لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين فأكثر روايتهم عن التابعين وإلى هذا الاختلاف أشار ابن الصلاح الخ. قلت: المراد من المصنف الحافظ ابن حجر حيث يقول الحافظ السخاوي بعد نقل عبارة مقدمة التمهيد: قال شيخنا ولم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد كما سيأتي اهـ. راجع شرح السخاوي للألفية ص ٥٣، طبع القديم.

ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب جمهور العلماء إلى التوقف في قبوله ورده. واختاره جماعة كثيرة من أئمة الجرح والتعديل كيعقوب بن سعيد القطان وعلى ابن المديني قبوله كما في جامع التحصيل (١) ثم إن التوقف في القبول والرد على قول الجمهور يوجب الرد فهو مردود بالتفسير الذي ذكره المصنف في قوله وفيها المقبول والمردود إذ لم يترجح صدق المخبر به ولا يقبل ذلك ولذا قال بعض العارفين وأنه لا يقبل لبقاء الاحتمال المذكور انتهى. ففسر التوقف بعدم القبول.

و ظهر بهما ذكرنا أنه لا غبار على كلام بعض العارفين (٢) وإن قرئ بالفتح كما ظن بعض المحققين راندفع ما قال و يرد على المصنف أنه لا يصح جعله قسما من المردود القطعي على مذهبهم (لبقاء الاحتمال) إن أراد بقوله فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة من عرف من عادته ذلك بإخباره فالإحتمال يجوز أن يكون ثقة عنده لا في نفس الأمر وإن كان المراد به من عرف من عادته ذلك بالاتباع في كلامه لا بناء على قوله كما هو ظاهر العبارة واختاره بعض المحققين فالاحتمال يجوز أن يكون هذا الإرسال بخصوصه من غير عادته لكن كون التوقف في هذه الصورة قول الجمهور لا يخلو عن نوع توقف لما يعلم من كلام العلائي في جامع التحصيل أن مقتضى كلامهم أن جمهور أئمة الحديث يقبلون مراسله لعدم احتمال كونه ثقة عنده دون غيره بخلاف من أخبر عن نفسه.

(و هو أحد قولي أحمد) قال بعض المحققين أي غير المشهور عنه (٣) (وثانيهما و هو قول مالك

(١) قال في كشف الظنون: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للشيخ صلاح الدين أبي خليل كيكلي العلائي الحافظ المتوفى سنة ٤٦١هـ إحدى وستين و سبع مائة مجلد صغير الحجم رتب على ستة أبواب الأول في تحقيق المرسل الثاني في مذاهب العلماء فيه الثالث في الاحتجاج به الرابع في فروع كثيرة الخامس في مراسيل الخفي السادس في معجم الرواة المحكوم على روايتهم بالارسال. ذكر أنه لخصه من تهذيب الكمال و مختصره. فرغ في شوال سنة ٤٤٦هـ راجع كشف الظنون ج ١ ص ٣٦٠ طبع التذيم:

(٢) قلت: المراد منه الشيخ علي القاري و عبارته تحت قول المتن (لبقاء الاحتمال) هكذا: إذ يجوز أن يكون ثقة عنده لا في نفس الأمر كذا قيل و هو غير صحيح إذا الكلام مبني على فرض أنه لا يرسل إلا عن ثقة. و علم هذا من دأبه بالاتباع في نقله لابتناء على قوله. فالصواب أن يقال: لبقاء احتمال أن يكون هذا الإرسال بخصوصه من غير عادته. ومال شارح إلى التوقف و أنه لا يقبل و ظاهره مناف للموقف أن قرئ بفتح أنه و أما إذا قرئ بكسر أنه فله وجه هو أن التعليل إنما هو لعدم قبول المستلزم لعل عدم الرد و هو بقاء الاحتمال إذ لا يصح الاستدلال مع وجود الاحتمال نفيا و اثباتا. راجع شرحه ص ١١٢ طبع تركيا.

(٣) المراد منه الشارح القاري المكي راجع شرحه ص ١١٢.

والكوفيين يقبل مطلقاً قال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث و نقاد الأثر، و تداولوه فى تصانيفهم. وفى صدر صحيح مسلم: المرسل فى اصل قولنا وقول اصل العلم بالإخبار ليس بحجة. و ابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك جماعة من اصحاب الحديث. والاحتجاج به مذهب مالك و ابى حنيفة و أصحابهما فى طائفة والله تعالى اعلم انتهى.

ثم ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى تخصيص قول مالك والكوفيين و احمد فى احد الروایتين بقبول المرسل الذى ذكره وهو مرسل التابعى. وليس الأمر كذلك فى قول الكوفيين: ففى التوضيح: فمرسل الصحابي مقبول بالإجماع و يحمل على السماع. ومرسل القرن الثانى والثالث لا يقبل عند الشافعى رحمه الله إلا أن يثبت اتصاله من طريق آخر كمراسيل سعيد بن المسيب. قال: لأنى وجدت لها مسانيد للجهل بصفات الراوى التى بها يصح الرواية و يقبل عندنا وعند مالك رحمه الله وهو فوق المسند لأن الصحابة ارسلوا. وقال البراء ما كل ما نحدثه سمعناه من رسول الله ﷺ، وانما حدثنا عنه لكنا لانكذب و لأن كلامنا فى إرسال من لو اسند لا يظن به الكذب، فلأن لا يظن به الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى. والمعتاد انه اذا وضع له الأمر طوى الاسناد و عزم و اذا لم يتضح نسبه الى الغير ليحمله كما حمله ولا بأس بالجهالة لان المرسل اذا كان ثقة لا يتهم بالغفلة عن حال من سكت عنه. الا ترى انه لو قال اخبرنى ثقة تقبل مع الجهل ولا يعزم ما لم يسمعه من الثقة. و مرسل من دون هؤلاء يقبل عند بعض اصحابنا و يرد عند البعض لأن الزمان زمان الصدق والكذب إلا أن يروى الثقات مرسل كما روى سنده مثل إرسال محمد بن الحسن و امثاله انتهى.

وفى جامع التحصيل فى احكام المراسيل فى الباب الأول وقد قال الحاكم: و اما مشائخ اهل الكوفة فكل من أرسل الحديث من التابعين و أتباع التابعين من العلماء فإنه عندهم مرسل يحجج به انتهى.

و اما قول مالك فاختلف العبارات فى نقله فقد صرح المصنف فى النكت بتخصيص قول مالك و احمد فى احدى الروایتين عنه بمرسل التابعى وكذا صرح فى جامع التحصيل فى احكام المراسيل فى الباب الثانى بهذا التخصيص حيث قال: و ثالثها اختصاص القبول بالتابعين فيما ارسلوه على اختلاف طبقاتهم. وهذا هو الذى يقول به مالك و جمهور اصحابه و كل من يقبل المرسل من اهل الحديث انتهى.

و صريح ما ذكرنا من التوضيح عدم التخصيص و مثله في التحرير و يؤيده اختيار ابن الحاجب في مختصر المنتهى تعميم قبول المرسل الذي فسره بقول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ كذا اذا كان المرسل من ائمة النقل. و قال في جامع التحصيل بعد هذه العبارة التي نقلناها منه ثم من ألحق بالمرسل ما سقط في اثناء اسناده رجل واحد غير الصحابي يقبله ايضا كما يقبل المرسل و هو مقتضى مذهب المالكية في احتجاجهم ببلاغات المؤطا و منقطعاته وهو الذي اضاف ابو الفرح القاضي الى مالك، و نصره و انتهى.

و نقل ايضا في جامع التحصيل في الفصل الثاني قول عيسى ابن اهان و اختيار ابى بكر الرازي وغيره في قبول مرسل القرن الثاني والثالث و بعدهما ان كان المرسل من ائمة النقل قبول مرسله و الا فلا ثم قال و قال القاضي عبد الوهاب المالكي: و هذا هو الظاهر من المذهب عندى انتهى.

ثم ان العمل بالمرسل حكاه النووي في شرح المذهب عن كثير من العلماء او اكثرهم قال و نقله الغزالي عن الجماهير. و قال ابوداود في رسالته: و اما المراسيل فقد كان اكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل سفيان الثوري و مالك و الأوزاعي، حتى جاء الشافعي رحمه الله قال فتكلم في ذلك و تابعه عليه احمد وغيره كذا قال السخاوي رحمه الله في شرح الالفية.

و ذكر محمد بن جرير الطبري: ان التابعين اجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل، ولم يات عنهم إنكاره ولا على احد من الأئمة بعدهم الى راس الماليتين. حكاه الحافظ السيوطي في شرح نظم الدرر.

ثم ان السخاوي قال في شرح الفية العراقية: ثم اختلفوا اى من قبل المرسل هو اعلى من المسند او دونه او مثله و يظهر فائدة الخلاف عند التعارض. والذي ذهب اليه احمد و اكثر المالكية و المحققون من الحنفية كالطحاوي و ابى بكر الرازي تقديم المسند. قال ابن عبد البر شبهوا ذلك بالشهود لكون بعضهم افضل حالا من بعض واقعد و اتم و ان كان الكل عدولا جازى الشهادة انتهى.

و القاياون بأنه أرجح من المسند وجهوه بأن من اسند فتد احال على إسناد و النظر في احوال روايته والبحث عنهم، و من ارسل مع علمه و دينه و امانته و ثقته فقد قطع لك بصحته و كفاك النظر فيه انتهى كلام السخاوي.

و ممن ذهب الى ترجيح المرسل عيسى بن ايان ففى اصول البزدوى (١): و هو فوق المسند كذلك ذكره عيسى بن ايان انتهى.

واما من قال بالمحالة بينهما فهو محمد بن جرير الطبرى و ابو الفرج المالكي و ابو بكر الابهري احد ائمة المالكية هكذا فى جامع التحصيل فى احكام المراسيل .

(وقال الشافعى رحمه الله يقبل أن اعتضد بمجيبته من وجه آخر يباين الطريق الأولى) بأن كان شيوخهما مختلفة . وفى نسخة الأول لأن الطريق يذكر و يؤث (مسندا كان الثانى او مرسل) رسوا كان صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا كذا قال بعض المحققين (٢)

ثم ان الشافعى رحمه الله لم يقتصر فى قبول المرسل على ما ذكره المصنف بل ذكر لقبوله طرقا اخرى ايضا فإنه قال : والمنقطع مختلف فمن شاهد اصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمر : منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فإن شركه الحفاظ المأمونون فأسندوه الى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى عنه كانت هذه دلالة واضحة على صحة ما قيل عنه و حفظه ، و ان انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قيل ما انفرد به ذلك و يعتبر عليه بأن ينظر بواقفه مرسل غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله و هى اضعف من الأولى و إن لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض اصحاب النبي ﷺ قولاً له . فإن وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كان فى هذه دلالة على انه لم يوخذ مرسله الا عن اصل يصح ان شاء الله تعالى وكذلك بأن وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبرون عليه بأن يكون اذا بسمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ فى حديثه لم يخالفه فإن خالفه و وجد حديث انقص كانت فى هذه دلالة على صحة مخرج حديثه و متى خالف ما وصفت اضر بحديثه حتى لا يسمع احدا قبول مرسله قال وإذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بها وصفت احببنا ان نقبل مرسله ثم قال فأما من بعد كبار التابعين فلا اعلم احدا يقبل مرسله

- (١) قلت : عبارة الامام البزدوى فى اصوله بالتفصيل هكذا : و اما ارسال القرن الثانى والثالث فحجة عندنا و هو فوق المسند كذلك ذكره عيسى بن ايان و قال الشافعى رحمه الله : لا يقبل المراسيل الا أن يثبت اتصاله من وجه آخر ولهذا قبلت مراسيل سعد بن المسيب لاني وجدتها مسانيد .
راجع اصول البزدوى ص ١٢١ طبر أصح المطابع بكراتشى السند .
(٢) المراد منه الشيخ على القارى ، راجع شرحه ص ١١٣ طبع تركيا .

لأمور. أحدها أنهم تجاوزوا فيمن يروون عنه والآخرون أنهم وجد عليهم الدلائل فيهما أرسلوا بضعف مخرجه والآخرة كثرة الإحالة في الأخبار. وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من نقل عنه انتهى رواه أبو بكر الخطيب في الكفاية وأبو بكر البيهقي في المدخل باستاديهما الصحاحين إلى الشافعي رحمه الله كذا قال العراقي في شرح الألفية . (١)

(إلتزج احتمال كون المحدث ثقة في نفس الأمر) بلاء اعتضاد بالوجوه المذكورة. فإن قلت إذا اعتضد بمسند فالمسند هو المعتمد ولا حاجة إلى المرسل أجيب بأن المسند قد يكون ضعيفا فيتقوى كل واحد من المرسل والمسند بالآخر وعلى تقدير كون المسند قويا فائدة ضم المرسل ترجيح الخبر بهما عند معارضة خبر ليس له طريق سوى المسند. (و نقل أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيره لا يقبل مرسله اتفاقا).

(والقسم الثالث من أقسام السقط من الإسناد أن كان السقط فيه (بائنين فصاعدا مع النوال) من أي موضع كان ولم يذكر ابن الصلاح ومن تبعه كالنووي وغيره في التوالى (فهو المعضل) من عضله أي أعياءه. فكان المحدث الذي حدث به عضله وأعياءه فلم ينتفع به من يرويه عنه كذا قال بعض المحققين. (٢)

قال ابن الصلاح: أصحاب الحديث يقولون عضله فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل الساخذ من حيث اللغة. ووجهه بأنه يحتاج إلى وجود مجرد في استعمالهم يجعل الهمزة متعديا وجوده بالمعنى المطلوب مشكل وقال بحث فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد. (٣) قال العراقي في نكته على كتاب ابن الصلاح: أراد المصنف بذلك تخريج قول أهل الحديث معضل بفتح الضاد على مقتضى اللغة فقال أنه وجد له قولهم أمر عضيل ثم زاد المصنف إيضاحاً فيها أملاه حين قراءة الكتاب عليه فقال إن فعلا يدل على الثلاثي فقال فعلى هذا يكون عضل قاصرا وأعضل متعديا وقاصرا كما قالوا ظلم الليل وأظلم الليل انتهى بمعنى دلنا قولهم عضل على أن ماضيه عضل فيخرج منه أعضل متعديا بالهمزة وإن كان المذكور في كتب اللغة أعضل اللازم فاندفع ما قال بعض العارفين ووافقه بعض المحققين .

(١) راجع شرحه ج ١ ص ٢١ طبع القديم لاحمد لثبات.

(٢) المراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١١٣ طبع تركيا.

(٣) قلت: بعد هذا فهو فعيل بمعنى فاعل يدل على الثلاثي وهو. كذا في نقل الشيخ على القاري عن الإمام ابن الصلاح.

وقد يقال ان اعضل بمعنى استغلق لازم واما المتعدي فهو بمعنى اعمى فإشكال الساخذ باقى غير مندفع انتهى لأن ابن الصلاح ادعى تخريج اعضل بالمعنى الذى ذكره فوظيفة المعارض التكلم فى صحة التخرىج لا بيان انه لم يجرى بذلك المعنى.

ثم ان النسبة بين المعضل وبين المغلق عموم وخصوص من وجه كما ذكره المصنف فى بحث المغلق. ولا يرد ان مقتضى كون النسبة بينهما ما ذكر ان لا يصدق المغلق على ما سقط منه اثنان فصاعدا من مبادئ السند من تصرف مصنف ولا من آخره بعد التامهى لأن المراد من قول المصنف فى التقسيم او غير ذاك، ان لا يكون الملحوظ فيه والمشروط ما ذكر فى القسمين الاولين لا أن لا ينتفى ما ذكر فى القسمين الاولين اصلاً.

(و الا) اى وان لم يكن كذلك ، (بأن كان السقط اثنين غير متواليين فى موضعين) مجرد تأكيد والا فغير المتواليين لا يكون الا فى موضعين (مثلاً فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالى) قال المصنف ويسمى ما سقط منه واحد منقطعاً فى موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطعاً فى موضعين وهكذا ان فى ثلاثة و ان فى اربعة وفى اربعة. نقله القلميذ.

قال بعض المحققين قيل وانتفاء ذلك، المجموع اما بانتفاء الاثنيية فصاعداً بأن يكون واحداً او بانتفاء التوالى من اثنين او من اكثر من اثنين كذلك، فذكر الأوسط وتقييده بمثلاً ليكون إشارة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله فهو المنقطع لا يخالو عن غلق. و ما قيل من ان النفى الحاصل فى إلا متوجه الى القيد (١) ففسره به وعطف عليه بقوله وكذا إشارة الى قصور عبارة المتن مردود بأنه على تقدير تسليم ذلك، فى امثال هذه المواضع ينبغى ان يدرج الأكثر من اثنين لا توال فى التفسير و يعطف عليه الواحد فقط بقوله وكذا الى آخره انتهى.

اقول وبممكن ان يقال انه لما ترك ابن الصلاح ومن تبعه كالنوى قيد التوالى فى المعضل اهتم به المصنف فجعل النفى الحاصل من الا صريحاً متوجهاً الى القيد و اشار بقوله مثلاً الى ان النفى تحقيقاً متوجه الى القيد والمقيد معاً الا انه افتصر صريحاً على نفى القيد للاهتمام به. ثم لما كان فى الغالب الانتطاع لسقوط الواحد لم يقدم عليه ما سقط فيه اكثر من واحد مطلقاً

(١) قلت: المراد من بعض المحققين الشارح القارىح والعبارة من قيل الى هنا متحدة و بعد هذا فى شرح القارى هكذا: "متوجه الى قيد التوالى كما يقال فى العربية: النفى يرجع الى القيد. واذا فسره به وعطف عليه بقوله وكذا إشارة الخ. راجع شرحه ص ١١٤ طبع تركيا.

لثلاثا يتوهم تأخيرها في الرتبة فجعل ما سقط فيه أكثر من اثنين و أن كان دخلا في النفي الصريح معطوفا مع ما سقط فيه واحد على ما سقط فيه الثان دفعا لهذا القوم .

ثم ان للمنقطع معينين معروفين ذكرهما ابن الصلاح وغيره (١). احدهما ما كان في اسناده قبل الوصول الى الصحابي راو لم يسمع منه الذي فوقه والثاني ما لم يعصل اسناده مطلقا . و هو الأقرب والأول أكثر استعمالا كما قال السخاوي . و كلام المصنف لا ينطبق على المعنيين . اما على المعنى الثاني فظاهر و اما على المعنى الأول فلأن معنى قوله و إلا على وفق ما سبق في المعضل ، و ان لم يكن الملحوظ والمشروط فيه ما ذكر في القسمين فبشمل ما يكون السقط منه الآخر بعد التامهي لأن المنفى ملاحظة ما ذكر في القسمين لا تحققه . و ايضا ان حمل قول ابن الصلاح ما كان في اسناده قبل الوصول الى التابعي راو لم يسمع منه الذي فوقه على ان يكون فيه الراوي الساقط واحدا فقط كما صرح به صاحب الألفية فلا يشمل ما اذا سقط اثنان او أكثر من موضعين ، و ان حمل على ان يكون فيه راو ساقط سواء سقط راو آخر اولا كما هو مقتضى اطلاق الحاكم و ابن الصلاح والنووي يدخل المعضل في المنقطع الا ان يختار الشق الأول و يقال كما قال البقاعي في حاشية شرح الألفية : ان المراد كون الساقط راويا واحدا فقط في موضع واحد . ثم ابن الصلاح ذكر للمنقطع معنى آخر غريبا فقال حكى الخطيب عن بعض اهل العلم بالحديث ان المنقطع ما روى عنه التابعي او من دونه موقوفاً عليه من قوله او فعله وهذا غريب بعيد والله تعالى اعلم انتهى . (٢)

(ثم ان السقط قد يكون واضحا يحصل الاشتراك) اشتراك الخذاق وغيرهم (في معرفته يكون الراوي) بالباء السببية وفي نسخة باللام (مثلا لم يعاصر من روى عنه) وكذلك اذا عاصره ولم يجتمعا كما سيجيء ولذلك قال مثلا كذا قال بعض المحققين (٣) (او يكون خفيا فلا يدركه الا الأئمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث و علل الأسانيد) فالأول و هو الواضح يدرك بعدم التلاقى بين الراوي و شبيهه بكونه) اى الراوي (لم يدرك عصره) اى الشيخ (اودركه لكن

(١) قال الشيخ ابن الصلاح : ان المنقطع : منه الاسناد السدى فيه قبل الوصول الى التابعي راو لم يسمع من الذى فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً . ومنه الاسناد السدى ذكر فيه بعض رواته بلفظ ميبهم نحو رجل او شيخ او غيرهما . راجع علوم الحديث لابن صلاح ص ٥٣ طبع الشنكاني بالمدينة المنورة .

(٢) راجع الصفحة المذكورة من علوم الحديث (المقدمة) .

(٣) يقول القارى رح : وقوله مثلا قيد لم يعاصر يفيد انه كذلك اذا ادرك عصره لكنه ما اجتمع به . ولذا قال التلميذ قوله يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكرارا . وفيه ان الشرح يقتضى التوضيح مع ان الكلام فى الواضح . راجع شرحه ص ١١٤ طبع تركيا .

لم يجتمعوا وليست له منه اجازة ولا وجادة) واما اذا ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فإنه يثبت حينئذ تلاق معنوى فنفيهما معتبر فى عدم التلاقى كذا قال بعض المحققين (١). لكن لا يخفى ان الوجادة لا تخرج الحديث عن الانتطاع على المختار (ومنه ثم احتيج الى التاريخ) لحصول معرفة الإذراك به (لتضمنه تحرير موالييد الرواة) جمع مولد وهو زمان الولادة (ووفياتهم) بفتح الواو والفاء والياء مخففا جمع وفاة والمضاف محذوف أى زمان وفياتهم ولا يبعد ان يجعل المولد مصدرا ميميا لموافقة ما بعده وضبط بعض المحققين (٢) الوفيات بكسر الفاء وتشديد التحيمة (وافات طالبهم وارتحالهم) للسمع (وقد افترض قوم ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم). فقد حدث محمد بن حاتم الكشى يضمن الكاف وتشديد المعجمة عن عبد بن حميد فسأله الحاكم عن مولده فقال له فى سنة ستين و مائتين فقال ان هذا سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشر سنة. وقال المعلم ابن عرفان كما فى مقدمة مسلم حدثنا ابو وايل قال خرج علينا ابن مسعود رضي الله عنه بصفين. فقال ابو نعيم اتراه بعد الموت وكذا أرخ أبو المصنف محمد بن على الطبرى الشيبانى سمع ابن عيينة من عمرو بن دينار فى سنة ثلاثين ومائة فافترض اذ موت عمر قبل ذلك اجسامها ومن ثم قال الثورى لما اشتغل الرواة بالكذب استعملنا لهم التاريخ او كما قال ونحوه قول حسان ابن يزيد كما رواه الخطيب فى تاريخه لم يستغن على الكذابين بمثل التاريخ يقال للشيخ سنة كم ولدت فإذا اقر بمولده عرف صدقه من كذبه. وقول حفص بن غياث القاضى اذا انهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين يعنى بفتح النون المشددة ثنية السن وهو العمر. يريد احسبوا سنه و سنن من كتب عنه (و القسم الثانى وهو الحفى المدلس) بفتح اللام مساحمة، والمراد ان المدلس ما فيه السقط الحفى لوقوع اللقاء بين الراوى وبين شيخه.

قال السخاوى فى شرح الألفية: كفى شيخنا باللقاء على السماع لتصريح غير واحد من الأئمة فى تعريفه بالسماع كما اشار إليه الناظم فى تقييده. فإنه قال بعد قول ابن الصلاح: انه رواية الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهبا انه سمعه منه او عن عاصره ولم يلقه موهبا انه قد لقيه وسمعه قد حده غير واحد من الحفاظ منهم البزار بما هو اخص من هذا فقال فى جزء له فى معرفة من يترك حديثه او يقبل هو ان يروى عن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير ان يذكر انه سمعه وكذا قال الحافظ ابو الحسن بن القطان فى بيان الوهم والإيهام له: قال والفرق بينه وبين الإرسال

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١١٥.

(٢) المراد منه القارى رح. راجع شرحه ص ١١٥.

هو ان الإرسال روايته عمن لم يسمع منه. ولما كان في هذا أنه قد سمع كانت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء. فلذلك يسمى تدليسا وارتضاه شيخنا لتضمنه الفرق بين النوعين، وخالف شيخه في ارتضائه هنا من شرحه حد ابن الصلاح وفي قوله في التقييد انه هو المشهور بين اهل الحديث، وقال ان كلام الخطيب في كفايته يؤيده ما قاله ابن القطان انتهى. (١)
 اقول: الظاهر ان ارتضاء المصنف لما قاله ابن القطان من حيث أنه يقتضى أن لا يكون رواية الراوى عمن عاصره ولم يلقه موهمًا انه لقيه وعاصره تدليسا بخلاف كلام ابن الصلاح لا من حيث اقتضائه لأخذ السماع في تعريف التدليس. فإن الفرق بين النوعين يتوقف على الأول لا على الثانى إذ كما يحصل الفرق بأن يؤخذ السماع في التدليس دون الإرسال. وكلام الخطيب الذى قال المصنف انه يؤيد ما قاله ابن القطان انما يؤيده من الحيثية الأولى دون الثانى. وسند كرام الخطيب مع بيان عدم التأييد من الحيثية فى المرسل الخفى ان شاء الله تعالى.

فإن قلت قد قال المصنف كما سبق عند بيان رجحان صحة كتاب البخارى: وما الزم اى مسلم البخارى به ليس بالازم لأن الراوى اذ ثبت له اللقاء مرة فلا يجرى فى روايته احتمال أن لا يكون قد سمع. لأنه يازم من جريانه أن يكون مدلسا انتهى ومقتضاه أن يكون اللقاء فى التدليس مثل اللقاء فى المعنونة والبخارى لم يشترط فى قبول المعنونة إلا اللقاء. قلت قد حمل السخاوى رحمه الله فى بحث المعنونة اللقاء السامخوذ فيها أيضا محمولا على السماع (سمى بذلك لكون الراوى لم يسم منه حديثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به وإشتقاقه من التدليس بالتحريك) اى بتحريك الأولين. (وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما) اى المحذوف والنور (فى الخفاء) (٢). هذا الاشتراك من تنمة وجه التسمية الأولى كما لا يخفى. فكان الأولى ترك قوله سمي بذلك ثانيا (و يرد المدلس بصيغة) من صيغ الأداء (يحتمل وقوع اللقاء بين المدلس ومن اسند عنه) الأولى ان يقول وقوع السماع لأن الحديث على وجه مشعر بأنه سمعه عمن روى عنه موجب للرد. وأما ادائه على وجه مشعر باللقاء بدون السماع فلا يوجب. لأن لقاء المدلس متحقق فى الواقع لأخذه فيه كما تقدم. فكأنه كنى باللقاء عن السماع فى هذا للوضع سواء. قلنا إن اللقاء السامخوذ فى التدليس أيضا كناية عن السماع اولا (كعنى وكذا قال ومضى وقع بصيغة صريحة كان كذا) والمراد من الصيغة الصريحة سمعت وحدثنى وأخبرنى و

(١) راجع فتح المغيث شرح الالفية للحافظ السخاوى ص ٢٣-٢٤، طبع القديم بلكنو (الهند).

(٢) فى الاول خفاء المحذوف وفى الثانى خفاء النور.

نحوها. وما سوى الأول هل يحكم على من دلس به الكذب مطلقا، او ممن لم يعتد بالتجاوز في لفظ التحديث بأن يذكر التحديث و يريد تحديث من سمعه منه او يتاويل مثله فيه كلام. قال السخاوي في شرح الفية العراقية: ووصف غير واحد بالتدليس ممن روى عن رآه ولم يحالسه بالصيغة الموهمة بل وصفه به من صرح بالإخبار في الإجازة كأبي نعيم او بالتحديث في الوجادة كسحق بن راشد الجندري وكذا فيما لم يسمعه كقطر بن خليفة احد من روى له البخاري مقرونا ولذا قال علي بن المديني قلت ليحيى بن سعيد القطان يعتمد على قول قطر حدثنا ويكون موصولا فقال لا، فقلت: اكان ذلك، منه سجية قال نعم. وكذا قال الفلاس: ان القطان قال له، وما ينتفع بقول قطر حدثنا عطاء ولم يسمع منه وقال ابن همار عن القطان كان قطر صاحب ذي سمعة سمعت يعني انه بدلس فيها عداها. ولعله تجاوز في صحيفة الجمع فأوهم دخوله كقول الحسن البصري خطبنا ابن عباس رضي الله عنه وخطبنا عتبة بن عزيان واراد اهل البصرة بلده فإنه لم يكن بها حين خطبها ونحوه في قوله حدثنا ابو هريرة رضي الله عنه وقول طاؤس: قدم علينا معاذ رضي الله عنه اليمن واراد اهل بلده فإنه لم يدركه كما سيأتي الإشارة لذلك، في اول اقسام التحمل ولكن صيغ قطر فيه غياوة شديدة تستلزم تدليسا صعبا كما قاله شيخنا وسبقه عثمان بن خوزاد فإنه لما قال لعثمان بن ابي شيبة ان ابا هشام الرفاعي يسرق حديث غيره ويرويه وقال له بن ابي شيبة (١) اعلى وجه التدليس او على وجه الكذب؟ قال كيف يكون تدليسا وهو يقول حدثنا انتهى (٢). وقوله وتجاوز في صيغة الجمع لا يكفي في توجييه صيغ قطر فقد قال سابقا يعني انه بدلس فيما عداها أي ما عدا سمعت وهو يشمل حدثنا وحدثني. فالأولى التاويل الذي اشرنا اليه.

ثم ان السخاوي قال في شرح الألفية ايضا: ونحوه تدليس العطف. وهو ان يصرح بالتحديث في شيخ له و يعطف عليه شيئا آخر له ولا يكون سمع ذلك، المروى عنه سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد كما قيد به شيئا لأجل المثال الذي وقع له وهو اخف ام لا، فروى الحاكم في علومه قال: اجتمع اصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئا مما بدلسه ففطن لذلك، فلما جالس قال حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم وساق عدة احاديث. فلما فرغ قال هل دلت لكم شيئا قالوا لا فقال بل كلما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم اسمع من مغيرة

(١) قلت من قوله ان ابا هشام الرفاعي الى قوله ابن ابي شيبة كذا وتروك... نسى نسخة الاصل اوردته من نسخة السيد محب الله.

(٢) راجع شرح الألفية للحافظ السخاوي ص ٥٢ طبع انوار محمدى بلكنو (الهند).

شيئا. وهذا محمول على انه نوى القطع، ثم قال و فلان اى و حدث فلان انتهى (١). قلت: و كان من عاداته التجوز مثل قطر و ابى هشام الرفاعى الا الهما كانا يتجوزان فى حديثنا مطلقا وهذا اعنى هشيما فى المعطوف. (و حكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على الأصح). و قال فريق من المحدثين والفقهاء من عرف بارتكاب التدليس ولو مرة صار مجروحا مردودا و ان بين السماع و اتى بصيغة صريحة فى هذا الحديث او فى غيره من احاديثه.

واعلم ان التدليسين على ثلاثة اقسام: احدها تدليس الإسناد. وهو الذى ذكره المصنف. والثانى تدليس الشيوخ. وهو ان يسمى شيئا سمع منه بغير اسمه المعروف او ينسبه او يصفه بها لا يشتهر كيلا يعرف. والثالث تدليس التسوية. و صورته ان يروى المدلس حديثا عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين الذين لقي احدهما الآخر فيستوى الإسناد كله ثقات و يصرح المدلس بالاتصال عن شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر فى الإسناد ما يقتضى رده إلا لأهل النقل والمعرفة بالعلل و بصير الإسناد عالياً. وهو فى الحقيقة نازل و ممن كان يفعل هذا القسم من التدليس بقية بن الوليد والوليد بن مسلم. و اشرُ اقسام التدليس هذا القسم الأخير و قد ذكر ابن حزم صح عن قوم إسقاط المجروح و ضم القوي تليسا على من يحدث و غرورا لمن يأخذ عنه فهذا مجروح و فسقه ظاهر و خبره مردود لأنه صادق العدالة انتهى. و اما القسمان الأولان فهما و إن كانا اخف من هذا الا ان الأول منهما اشد من الثانى حتى ان بعضهم رده مطلقا و يلتمح التدليس الذى حكى عن قطر بتدليس التسوية والثانى ايضا مذموم و يختلف باختلاف المقصد فشره ما كان تعطيه للضعف فى الراوى كما فعل فى محمد بن السائب الكلبى الضعيف حيث قبل فيه حماد لتضمنه الخيانة والغش والغرور وهذا القسم حرام وكذلك القسم الاول من التدليس لهذا الغرض اجماعا الا أن يكون ثقة عند فاعله فهو اسهل ان لم يكن انفراد هو بتوثيقه مع علمه بتضعيف الناس له و مع ذلك فهو اسهل من غيره ايضا. و قد يكون استصغار السن الذى حدث به للإيهام استكثار الشيوخ حيث يظن الواحد بهادى الراى جماعة كما كان عادة الخطيب حيث قال مرة اخبرنا الحسن بن محمد الحلال و مرة اخبرنا الحسن بن على بن ابى طالب و مرة اخبرنا ابو محمد الحلال و الجميع واحد و امثال ذلك، فى تصانيفه كثيرة جدا.

ثم ان التدليس بالنصريح بالإخبار فى الإجازة او بالتحديث فى الوجادة لم يدخل فى قسم

(١) راجع الفتح المغيث للحافظ السخاوي ص ٥٤ طبع الحجر (انوار محمدى) بلكنو (الهند).

من الأقسام الثلاثة و اهل الأقسام الثلاثة للتدليس الشائع بينهم وهذا التدليس ليس الا عند بعضهم
و اذا قال السخاوى بل وصف به من صرح بالإخبار فذكر هذا التدليس بلفظ وصف المجهول
المشير الى انه قول بعض ما و سيجى عن ابن شهاب الزهرى و مالك و غيرهما جواز التصريح
بالإخبار والتحديث فى الإجازة. و إن هذا التصريح جائز عند جم كثير. فهذا التصريح إن كان
تدليسا فهو اخف التدليسات. و اما التصريح بالتحديث فى الوجدادة فهو اشر انواع التدليسات ،
بل ينبغى أن لا يجوز رواية من دأب هذا التدليس. فإن الوجدادة غير مجوز للرواية على الصحيح.
(وكذا المرسل الخفى) قال بعض المحققين: (١) قيل الظاهر انه عطف على قوله المدلس
و ادخل كذا اطول العهد اى الثانى هو المدلس والمرسل الخفى اى منقسم اليهما انتهى اقول كيف
يصح جعله قمما للثانى مع انه مقابل للأول الذى قال المصنف فيه فالأول يدرك بعدم التلاقى
بين الراوى وشيخه لكونه لم يدركه او ادركه لكن لم يجتمعا إلا أن يقال إن عدم التلاقى يحصل بالأمسين.
والأول يدرك بالقسم الأول من عدم التلاقى دون الثانى. فإن الإدراك بعدم التلاقى يقتضى الإدراك
بكل قسم منه لكنه لم يرتضه بعض المحققين فيها سبق. و يابى عنه قول المصنف مثلا فى تعليل
قول المتن قد يكون واضحا يحصل الاشتراك فى معرفته بقوله يكون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى
عنه وإن كان الاكتفاء فى التعليل على ذكر هذا القسم دون المعاصرة بدون الاجتماع يقتضى
هذا التوجيه كما يقتضيه بعد كون المرسل الخفى داخلا فى السقط الواضح. ثم انه ليس المراد
بالإرسال ههنا المعنى الذى ذكره المصنف بل المعنى الثالث من المعانى الثلاثة المتقدمة. اذ لا يختص
المرسل الخفى بإرسال التابعى (اذا صدر من معاصر) اى تحققه اذا صدر من معاصر (لم يلق من
حدث عنه) فهذه العبارة بيان للإرسال الخفى لا تقييد له لما قال التلميذ يوههم أن له مفهوماً
وليس كذلك. اذ ليس لنا مرسل خفى إلا ما صدر عن معاصر لم يلق انتهى. وهو مبنى على
على ان الإرسال الخفى يختص عند المصنف كما قال السخاوى، واختاره بعض المحققين فى بيان
الفرق الذى ذكره المصنف بعيد هذا بما حصره التلميذ فيه ليحصل التباين بينه وبين التدليس. فلا
يرد ما قال بعض المحققين: ان العراقى ذكره فى شرح الألفية للمرسل الخفى ثلاثة صور حيث
قال: والخفى ان يروى عن سمع عنه ما لم يسمعه او عن لقيه ولم يسمع منه او عن عاصره
ولم يلقه. فهذا قد يخفى على كثير من اهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد انتهى
و من جملة ما معاصر لم يلق انتهى كلام بعض المحققين (بل) للإضراب (بينه) اى بين المعاصر

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١١٨ طبع تركيا.

(و بينه) اى بين من حدث عنه (واسطة . والفرق بين المدلس والمرسل الخفى دقيق يحصل تحريره
بها ذكر ههنا) حيث جعل المدلس مقابلا للأول المفسر بعدم التلاقى وفسر المرسل الخفى بها
صدر من معاصر لم يلق (وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره
ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى .

قال بعض المحققين : (١) اى المرسل الخفى يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه
لقيه على ما ذكره السخاوى . و هو معنى قوله فاما ان عاصره انتهى . لا يخفى ان فى هذا
التفسير اعترافا بكون المرسل مختصا بها حصر فيه التلميذ . ثم ان ظاهر كلام المصنف وان اقتضى
هذا الاختصاص ونص عليه السخاوى حيث قال فى شرح الألفية : فخرج باللقاء المرسل الخفى
فهما وان اشتركا فى الانقطاع فالمرسل يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه لقيه كما
حققه شيخنا تبعا لغيره انتهى ، فهو مخالف لما ذكر ابن الصلاح وما تقدم من الألفية .

والظاهر ان للمرسل الخفى ثلاثة صور كما تقدم وانه اعم مطلقا من المدلس لا مابين له
وما يدل عليه ان مطابق المرسل اعم منه فقد تقدم عن العراقى انه جعل ما قاله ابن القطان
ان الإرسال رواية عمى لم يسمع منه المقتضى بكون الإرسال مابين للتدليس ليس معنى رابعاً
الإرسال مخالفا للمعنى الثالث الذى هو المعروف فى الفقه واصوله وقد صرح الخطيب بهذا
العموم . فقد نقل السخاوى عنه انه قال فى الكفاية فى بيان التدليس هو تدليس حديث لم يسمعه
الراوى ممن دلس عنه بروايته اياه على وجه يوهم انه سمعه منه و يعدل عن البيان لذلك . قال
ولو بين انه لم يسمعه من الشيخ الذى دلسه وكشف ذلك ، لصار بيانه مراسلا للمحدث غير مدلس
فيه . لان الإرسال للمحدث ليس بإيهام كونه سامعا ممن لم يسمعه منه وملاقيا لمن لم يلقه الا
ان التدليس الذى ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة لإمسك المدلس عن ذكر الواسطة . وانما
يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس
متضمنا للإرسال . والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضى إيهام السماع ممن لم يسمع منه .
ولهذا لم يذم العلماء من ارسل و ذموا من دلس انتهى . وبؤبده ان المصنف لم يقيد السقط فى المرسل
بكونه غير خفى . و اذا ثبت ان مطابق المرسل اعم منه فالمرسل الخفى كذلك ، ايضا لأن المرسل
قسمين . ظاهر وخفى . والمدلس ليس بمرسل ظاهر فتعين كونه مراسلاً خفياً .

وقد يقال ان غرض المصنف من قوله فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل

(١) المراد منه الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ١١٩ طبع تركيا .

الخفى حصر هذا القسم من الرواية على المرسل الخفى يعنى هذا القسم لا يطلق عليه المدلس وان كان المرسل الخفى يطلق عليه وعلى القسم الأول الذى يطلق عليه المدلس . فعلى هذا كلامه محمول على الفرق بالعموم والخصوص المطلق . وتخصيص الذكر بقوله اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه لأنه مادة الافتراق . ثم ما تقدم من انه لا دلالة لكلام الخطيب على ان راوى المدلس لا يلزم ثبوت سماعه ممن روى عنه بل يكفى اللقاء ظاهر فإن قوله على وجه يوهم انه سمعه منه لا يقتضى ثبوت السماع اذ رواية من لقي المروى عنه بلفظ عن وغيره ما لم يسمعه منه يصدق عليه انه على وجه يوهم انه سمعه منه .

(و من ادخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي) كابن الصلاح ومن تبعه فقد قال فى تعريفه انه رواية الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما انه سمعه منه او عن عاصره و لم يلقه موهما انه قد لقيه وسمع منه . وقال الحافظ العراقى فى التقييد بعد بيان ما سبق ذكره عنه ان غير واحد من الحفاظ حده بما هو اخص من هذا اى من حد ابن الصلاح . وما ذكره المصنف فى حد التدليس هو المشهور بين اهل الحديث . وانما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغير بهما من وقف عليهما فيظن موافقة اهل الشأن لذلك انتهى (لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه والصواب التفرقة بينهما) و من ذهب الى الإدخال المذكور لا يقول بالتفرقة (و مما يدل على ان اعتبار اللقي فى التدليس دون المعاصرة وحدها لاهد منه) خبر ان مقدم على قول دون المعاصرة وحدها و فاعل يدل قوله (اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين) جمع المخضرم يقال خضرم عما ادركه قطع وهو الذى ادرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره (كابى عثمان النهدي) بفتح النون وسكون الهاء (و قيس ابن حازم عن النبى ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به فى التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبى ﷺ ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا) قال بعض المحققين : الظاهر ان المخضرم من عرف عدم لقيه لا من لم يعرف انه لقيه و بينهما فرق كما لا يخفى ولا يخفى انه اعتراض متجه (و ممن قال باشتراط اللقي فى التدليس الامام الشافعى و ابو بكر البزار) بتشديد الزاء فى آخره راء (و كلام الخطيب المتقدم ذكره فى الكفاية يقتضيه وهو المعتمد و يعرف عدم الملاقة باخباره من نفسه بذلك) كقول عمر بن عبد الله مولى عفرة و قد سأله عيسى بن ابى اسحق السبيعي الراوى عنه سمعت امن ابن عباس رضي الله عنه قد ادركت زمنه ونحوه قول ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و قد سئل هل تذكر من ابىك شيئا قال لا . و حكى ابن حزم كذا يوما عند

سفيان بن عيينه فقال عن الزهري ف قيل أحدثك الزهري فسكت ثم قال قال الزهري ف قيل له سمعت من الزهري فقال لم اسمعه من الزهري ولا ممن سمعه عن الزهري. حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري.

(او بجزم امام مطلع) كحديث العوام بالتشديد ابن حوشب عن هبة الله بن ابي اوفى كان النبي ﷺ اذا قال هلال قد قامت الصلوة نهض وكبر. قال الإمام احمد: العوام لم يدرك ابن ابي اوفى .

(و لا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون من الزيد) في متصل الأسانيد و هو كما سيجيء أن يزيد الراوي في اسناد واحد رجلاً او اكثر وهما منه و غلطا (و لا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب) اي فيما ذكر من المرسل الخفي والمزيد كتابين فصنف في الأول (كتاب التفصيل لمبهم المراسيل) وفي الثاني (كتاب المزيد في متصل الأسانيد وانتهت هنا احكام الساقط) وفي نسخة حكم الساقط من الإسناد .

(ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها يكون اشد في القدح من بعض . خمسة منها تتعلق بالعدالة) وهي الكذب والتهمة والفسق والجهالة (والبدعة وخمسة تتعلق بالضبط) وهي الخمسة البقية ولم يحصل الاعتناء بتميز احد القسمين من الآخر فيما سياتى من بيانها بأن يبين جميع ما يتعلق بالعدالة على حدة ثم يبين جميع ما يتعلق بالضبط بل هما مختلطتان . (لمصلحة اقتضت ذلك ، وهي ترتيبها على الأشد والأشد في موجب الرد على سبيل التدرج) اي التدرج من الأعلى في الشدة الى الأدنى ، دون الترقى من الأدنى الى الأعلى او على سبيل التقرب دون التحقيق . اذ تقدم بعض هذه الأمور العشرة على ما تأخر عنها ليس الا باعتبار بعض الأفراد . فإن المراد بالوهم والمخالفة على ما سيجيء تحقيقهما كانتا معتادين اولا وتحققهما بدون الاعتبار لا يصبر الراوي مطمونا إلا في ذلك ، الحديث دون جميع الأحاديث . فلم يتقدم من الوهم والمخالفة على ما تأخر عنها إلا بعض افرادهما . وهي الوهم والمخالفة على سبيل الاعتقاد . اذ الباقي من وجوه الطعن يقتضي طعن جميع احاديث من وجد فيه وما يقتضي طعن جمع الأحاديث أشد قدحا مما يقتضي طعن بعضها (لأن الطعن اما ان يكون بكذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه ما لم يقله ﷺ متعمدا لذلك لا ساهيا) بأن يسوق الراوي اسناداً فيعرض له عارض فيقول

كلأما عن نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك - متن الإسناد فيرويه عنه كذلك - فإنه مدرج لا موضوع كما سيأتى فى بحث المدرج .

(او بتهمة بذلك - بأن لا يروى ذلك - الحديث الا من جهة و يكون مخالفا للقواعد المعلومة) قال بعض المحققين : (١) أى من الشريعة بالضرورة وسيجىء ما يشعر بأن هذا من الأول حيث عد كونه مناقضا لنص القرآن من قرائن كونه موضوعا انتهى .

ولو جعل مخالفة القواعد المعلومة بمعنى مناقضة الأصول ، و يفسر بها فسر به ابن الجوزى حيث قال : ما أحسن قول القائل اذا رأيت الحديث يباثن المعقول او يخالف المنقول او يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع . و معنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب انتهى . لم بصر منافيا لما سيأتى لكن يابى عن هذا الحمل قوله بأن لا يروى ذاك - الحديث الا من جهة لأن تلك - الرواية إن كانت فى دواوين الإسلام لم يتحقق مناقضته للأصول بالمعنى الذى ذكره ابن الجوزى و ان لم يكن فكون تلك الرواية مرويا من روايتين او ثلاثة لا يخرجها عن كونه متروكا بعد كونها خارجة عن الدواوين . فما وجه الحصر (وكذا من عرف الكذب فى كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذاك - فى الحديث النبوى وهذا دون الأول الظاهر ان المعنى ان هذا القسم الثانى من التهمة دون القسم الأول منها اذ كون تهمة الكذب دون نفس الكذب واضح لا يحتاج الى البيان (او فحش غلطه) أى كثرته او (غفلته) أى فحش غفلته عن الإنفاق) وهى على قسمين : احدهما ان يكون مطلقة بأن يكون مغفلا لا يميز الصواب عن الخطاء و يعرف ذاك - بالغلط الفاحش فيجتمع مع القسم الذى قبله و يقبل التلقين و هو أن يلحق الشئ فيحدث من غير أن يعلم أنه من حديثه كهوسى بن دينار المكي فإنه لقنه حفص بن غيات . ويحيى بن القطان وغيرهما فجعل حفص يضع له الحديث فيقول حدثتك عائشة ابنة طلحة عن عائشة رضى الله تعالى عنها بكذا وكذا فيقول حدثتني عائشة رضى الله عنها (٢) ، و يقول له وحدثتك القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله تعالى عنها بمثله و يقول حدثتك سعيد بن جبير عن جبير عن ابن عباس رضى الله عنه

(١) المراد منه الشيخ على القارى . واختلاف النسخ كما مر . راجع شرحه ص ١٢١ . واجاب عنه العلامة السندى فى العبارة الآتية .

(٢) قلت : فى نسخة الاصل هكذا : فيقول : حدثتك عائشة ابنة طلحة عن عائشة رضى الله تعالى عنها بكذا وكذا فيقول : حدثتني عائشة رضى الله تعالى عنها بمثله فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله فلما فرع حفص الخ . و قلت : الزيادة من نسخة صاحب العلم السيد محب الله . ابو سعيد السندى .

بمثله فيقول حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ حفص مد يده لبعض من حضر ممن لم يعلم المقصد و ليست له لباة فأخذ الواحه التي كتب فيها و محامها و بين له كذب موسى و ك هشام بن عمار هل ما قال او داود ان فضلك، كان يدور على احاديث ابي مسهر وغيره يلقيها هشام بن عمار يعني بعد ما كبر حيث كان كلما دفع اليه قرأه كلما لقي تلقن و يحدها بها قال و كنت اخشى ان يفتق في الإسلام فتقا. و لكن قال هبة الله بن محمد بن بسار لما ائمه على قبول التلقين قال: انا اعرف حديثي. ثم قال بعد ساعة ان كنت تشتهي ان تعلم فادخل انسانا في شيء فتفقدت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب فسألته عنها فكان يمر فيها. و كان ايضا يقول: قال الله تعالى فمن يده بعد ما سمعه فلانها ائمه على الذي يهدلونه (١) و كسفيان بن وكيع الجراح ابي محمد الرويسى الكوفي فإنه كان صدوقا الا انه اقبل هواره فادخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه و كزياد بن ابي زياد الهاشمي مولا هم الكوفي فإنه كان صدوقا الا انه لما كبر و ساء حفظه كان يتلقن ممن لقن فوقعت المناكير في احاديثه مع انه كان شيعيا. الثاني ان يكون في حالة فيرد في حديثه في تلك الحالة بأن يتساهل في وقت من الأوقات في التحمل كأن يتحمل في حالة النوم الكثير الواقع منه او من شيخه اما النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام فلا يضر. فقد كان بعض الحفاظ ينعسون في حال استماعهم و يغلط القارى او يزل فيبادرون بالرد عليه او في الأداء. قال في شرح الألفية: كأن يكون كثير السهو في رواياته و لم يحدث من اصل صحيح انتهى. هذا ان كان التساهل في الحمل او في الأداء في وقت من الأوقات. فإن كان مطلقا فهو من قبيل القسم الأول و ممن وصف بالتساهل فيهما قره بن هبة الرحمن قال يحيى بن معين انه كان يتساهل في السماع في الحديث و ليس بكذاب. قال السخاوى في شرح الألفية: والظاهر ان الرد بذلك، اى بالتساهل في التحمل او الأداء ليس على اطلاقه و الا فقد عرف جماعة من الأئمة المقبولين به فاما ان يكون لما انضم إليهم من الثقة عدم المعجى بها بذكر او يكون التساهل مختلفا فمنه ما يقدح و منه مالا يقدح و التمثيل الذي ذكرنا من شرح الألفية لمؤلفه يقتضى تقييد فحش الغلط بها اذا حدث بالطريق الذي يفحش غلطه فيه اما من كان كثير السهو في الروايات بطريق الحفظ و يكون له اصل صحيح اذا حدث منه لا يغلط يقبل حديثه كما يفهم من المثال المذكور بل صرحوا به ايضا (او فسقه) قال بعض المحققين (٢). قيل المراد به ظهوره لأن جعله

(١) ١٨١ البقرة ٢.

(٢) المراد منه الشيخ على القارى. و في الاصل العارفين بدل المحققين. راجع شرحه ص ١٢١ طبع تركيا.

موجبا للطعن انما هو بعد العلم به و ظهوره كما سيصرح به و فيه انه لا تخصيص له بذلك بل
الجميع كذلك ، انتهى (اى بالفعل والقول) لا بالمعتقد كما سيجي من قوله و اما الفسق بالمعتقد
فسياتى بيانه فقول بعض المحققين (١) اعم من عمل الظاهر والباطن محل نظر (مما لم يبلغ الكفر) من
فعله و قوله و اما الكفر فهو خارج عن البحث لأن الكلام فى الراوى المسلم (٢) و بينه و بين الأول
اى كذب الراوى (عموم) مطلق لأن الكذب فرد من افراد (وانما افراد الأول) مع كونه داخل
فى العام (لكون القدح به اشد فى هذا الفن) حتى قبل بكفر المفتري عليه عليه السلام . (و اما الفسق
بالمعتقد فسياتى بيانه او وهمه بأن يروى على سبيل التوهم) اى بأن يتحقق منه الرواية على سبيل
التوهم سواء كان على سبيل العادة اولا لا أن يعتاد و هكذا المراد بقوله (او مخالفة اى للثقات)
تحقق المخالفة مطلقا اذ الوهم موجب للتعليل ان اطاع عليه بالقرائن على ما سيجي . والتعليل
لا يتوقف على اعتياد الراوى الرواية على سبيل التوهم والمخالفة منقسمة الى الاضطراب و ادراج
المثني و أمثلهما مما لا يتوقف الا على تحقق المخالفة فى حديث او اسناد واحد . فلو اريد بالوهم
والمخالفة اعتياد الراوى على سبيل التوهم او اعتياده المخالفة لكان المراد من الوهم
والمخالفة فى الإجمال غيرها اريد بهما فى التفصيل اذ يحتملان فى التفصيل على التحقق لا على
الاعتياد قطعا لما ذكر وايضا يلزم حصر الطعن فى العشرة المذكورة ان جعل اعم من كونه
موجبا للقدح فى كل الأحاديث او فى خصوص حديث كما اشير اليه و عدم حصر المردود فى السقط
والطعن ان جعل الطعن مختصا بالقدح فى كل الأحاديث لخروج الرواية على سبيل التوهم والمخالفة
من غير الاعتياد عن الأقسام العشر للطعن و عدم دخولها فى السقط . وبما ذكرنا ظهر فائدة قوله
او وهمه اذ لو حمل اعتياد الرواية على سبيل الوهم لكان مستازما لأحد الأمرين من فحش
الغلط و سوء الحفظ . اذ الاعتياد فى الرواية على سبيل التوهم إما ان يكون من القاصر فى الحفظ
جدا بحيث يكون فاحش الغلط ، فذلك داخل فى فحش الغلط او ممن كان دونه فى قصور
الحفظ لكن كان فيه من القصور ما يعد سببه ما انفرد ضعيفا فذلك داخل فى سوء الحفظ .
(او جهالة بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين و فيه إشارة الى أنه لو جرح فيه مجرد
جرح لا يخرج من هذه المرتبة . اذا التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه بخلاف التعديل فإنه يكفى
ان يقول فيه عدل او ثقة مثلا (٣) و سيجي تفصيله قريبا ان شاء الله تعالى (او بدعته و هى اعتقاد ما

(١) اختلاف النسخ كما مر . والمراد منه الشارح القارى . راجع شرحه ص ١٢١ .

(٢) قلت : كل هذا من قوله : من فعله الى هنا من عبارة الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ١٢٢ .

(٣) قلت : كل هذا من قوله و فيه اشاره الى هنا من تحقيق العلامة القارى بتغيير يسير . راجع شرحه
ص ١٢٢ طبع تركيا .

أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة) فإن ما يكون بمعاندة كفر (هل بنوع شبهة) أى دليل باطل سمى بها لأنه يشبه الثابت (١) (أو سوء حفظه وهى عبارة عن أن يكون غلطه أقل من أصابته) (٢) ووقع فى نسخة بعض المحققين بزيادة لفظة لا فى قوله ممن أن يكون غلطه الخ فنقل المتن بهذه العبارة وهى عبارة ممن أن لا يكون غلطه أقل من أصابته. ثم قال سواء كان مساويا أو أكثر واما إذا كان غلطه أقل من الإصابتة أو قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول. ويرد على المصنف انه لا يظهر الفرق بين الغفلة والوهم وكذا بين فحش الغلط وسوء الحفظ و ان حمل فحش الغلط على كثرتة فى نفس الأمر وسوء الحفظ على أن لا يكون الغلط أقل من الإصابتة بقريئة المقابلة أى ما يكون الغلط مساويا للإصابتة أو أكثر لم يكن لتأخر سوء الحفظ عن فحش الغلط وجه أصلاً انتهى (٣) فإن فحش الغلط المفسر بكثرة الغلط فى نفس الأمر اعم من أن يكون الغلط أقل من الإصابتة أو مساويا لها أو أكثر منها فيكون اعم من سوء الحفظ. فصار بعض أقسامه أخف منه وبعضه أثقل فكان الأخف تأخر سوء الحفظ حيث لا فحش الغلط. وفيه ان هذا العموم يتوقف على أن الراوى اذا كان فاحش الغلط فى نفس الأمر و كان غلطه أقل من الإصابتة يكون روايته مردوداً. وهو الذى يظهر فى النظر لكن اطلاق قول بعض المحققين واما اذا كان غلطه أقل من الإصابتة أو قليل بالنسبة اليها فهو مقبول يقتضى القبول فى كلامه تناقض. ثم ذكر من عدم ظهور الفرق بين الغفلة والوهم مدفوع بأن الوهم ان يروى على سبيل التوهم والغفلة على ما يفناه كون الراوى مغفلاً أو متساهلاً فى الأداء والتحمل. والفرق بينهما واضح كما لا يخفى. نعم ان فسر الوهم بالرواية على سبيل التوهم بطريق الاعتقاد بغنى عنه فحش الغلط وسوء الحفظ اذ لا يخلو الوهم بهذا المعنى عن احدهما كما مر لكن قد عرفت أنه يابى عنه لزوم عدم صحة حصر الطعن فى العشرة او عدم حصر الرد فى السقط والطعن فيفسر بتحقيق الرواية على سبيل

(١) قلت: هذه من عبارة شرح القارى. وحذف العلامة السندي دليله للظهور وهو هذا: لان ادلة المبتدعة كلها مدخول فيها و ان كان الكل يستدلون بالقرآن لكن كما قال تعالى: يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا. راجع شرحه ص ١٢٢.

(٢) قلت: ان الشيخ ابا الحسن السندي الصغير رجح فى بهجة النظر النسخة التى بدون "لا" وقال هكذا فى كثير من النسخ ومنها النسخة الصحيحة التى عليها خط المؤلف وفى بعضها "أن لا يكون" بصيغة النفى وقد صوبه الشارح المحقق على القارى ثم اعترض على المصنف بوجوه كثيرة. وقلت: ذكر المخدوم أبو الحسن السندي عبارته بعينها وفى الآخر أجاب عنه. ان شئت التفصيل فراجع بهجة النظر على شرح شرح نغمة الفكر ص ٦٤، طبع گلزار محمدي لاهور.

(٣) راجع شرح الشيخ على القارى ص ١٢٢.

العوهم ولو أحيانا و يقال ان الطعن في كلام المصنف اهم مما يرجوه الرد مطلقا او في رواية
مخاص وحينئذ لا إشكال من ذكر الوهم كما لا يخفى. واما ما ذكر من عدم ظهور الفرق بين
فحش الغلط وسوء الحفظ فهو مبني على النسخة التي اختاره بزيادة لفظ لا و على هذه النسخة
الأمر كما ذكرناه. واما على النسخة التي اخترناها بدون زيادة لفظة لا فالفرق بين فحش الغلط
وسوء الحفظ على مقتضاها في غاية الجلاء. والذي ادعاه الى اختيار تلك النسخة أمور ثلاثة ذكره
القائل. حيث قال في التفسير الآتي من المصنف لسوء الحفظ في حل ما سيجيء من المتن. ثم سوء
الحفظ ان كان لازماً بقوله في شرحه. والمراد من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطائه هذا
ينافي ما تقدم من قوله او سوء حفظه. وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من إصابته. وقد
إصابته بلفظ نحو من إصابته. والله اعلم.

وقال المصنف رح: وفهم من لا يرجح اما ان يرجح جانب خطائه او استويا. قلت وهذا
يؤيد ان قوله فيها تقدم في حد سوء الحفظ، وهي عبارة عن يكون خطاؤه كإصابته من النسخ
الصحيحة بخلاف اقل من إصابته، فإنه مخالفة لما ههنا وليست بصحيحة من جهة المعنى. لأن
الإنسان ليس بمعصوم من الخطاء. فلا يقال فيمن وقع له الخطاء مرة او مرتين انه سيء الحفظ،
وان كان يصدق عليه ان خطائه اقل من إصابته لأنه لم يصدق عليه انه لم يرجح إصابته انتهى
والجواب عن المناقاة ما قال بعض العارفين (١): اخبرني بعض اخواني انه سأل السيخاوي عنه فقال
وقع لفظة لم اى في قوله من لم يرجح جانب إصابته الى آخره غلطاً من الناسخ، و اخرج لنسخة
من عنده وليس فيه لفظة لم انتهى.

ولا يخفى ان النسخة الصحيحة التي اخرجها السيخاوي ليست منافية لهذه النسخة التي اخترناها
واما ما ذكر من عدم صحة هذه النسخة من جهة المعنى فهو وإن كان كلاماً قوياً لكنه يمكن
دفعه بأن الإضافة في غلطه في قوله وهي عبارة عن ان يكون غلطه اقل من إصابته للجهل.
اي غلطه الموجب للطعن اقل من إصابته فلا بد من تحقق الغلط الكثير في نفسه. لأنه هو الموجب
للطعن و من كون ذلك الغلط اقل من الإصابة حتى يمتاز سوء الحفظ عن فحش الغلط أو
بأن هذا تعريف بالأعم. لأن المقصود الامتياز عن بعض ما هداه وهو فحش الغلط. واما
الامتياز عن الخطاء مرة او مرتين ونحوه فتركه اعتماداً على فهم المخاطب. لأن هذا الخطاء
ليس من موجبات الطعن أصلاً. فأمره سهل. والتعريف بالأهم جازع عند بعض المحققين. وهذا

(١) في نسخة المخدم "بعض الشارحين".

التوجيهان وان كانا يعيدان من جهة اللفظ لكن في التزامهما الدفاع لكثير من الأمور التي ترد على النسخة التي اختاره بعض المحققين والعلماء. منها عدم تمييز صوره الحفظ عن فحش الغلط ومنها لزوم القياس المنكر بالشاذ مع جعل المصنف لها امرين مختلفين. راما ما ذكره من قول المصنف وفهم من مالا يرجح الخ فهو وان كان لا يتم على النسخة التي اخترنا اصلا لكن يمكن ان يكون المصنف قائلًا لهذا الكلام قبل التغيير الى النسخة التي اخرجها السخاوي مع انه كلام المصنف في التقرير وكونه غير تام اهون من ان يكون نفس هذا الشرح مختلفا. (والقسم الأول وهو الطعن بكذب الراوى في الحديث النبوي) في شرح الألفيه لمصنفها واما قول ابن الصلاح في قسم الضعيف ان ما عدم فيه جميع صفات الحديث الصحيح والحسن هو القسم الآخر الأرذل فهو محمول على انه اراد ما لم يكن موضوعا إلا أن يريد بفقد ثقة الراوى ان يكون الراوى كذابا ومع هذا فلا يلزم من وجود كذاب في السند ان يكون الحديث موضوعا اذ مطلق كذب الراوى لا يدل على الوضع إلا أن يعترف بوضع الحديث بعينه او ما يقوم مقام اعترافه انتهى. (الموضوع) وفيه تسامح لأن الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن (١) بكذب الراوى لانفس الطعن به (٢) و يقال له المختلق بقراف بعد لام مفتوحة والمصنوع لأن واضعه اختلقه وصنعه (والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع. اذ قد يصدق الكذب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك) اى الموضوع او الكذب او الوضع من ضد كل منها وليس المراد ان من وقع منه الكذب في الحديث النبوي يميز صدقه عن كذبه فيحكم على الكاذب من روايته بالوضع دون الصادق كما هو مقتضى ظاهر الاستدراك. فإن جميع ما انفرد به محكوم عاوه بالوضع بطريق الظن بل المراد انهم يملكانهم يميزون الأحاديث الموضوعية من غيرها فيحكمون واو بطريق الظن على من عرفوا وضع احاديثهم يملكانهم بالكذب في الحديث النبوي ﷺ. (وانما يقوم بذلك منهم) اى من المحدثين (من يكون اطلاعه تاما و ذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك، متمكنة) اى ثابتة راسخة. قال الدارقطني: يا اهل بغداد لا نظنوا أن احدا يتندر أن يكذب على رسول الله ﷺ وانا حى. (٣) وقال الربيع بن خيثم:

(١) كذا في نسخة السيد محب الله. وفي الأصل "الطعن فيه".

(٢) وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بقوله: ان المراد بالطعن المطعون. والحق انه لا يدفع المسامحة لانه خلاف ظاهر المقسم. راجع شرح القارى رح ص ١٢٣.

(٣) قلت: ان الشارح القارى كتب بعد نقل هذه العبارة: ذكره السخاوي. وقول ابن خيثم وابن الجوزي ذكره العلامة القارى بعينه. راجع ص ١٢٣ طبع تركيا.

ان للحديث ضوء كضوء النهار تعرفه و ظلمة كظلمة الليل تنكره . وقال ابن الجوزي : ان الحديث المنكر يقشعر منه جلد الطالب للعلم و ينكسر منه قلبه في الغالب .

(و قد يعرف الوضع باقرار واضعه) المتفرد به كهادام و ابى المعين احمد بن عبيد الله . فإن الأول اقر بالكذب والثاني بوضع حديث كما في تنزيه الشريعة لابن العراق ، وكعبد العزيز بن الحارث التميمي فإنه سئل عن فتح مكة فقال عنوة فطولب بالحجة فقال : حدثنا ابن ابى الصواف حدثنا عبد الله بن احمد حدثنا ابى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن انس ان الصحابة^{رضي الله عنهم} اختلفوا في فتح مكة أن كان صامحا أو عنوة فسألوا رسول الله^{صلى الله عليه وسلم} فقال عنوة . هذا مع انه اعترف انه وضع في الحال ليندفع به الخصم . قال ابن الصلاح او بما ينزل منزلة اقراره . قال العراقي في تقييده كأن يحدث بحديث عن الشيخ ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك ، الشيخ قبله ولا يوجد ذلك ، الحديث الا عنده انتهى يعني يحدث بلفظ لا يحتمل الا السماع و الا فالرواية بلفظ يحتمل السماع و عدمه ثم ذكر تاريخ يدل على انه لم يأخذ من شيخه ليس يكذب بل انقطاع للحديث (قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك) اي بالوضع بالإقرار الواضع او المشار اليه بذلك ، الإقرار يعني لا يقطع بسبب ذلك ، الإقرار بالوضع . قال بعض المحققين قيل لا يحصل القطع من القرآن الآخر ايضا فيما الوجه في تخصيص الاستدراك به اجيب بأنه قد يتوهم حصول القطع به لكونه اقرب من سائر القرآنيين (١) (لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الإقرار) وان كان بعيدا عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الأمر الشنيع كذبا (انتهى و فهم منه بعضهم) كابن الجوزي على ذكره السخاوي (انه لا يعمل بذلك ، الاقرار اصلا و ليس بذلك) اي عدم العمل به مراده (و انما نفى القطع بذلك) اي بصدق ذلك ، الإقرار (ولا يلزم من نفى القطع) بصدق الإقرار (نفى الحكم) على وفقه (لأن الحكم يتبع بالظن الغالب وهو) اي اقراره هنا (كذلك ولولا ذلك) اي جواز الحكم بالظن (لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به . و من التواضع التي يدرك بها الموضوع ما يؤخذ من حال الراوي) كالتقرب للمخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم وآرائهم وغير ذلك (كما وقع لهما من بن احمد انه ذكر بمحضه الخلاف في كون الحسن اي البصري (سمع من ابى هريرة اولا ، فساق في الحال اسنادا الى النبي^{صلى الله عليه وسلم} انه قال) . بديل من اسناد فإنه لما كان الاسناد دالا على هذا القول فكانه نفسه والمذكور فيه (٢) انه اي الراوي قال

(١) قلت : المراد منه الشيخ علي القاري رح . وفي الاصل بعض العارفين . راجع شرحه ص ١٢٣ -

(٢) كذا في نسخة السيد محب الله وفي الاصل : والمعني المذكور فيه الخ .

أو قابلاً فيه (أنه قال سمع الحسن من أبي هريرة. وكما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي) والد هارون الرشيد (فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) أي إلا في ذوات هذه الأشياء من السهام والأهل والخيل (أو جناح) بفتح الجيم أي ذات جناح وهو الطائر (فزاد في الحديث أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لأجله به فامر بذب الحمام) هكذا ذكر ابن خبشمة. لكن اسناد الخطيب من تاريخه في ترجمة وهب بن وهب أبي البختري من طريق إبراهيم الحربي أنه قال قبل للإمام أحمد، أنعم أن أحداً روى لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح فقال ما روى ذلك إلا ذاك الكذاب أبو البختري بل روى الخطيب في ترجمته من طريق زكريا الأساجي أن أبا البختري دخل وعوقاض على هارون الرشيد وهو إذ ذاك يطير الحمام فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً فقال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت إن النبي ﷺ كان يطير الحمام. فقال الرشيد أخرج عني ثم قال: لولا أنه من قریش لعزرت.

ثم لا يخفى أن في هاتين الصورتين لم يوجد من الراوى الاسوق الإسناد في الحال إلى النبي ﷺ حين ذكر الاختلاف في سماع الحسن من أبي هريرة في الصورة الأولى وسوق الإسناد في الحال إلى النبي ﷺ حين وجد المهدي الذي هو سلطان يقصد إليه التقرب بموافقة فعله. وغرضه لعب الحمام في الصورة الثانية. وهذا القدر فقط لا يدل على وضع الحديث لكن انضم إليه عدم وجود شرائط قبول الرواية في راوى الروایتين مع مخالفتها لهما عند الحفاظ المتقين والأئمة الراسخين من عدم سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه وعدم زيادة أو جناح في رواية عدم سبق.

(ومنها ما يؤخذ من حال المروى كان يكون مناقضاً لنص القرآن والسنة المتواترة والإجماع القطعي كالإجماع) الغير السكوتي المنقول بطريق التواتر بخلاف الإجماع السكوتي والمنقول بطريق الآحاد فإنهما لا يجمعان الخبر الناقص له موضوعاً (أو صريح العقل) قال الحفاظ السيوطي في شرح التقريب: ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً أن سفيانة فوح طافت بالبيت سبعاً (١) واسند من طريق محمد بن شعاع البلخي عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المنهزم (٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: إن الله

(١) قلت: حذف العلامة السندی هذه الجملة: "وصلت عند المقام ركعتين". من آخره.

(٢) قلت: في شرح التقريب المطبوع ع "أبي المنهزم".

خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها هذا لا يضعه مسلم (١) والمهم به محمد بن شعاع كان زائغا في دينه. وفيه أبو المهزم قال شعبة رأيت له ولو أعطى درهما وضع خمسين حديثا (٢) انتهى (حيث لا يقبل شيء من ذلك، أي لما ذكر من النصين والإجماع (والعقل التأويل) ولم يحتمل سقوط شيء منه على بعض رواته يزول به تلك المناقض، إليه أشار السبكي في جمع الجوامع فقال: وكل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فباطل أو نقص منه ما يزيل الوهم. قال شارحه: وقد يمثل له برواية لا تبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة لعدم مطابقتها الواقع حيث سقط على راويها "منكم" انتهى.

ولا يخفى أن المصنف رحمه الله جعل هنا مناقضة نص القرآن و سائر ما ذكره دليل الوضع. وقال سابقا في حل قوله أو تهمة بذلك بأن لا يروى ذلك إلا من جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة. و معلوم أن المخالفة للقواعد المعلومة لا تفيد الوضع إلا إذا كانت تلك القواعد معلومة من الكتاب والسنة المتواترة ونحوهما. فبين الكلامين تناقض. وقد مر هذا الاعتراض مع ما يتعلق به فيما سبق.

ثم إن من جملة ما يرجع إلى حال الروي ركة اللفظ أي الضعف عن قوة فصاحته صلى الله عليه وسلم في اللفظ و ركة المعنى وركنتهما. قال السخاوي في شرح الألفية: لكنه في اللفظ وحده مقيد بما صرح بأنه لفظ الشارع ولم يحصل التصرف في المعنى في نقله انتهى ومن قبيل ركة المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها. ومن القرآن التي يدرك بها الوضع أن يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو بالوعد العظيم على الفعل الحقير كما في شرح تقريب السيوطي (٣) وغيره ومنها انفراده (٤) بشيء مع كونه مما يلزم المكلفين علمه وقطع العدد فيه كما قرره الخطيب في أول الكفاية و بامر جسيم يتوفر الدواعي على نقله كحصر العدد والحجاج عن البيت أو بما صرح بتكذيبه فيه جمع كثير بمتنع في العادة نواطؤهم على الكذب وفي تنزيه الشريعة (٥) لابن العراق: وذكر بعض شيوخي أنه روى عن شيخه الحافظ

(١) قلت: وفي شرح التقريب بعد هذا: بل ولا عاقل.

(٢) قلت: كذا في نسخة السيد محب الله ويؤيه: شرح التقريب المطبوع. وفي الأصل "لوضع" باللام.

(٣) راجع التدريب شرح التقريب ص ١٨٠.

(٤) قلت: في الأصل تفرد به بغيره.

(٥) اسم الكتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعة للشيخ أبي الحسن علي بن محمد

بن عراق الكناني المتوفي سنة ٩٦٣ هـ ثلاث وستين وتسماية. جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي ورتب علي ترتيبه وأهداه إلى السلطان سليمان خان. راجع كشف الظنون لملاچلي،

ج ١، ص ٣٣٢ طبع التذويم.

البرهان الناجي باللون ان من امارات الوضع ان يكون فيه و اعطى ثواب نبي او النبيين ونحوهما والله تعالى اعلم انتهى.

ومن الامارات كونه اصلاً في الدين ولم يتواتر كالتص الذي يزعم الرافضة انه دل على امامة علي رضي الله عنه نقله السيوطي في شرح التقريب عن مختصر الزركشي، وفي شرح التقريب ايضا قلت ومن الامارات كمن الراوي رافضيا والحديث في فضائل اهل البيت * قال ابن العراق في تنزيه الشريعة قلت او في ذم من حاربهم لكن قال ملا علي القاري في شرح المشكوة في الفصل الثاني في مناقب اهل البيت صلى الله عليه وسلم في شرح حديث جمع بن عمر رضي الله عنه قال دخلت مع عمي على عابشة رضى الله تعالى عنها قالت اي الناس كان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قلت كلام السيوطي وابن العراق ليس على الإطلاق بل ينبغي ان يكون مقيداً بما اذا وجد فيه مبالغة زائدة غير معروفة في مدح اهل البيت او ذم اعدائهم. والا ففضل اهل البيت و ذم من حاربهم أمر مجمع عليه عند علماء السنة و اكابر ائمة الأمة انتهى.

فائدة: قال الإمام النووي في شرح مسلم في باب ان الإسناد من النبي في حل قول مسلم: و سمعت الحسن بن علي الحلواني يقول رأيت في كتاب عفان حديث هشام بن المقدام عمر بن العزيز قال هشام حدثني رجل يقال يحيى بن فلان عن محمد بن كعب قلت لعفان إنهم يقولون هشام سمعه من محمد بن كعب فقال إنما اهتلى من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه من محمد بن كعب انتهى كلام مسلم.

ثم ههنا قاعدة يتنبه عليها ثم تخيل عليها فيما بعد أن شاء الله تعالى وهي ان عفان رح قال اهتلى هشام يعني إنما ضعفه من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه من محمد وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً لأنه ليس فيه تصريح بالكذب الاحتمال انه سمعه من محمد ثم نسبته فحدث به عن يحيى ثم ذكر سماعه من محمد فرواه عنه ولكن انضمت الى هذا قرابين و امور اقتضت عند نقاد هذا الفن الخداع فيه المبرزين من اهل العارفين بدقائق احوال رواة انه لم يسمعه من محمد فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عندهم بذلك انتهى.

(ثم المروي تارة بخرعه الواضع) اي يكون كلاماً لنفس الواضع كما اسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال كنت عند سعد ابن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال مالك

* راجع التدريب شرح التقريب ص ١٨٠ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

قال ضربني المعلم قال لأخزبنهم اليوم. حدثني عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً معلوماً صهيانكم شراركم أقلهم رحمة للبيهم و اغاظهم على المسكين. و قيل لمحمد بن عكاشة ان قوما يرفعون ايديهم في الركوع و في الرفع منه فقال لنا المسيب بن واضح ثنا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري مرفوعاً عن رفع يديه في الركوع فلا صلاة له (و تارة ياخذ من كلام غيره لبعض السلف الصالح) منها كلام علي رضي الله عنه ومنها موقوفاً من الحسن ونحوه كلام مالك بن دينار و فضيل بن عياض و معارف الجعفي و غيرهم (او قد ماء الحكماء) كقنبراط و الملائطون و الإسرائيليات اي اقويل بنى اسرائيل مما ذكر في التوراة او احد من علماءهم و مشايخهم (او ياخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له اسناداً صحيحاً ليرتج) بتشديد الواو المكسورة اي الإسناد او المفتوحة أي الحديث. فهذا المروي موضوع الإسناد لا المتن. (والحامل على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة) تمثيل للراضع لا للحامل او المضاف محذوف وكذا البواقى. وهم المبطنون الكفو المظهرون الإسلام أو الذين لا يتدينون بدينهم يفعلون ذلك استخفافاً بالدين ليضلوا به الناس. فقد قال حماد بن زيد فيما أخرجه العقيلي انهم وضعوا اربعة عشر الف حديث. و قال المهدي: أقر عندي رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث هي تجول في ايدي الناس. ولما اخذ عبد الكريم بن العوجاء الذي اسر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي قال لقد وضعت فيكم اربعة آلاف أحاديث احرم فيها واحل (او غلبه الجهل ك بعض المتعبدين) المتسبين الى العيادة والزهادة كأبي دارد النخعي و ابى بشر احمد بن محمد المروزي الفقيه. فإنهم وضعوا أحاديث في الفضائل والرغائب كصلاة ليلة نصف شعبان و ليلة الرغائب ونحوهما. و يتدينون بذلك في زعمهم و جهلهم وهم اعظم الأصناف ضرراً على انفسهم وغيرهم لأنهم يرونه فربة و يرجون عليها المنفعة فلا يمكن تركهم لذلك، والناس يعتمدون عليهم و يركنون اليهم و يقتدون بأفعالهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح حتى يخفى على بعض علماء الأمة و اكابرهم ثقة و اعتياداً على ما نقلوه فيقعون فيما وقعوا فيه.

مثال ذلك ما روى الخطيب من طريق ابى عبد الرحمن المومل بن اسمعيل العدوي البصري ثم المكي المنوفي بعد المائتين ما معناه انه سمع من بعض شيوخه الحديث الطويل عن ابى بن كعب رضي الله عنه في فضائل سورة القرآن سأله عن شيخه فيه فقال رجل بالمداين وهو حى فارتحل اليه فأحال على شيخ بواسط فارتحل اليه فأحال على شيخ بالبصرة فارتحل اليه فأحال على شيخ بعبادان. قال المومل فلما صرت اليه اخذ يدي فادخلني بيتاً فإذا هو فيه قوم من المتصوفة و

معهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت له يا شيخ من حدثك بهذا الحديث فقال لم يحدثني به احد ولكن رأيت الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعتنا لهم هذا الحديث ليهتدوا به الى القرآن. وما روى عن ابي عصمة نوح بن ابي صريم المروزي قاضي مرو في حياة شيخه ابي حنيفة رحمه الله تعالى والملقب لجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقه مع العلم بأمور الدنيا الجامع انه قيل له من اين لك عن هكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند اصحاب هكرمة هذا فقال اني رأيت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحاق فوضعت هذا حسبة رواه الحاكم لكن اسند الى ابن عسار احمد المجاهيل (او فرط العصبية) اي شدة التعصب لرابيه ومذهبه (كهذه القلدين) فقد روى ابي حاتم عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تاب انظروا نحن نأخذون دينكم فلما كنا اذا هوينا أصرا صيرناه حديثاً. زاد غيره في رواية ونحسب الخبر في اضلالكم. وقيل لسامون بن احمد الهروي ألا ترى الى الشافعي رحمه الله تعالى ومن تبعه بهخراسان. فقال لنا احمد بن عبد الله لنا همد الله بن سعدان الازدي مرفوعاً يكون في امي يقال له محمد بن ادريس اضر على امي من اهلوس ويكون في امي رجل يقال له ابر حنيفة هو سراج امي (او انهاع هوى) كهذه الرؤساء كزيادة الجاح فيما تقدم (او الاغراب لقصد الاشتهار).

وفي الخلاصة ان من الواضعين قوم من السوال والشحاذين يقفون في الأسواق والمساجد فيضعون على رسول الله صلی الله علیه وسلم احاديث باسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الاسانيد.

قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى احمد ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين ايديهما قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين قال حدثنا همد الرزائي قال حدثنا معمر عن قتاده عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب ريشه مرجان واخذ في قصة من نحو عشرين ورقة فجعل احمد ينظر الى يحيى ويحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثته بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة قال فسكتا جميعاً حتى فرغ فقال اي تعال اثار يحيى بيده فجاءه موهما انوال يجيزه فقال له يحيى من حدثك بهذا فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انا ابن معين وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان ابي معين

أحمق وما نحققنا إلا هذه الساعة قال يحيى وكيف علمت أني أحمق قال كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين و أحمد بن حنبل غير كما كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا فوضع أحمد بن حنبل كفه على وجهه وقال دعه يقوم فقام كالمستهزى بهما انتهى.

(وكل ذلك، حرام بالإجماع من يعتد به إلا أن بعض الكرامية) وهم فرقة من المشبهة تبسب إلى عبدالله بن كرام وهو الذي صرح بأن معبوده على العرش و أطلق اسم الجوهر عليه تعالى (و بعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب) ودون ما يتعلق به حكم (وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية وانفقوا على أن تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبار) أي من أكبر الكبار بعد الكفر بالله تعالى (و بالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ وانفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقرونة ببيانه لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث بحديث يروى أنه كذب فهو أحد الكاذبين أخرجه مسلم) إطلاق القول بتحريم الموضوع إلا مقرونة بالبيان بالنسبة إلى هذه الأعصار. قال السخاوي في شرح الألفية وكذا لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالافتصار على إيراد أسناده لعدم الأمن من المحذور وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين و هلم جراً خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن مندة فإنهم إذا ساقوا الحديث بأسناده اعتمدوا أنهم برءوا من عهده انتهى (و) القسم (الثاني من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب المتروك) وهذا القسم تفرد بإقراره مع هذه التسمية المصنف والا فقد أثبتته الذهبي أيضاً نوعاً مستقلاً لكن سماه المطروح وعرفه بأنه ما نزل من الضعيف وارتفع من الموضوع. و مثل له بحديث عمرو بن شهر عن جابر الجعفي عن الحسن عن علي بن أبي طالب و بجوير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(والثالث المنكر على رأي) بالتنوين في المتن و بتركه في الشرح (من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة) وكذا الرابع والخامس فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر) مثاله حديث اللهم انك، أخرجتني من أحب البقاع إليك، فاسكني أحب البلاد إليك، فأسكته الله المدينة رواه الحاكم في الهجرة من مستدركه من حديث الحسن بن سفيان عن أبي موسى الانصاري عن سعد بن أبي سعيد المقبري حدثني أخى هو عبدالله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً قال السخاوي في المقاصد الحسنة وعبدالله ضعيف جداً وهذا الحديث من منكراته انتهى.

اعلم ان بين كلام المصنف في تعريف الشاذ والمنكر وبين كلام ابن الصلاح و منه تبعه نوع مخالفة فان ابن الصلاح قال في كفايه في مبحث الشاذ: اختلف اهل العلم في وصف الحديث بالشاذ فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة مالا يروى من غيره انما الشاذ ان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس. وحكى ابو يعلى الخليلي في جماعة اهل الحجاز نحو هذا وقال الحاكم هو الحديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس له اهل يمتنع لذلك الثقة فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس وذكر انه يغير المعال من حيث ان المعال وقف على علمه الدالة على جهة الوهم فيه. والشاذ لم يوقف على علمه كذلك.

وقال ابو يعلى الخليلي (١): الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الاسناد واحد يشذ بذلك، شيخ ثقة كان او غير ثقة. فيما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به. فلم يشترط الخليلي في الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد. ثم قال اما ما حكى الشافعي رحمته الله بالشذوذ فلا اشكال في انه شاذ غير مقبول. واما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث انما الأعمال بالنيات. ثم ذكر مواضع التفرد منه ثم قال و أوضح من ذلك، في ذلك، حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلوات الله وسلامه عليه نهى عن بيع الولاء وهبته. تفرد به عبدالله بن دينار، وحديث مالك، عن الزهري عن انس ان النبي صلوات الله وسلامه عليه دخل مكة و على راسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري. فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع انه ليس لها الاسناد واحد تفرد به ثقة. قال وفي غرائب الصحيح اشباه لذلك، غير قليلة. قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو تسعين حرفا يرويه عن النبي صلوات الله وسلامه عليه لا يشاركه فيه احد بأسانيد جياذ.

قال: فهذا الذي ذكرناه من مذاهب أئمة الحديث يبين لك، انه ليس الأمر في ذلك، على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم بل الأمر في ذلك، على تفصيل نبيته فتقول: اذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان مخالفا لما رواه من هو أولى بالحفظ منه واضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً وإن لم يكن مخالفاً لما رواه غيره وانما هو امر رواه هو ولم يرو غيره ينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باثقانه وضبطه قبل ما انفرد به

(١) المراد منه الحافظ الخليل بن عبدالله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني الخليلي، نسبة الي جده المذكور. القاضي الحافظ المتوفى سنة ست و اربعين و اربعمائة وهو صاحب تاريخ ابي يعلى المسمى بالارشاد في علماء البلاد. وهذا القول الذي نقله العلامة السندی نقله بعينه الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث. ص ٦٩ فراجع. ابو سعيد السندی.

قال: «فهذا الذي [ذكرناه وغيره]^(١) من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل يُبينه، فنقول: إذا انفرد الراوي بشيء نُظِرَ فيه، فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أولى بالحفظ [منه]^(٢) وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وإن لم يكن مخالفاً لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يرو غيره يُنظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به / ولم يقدح الانفراد فيه كما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن ممن يُوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرده به [حارماً]^(٣) له مزحزحاً له عن حيز الصحيح.

١٣٠

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنّا [لحديثه]^(٤) ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في [روايته]^(٥) من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجهه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم^(٦).

وقال في بحث المنكر: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون [البردعي]^(١) الحافظ: أنه الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف من [غيره]^(٢) روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه

(١) من «علوم الحديث» المطبوع، وسقط من الأصلين.

(٢) من [ز].

(٣) وفي «علوم الحديث»: [خارماً].

(٤) وفي «علوم الحديث»: [حديثه].

(٥) وفي «علوم الحديث»: [راويه] وهو الصواب.

(٦) «علوم الحديث» (ص ٧٩).

آخر، فأطلق [البردعي]^(٣) ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة والشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث.

فالصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفاً في شرح الشاذ. وعند هذا نقول: المنكر ينقسم على قسمين على ما ذكره في الشاذ فإنه بمعناه^(٤). هذا كلامه.

والمصنّف رحمه الله خالفه من جهتين^(٥): أحدهما: أن المصنّف جعل المنكر مغايراً للشاذ وابن الصّلاح جعلهما متّحدين، والثاني: أن المصنّف لم يجعل المنكر والشاذ مشتركاً بين قسمي كل واحد منهما، بل جعل المنكر والشاذ في أوّل الكتاب عبارة عن قسم واحد من قسمي كل واحد منهما واختار كونهما عبارة عن ذلك القسم وجعل كل واحد منهما هنا وفيما سيجيء في تعريف الشاذ عبارة عن القسم الآخر من قسمي كل واحد على رأي.

وابن الصّلاح جعل الشاذ والمنكر قسمين يشتركان فيهما، والمخالفة الأولى موجهة إذ لا يخفى أن الشاذ غالباً يحكمون به على حديث أخفّ في الضعف من حديث حكموا عليه

(١) هكذا في [أ]، ووقع في [ز]: [البرديجي]، قال السيوطي في «التدريب»: «الحافظ أبو بكر البرديجي ... نسبة إلى برديج قرب بردعة، بإهمال الدال المهملة، بلدة بأذربيجان، ويقال له «البردعي» أيضاً»، «تدريب الراوي» (٣٦٦/١).

(٢) كذا في الأصلين ولا توجد في «علوم الحديث»: [غير] بدون الضمير وهو الصواب.

(٣) راجع التعليق الأول في هذه الصفحة.

(٤) «علوم الحديث» (ص ٨٠).

(٥) قال السيوطي في «التدريب»: قد علم ممّا تقدم، بل من صريح كلام ابن الصّلاح أن الشاذ والمُنكر بمعنى، وقال شيخ الإسلام (ابن حجر): «إنّ الشاذ والمُنكر يجتمعان في اشتراط المُخالفة ويفترقان في أنّ الشاذ راويه ثقة، أو صدوق، والمُنكر راويه ضعيف. قال: وقد غفل من سوى بينهما».

راجع «تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي» (٣٦٦/١).

قلت: وراجع بحثه في «علوم الحديث» للإمام ابن الصّلاح (ص ٨٠) بتحقيق نور الدين عتر، أبو سعيد السندي. (منقول من هامش المطبوعة بتغيير في أرقام الصفحات).

بالمنكر، فالفرق بينهما أولى، وأمّا المخالفة الثانية فلا داعي إليها فيما أعرف مع أنّ كثيراً من المحققين كالإمام النووي والحافظ العراقي وافقوا ابن الصّلاح، وقد تظافر المحدثون على إطلاق المنكر على القسم الثاني منه الذي جعله المصنّف منكراً على رأي كما لا يخفى على المتتبع.

١٣١ / قال السّخاوي في «المقاصد الحسنة»: حديث: «إذا كتب أحدكم كتاباً فليُتَرَّبْه؛ فإنه أنجح للحاجة» الترمذي^(١) في الاستئذان من «جامعه»، من حديث حمزة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه رفعه بهذا، وقال: «إنه منكر لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه»، وقال: «وحمزة وهو عندي ابن عمرو النصيبي [هو]^(٢) ضعيف في الحديث».

وقد أخرج ابن ماجه^(٣) في الأدب من «سننه»، من حديث بقيّة، [أخبرنا]^(٤) أبو أحمد الدمشقي، عن أبي الزبير، بلفظ: «تَرَّبُوا صُحُفَكُمْ، [فإنه]^(٥) أنجح لها؛ إنَّ التَّرابَ مبارك» وأبو أحمد قال البيهقي: من مشايخ بقيّة المجهولين، وروايته منكراً، وأشار بذلك إلى هذا الحديث، وكذا قال أبو طالب: «سألتُ أحمد - يعني عنه - فقال هذا حديث منكر، وما روى - بقيّة - عن المجهولين لا يُكتب»^(٦) ^(٧). انتهى.

فقد حكم أحمد والترمذي والبيهقي على هذا الحديث بالمنكر مع كونه مع القسم الثاني إذ لا مخالفة فيه للثقات، وإنّما هو رواية الضعفاء الذين لا يحتمل تفردهم.

(١) «جامع الترمذي» (٢٧١٣)، وفي «الهندية» (١٠٠/٢).

(٢) أثبتناه من نسخ «جامع الترمذي» المطبوعة.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٣٧٧٤)، وفي «الهندية» (ص ٢٦٧).

(٤) كذا في الأصلين و«المقاصد الحسنة»، وفي نسخ «سنن ابن ماجه» المطبوعة: [أنبأنا].

(٥) كذا في الأصلين ولا توجد في النسخ المطبوعة.

(٦) «تهذيب الكمال» (٧١٩٤: ١٤/٣٣).

(٧) «المقاصد الحسنة» (٧٤: ٦٤).

وقال السيوطي في «شرح التقريب»: «ومثال الثاني، وهو الفرد الذي ليس في [روايته] ^(١) من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد: ما رواه النسائي ^(٢) وابن ماجه ^(٣) من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمَرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ...» الحديث، قال النسائي: «هذا حديث منكر» ^(٤). تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات ^(٥)، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف، فقال ابن معين: «ضعيف» ^(٦). وقال ابن حبان: «لا يُحتج به» ^(٧). وقال العُقيلي: «لا يُتابع على حديثه» ^(٨). وأورد له ابن عدي ^(٩) أربعة أحاديث مناكير ^(١٠). انتهى. فقد حكم النسائي على الحديث المذكور بالمنكر مع كونه من القسم الثاني.

ثم لا يخفى أن الفرق الذي اختاره المصنف بين الشاذ والمنكر هو أن الشاذ رواية الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه أو رواية سيئ الحفظ منفرداً، والمنكر رواية الضعيف مخالفاً للثقة أو رواية فاحش الغلط [أو الغفلة] ^(١١) أو من ظهر فسقه منفرداً فرواية سيئ الحفظ من قبيل الشاذ لا من قبيل المنكر عند المصنف.

(١) كذا في الأصلين، وفي «تدريب الراوي»: [راويه].

(٢) «السنن الكبرى» (٤/١٦٦: ٦٧٢٤).

(٣) مثله «سنن ابن ماجه» (٣٣٣٠)، وفي «الهندية» (صد ٢٣٨).

(٤) لم أجده في المطبوعة ولكنه موجود في «تحفة الأشراف» (١٢/٢٢٤).

(٥) «صحيح مسلم» (١٠٩)، وفي «الهندية» (٥٦/١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/١٨٤: ٧٦٤).

(٧) «المجروحين» (٢/٤٧١: ١٢٠٨).

(٨) «الضعفاء» (٤/٤٢٧: ٢٠٥٥).

(٩) «الكامل» (٩/١٠٤: ٢١٤١).

(١٠) «تدريب الراوي» (١/٣٦٥).

(١١) من [ز]، وفي [أ]: [بالغفلة].

فقول السخاوي بعد ما قال: «وقد حقق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة» ثم فصل التمييز بينهما «فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرّد أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أنّ الشاذ رواية ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر رواية ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك»^(١). انتهى، يخلاف ما حققه شيخه من حيث أنّ شيخه جعل رواية الضعيف بسوء الحفظ شاذاً، وهو جعله منكراً مع أنّ مقتضى ظاهر كلامه إنما ذكره من الفرق تفصيل لما حققه شيخه.

١٣٢ / ثم يرد على ما ذكره السخاوي أنّ الشاذ كيف يفترق عن المنكر بأنّ الأوّل رواية صدوق غير ضابط، والثاني رواية ضعيف بسوء الحفظ أو نحوه مع أنّ عدم الضبط إنّما يكون بسوء الحفظ أو فحش الغلط أو كثرة الغفلة، اللهم إلا أن يُقال إنّ محطّ النظر في الافتراق جهالة الراوي أو ظهور الفسق الذي هو من أفراد قوله «أو نحو ذلك» لا سوء الحفظ وسائر أفراد قوله المذكور من فحش الغلط وكثرة الغفلة، لكن أيّ باعٍ على إحداث هذا الاصطلاح الجديد؟

ثمّ اعلم أنّ صريح كلام المصنّف أنّ المنكر لا بدّ له من فحش غلط الراوي أو كثرة غفله أو ظهور فسقه، والشاذ لا بدّ له من سوء الحفظ عند عدم مخالفة الثقة، فلا يكون المنكر ولا الشاذ عند عدم المخالفة إلا حديث من لا تقبل روايته بانفراده، وهو مقتضى كلام ابن الصلاح حيث جعل انفراد الراوي الذي لم يوثق بإتقانه وحفظه لذلك الذي انفرد به قسمين، أحدهما: ما ينزل حديثه من الصحيح إلى الحسن، والثاني: ما ينزل حديثه إلى الضعيف، وسمّى هذا القسم الثاني منكراً وشاذاً، ولم يجعل قسماً ثالثاً، وهو ما ينزل بعض أحاديثه إلى الحسن وبعضها إلى الضعيف.

واستقراء موارد استعمالهم المنكر والشاذ يدلّ على أنّ المنكر والشاذ لا يلزم أن يكون حديث مردود الرواية، فإنّهم يحكمون بالمنكر على حديث يُستبعد من جهة العقل لراوٍ خفّ ضبطه بحيث يعدّ ما انفرد به حسناً إذا لم يكن فيه استبعادٌ من جهة العقل.

(١) «فتح المغيث» (١٢/٢-١٣).

ففي «تنزيه الشريعة» لابن العِرَاق بعد ما ذكر إخراج الطبراني حديث «عائشة رضي الله عنها» أَنَّ رسول الله ﷺ كان يصلي حيث [ما]^(١) دنا من البيت فقالت له: يا رسول الله! ربما صليت في المكان الذي تمر فيه الحائض ولو اتخذت مسجداً تصلي فيه، فقال: «وا عجباً لك يا عائشة! أما علمت أن [الأرض]^(٢) تُطهر سجدة موضعتها إلى سبع أَرْضِينَ؟» إنه قال الطبراني: «لم يروه عن [سعيد]^(٣) إلا ابنه، تفرد به الليث»^(٤).

وقوله «تفرد [به]^(٥) الليث» ممنوع فقد رواه الحسن بن سفيان، حدثنا [حسان]^(٦) بن موسى، ثنا ابن المبارك، ثنا حيوة بن شريح، أخبرني زهرة بن معبد أن بكير [بن]^(٧) الأشجّ حدثه عن عائشة رضي الله عنها فذكره، ومن هذا الطريق أورده الجوزقاني وقال «منكر منقطع»^(٨).

[ولم يرو معبد عن عائشة رضي الله عنها غير هذا.]^(٩)

قلت: وهذا المتن مع نكارتة إسناده حسن، فمعبد قال في «التقريب»: «مقبول»^(١)، وابنه زهرة قال في «التقريب»: «[يقال]^(٢) عابد»^(٣)، والليث فمعلوم إمامته وجلالته، وعبد الله بن

(١) سقط من الأصلين، وهو موجود في «التنزيه» و«الأوسط».

(٢) كذا في الأصلين، وفي «تنزيه الشريعة» و«الأوسط» المطبوعان: [المؤمن].

(٣) كذا وقع هنا في الأصلين: [سعيد]، والأصح [معبد] وهو معبد بن عبد الله بن هشام القرشي التميمي، والد أبي عقيل، كما هو في السند الآتي وكتب أسماء الرجال، راجع «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٣٦: ٢٧٤: ٦٠٧٤).

(٤) «المعجم الأوسط» (٨٦٨٢).

(٥) من [ز].

(٦) كذا في الأصلين، والأصح ما أثبتناه، وهو أبو محمد حبان بن موسى بن سوار السلمي المروزي

الكشمهيني، راجع «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤: ١٠٧٢).

(٧) سقط من الأصلين، وهذا من «التنزيه».

(٨) «الأباطيل والمناكير» (٢/٣٨١).

(٩) هكذا في الأصلين، وليس هذا محله لأنه من تنمة كلام الطبراني، فموضعه بعد قوله: «تفرد به الليث»،

وتأخيره إلى هذا الموضع يخلّ المعنى (من شيخنا مولانا عبد العظيم البلياوي حفظه الله تعالى).

صالح ضعفه جماعة ووثقه آخرون، والمطلّب قال الطبراني: «ثقة مأمون»^(٤). انتهى كلام ابن العِراق.

فحكم بحسن الإسناد مع نكارة هذا الحديث لأنّ فيه بُعداً.

وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي: «عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا جاءه فيئ قسمه من يومه، فأعطى الأهل حظّين [والأعزب]^(٥) حظاً واحداً، فدُعينا و[كنا إذا جاءه]^(٦) قبل عمّار بن / ياسر رضي الله عنه فأعطى حظاً واحداً، [فسخط]^(٧) حتى عَرَفَ ذلك رسولُ الله ﷺ في وجهه ومن [حضر]^(٨)، فبقيت فضلة من ذهب، فجعل النبي ﷺ يرفعها بطرف عصاه [فتسقط، ثم يرفعها فتسقط]^(٩) وهو يقول: «كيف أنتم يومَ [يكثر]^(١٠) لكم من هذا؟» فلم يُجبه أحدٌ، فقال عمّار بن ياسر رضي الله عنه: ودِدنا والله لو [أكثر]^(١١) لنا، فصبرَ من صبر، وفتن من فتن، فقال [له]^(١٢) رسول الله

١٣٣

(١) «تقريب التهذيب» (٦٧٨٠).

(٢) كذا في الأصلين، وفي «تنزيه الشريعة» و«التقريب» المطبوعان: [ثقة].

(٣) «تقريب التهذيب» (٢٠٤٠).

(٤) «تنزيه الشريعة» بتقديم وتأخير (٢/١٠٠: الصلاة ٧١).

(٥) كذا في الأصلين و«الكبير»، وفي «المجمع» [والأعراب].

(٦) بدله: [كنت أدعى] في «الكبير» و«المجمع».

(٧) سقط من [ز]، وفي «الكبير» و«المجمع»: [فتسخط].

(٨) كذا في الأصلين، وفي «الكبير» و«المجمع»: [حضره].

(٩) كذا في الأصل، ولم توجد هذه العبارة في نسخة السيد محب الله صاحب العَلَم (منقول من هامش المطبوعة).

(١٠) [يكثر] في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

(١١) [أكثر] في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

(١٢) سقط من الأصلين، موجود في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

ﷺ: «لعلك تكون فيه شر مفتون» رواه الطبراني^(١)، ورجاله رجال الصحيح ومنتنه منكر، فإن النبي ﷺ لا يقول ذلك لرجلٍ من أهل بدر^(٢). انتهى.

فجعل المتن منكراً مع الحكم بأن رجاله رجال الصحيح.

وقال المصنّف في «تخريج الرافعي» في حديث صلاة التّسبيح: «والحقّ أنّ طرقه كلها ضعيفة، وأنّ حديث ابن عباس رضي الله عنهما يقترب من شرط الحسن، إلا أنّه شاذّ لشدة الفردية [فيه]^(٣)، وعدم المتابع والشّاهد من وجهٍ يُعتبر، ومخالفة هيئتها لباقي الصّلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان [صادقاً]^(٤) صالحاً فلا يُحتمل منه هذا التّفرد، وقد ضعفها ابن تيمية، و[المزني]^(٥)، وتوقف الذهبي، حكاه ابن [عبد]^(٦) الهادي عنهم في أحكامه^(٧)، انتهى.

فجعل مخالفة هيئة صلاة التّسبيح لهيئة باقي الصّلوات دخيلاً في شذوذ هذه الرواية.

وفي «فتح الباري»: «أفلح بن حُميد الأنصاري مولا هم [المزني]^(٨)، أحد الأثبات، وثقه ابن معين^(٩)، وأبو حاتم^(١٠)، والنسائي^(١١)، وابن سعد^(١٢)، وذكره ابن عديّ فقال: «قال ابن صاعد:

(١) «المعجم الكبير» (١٢/٤٠٠٦: ١٨ [٨١]) و«مسند الشاميين» (٢/٧٦: ٩٤٧).

(٢) «مجمع الزوائد» (٥/٣٤١).

(٣) من [ز].

(٤) من [ز].

(٥) كذا في الأصلين، والظاهر أنه المزي كما في «التلخيص الحبير» المطبوع.

(٦) سقط من الأصلين، وهذا من «التلخيص الحبير» المطبوع.

(٧) «التلخيص الحبير» (٢/٤٨٢: ٤٨٢).

(٨) كذا في الأصلين، ولكن أفلح مدني كما في «تهذيب الكمال» (٣/٣٢١: ٥٤٧).

(٩) «الجرح والتعديل» (١/١٢٣٢: ٣٢٣).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) «تهذيب الكمال» (٣/٣٢٢: ٥٤٧).

(١٢) «الطبقات الكبرى» (٥/٤٦٣: ١٣٦٠).

[كان أحمد يُنكر على أفلح حديث ذات عرق]، وقال ابن عدي: ^(١) «لم ينكر عليه أحمد غير هذا، وقد انفرد به عن أفلح المعافى بن عمران، وأفلح صالح، أحاديثه مستقيمة» ^(٢).

قلت: قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول لم يحدث يحيى القطان عن أفلح، وروى أفلح حديثين منكرين «أنَّ النبي ﷺ أشعر» ^(٣) وحديث «وَقَتَّ لأهل العراق ذات عرق» ^(٤)، انتهى ^(٥).

فمع كون أفلح موثقاً به – كما حكاه عن ابن معين وغيره، والموثق به يُقبل ما انفرد به – أنكر عليه أحمد هذين الحديثين.

وفي «المقاصد الحسنة» للسخاوي: حديث: «أنا مدينة العلم، وعليّ بابها»، الحاكم في المناقب في «مستدركه» ^(٦)، والطبراني في «معجمه الكبير» ^(٧)، وغيره من حديث [أبي] ^(٨) معاوية الضّرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس ؓ مرفوعاً به، بزيادة «فمن أتى العلم [فالباب الباب]» ^(٩)، ورواه الترمذي في المناقب من «جامعه» ^(١٠)، وغيره من حديث عليّ ؓ أن النبي ﷺ قال: «أنا دار [العلم]» ^(١١) وعليّ بابها. وقال الترمذي: «إنه منكر» ^(١٢). وقال الحاكم في الأول:

(١) سقط من الأصلين، أثبتناه من «هَدْي السَّارِي».

(٢) «الكامل» بتصرف (٢/١٢٢: ٢٣٠).

(٣) «سنن أبي داود» (١٧٥٧)، وفي «الهندية» (١/٢٤٥).

(٤) «سنن أبي داود» (١٧٣٩)، وفي «الهندية» (١/٢٤٣).

(٥) «هَدْي السَّارِي» (ص ٥٥٢).

(٦) «المستدرک» (٣/١٣٧: ٤٦٣٧) به.

(٧) «المعجم الكبير» (٨/٢٧٧٥: ١١٠٦١) نحوه.

(٨) سقط من الأصلين.

(٩) وفي «المقاصد الحسنة» و«الكبير» المطبوعان [فليأت الباب].

(١٠) «جامع الترمذي» (٣٧٢٣)، وفي «الهندية» (٢/٢١٣)، وقال: «هذا حديث غريب منكر».

(١١) وفي «المقاصد الحسنة» و«جامع الترمذي» المطبوعان [الحكمة].

«إنه صحيح الإسناد»^(٢). وأورده ابن الجوزي من هذين الوجهين في «الموضوعات»^(٣). ووافقه الذهبي^(٤) وغيره على ذلك، وأشار إلى هذا ابن دقيق العيد بقوله: هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل إنه باطل، وهو مشعر بتوقفه في ما ذهبوا إليه من الحكم بكذبه، بل صرح العلائي بالتوقف في الحكم عليه بذلك، فقال: «وعندي فيه نظر»^(٥)، ثم بين ما يشهد لكون أبي معاوية راوي حديث ابن عباس رضي الله عنه حدث به، فزال المحذور عمّن هو دونه، قال: «وأبو معاوية ثقة، حافظ، محتج بإفراده كابن عيينة وغيره، فمن حكم على هذا الحديث مع ذلك بالكذب فقد أخطأ»^(٦)، قال: «وليس هو من الألفاظ المنكرة التي يأبها العقول، بل هو كحديث «أرحم أمتي بأمتي»^(٧) الماضي»^(٨).

فدلّ على أن لإباء العقول مدخلاً في ضعف الحديث.

(١) المصدر السابق.

(٢) مرّ قريباً.

(٣) «الموضوعات الكبرى» (١/٣٤٩).

(٤) «المستدرک» (٣/١٣٧: ٤٦٣٧).

(٥) «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح» بتصرف (١/١٨: ٥٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) «المقاصد الحسنة» (١٢٣: ١٨٩).

اليه من الحكم بكذبه بل صرح العلائي بالتوقف. في الحكم عليه بذلك و قال و هندی فيه نظر ثم بين ما يشهد لكون ابى معاوية راوى حديث ابن عباس رضي الله عنه حدث به فزال المحذور عن هود و نه قال و ابو معاوية ثقة حافظ يحتاج بإفراده كإن عيبه و غيره. فمن حكم على هذا الحديث مع ذلك بالكذب فقد اخطا قال و ليس هو من الألفاظ المنكرة التي يابها العقل بل هو كحديث ارحم امتى هاتى الماضى انتهى فدل على ان لإباء العقول مدخلا فى ضعف الحديث.

فائدة: قال الترمذى فى كتاب الطلاق: ذهب اهل الظاهر و جماعة منهم الشيعة الى ان الطلاقات الثلاث جملة لا تقع الا على واحدة لها روى ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال طاق ركافه بن عبد يزيد زوجته ثلاثا فى مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فسأله عليه الصلوة والسلام كيف طلقها قال طلقها ثلاثا فى مجلس واحد قال انما ذلك طلقه واحدة فارتجعها. والجواب انه منكر. قال أبو جعفر فإنه روى جماعة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال من طلق امراته ثلاثا فقد عصى ربه، و بانك منه امراته ولا ينكحها إلا بعد زوج، منهم سعد بن حشمة و مجاهد و عطاف و دافع و عمرو بن دينار و مالك بن الحويرث. والدليل ما روى ابو داود و الترمذى و ابن ماجه أن ركانة طاق زوجته البهة فحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما اراد الا واحدة، فردها اليه فطلقها الثانية فى زمن عمرو و الثالثة فى زمن عثمان و قال ابو داود و هذا اصح انتهى.

فائدة اخري: قال الحافظ السيوطى: وقع فى عباراتهم انكر ما روى فلان كذا و ان لم يكن ذلك الحديث ضعيفا. قال ابن عدى انكر ما روى يزيد بن عبدالله بن ابى بردة اذا اراد الله أمة خيرا قبض نبيها قبلها. قال و هذا طريق حسن رواه ثقات و قد ادخله قوم فى صحاحهم انتهى. و الحديث فى صحيح مسلم. و قال الذهبى انكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن و هو عند الترمذى و حسنه و صححه الحاكم على شرط الشيخين.

(ثم الوهم و هو القسم السادس و انما افصح به) ولم يقل السادس كما قال فيما سبق لطول الفصل (١) اى الفاصلة بين تفصيله هنا و بين اجماله فيما سبق بقوله او وهمه لا بين قوله

(١) اوضح العلامة ابوالحسن السندى الصغير عبارة المتن هكذا: يعني لو قال والسادس كما فعل فيما قبل لكان تشخيصه موقوفا على عدد الخمسة الاول فى الاجماع فيطول الفصل بين ملاحظة و ملاحظة محكمة. ولا يقال: انه كان عليه الافصح فى الرابع والخامس ايضا لطول الفصل اذ لا يجب الاطراد فى النكات و ايضا فليس طول الفصل فيهما مثله فى السادس. راجع بهجة النظر للعلامة السندى الصغير من اية طبع كنزار محمدى ببلههور.

ثم الوهم و بين ما عطف عليه انه لا طول بينهما في المتن. فلا يرد ما قيل: ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن. و اما جواب بعض المحققين (١) بقوله ان الفصل بمعنى الباب اى افصح به لطول بابه والبحث فيه وهو مقتضى للاهتمام به ففيه انه لا طول لبابه في المتن ايضا (ان اطلع عليه اى على الوهم بالقرائن الدالة على وهم راويه) اما (ان اطلع عليه) باعترافه بالوهم مثلا فلا يسمى معللا (من وصل مرسل) قال بعض المحققين (٢) من بيانه انتهى والموافق لما في كتب الفن ان يجعل بيانا لوهم راويه. قال في الفية العراقي:

وسم ما بعلة مشمول	معللا او لا تقل معلول
وهى عبارة عن اسباب طرث	فيها غموض و خفاء اثر
تدرك بالخلاف والتفرد	مع قرائن تضم بهتدى
جهيزها الى اطلاعه على	تصويب ارسال لما قد وصلا
او وقف ما يرفع او متن دخل	في غيره او وهم واهم حصل
ظني فاعضى او وقف فاحجما	مع كونه ظاهره ان سلما (٣) انتهى.

فجعل الإرسال وما عطف عليه ما يطلع عليه لا ما يطلع به والمراد بها في الألفية من قوله اسباب طرث ما وقع بسببه الخطا من الراوى والقصور في الضبط من فهم المعنى على الخطا كما حكى السخاوى عن المصنف في شرح الألفية فيها روى هشيم عن الزهرى عن على بن حسين عن

(١) وفي نسخة المخطوطة المتوى المملوكة للسيد وحب الله صاحب العلم السندى: الفضلاء بدل المحققين والمراد منه الشيخ على القارى. ونص عبارته هكذا: لطول الفصل اى بابه والبحث فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في الاقسام الآتية ولذا ايضا عطف بشم الدال على التراخي اشارة الى ان التراخي بحسب الرتبة فاندفع ما قيل: ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن. راجع شرحه ص. ١٣. طبع قركيا.

(٢) المراد منه الشيخ على القارى. وفي نسخة المخطوطة: الفضلاء.

(٣) قلت: شرح الناظم المؤلف هذه الايات بقوله: اى رسم الحديث السندى شملته عللة من علل الحديث معللا ولا تسمه معلولا. وقد وقع فى عبارة كثير من اهل الحديث تسمية بالمعلول. و كتب بعد بحث طويل: والعلم عبارة عن اسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه اى قدحت فى صحته وحذفت همزة طرأت فى النظم تخفيفا. و كتب بعد: وتدرك العللة بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم الى ذلك بهتدى الجهد الناقد بذلك الى اطلاعه على ارسال فى الموصول او وقف فى المرفوع او دخول حديث فى حديث او وهم واهم بغير ذلك بحيث غلب على ظنه ذلك فأعضاه وحكم به او تردد فى ذلك فوقف واحجم عن الحكم بصحة الحديث وان لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك مع كون الحديث بالعمل ظاهره السلامة من العلة. وأن فى قولى (أن مسلم) مصدرية. راجع شرح الألفية للناظم الحافظ العراقي رح، ص ١٠٥، ج ١، الطبعة الاولى. ابو سعيد السندى.

اسامة بن زيد مرفوعاً لا يتوارث اهل ملتين ما حاصله ان اصحاب الزهري كلهم رواوا عنه بلفظ لا يرث الكافر المسلم وهشيم رواه مع حفظه بلفظ يظن انه يودى معنى ما سمع فلم يصب . لأن اللفظ الذى اتى به اهم من الذى سمعه انتهى . ومن اشتباه سند حديث بسند حديث آخر واختلاط راوي برابي آخر الى غير ذلك من اسباب الخطاء والنسيان .

(او منقطع) عطف على مرسل (او ادخال حديث فى حديث) عطف على وصل و كذا (او نحو ذلك من الاشياء القادحة) كرفع موقوف و ابدال راوي ضعيف بثقة (و يحصل معرفة ذلك بكثرة التبع و جمع الطرق) و روى عن على بن المدينى انه قال الهاب اذا لم تجمع طريقة لم يتهين خطاه (فهو المعلن (١)) فيه مسامحة كما فى السوابق فإن ما فيه الوهم هو المعلن . وقد وقع فى عبارة كثير من المحدثين و كذا المتكلمين والأصوليين المعلن . و رده ابن الصلاح بأن ذلك مرذول عند اهل اللغة والعربية لأن المعلن من علته بالشراب اى سقاه مرة بعد اخرى و سماه معلن . قال العراقى : الأجود فى تسميته المعلن و كذا وقع هو فى عبارة بعضهم و اكثر عباراتهم فى الفعل اهله فلان هكذا و قياسه معلن . قال الجوهري لا اعلك الله بعلة اى ما اصابك بمصيبة . واما علله فلانما يستعمله اهل اللغة بمعنى الهاه بالشئ و شغله به من تعليل الصبى بالطعام . قال السخاوى و ما يقع من استعمال اهل الحديث له من حيث يقولون علل فلان فعلى طريق الاستعارة انتهى .

و كان وجهه الشبه الشغل فإن المحدث يشغل بما فيه من العمل ثم العلة تجيء قلباً فى المتن و غالباً فى السندا ما قادحاً فى المتن بوقف مرفوع او مثله او غير قادح مثال الأول مامر و مثال الثانى حديث حماد بن مسلمة و غيره عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما رفعه من باع عبداً وله مال و من باع لخلأ قد ابرت الحديث . فإن بعض الثقات رواه عن عكرمة فقال عن الزهري عن ابن عمر رضي الله عنهما فرجع الحديث الى الزهري . والزهري انما رواه عن سالم عن ابيه و هو الصواب ، و مع ذلك فهو معلن ايضا لأن نافعاً رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما فجعل الجملة الأولى عن عمر رضي الله عنه من قوله والثانية عن النبى ﷺ والقول قوله كما صرح به ابن المدينى والدارقطنى والنسائى قال و ان كان سالم اجل منه .

قال المصنف وهذه علة خفية فإن عكرمة هذا اكبر من الزهري و هو معروف بالرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما

(١) كذا فى سائر نسخ الامعان . وفي المتن المطبوع بشرح العلامة ابى الحسن السندي الصغير . هكذا : فهذا هو المعلن .

فلما وجد الحديث من رواية حماد وغيره عنه كان ظاهره الصحة واعتضد بذلك ما رواه الزهرى عن سالم عن أبيه و ترجع به على ما رواه نافع ثم فتشنا فبان ان عكرمة سمعه ممن هو اصغر منه وهو الزهرى. والزهرى لم يسمعه ممن ابن عمر انما سمعه من سالم. فوضح ان رواية حماد مدلسة او مسواة، و رجع هذا الإسناد الذى كان يمكن الاعتضاد به الى الإسناد المحكوم عليه بالوهم. وكان سبب حكمهم عليه بذلك، كون سالم او من دوله سلك الجادة فإن العادة فى الغالب ان الإسناد اذا انتهى الى الصحابي قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر والحديث من قوله كان ظنا غالبا على ان من ضبطه هكذا اتقن ضبطا (١). و مثال الثالث ما رواه الثقات كيعلى بن عبيد عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار الحديث. فهذا اسناد متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح. والعللة فى قوله عن عمرو بن دينار، انما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأئمة عن اصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد و عدل عن عبد الله بن دينار الموافق له فى اسم أبيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة.

و بالمثال الثانى ظهر ان الخلاف فى الألفية فى قوله يدرك بالخلاف اهم من ان يكون راوى الحديث خالف من هو ارجح منه او مرجوح فى نفسه و بالقرائن صار راجحا فى هذا المقام فإن سألنا اجل من نافع و مع ذلك فى هذا المقام القول قول نافع و رواية سالم معللة. ثم ان المصنف رح اكتفى فى الاطلاع على الوهم على القرائن مع: لخلاف الدالة على وهم الراوى كما سبق وصاحب الألفية كما مر عنه قال تدرك بالخلاف و بالتفرد مع قرابين الخ فجعل ادراكه بانضمام القرابين مع الخلاف او التفرد ولعل المصنف اشار بقوله وجمع الطرق الى الخلاف والتفرد فإن سبب معرفتهما جمع الطرق ثم ان اهل الفن ذكروا فى تعريف المعلل كما حكيناه عن الألفية مع كون ظاهره السلامة. وهذا لا يتم فى المثال الثالث فانهم حكموا بأن رواية يعلى بن عبيد عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار فى المثال الثالث معللة مع انه ليس ظاهره السلامة على ما اختاره المصنف لأن يعلى بن عبيد خالف اكثر اصحاب سفيان نعم بالقريظة الخفية التى اطلع بها على السبب الطارى يعلى بن عبيد وهو موافقة اسم عمرو بن دينار و عبد الله بن دينار اذداد الجزم

(١) قلت: من قوله: حديث حماد بن سلمة الي قوله: اتقن ضبطا كل العبارة من شرح الحافظ السخاوي للألفية بعيثه. راجع شرحه: فتح المغيث ص ٩٤، الطبعة الاولى علي الحجر. ابو سعيد السندى.

بضعف الرواية المذكورة فلعل المراد بقوله مع كون ظاهره السلامة اعم من السلامة عن الضعف المطلق او مقدار الضعف الذى حصل بسبب القرينة.

(وهو) اى هذا النوع (من اغمض انواع علوم الحديث وادقها و اشرفها) حتى قال ابن المهدى لأن اعرف علمه حديث واحد احب الى من ان اكتب عشرين حديثاً ليس عندي (ولا يقوم به) اى هذا الفن (الا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفته تامة) بمراتب الرواة (فى العدالة والضبط وغيرهما) وملكه قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل من اهل هذا الشأن كعلي بن المدينى (بالباء) واحمد بن حنبل والبخارى و يعقوب بن شيبة و ابى حاتم) وفى نسخة بزيادة الرازى (و ابى زرعة والدارقطنى وقد بقصر عبارة المجلد من اقامة الحججة على دعواه) بأن يعلم ان فى الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيان وجهه (كالصيرفى فى نقد الدينار والدرهم) قال ابن المهدى انه الهام لو قلت له من اين قلت هذا لم يكن له حجة وكم لا يهتدى لذلك. وسئل ابو زرعة عن الحججة لقوله فقال ان تسألنى عن حديث لم تسأل عنه ابا حاتم و ابن واره يعنى محمد بن مسلم بن واره و تسمع جواب كل منا لا تخبر احدا منا بجواب الآخر فإن اتفقنا فاعلم حقيقة ما قلنا و ان اختلفنا فاعلم انا تكلمنا بما اردنا ففعل فاتفقوا فقال للسائل فاعلم ان هذا العلم الهام. واعلم ان بعضهم يطاق العلة على غير المعنى المذكور ككذب الراوى و فسقه و غفلته وسوء حفظه ونحوه من اسباب تضعيف الحديث. والترمذى سمي النسخ علمه. قال السخاوى فكانه اراد علمه مانعه من العمل لا الاصطلاحية (ثم المخالفة) وهو القسم السابع ان كانت واقعة) بسبب تغيير السياق اى سياق الاسناد (فالواقع) اى الحديث الواقع فيه (ذاك التغيير هو) على ما فى نسخة (مدرج الاسناد) سمي به لأن المغير ادخل الحال فى الاسناد. فالاسناد مدخل فيه.

واعلم ان تفسير مدرج الاسناد بظاهره يشمل مقابلاته الآتية غير ما يليه من التقديم والتأخير وزيادة الراوى و ابداله و تغيير حرف او حروف فلا تصح المقابلة كما يدل عليه لفظ او اللهم الا ان يخص التعبير على وجه لا يشملها باستعانة السياق.

(وهو اقسام : الأول ان يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة غير وية عنهم راو فيجمع الكل) اى كل تلك الجماعة (على اسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف) مثاله ما رواه الترمذى عن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل و منصور والأعمش عن ابى وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله ﷺ اى الذنب اعظم. الحديث

وهكذا رواه محمد بن كثير العبدى عن سفيان فيما رواه الخطيب. فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش لأن واصل لا يذكر فيه عمرا بل يجعله عن أبي وائل عن عبدالله هكذا رواه شعبة ومهدى بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسنادين معاً يحيى بن سعيد القطان في رواية عن سفيان وفصل احدهما من الآخر رواه البخارى في صحيحه في كتاب المحاربين عن عمرو بن علي عن يحيى وعنه سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبدالله وعن سفيان وعن واصل عن أبي وائل عن عبدالله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل قال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفيان عن اعمش ومنصور واصل عن أبي وائل عن أبي مبصرة يعني عمر فقال دعه كذا ذكر العراقى فى شرح الألفية (١).

قال السخاوى فقوله دعه يحتمل انه امر بالتمسك بما حدث به و عدم الالتفات لخلافه ويحتمل انه امر بترك عمرو من حديث واصل لكوله تذكر انه هو الصواب او لكونه كان عنده محمولاً على رفيقه فلما سأله عنه بانفراده اخبره بالواقع انتهى (٢). اقول هذا الكلام يدل على جواز تعدد هذا القسم اذا كان من كانت روايته مدرجة محمولاً على رفيقه. (الثنانى ان يكون المتن عند راو) اى باسناد واحد فصح الاستثناء بقوله (الا طرفاً منه فإنه) اى الطرف عنده (باسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالاسناد الأول) مثاله حديث رواه ابو داود من رواية زائدة وشريك، و رواه النسائى من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله ﷺ وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب. قال موسى بن هارون و ذلك عندنا وهم فقوله ثم جئت ليس هو بهذا الاسناد وإنما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض امله عن وائل وهكذا رواه مبيناً زهير بن معاوية و ابو زيد شعاع بن الوليد فميزا قصه تحريك اليد من تحت الثياب و فصلها من الحديث و ذكر اسنادها كما ذكرنا (٣).

(١) راجع شرح الألفية للناظم الحافظ العراقى، ج ١، ص ١٢١-١٢٣، الطبعة الاولى بمصر.

(٢) راجع فتح المغيث شرح الألفية للحافظ السخاوى الصفحة ١٠٥، طبعة الحجر بلكنو الهند.

(٣) قلت: كل هذا من قوله "مثاله حديث رواه ابو داود الى هنا من عبارة الحافظ العراقى فى شرح الألفية بعينها. وقد صححت اشطاط النقل من الاصل اى شرح الألفية بحمد الله. وكتب الحافظ العراقى بعد هذا: قال موسى بن هارون الجمال: وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشعاع بن الوليد فهما اثبت له رواية من روى رفع اليد من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل. وقال ابن التلاح انه هو الصواب. راجع الشرح المتوسط للناظم الحافظ العراقى على الفيتة، ج ١، ص ١٢١، الطبعة الاولى. ابو سعيد السندى.

(ومنه) أى ومنه قبيل القسم الثانى (ان يسمع الحديث من شيخه) أى بلا واسطة (الا طرفا منه فيسمعه من شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما بحذف الواسطة) اقول هذا القسم ينهى ان يكون مستثنى من عموم ما سيجى ان الادراج عمدا باقتسامه حرام اذا كان رواية ما سمعه من شيخه بلفظة عن وقال ونحوها لأن غاية ما فيه تعمد الإرسال وهو ليس بحرام.

(الثالث ان يكون عند الراوى متنان مختلفان) باسنادين مختلفين (اما من جانبين او من واحد فقط) فيرويها معاً كاملين او مختصرين (او احدهما مختصراً دون الأول) راو عنه مقتصراً على احد الاسنادين او يروى (أى راو واحد) الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد من المتن الآخر ما ليس فى الأول (وهذا المدرج (١) طرف من المتن الآخر، وفى القسم الثانى طرف من ذلك، المتن. مثاله حديث رواه سعيد بن ابى مریم عن مالك عن الزهرى عن انس ان رسول الله ﷺ قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا الحديث. فقوله " ولا تنافسوا " مدرجة فى الحديث أدرجها ابن ابى مریم من حديث آخر لمالك عن ابى الزناد عن الأهرج عن ابى هريرة روى عن النبى ﷺ: اياكم والظن فإن الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا. وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس فى الأول ولا تنافسوا وانما هو فى الحديث الثانى (٢).

(الرابع ان يسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك) أى الرابع ان لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق اسناده فقط ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاماً من قبل نفسه فيظن ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد كذا قال السخاوى فى شرح الألفية (٣). ويظهر منه انه لا ذكر لمتن الحديث فى الرابع فلا يصدق تعريف المدرج المتن عليه. مثاله حديث رواه ابن ماجة

(١) كذا فى نسخة السيد محب الله صاحب العلم وفى نسخة المخدم التتوى المملوكة للسيد وهب الله صاحب العلم: "فهذا المدرج" بالفاء بدل الواو.

(٢) قال الحافظ السخاوى: (ادرجه) أى ولا تنافسوا (ابن ابى مریم) هو الحافظ ابو محمد سعيد بن محمد

بن الحكم الجمعى المصرى شيخ البخارى. راجع فتح المغيـث ص ١٠٤، طبعة الحجر. ابو سعيد السندي.

(٣) قلت: وكتب الحافظ السخاوى بعد هذا فى آخر الباب: وقد صنف الخطيب فى هذا النوع كتاباً و

سماه الفصل للوصول المدرج فى النقل ولخصه شيخنا (الحافظ بن حجر) مع ترتيبه له على الابواب

وزيادة العلل وسماه تقريب المنهج بترتيب المدرج وقال فيه انه وقعت له جملة احاديث على شرط

الخطيب وانه عزم على جمعها و تحريرها والحاقها بهذا المختصر او فى آخره مفردة كالذيل و

كانه لم يبيضاها فما رأيتها بعد. راجع شرحه فتح المغيـث ص ١٠٥، طبع الحجر.

عن اسماعيل بن محمد الطلمح عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن ابي سفيان عن جابر مرفوعاً من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال الحاكم دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستمل بين يديه وشريك يقول ثلث الأعمش عن ابي سفيان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ ولم يذكر المتن، فلما نظر الى ثابت بن موسى قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار وانما اراد ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت انه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن ابي سفيان عن جابر بن عبد الله يعتقد الشيطان على قافية راس احدكم. فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك. انتهى وعلى هذا لا يكون من هذا القسم الرابع بل من قبيل المدرج في المتن اذ لم يسق شريك اسناده فقط بل ساق الإسناد مع المتن ثم ذكر هذا الكلام من نفسه.

ومن ههنا ظهر ان قول السخاوي بعد ما ذكر هذا القسم الرابع وفسره بما نقلنا عنه وله امثلة: منها قصة ثابت بن موسى الزاهد مع شريك القاضي فقد جزم ابن حبان بأنه من المدرج انتهى محل نظر اذ ما جزم به ابن حبان يقتضى ان يكون مدرج المتن فكيف يصلح لأن يكون حلة لكونه من هذا القسم الرابع، الا ان يقال ان كونه من هذا القسم لما ذكر الحاكم والاحتجاج بقول ابن حبان بمجرد كونه مدرجاً لا لكونه من هذا القسم. ويؤيده ان السخاوي قال في موضع آخر: ولم يذكر اى شريك المتن الحقيقى بهذا السند وذكره حسب ما اقتضاه كلام ابن حبان انتهى.

ثم ان العراقي قال في الألفية في بحث الموضوع: ومنه نوع وضعه لم يقصد (١). نحو حديث ثابت (من كثرت صلواته الحديث وهلة سرت انتهى اى غلط من ثابت سرت تلك الغلط بحيث نشرت فرواه عنه غير واحد لكنه يخالف لما ذكره ابن الصلاح وتبعه النووي. ففي كتاب ابن الصلاح تبعاً للخليلى في الإرشاد وربما غلط غلط فوق في شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار انتهى وفي تقريب النووي: وربما وقع في شبه الوضع بغير قصد انتهى (٢) فلهذا قيد المصنف الكذب في تعريف الوضع

(١) قلت: هذا هو المصراع الثاني للبيت ٢٣٤ كلام بعض الحكماء في المسند - ومنه نوع وضعه لم يقصد. والبيت ٢٣٦ - والواضعون بعضهم قد صنعوا من عند نفسه وبعض وضعوا وقوله: نحو حديث البخ. هو البيت - ٢٣٨ - راجع الألفية وشرحها للناظم الجافى العراقي ص ١٤٣ ج ١ - الطبعة الاولى بمصر.

(٢) يقول شارحه السيوطي: (و ربما وقع) الراوى (فى شبه الوضع) غلطاً منه (بغير قصد) فليس (بقيد الحاشية على ص ١٤٢)

بالعمد وجعل هذا النوع من المدرج لا من الموضوع و يؤيده انه قال ابو حاتم الرازي كنهته
عن ثابت فذكره لابن نمير فقال: الشيخ يعني ثابت لا بأس به والحديث منكر انتهى فلم يجعله ابن
نمير موضوعاً لكن قال ابو حاتم بنفسه والحديث موضوع و وجهه السخاوي بانه موضوع باعتبار
الطريق المركبة له لا من طريق ثابت الذي لم يقع منه الكذب عمداً.

(هذه اقسام مدرج الاسناد و اما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه) اي
ليس الكلام من جملة ذلك المتن كما قال بعض المحققين (١) ، و يرد عليه انه يصدق على ما ادرج في
المتن بعض من المتن الآخر كما في الشق الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد
الا ان يقيد الكلام الواقع في تعريف المتن بأن لا يكون من كلام النبي ﷺ. و يمكن ان يقال
بعض المتن الآخر في هذا الشق متصف بكونه متنا بدون الادراج. والمراد بوقوع الكلام في المتن
ان يتحقق انصافه بهذه الصفة بالوقوع في المتن و به يندفع الاعتراض الذي اورد على تعريف
المدرج في الاسناد الذي اشار اليه المصنف بأنه اريد بتغيير سياق الإسناد تغييره باعتباره نفسه
في المتن يلزم ان لا يندرج فيه القسم الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد
وان اريد تغييره اعم من أن يكون باعتباره نفسه او باعتباره متعلقه و هو متن الحديث يندرج فيه
مدرج المتن ايضا لأننا نختار الشق الأول لكن في التغيير في المتن بمعنى ان لا يدخل فيه ما لا يحصل
كوله متناً الا بالإدخال لا ان لا يدخل فيه كلام آخر اصلاً بقربنة المقابلة بمدرج المتن.

و قال بعض المحققين (٢) في الجواب و رفع بأن يقال اراد بمدرج المتن ما يكون التغيير في
المتن فقط او يقال ما يكون في اسناده و معناه تغييره فهو بالاعتبار الأول مدرج الإسناد و بالاعتبار
الثاني مدرج المتن انتهى.

و يرد على الجواب الأول ان الاعتراض على تعريف مدرج الإسناد لا يندفع بالتصرف في

(حاشية مسلسل)

بموضوع حقيقة بل هو - و يقسم المدرج اولى - كما ذكره شيخ الاسلام (ابن حجر) في شرح النخبة.
قال بأن يسوق الاسناد فيعرض له عارض الخ. راجع التتريب بشرحه التتريب ص ١٨٨ نشر المكتبة
العلمية بالمدينة المنورة. ابو سعيد السندی.

(١) قلت: المراد منه الشارح التاريخ وفي نسخة المخدم التتوي: الفضلاء بدل المحققين. و عبارته
منه: (ليس منه) اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن و حاصله ان يذكر الراوي صحابيا او
غيره كلاما لنفسه او غيره فيرويه - من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل يميز عنه بأن يعزوه
لقائله صريحا او كناية فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال انه من الحديث الخ. راجع شرحه ص ١٣
طبع تركيا.

(٢) وفي نسخة المخدم بعض الفضلاء بدل المحققين.

مدرج المتن و على الثاني يلزم ان يكون الشئ الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد و مدرج المتن مدرج الإسناد و المتن باعتبارين فلما وجه تخصيص عد الأول فى مدرج الإسناد و عدّ الثاني فى مدرج المتن.

(فتارة يكون) اى ادراج المتن (فى اوله) مثاله ما رواه الخطيب من رواية ابن قطن و شباهة فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ اسبغوا الوضوء و بيل للأعقاب من النار. فقلوه اسبغوا الوضوء من قول ابي هريرة رضى الله عنه و وصل بالحديث فى اوله كذلك. رواه البخارى فى صحيحه عن آدم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة رضى الله عنه قال اسبغوا الوضوء فإن ابا القاسم قال و بيل للأعقاب من النار. قال الخطيب و هم ابن قطن و شباهة فى روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سبقنا و ذلك ان قوله اسبغوا من كلام ابي هريرة رضى الله عنه و قوله للأعقاب من النار من كلام النبى ﷺ. ثم الإدراج فى اول السند نادر جدا حتى قال المصنف انه لم يجد غير هذا المثال الا ما وقع فى بعض طرق حديث بسرة الآتى.

(وتارة فى اثناؤه) مثاله ما رواه الدارقطنى من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول من مس ذكره او انشبهه او رفعه فليتبوء ضاء فإن عبد الحميد بن جعفر رواه عن هشام كذلك. وكذا ابو كامل الجحدري عن يزيد بن زريع عن ايوب السختياني عن هشام مع كون الانثيين والرفع انما هو من قول عروة كما فصله حماد بن زيد وغيره عن هشام. و هو الذى رواه اصحاب يزيد بن زريع عنه ثم جمهور اصحاب السختياني عنه واقتصر عشرون من حفاظ اصحاب هشام على المرفوع فقط و ممن صرح بأن ذلك قول عروة، الدارقطنى و الخطيب. فهى مثال الإدراج فى وسطه، لكن روى هذا الحديث الطبراني فى الكبير عن حديث محمد بن دينار عن هشام فقدم المدرج و لفظه من رفعه او انشبهه او ذكره.

(و تارة فى آخره) مثاله ما روى ابو خبيثة زهير بن معاوية عن الحسن ابن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله ﷺ علمه التشهد فى الصلوة فقال قل التحيات لله فذكر حتى قال اشهد ان لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم نقم وإن شئت أن تقعد فاقعد كذا رواه ابو خبيثة كما قاله جمهور اصحابه. فأدرج فى الحديث قوله فإذا قلت السخ فإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبى ﷺ. من الدلائل عليه ان الثقة عبد الرحمن بن ثابت اخذ من رواه عن ابن الحر المذكور فضل الموقوف على المرفوع بقوله قال ابن مسعود و هو ثقة عن زهير

لنفسه أيضا كذلك، و يتناهد باقتصار حسين الجعفي و ابن عجلان و محمد بن آهان في روايتهم عن المهر كل من التشهد عن هلقمة وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه على المرفوع فقط و كذلك، صرح خير واحد من الأئمة بعدم رفعه بلى اتفقوا كما قال الطيبي في الخلاصة على انه مدرج كذا قال السخاوي.

(و هو) اي ما يقع في الآخر (الأكثر لأنه يقع بعد عطف جملة على جملة) فيه إشكال فإن الكلام الواقع في المتن الذي ليس منه في مدرج المتن يقع بعطف جملة على جملة لا بعد عطف جملة على جملة. والجواب ان المراد بقوله المذكور ان يتحقق وقوعه بعد عطف جملة على جملة لا ان يتبدى وقوعه بعد العطف المذكور. ثم معنى قوله لأنه لا يقع بعد عطف جملة على جملة أن مدرج المتن غالبا يقع بعطف جملة على جملة و القسم الآخر كذلك، غالبا لا باقى الأقسام و ان القسم الأخير يقع كثيرا بعطف جملة على جملة ففى نفسه و بالنسبة الى القسمين الأولين والغالب في المدرج المتن هذا العطف. فلا يرد ما قيل انا لا نسلم ان الأخير انما يكون بعطف كلام مستقل على آخر مثله بل يكون بعطف مفرد بلا عطف. ولو سلم ان الأخير لا يقع إلا بعطف الجملة على الجملة فلا نسلم أن وقوعه بعطف الجملة فقط يدل الأكثرية مع أن الأول والثاني يقعان بعطف الجملة أيضا (او يدمج موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم فيه تسامح) من باب عموم المجاز و إلا فالوقوف ما يروى عن غير الصحابة قيل انما يطلق عليه مقيدا فيقال حديث كذا موقوف على عطاء او على طاؤس و اما اذا طلق فيختص بالصحابة كذا ذكر بعض العارفين (١) (مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم او فعله من غير فصل) فهذا هو (مدرج المتن) سمي به لأنه ادرج في المتن شيء فهو مدرج فيه والحامل على هذا الإدراج اما تفسير غريب في الخبر واستنباط فهمه منه احد رواه كفههم عروة بن الزبير من حديث بسرة رضى الله تعالى عنهما ان الوضوء ينتقض بمس ما هو مظنة الشهوة فادرج فيه الأنثيين والرفع.

(و يدرك الإدراج) بأربعة أشياء (هو روى رواية مفصلة) اي مبينة (للقدر المدرج مما ادرج فيه) اي المدرج او فيه نائب الفاعل مثاله ما ذكر آنفا في حديث القشهاد من ان شهابه رواه عن ابي خيثمة و عبد الرحمن بن ثابت عن ابن الحر ففصلاه (بالنصب على ذلك، من الراوى) كحديث ابن مسعود رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل الله ندا دخل النار قال و اخرى اقوالها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل الله ندا دخل الجنة او من بهض الأئمة

(١) في نسخة المخدم التوى " الشارحين " بدل المحققين. والمراد منه الشيخ علي القاري.

(المطالعين) دلي ذلك، كإدراج قطبي والخطيب في حديث هشام بن عروة المتقدم (أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك)، كقول أبي هريرة رضي الله عنه في حديث للعبد المملوك أجران ما نصه والذي نفسى بيده أولا الجهاد في سبيل الله وبراى لأحببت أن أموت وأنا مملوك (وقد صنف الخطيب في المدرج كتابها ونخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الحمد) أعلم أن الحكم بالإدراج بهذه الأمور مختلف ففي الأخير قطعى وفيها إذا كان المنصيص على ذلك، من الراوى أيضا قطعى أو كالمقطعى. وفي الهواشى ظنى بل أشار ابن دقيق العيد في الاقتراح إلى ضعفه حيث كان أول الخبر كقوله قال رسول الله ﷺ اسبغوا الوضوء، ومنى من الأشياء لا سيما أن جاء ما بعده بإو العطف وكذا حيث كان في أثناء اللفظ المنفق على رفعه وكذا قال في الإمام أنه إنما يكون الإدراج بلفظ تابع يمكن استقلاله على اللفظ السابق انتهى.

لكن أشار الحافظ العراقي في هرح الترمذى إلى دفع الاستبعاد الذى ذكره حيث قال: وإن الراوى يرى أشياء متعاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك، عنده و صار الموقوف لذلك أول الخبر أو وسطه. ولا شك، أن الفاصل معه زيادة علم فهو أولى نقله السخاوى في شرح الألفية. ثم قال وبالجملة فقد قال شيخنا أنه لا مانع من الحكم على ما فى الأول أو الآخر أو الوسط بالإدراج إذا قام الدلائل المؤثر غلبة الظن انتهى (١) ثم انهم قالوا: الإدراج بأقسامه أى عمداً حرام إنما فيه من التلويح والتدليس وأن كان بعضه أخف من بعض كتفسير لفظة غريبة مثل المزينة والمخاهرة والعرايا ونحوهما مما فعله الزهرى وغيره من الأئمة بل لا يظهر التحريم فى مثله كذا قال بعض المحققين (٢).

وقال السيوطى فى شرح التقریب: وعندى أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع و لذلك، فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة انتهى (٣) وقول ابن السمعاني وغيره المتعمد له ساقط العدالة ومن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين يحمل على ما عداه كذا قال بعض المحققين (أو) أن كانت المخالفة بتقديم أو تأخيرى فى الاسماء (أى غالبا لقوله بعيد هذا وقد يقع القلب فى المتن أيضا (كمر بن كعب وكعب بن مرة) بأن يكون الواقع أحدهما فيغلط الراوى بالتقديم

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ١٠٣، طبع الحجر.

(٢) فى نسخة المخدم: "النضلاء"، مكان المحققين. والمراد منه الشيخ على القارى وقال بعد هذا:- لا سيما فى المتفق عليه. راجع شرح القارى ص ١٣٨، طبع تركيا. قلت: عبارته الأخيرة من قوله و عبارة ابن السمعاني الخ كلبوا مأخوذة من التدريب فكان عليه أن يذكر الحوالة. أبو سعيد السندى.

(٣) راجع التدريب شرح التقریب للحافظ السيوطى ص ١٤٨ نشر المكتبة النامية بالمدينة المنورة.

والتأخير ويقول مقامه الآخر (لأن اسم أحدهما اسم اب الآخر وهذا هو المقلوب) أى قسم من أقسامه. قال بعض العارفين فالمقلوب ما يكون اسم أحد الراويين اسم اب الآخر مع كونهما من طبقة واحدة فيجعل الراوى سهوا ما هو لأحدهما الآخر كذا ذكر السخاوى. فى شرح التقريب فالمصنف ترك قيد طبقة واحدة وقيد السهو انتهى كلام بعض العارفين.

قال بعض المحققين (١) اعتراضه مدفوع لأنه أراد ما يعمهما فالترك أولى كما لا يخفى و يحمل كلام السخاوى على قسم من أقسام المقلوب لا أن المقلوب منحصر فيه لظهور بطلانه كما سيبنى من بهانه انتهى.

اقول بالى عن ارادة المصنف تعميم السهو وغيره قوله فيما بعد فلو وقع الإبدال عمدا لمصلحة بل للإغراب مثلا فهو من أقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب والمعلل اذ مقتضاه تخصيص المقلوب عنده بما وقع سهوا و غلطا لا تعميمه للعمد والسهو.

ثم اعلم ان العراقى فى الألفية و شرحه قسم المقلوب السندى الى قسمين عمدا و سهوا والعمد الى قسمين ايضا فصار ثلاثة أقسام و قال فى تعريف القسم الأول ان يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر فى طبقته ايصير بذلك غريبا مرغوبا فيه (٢)، و فى تعريف القسم الثانى هو ان ياخذ اسناد متن فيجعل على متن آخر و متن هذا فيجعل باسناد آخر اما اغرابا او اختصارا (٣) لحفظ المحدث هل هو حافظ اولا وهل يقبل التلقين ام لا، و فى الثالث و هو المقلوب السندى سهوا ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه (٤) والمصنف جعل قسمي العمد داخلين فى الإبدال دون القلب فإن كان الإبدال المذكور للمصلحة فالحديث موضوع و ان كان لمصلحة فلا كما سيبنى

(١) فى نسخة المخدوم " الفضلاء". والمراد منه الشارح القارى بح وهكذا قوله بعض العارفين فى نسخة المخدوم: بعض الفضلاء. وهو الشيخ القارى قد دفع الاعتراض بعد نقل العبارة المذكورة. راجع شرحه ص ١٣٨ طبع تركيا.

(٢) قلت: ان الحافظ العراقى اورد مثاله: كحديث مشهور بسالم فجعل مكانه نافع وكحديث مشهور بمالك فجعل مكانه عبدالله بن عمر ونحو ذلك. ومن كان يفعل ذلك من الوضعيين حماد بن عمرو النصيبى واسماعيل بن أبى حية وبهلول بن عبيد الكندي واورد الأمثلة. راجع شرحه على متنه الألفية فى بحث المقلوب. ص ١٣٢ ج ١، الطبعة الأولى بمصر.

(٣) قلت: قوله اما اغرابا الخ تلخيص كلامه. واصل عبارته هكذا: وهذا قصد به ايضا الاغراب فيكون ذلك كالموضع وقد يفعل اختصارا لحفظ المحدث وهذا بفعله أهل الحديث كثيرا وفى جوازه نثار الخ. راجع شرح الألفية لناظمها، ج ١، ص ١٣٩.

(٤) راجع شرح الحافظ العراقى. ص ١٤٠ ج ٢.

بهذا التفصيل عنه فيما بعد وذكر القسم الثالث لكن بقيد التقديم والتأخير مع انه مطلق يشمل ما انقلب اسناده على راو فيجعل غلطاً حديث راو الآخر كما روى في مسند الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان انه قال حدث سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ انه قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس فقلت له نعمت يا ابا عبد الله اى عثرت فقال كيف هو قلت حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن ابي الجراح عن ام حبيبة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقت . وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري و تواضعه و انصافه و على قوة حافظة تلميذه القطان و جرأته على شيخه حتى خاطبه بذلك و نبهه على عثوره حيث سلك ، الجادة لأن جل رواية نافع هي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فكان قول الذي يسلك ، غيرها اذا كان ضابطاً أرجح وكذا خطأ يحيى بن القطان شعبة حيث حدثوه عنه بهديث لا يجد عبد طعم الإسمان حتى يؤمن بالقدر عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب و قال حدثنا به سفيان عن ابي اسحاق عن الحارث عن ابن مسعود رضي الله عنه وهذا هو الصواب ولا يقضى ليحيى ان يحكم على شعبة بالخطأ الا بعد ان يتيقن الصواب في غير روايته فإين هذا ممن يترض عليه فيقول مثلاً بمحتمل ان يكون عند ابي اسحاق على الوجهين فحدث به كل مرة على احدهما . وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق الا ان جاءت رواية عن الحارث يجمعهما . و مدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما تقوى في الظن . و أما الاحتمال المرجوح فلا تعزبل عندهم عليه كذا ذكره السخاوي في شرح الألفية ناقلاً عن المصنف مع زيادة و حذف كما قال (١) .

(والخطيب فيه) اى فى هذا النوع من المقلوب بخصوصه (كتاب رافع الارتباب وقد يقع القلب فى المتن) اى فى نفسه ايضاً (كحديث ابي هريرة عند مسلم) فمسلم رواه عن ابي هريرة مقلوباً و عن غيره على الأصل (فى السبعة الذى بظلمهم الله فى ظل عرشه ففقه) اى ففى ذلك الحديث او فى مسلم (و رجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم بيمينه ما تنفق شـاله فهذا مما انقلب على احد الرواة انما هو) اى الممن الصحيح (لا تعلم شـاله ما تنفق بيمينه كما فى الصحيحين) ومن امثله كما ذكره الجلال البلقيني حديث عائشة رضي الله تعالى عنها صرفوعا ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال فمقلوب اذا الصحيح فى لفظة

(١) من قوله : فى مسند الامام احمد الى هنا من عبارة الحافظ السخاوي . راجع شرحه ففتح المغنيث شرح الألفية ص ١١٨ طبع الحجر بحث المقلوب .

عائشة رضى الله تعالى عنها ان هلالا يؤذن ليليل وكذا جاء عن ابي عمر رضى الله تعالى عنهما ولم يرتض البلقيني جمع ابن خزيمة بينهما بهجوين ان يكون ^{عليه السلام} كان جعل اذان الليل لهما بينهما فجاء الخبران على حسب الحالين وان تابعه ابن حبان عليه السلام بالغ فجزم بهم وقال البلقيني انه بعيد ولو فتحنا باب التأويل لاندفع كثير من علل المحدثين. قال السخاوى واما شيخنا فمال الى ضعف رواية القلب وقال ابن عبد البر: المحفوظ حدث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وهو الصواب.

(او كانت المخالفة بزيادة راوٍ في اثناء الاسناد ومن لم يزدنا اتقن) من الإتيان كأفيد من الإفادة والبلغ من المبالغة وافعل التفضيل مما ما ضبه على أربعة احرف عند سيهويه قياس وعند غيره سماع كذا قال بعض المحققين نقلاً عن الموشح (١) (ممن زاده او ترجع جانب الحذف) بقرينة دالة على الوهم (فهذا هو المزيد فى متصل الاسانيد و شرطه ان يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة) ولم يظهر كونه عند الراوى بالوجهين ظهوراً بيناً بتصريحه بذلك او ما يقوم مقامه اما اذا ظهر كما فى رواية عروة دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان عن مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك، فقال مروان اخبرتنى بسرة بنت صفوان انها سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس احدكم ذكره فليبوضأ فإنه رواه عروة عن بسرة بلا واسطة ايضا مع تصريحه بكونه عنده من الوجهين فى بعض الروايات كما روى عنه انه ^{عليه السلام} قال ثم لقيت بسرة فسألتها عن هذا الحديث فحدثتنى به عن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن ^{عليه السلام} من هذا القبيل بل مما جاء على الوجهين وانما حكم المزيد فى متصل الاسانيد اذا لم يكن كذلك . و وقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة لانه ح اماره على ان زيادة الراوى وهم منه و غلط و ان جاز ان يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه اولم يكن حالة روايته الحديث بدون ذكر الزيادة ذاكرة لسماعه بدونها ثم يذكر ذلك لان الظاهر ممن وقع له مثل ذلك ان يذكر السماعين فإذا لم يجىء عند ذكره و كان من لم يزد اتقن مع تصريحه بالسماع حملناه على الزيادة المذكورة مثاله (٢) ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثنى بسر بن عبد الله قال سمعت ابا ادريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت ابا مرزؤد الغنوي يقول سمعت النبى صلى الله عليه وسلم

(١) فى نسخة المتخوم الفضلاء بدل المحققين. والمراد منه الشارح القاري رح. راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.
(٢) هذا المثال والتحقيق عنيه كله من شرح العلامة القاري. راجع شرحه الصفحة المذكورة.

وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها. فذكر سفيان و ابى ادريس في هذا زيادة وهم. اما ابو ادريس فلنسب الوهم فيه الى ابن المبارك. لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة ولم يذكروا ابا ادريس بين بسر و واثلة، صرح بعضهم بسماع بسر من واثلة. قال ابو حاتم الرازي: كثيرا ما يحدث بسر عن ابى ادريس فوهم ابن المبارك وظن ان هذا مما رواه عنه عن واثلة (١)، و اما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر بلا واسطة و صرح بعضهم بلفظ الإخبار بينهما.

ثم ان المصنف قيد كونه من الزيد في متصل الأسانيد في هذه المسئلة بما اذا كان من لم يزدها اتقن، و ابن الصلاح اطلق على ما قال العراقي في تحرير كلامه و على ما اشار اليه وى هو متردد في هذه الصورة في الحكم بكونه من الزيد و في كونه محتملا لأن يكون من هذا القبيل ومما جاء على الوجهين اذا لم يكن مع عدم الحكم بشيء منهما قرينة تدل على كونه وهما.

قال ابن الصلاح في كتابه: الإسناد الخالي عن الراوى الزائد ان كان بلفظ عن في ذلك فينبغي ان يحكم بإرساله و يجعل معللاً بالإسناد الذى ذكر فيه الزائد وان كان فيه نصريح بالسماع او بالأخبار كما في المثال الذى اردناه فجاز ان يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه من نفسه. فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه عن ابى ادريس عن واثلة ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا اللهم الا ان توجد قرينة تدل على كونه وهماً كنحو ما ذكره ابو حاتم في المثال المذكور. و ايضا فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك ان يذكر السماعين فإذا لم يجيء عنه ذلك حملناه على الزيادة المذكورة انتهى.

و قال العراقي في شرح الألفيه :- الصواب ما ذكره ابن الصلاح من التفصيل واقتصر عليه و هو ان الإسناد الخالي عن الراوى الزائد ان كان بلفظ عن في ذلك وكذلك ما لا يقتضى الاتصال كقال ونحوها فينبغي ان يحكم بإرساله و يجعل معللاً بالإسناد الذى ذكر فيه الراوى الزائد لأن الزيادة من الثقة مقبولة. و ان كان بلفظ يقتضى الاتصال كحدثنا واخبرنا وسمعت فالحكم بالإسناد الخالي عن الراوى الزائد لأن معه الزيادة وهى اثبات بسماعه مع احتمال كونه قد حمل على كل قد سمعه من هذا و من هذا. قال ابن الصلاح فجاز ان يكون قد سمع ذلك عن رجل عنه ثم سمعه منه نفسه قال و ايضا فالظاهر ممن وقع له مثل هذا ان يذكر السماعين فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة انتهى فحمل كلام ابن الصلاح

(١) قلت: الشيخ القارى كتب بعد هذا: وليس كذلك بل هو مما سمعه بسر من واثلة. راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.

فجائز الخ على احتمال السماعين و ان كان الحكم للإسناد الخالي عن الزائد واستدل عليه بقوله فإذا لم يجر عنه ذكر حملناه على الزيادة المذكورة هذا ما حمل عليه العراقي كلامه. واما النووي فقال في التقريب الخالي عن الزائد ان كان بحرف عن فينهى ان يجعل منقطعاً و ان صرح فيه بسماع او اخبار احتمل ان يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه منه الا ان توجد قرينة تدل على الوهم و يمكن ان يقال الظاهر ممن وقع له هذا ان يذكر السماعين و اذا لم يذكرهما حملت على الزيادة انتهى فقوله و يمكن اشارة الى ما قلنا انه اشار اليه.

و بما ذكرنا ظهران ما قال بعض المحققين (١) عند قول المصنف و شرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة لكن ترجح جانب الحذف بقرينة دالة على الوهم كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة والجزري في الهداية فاندفع ما قال بعضهم فيه انه على تقدير التصريح بالسماع لا يتعين المزيد لجواز ان يكون الراوى سمع من رجل و هو من شخص ثم سمع ذلك الراوى من ذلك الشخص نفسه انتهى مبنى على ما اشار اليه النووي والا فمقتضى ما حمل العراقي كلام ابن الصلاح عليه ان كون الحكم للإسناد الخالي عن الزائد عند التصريح بالسماع مطلق الا انه ان وجدت قرينة تدل على وهم الراوى يحكم به وهمه والا فالحكم للخالي عن الزائد مع احتمال ان يكون مما جاء على الوجهين. ثم ما لسه بعض المحققين (٢) الى هداية الجزري غير موجود فيه فإنه لم يذكر في الهداية في هذا البحث الا قوله واعرف خفي مرسل من مسند وما يزداد في اتصال سند. قال السخاوى في الغاية شرح الهداية اشتمل هذا البيت على اشارة لنوعى المرسل الخفى والمزيد فى متصل الأسانيد مع كونه لم يذكرهما فيما سرده او لا من الأقسام وهما مهمان افرد الخطيب فى كل منهما تصنيفاً لكن لم يعرف الناظم واحداً منهما بل اقتصر على الأسر معرفة الإرسال الخفى من السند الذى ظاهره الاتصال وكذا ما يزداد فى السند المتصل انتهى. ثم ان المصنف لم يبين حكم ما اذا صرح راوى الخالي عن الزائد بلفظ السماع ولم يكن انقضى من زاده (والآم) اى و ان لم يقع التصريح بالسماع المذكور (فمضى كان معنعنا مثلاً ترجعت الزيادة) كحديث رواه عبد الرزاق على صفيان الثوري عن ابي اسحق زيد بن شبيب عن حذيفة مرفوعاً " ان ولتموها اياكم نقوى امين " فهو منقطع فى مؤخرين لانه روى عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن ابو شهبة عن الثوري ايضا و روى ايضا عن الثوري عن شريك عن ابي اسحق. ثم ان ما ذكره

(١) فى نسخة السخاوى الفضلاء، والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.

(٢) فى نسخة السخاوى: الفضلاء، والمراد منه الشارح القاري. راجع الصفحة المذكورة.

المصنف يقتضى ترجيح الزيادة في المعتنى إذا كان من لم يزد أتقن وقد سبق أنه صرح في بعض تصانيفه أن ترجيح الوصل والرفع فيما تعارضا مع الإرسال والوقف إنما هو عند تساوى روايتهما والا فالحكم للراجع مع أن الرفع والوصل زيادة من الراوى فينبغى له أن يبين وجه الفرق بين الصورتين على أنه قد ذكر في جامع التحصيل في أحكام المراسيل صوراً كثيرة حكم فيها البخارى و ابو زرعة والترمذى الإسناد الخالى عن الزائد مع عدم التصريح بالسماع. فالحق أن الحكم بترجيح الزيادة فيما إذا كان الإسناد الخالى عن الزائد بلفظ عن ليس على الإطلاق، وإن الأمر كما قال في جامع التحصيل بعد ذكر امثلة المزيد في معصل الأسانيد. وهذه الأمثلة كلها يظهر أن الحكم بالزيادة تارة للاعتبار برواية الأكثر وتارة للتصريح بالسماع من الأعلى وتارة بقريضة تنضم الى ذلك الى غيرها من الوجوه انتهى نعم الراوى معنى قال على فلان ثم ادخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده من الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك كما ذكر في جامع التحصيل.

ولو حمل كلام المصنف على أن مراده ترجيح الزيادة إذا تقارب راويها مع راوى الاسناد الخالى عن الزائد وإن كان راوى الخالى اتقن وأرجح في الجملة وأما إذا تعاد صريحتهما فالحكم للراجع موافقاً لما مر عن ابن سبيل الناس في مسألة تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف و حملنا كلام المصنف عليه في المسئلة المذكورة لم يبعد.

ويمكن أن يقال معنى قوله ترجحت الزيادة أن الظاهر هذا الترجيح والمحصل واحد لرجوع هذا التوجيه الى التوجيه المقدم يعنى إذا كان الظاهر هذا الترجيح فيرجح الزيادة فيها إذا تقاربا والا فالحكم للراجع.

ثم لا يخفى أن المصنف حكم في هذه المسئلة بحكم كلى وهوائ كل ما صرح فيه الراوى الخالى عن الزائد بلفظ السماع فالحكم له ومتى كان معناه ترجيح الزيادة وقد سبق في بحث المراسل الخفى في قول المصنف ولا يكفى أن يقع في بعض الطرق الزيادة راو بينهما لاحتمال أن يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلى ونعل مراده حكم كلى شامل لجميع صور ما وقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما وههنا الحكم الكلى لراوى الخالى عن الزائد فيما صرح بلفظ السماع وراوى الزائد فيما إذا لم يصرح أو المراد الحكم الكلى في جميع الصور. وعلى ما سئلنا لم يحكم الحكم الكلى فيما إذا لم يصرح راوى الخالى عن الزائد بالسماع ولم تقارب صريته مع صريته راوى الزائد بل المدار حينئذ على الترجيح أو اطراد الحكم الذى يقطع فيه بكونه

من المزيّد في متصل الأسانيد أو من قبيل المرسل الخفى وعلى ما ذكرنا من العراقى الحكم هند
تصريح راوى الخالى عن الزائد بلفظ السماع له مع احتمال ان يكون مما جاء على الوجهين (او) ان
كانت المخالفة بإيداله) اى الراوى سواء وقع من راو واحد فيرويه مرة على وجه و مرة على وجه
آخر مخالف له او من اثنين و جماعة فيرويه بعضهم على وجه و بعضهم على وجه آخر مخالف له
(ولا مرجع للأحد الروايين على الأخرى) اما ان ترجحت فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ
مضطربا . (فهذا هو المضطرب) بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب كما ذكره السخاوى . (وهو يقع
فى الإسناد غالبا) مثاله شيبثى هود و اخوانها فإنه اختلف فيه على ابى اسحق السبيعى فقبل عنه عن
عكرمة عن ابى بكر رضي الله عنه ومنهم من زاد بينهما ابن عباس رضي الله عنه ، وقيل عنه عن ابى جحيفة عن
ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن البراء عن ابى بكر رضي الله عنه ، وقيل عنه عن مبسرة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل
عنه عن مسروق عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن مسروق عن عائشة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه
عن حلقمة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن عامر بن سعد عن ابيه عن ابى بكر رضي الله عنه
وقيل عنه عن ابى الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه ذكره الدارقطنى مبسوطا ، ذكره السخاوى .

وقد يقع اى الاضطراب فى المتن كالاختلاف فى الصلوة فى قصة ذى اليمين فمرة شك
الراوى اى الظهر او العصر (١) ومرة جزم بالظهر و اخرى بالعصر و اخرى قال واكثر (٢) ظنى انها العصر
قال السخاوى و عند النسائى ما يشهد لأن الشك فيها كان من ابى هريرة و لفظه صلى النبى ﷺ
احدى صلاتى العشى قال ابو هريرة رضي الله عنه لكنى نسبت قال شيخنا فالظاهر ان ابا هريرة رضي الله عنه رواه كثيرا
على الشك و كان ربما غلب على ظنه انها العصر فجزم بها (٣) ثم طرأ الشك فى تعيينها على ابن سيرين ايضا
لما ثبت عنه انه قال سماها ابو هريرة و لكنى نسبت انا و كان السبب فى ذلك الاهتمام بها فى القصة من
الاحكام الشرعية و اهد من جمع بأن القصة وقعت مرتين و لكنى كثيرا ما يسلك ، الحفاظ كالنووى
ذلك ، الجمع بين المختلف توصلا الى تصحيح كل من الروايات صونا للمرواة الثقات ان يتوجه
الغاط فى بعضهم (٣) وقد لا يكون لواقع التعدد نعم قد رجح شيخنا فى هذا المثال الخاص رواية من عين
العصر فى رواية (٤) ابى هريرة رضي الله عنه انتهى (٥) فان تم الترجيح فلا اضطراب (لكنى قل ان يحكم المحدث

(١) قلت : فى شرح السخاوى بعد هذا : ومرة قال احدي صلاتى العشى اما الظهر و اما العصر .

(٢) ونى شرح السخاوى : " واكثر ظنى " .

(٣) فى شرح السخاوى " الى بعضهم " مكان " فى بعضهم " .

(٤) فى شرح السخاوى " حديث " مكان رواية .

(٥) راجع شرح السخاوى على الالنبية طبع الحجر ص ١٠١ ، طبع النوار محمدى بكنو - الهند .

بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الإسناد) ولا بد في هذا المقام من تبيين امور
 احدها ان تحقق الاضطراب بالإبدال مقيد بأن لا يكون الراوى متهما في احد الوجهين او مثله
 مما احتمل ان يكون المراد منه الواقع في الوجه الأخير فإن كان كذلك، تعين الجمع ومع ذلك
 ففي تحقق الضعف بهذا الاضطراب تفصيل واختلاف ذكره في نظم الاقتراح للمراقى و شرحه
 حلى الافراح وسند كراهية الشرح ومقنه فإن فيه فوائد كثيرة لا تخفى على ذوى الفهم. وهذه عبارته:
 فإن يكن بعض الوجوه امكنا في قوة من البعض الآخر لكون راويه أكثر صحة للمروى عنه
 والحفظ او غير ذلك من وجوه الترجيح فاحكم له ولا اضطراب حينئذ. وقوله امكنا يقتضى
 قوة مقابلة وعبارة اصله لا تقتضى ذلك. فإنه قال: فإن كان احد الوجوه مرويا من وجه
 ضعيف والآخر من وجه قوى فلا تعاليل والعمل بالقوى متعين. وما ذكره الناظم اولى لفهم
 صورة اصله من الباب الاول او لم يكن كذلك فإن امكن الجمع بين تلك الوجوه او الوجهين
 بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين الواردين عن معنى واحد كالإيهام في احد الوجهين
 بأن قال الراوى فيه عن رجل والتميز في الوجه الآخر بأن يسمى ذلك الراوى فهو شبهه فاضح لا
 اشكال فيه لأنه يمكن ان يكون ذلك المسمى هو ذلك المبهم اولم يكن كذلك بأن ورد
 الحديث لمعنيين أى يسمى مثلا الراوى باسم معين في رواية و يسمى باسم آخر في رواية اخرى
 واللام بمعنى هو فشكل ان يتعارض فيه امران: احدهما انه يجوز ان يكون الحديث قد رواه كل
 من المعنيين الذين سماهما معا والثاني ان يكون قد رواه واحد فقط ولكن اختلف فيه. و اليه اشار
 بقوله او فواحد فقط اى فحسب و على الثانى لا يخلو الحال اما ان يكونا ثقتين او احدهما
 ضعيف والاخر ثقة فإن يكونا ثقتين لم يبطل بمقتضى الفقه مع الأصول اى لم يضر على مقتضى
 مذهب الفقهاء والأصوليين لأنه ان كان الحديث عن المعين فهو عدل وان كان عن الآخر فهو
 عدل فكيف ما انقلبنا انقلبنا الى عدل فلا يضر هذا الاختلاف بل غيرهم اى غير الفقهاء
 والأصوليين يقول قد بدل ذال اضطراب حينئذ على انتفاء ضبطه اى الراوى في الجملة.

ثم هذا لما يتوجه اذا كان لا دليل على ان الحديث عنهما جميعا اما اذا دل دليل على ان
 ذاك عنهما بأن رواه مرة عن هذا ومرة عن هذا اى عنهما فما ذاك اختلاف فيه
 يدل على طرحه. اما الضعف في راو من اثنين اى اما اذا كان احد الراويين ضعيفا فذو توقف
 هل هو للعدل اى فيتوقف فيه لتردد الحال بين ان يكون ذلك الراوى رواه عن العدل او عن
 الجريح او لهما اى رواه عنهما وهو على احد هذه التقديرات غير حجة وهو ما اذا كان عن

المجروح ومنه يعتمد مجرد جواز كونه منهما لا يلتفت الى هذه التعليل وهذه الاحتمالات
التي تأتي حيث لا يكون الطريقان مختلفين بل يكون شيوخ هذين الراويين واحدا اما كذا اختلفت
الطرق كأن روى الزهري مثلاً حديثاً عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ورواه مرة عن شخص
ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنه فلا يصح تعليل روايته عن سعيد عن أبي هريرة بالرواية الأخرى لأنهما
حديثان وافزع ايها الطالب الى الترجيح ولا تغفل عنه عند الإخلاف فإن النظر اليها هو عند
التساوي والتقارب نعمة: المضطرب نوع من المعلل انتهى عبارة شرح نظم الاقتراح.

و مثله في شرح الألفية للسخاوي حيث قال في شرح تعريف المضطرب: وكذا الاضطراب
ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبراً بها للمفطين فاكثر عن معنى واحد ولو لم يترجح
شيء (١) و قال في شرح تعريف الصحيح ومنها اي ومن المسائل المختلف فيها (٢) الحديث الذي يرويه
العدل الضابط هو تابعي مثلاً عن صحابي و يرويه آخر مثله سواء عن ذلك التابعي بعينه لكن
عن صحابي آخر فإن الفقهاء واكثر المحدثين يجوزون ان يكون التابعي سمعه منهما ان لم يمنع منه
مالع وقامت قرينة له كما صياني في ثاني قسمي المقلوب (٣) وفي الصحيحين الكثير من هذا وبعض
المحدثين يعلمون بهذا متمسكين بأن هذا الاضطراب دليل على عدم الضبط في الجملة والكل
متفقون على التعليل بها اذا كان احد المتردد فيها ضعيفاً انتهى (٤)

الثاني انه قد تحقق بها نقلنا من عبارة حلي الأفراح في حل نظم الاقتراح ان الروايتين
المختلفتين اذا لم يمكن الترجيح بينهما ولم يمكن الجمع بالمعنى الذي ذكره والمروى عنهما اللذان
اختلفا فيهما ثقتان فقيه اختلاف الفقهاء والأصوليين مع المحدثين. فالفقهاء والأصوليون لم يبالوا
بهذا الاختلاف والمحدثون قائلون بدلالة هذا الاختلاف أحياناً على انتفاء ضبط الراوي إذا لم يدل
دليل على ان ذلك عنهما اما اذا دل دليل على ان ذلك عنهما بأن رواه مرة عن هذا ومرة
عن هذا ومرة عنهما فالاختلاف فيه لا يدل على الطرح.

(١) قلت: ان الشارح السخاوي اورد هذا التحقيق تحت هذا البيت من الألفية: بعض الوجوه لم يكن
بمضطرباً والحكمم للراجع منها وجباً. والحكم للراجع منها اي من الوجوه او من الوجهين وجباً اذا
المرجوح لا يكون مائلاً من التمسك بالراجع وكذا الاضطراب ان امكن الجمع الخ. راجع شرحه ص ٩٩
طبع الحجر بلكنو انشده.

(٢) قلت: هذا التفسير من الشارح العلامة السندي.

(٣) قلت اصل العبارة هكذا: وقامت قرينة الاسناد في ثاني قسمي المقلوب.

(٤) راجع شرح السخاوي ص ٤٠ طبع الحجر القديم بلكنو.

ولا يخفى ان الدلائل الدال على ان الروايتين عنهما ليس منحصرا في الطريق الذي في حلي
الافراح بل له طرق اخرى منها ما يفهم من كلام المصنف في مقدمة فتح الهارى حيث اجاب عن
التقاد الدارقطنى على ما اخرج البخارى عن ابى نعيم عن زهير عن ابى اسحق قال ليس ابو هيبدة
ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه عن عبد الله قال اثبت انبى صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثه
الحديث بالاضطراب على ابى اسحق برواية اسرائيل عنه عن ابى عبيدة عن ابيه ورواية مالك بن
مغول عنه عن الأسود الى آخر ما ذكر من وجوه الاختلاف على ابى اسحق بما حاصله ان الاختلاف
على الحافظ فى الحديث لا يسوجب ان يكون مضطربا الا بشرطين اجمعهما استواء وجوه
الاختلاف واثابهما مع الاستواء ان يعذر الجمع على قواعد المحدثين او يغلب على الظن ان ذلك
الحافظ لم يضبط هذا الحديث بعينه وان الروايات المختلفة عنه لا يخلو اسناد منها عن مقال غير
الطريقين المتقدم ذكرهما من زهير واسرائيل وظاهر سياق زهير يشعر بان ابى اسحق كان
يرويه اولا عن ابى عبيدة ثم رجع عن ذلك صيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه فهذا
صريح فى ان ابى اسحق كان مستحضرا للسندين جميعا عند ارادته الحديث ثم اختار طريق
عبد الرحمن والضرب عن طريق ابى عبيدة فلا تعارض بين الطريقين ولا يرد شىء منهما على ما
حذر مع رجحان رواية زهير لأنها اقتضت الاضراب عن رواية اسرائيل ولم تقتض ذلك رواية
اسرائيل انتهى فان هذا الكلام دل على ان على ان مثل قول ابى اسحق ليس ابو هيبدة ذكره
ولكن عبد الرحمن بن الأسود ايضا من الدلائل الدالة على الجمع ومثلها ما فى مقدمة فتح الهارى
ايضا الحديث الستون اخرج البخارى حدثنا محمد بن ابراهيم التيمى حدثنى عروة بن الزبير
قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص اخبرنى بأشد شىء صنعه المشركون بالنهى صلى الله عليه وسلم الحديث
وتابعه ابن اسحق عن يحيى بن عروة عن عروة قلت لعبد الله بن عمرو وقال هشام عن ابيه
قيل لعمر بن العاص وكذا قال محمد بن عمرو بن ابى سلمة عن قلت ذكر البخارى الاختلاف
فيه كما ترى واقتضى صنعه ترجيح رواية محمد بن ابراهيم التيمى لأن يحيى وهشاما ابى عروة
اختلفا عن ابيهما فوافق محمد ابراهيم يحيى بن عروة على قوله عن عبد الله بن عمرو اكد ذلك
ان لقاء عروة لعبد الله بن عمرو بن العاص اثبت من لقاءه لعمر بن العاص وقد صرح فى الحديث
محمد بن ابراهيم التيمى بأنه هو الذى سأل وأما رواية هشام فليس فيها انه سأل عمرو بن العاص
فيحتمل انا كان بلغه ذلك، من عمرو بن العاص لأن رواية ابى سلمة تدل على ان عمرو بن العاص
حدث بذلك وكان يبلغ عروة عنه فأرسله عنه ثم لقي عبد الله بن عمرو فسأله فحدث بذلك

و مقتضى ذلك تصويب صنيع البخارى و تبيين بهذا و أمثاله ان الاختلاف عند النقاد لا يفسر اذا قامت القرائن على ترجيح احدى الروايات و امكن الجمع على قواعدهم انتهى.

ثم انه تبيين بما ذكرنا ان امكان الجمع على قواعد المحدثين على ما ذكره المصنف في فتح البارى اعم منه ان يكون الوجهان او الوجوه المختلفان او المختلفة بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين الواردين على معنى واحد او بطريق آخر كما ذكرنا اذا دل الدليل على ثبوت الرواية على الراويين اللذين وقع الاختلاف على الراوى عنهما فامكان الجمع له معنيان خاص و عام و قولهم المضطرب ما اختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه و بعضهم على وجه آخر يخالف ولا يترجح احدهما على الآخر ولا يمكن الجمع بحتمل المعنيين لكنه اذا حمل على المعنى الاول لا يكون كل مضطرب ضعيفا فإنه يشمل حيثما حديثا وقع الاختلاف على روايته مع دلالة الدليل على ثبوت الرواية على الرواة او الراويين كالمحدثين المتقدمين الذين اجاب عنهما المصنف للدارقطنى مع انه ليس بضعيف.

الثالث: انه ذكر فيما نقلناه عن حلى الأفراح ان المضطرب نوع من العلل و انه اذا لم يمكن الجمع بالمعنى الذى ذكره ولم يمكن الترجيح ان المروى عنهما يكونان ثقتين ولم يدل دليل على ان ذلك الحديث عنهما فالمحدثون يحكمون بدلالة ذلك فى بعض الأحيان على انفاء الضبط فليس الاضطراب بالشروط المذكورة دال بطريق الاطراد على الضعف بل الضعف دال على القرائن الدالة على وهم الراوى ان وجدته فضعيف والافلا. والمفهوم منه سائر عبارات الكتب انه موجب للضعف عند وجود الشروط المذكورة مطلقا عند المحدثين الذين قالوا بضعفه.

الرابع: ان المضطرب فى المتن على ما ذكرنا ما اختلف الرواة فى معناه اختلفا لا يمكن الجمع بينه بالترجيح لاحد الوجه و بهذا لم يتميز عن المعارضين الذين تعذر الجمع بينهما ولم يترجح احدهما على الآخر مع ان المضطرب من قبيل المردود والمعارض من قبيل المقبول ولم أر لدفع هذا ما يشفى العليل الا انه ظهر بعد التأمل التام فى امثلتهما ان بقيد الاول باتحاد المتن ولثاني بالعدد. والفرق ان المدار فى القبول والرد على غلبة الظن يكون المروى من كلام النبوة و عدمه فإذا اختلف المتنان احتمل لنسخ احدهما والاختصاص بأمر لم يظهر دليله فلم يعارض الاختلاف ثقة الراوى فيترجح كونهما من كلام النبى ﷺ أما اذا اتحد المتن و تعذر الجمع فتعين كون احدهما خطأ ولم يترجح احدهما على الآخر بحكم بصحته لم يثبتا سر و دتبع بمعنى انه لم يغلب فى الظن واحد منهما بكونه من كلام النبوة لكن لم يتعدد الطريق يعرف بها عند الاختلاف ان هذا المتن واحد

او متعدد معرفة شافية خير انه تقدم من المصنف في بيان المتابعة والشاهد نوع بيان لهما.

و ذكر السخاوى فى حديث نزع الخاتم المتقدم ذكره الذى حكم عليه ابوداود بالنكارة ما يومى الى هاتهما. فقد روى اصحاب السنن الأربعة عن انس بن مالك عن ابي هريرة عن ابن جريج عن ابي جريج عن ابي جريج عن الزهرى عنه انه قال: كان النبی صلی الله تعالى علیه وآله وسلم اذا دخل الحلاء وضع خاتمه. قال ابوداود بعد تخريجه: هذا حديث منكر قال وانهما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن انس ان النبی ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم القاه قال والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وكذا قال النسائي انه غير محفوظ. قال السخاوى فى شرح الألفية ولم يوافق ابوداود على الحكم عليه بالنكارة فقد قال موسى بن هارون لا ادفع ان يكونا حديثين و مال اليه ابن حبان فصحيحه انتهى وكذا يومى الى البيان ما تقدم من حلى الافراح من قوله اما اذا اختلفت الطرق كان روى الزهرى مثلاً حديثاً عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه الى قوله لأنهما حديثان وما فى شرح الإلهام فقد ذكر فيه اولاً جواب الطحاوى عن حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قل رسول الله ﷺ طهور اداء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب أن اها هريرة رضي الله عنه خالفه فى فتواه. ذكر الطحاوى فى شرح الآثار عن ابي نعيم حدثنا عبد السلام ابن حرب عن عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة رضي الله عنه فى الاناء ولغ فيه الكلب والهرة قال يغسل ثلاث مرارة قال الطحاوى فلما كان ابرهيرة رضي الله عنه قد رأى ان الثلاثة تطهر الإناء من ولوغ الكلب فيه. وقد روى عن النبی ﷺ ما ذكرنا ثبت بذلك نسخ السبع لأننا نحسن الظن به ولا نتوهم عليه انه يترك ما بسمعه عن النبی ﷺ لا الى مثله والا سقط حدائقه فلم يقبل قوله وروايته ثم ذكر ما قال البيهقي عليه فيه انه روى عن ابي هريرة رضي الله عنه قوله نحو روايته عن النبی ﷺ قال البيهقي فروينا عن حماد بن زيد ومعتمر بن سليمان عن ابوب عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة من قوله نحو روايته عن النبی ﷺ ثم ذكر من جهة ابي داود رواية المعتمر وحماد عن ابوب الوقف ثم قال فى الإلهام فنقول هذا اختلاف فى حديث واحد و رواية ابوب هي رواية مسند عن معتمر مرفوعاً ذكره الطحاوى من رواية المقبرى عن المعتمر و اذا كان اختلافاً فى حديث واحد روايته ترجع الى اصل واحد فاما ان يسلك الطريق الفقهي و يجمع ما امكن الجمع و اما ان يسلك الطريق الحديثية بالتعليل عند الاختلاف فى الحديث الواحد ثم ذكر ما يتفرع على سلوك الطريق الاولى ثم قال و ان سلك الطريق الحديثية فاما ان يجرى على تقديم رفع من رفع على وقف من وقف او تعلل رواية الرفع

بالوقف وبحكم بالوقف فإن قدم الرفع فالحديث واحد له رفعه فلا يكون موقوفا فلا يصح
أن يجعل مذهبا لأبي هريرة رضي الله عنه وإن قدم الوقف على الرفع في الحديث الواحد فهو مع كونه مذهبا
يرهب عنه هو وغيره في موضع يبطل استدلاله بالحديث. ويمكنه ههنا أن يقول التمسك برواية
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين التي لم يختلف في رفعها وأرجع في رواية أيوب إلى الوقف
فأثبت قول أبي هريرة رضي الله عنه لكن لما كان الكل راجعا إلى قول محمد بن سيرين وروايته فيجعل
حديثا واحدا مختلفا فيه من أي جهة ورد عن ابن سيرين انتهى بتغيير يسير في بعض الفاظه.

ثم لا يخفى أن التمهيد في المضطرب يكون المتن واحدا يقتضي التقييد في الشاذ أيضا وكذا
في المنكر عند من جعله بمعنى الشاذ فإن مخالفة الثقة مع من هو أوثق وأكثر عددا إنما يوجب
هدم حجة الظن بأنه أوس من كلام النبوة إذا لم يجعل النسخ وغيره من الأمور المتحققة عند
تعدد المتن الدافعة لتحلل الاختلاف وأما إذا تحقق احتمال النسخ ونحوه فالظن الحامل بخبر الثقة
موجود فكيف يعد شاذًا. وحصل الكلام أنه لا فرق في هذا التقييد بين الشاذ والمضطرب. فإذا
قدم أحدهما يقيد الآخر أيضا.

الخامس أن الفقهاء والأصوليين إنما لم يبالوا باختلاف في الإسناد إذا كانا قلتين كما تقدم
في حلى الأفراح إذا كان في الإسناد وحده أما إذا كان في الإسناد مع المتن فبعضهم يبالون به ففى
تدقيق التحقيق في معرفة أحاديث التعليق وقد ذكر الإمام أبو عمر ابن عبد البر في كتاب التمهيد
له هذا الحديث يعني حديث القلتين قال وهو حديث يرويه محمد بن إسحاق والوليد بن كثير جميعا
عن محمد بن جعفر بن الزبير وبعض رواة الوليد بن كثير يقول فيه عن محمد بن عمار بن جعفر
ولم يختلف عن الوليد بن كثير أنه قال فيه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه برفعه ومحمد
بن إسحاق يقول فيه عن محمد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله ورواه عاصم بن المنذر فاختلف
فيه عليه أيضا. قال فيه حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله وقال فيه حماد
بن زيد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر وقال حماد بن سلمة فيه إذا كان الماء قلتين أو
ثلاثا لم ينجسه شيء وبعضهم يقول إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وهذا اللفظ محتمل للتأويل
ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب الوقف عن القول بهذا الحديث على أن القلتين غير معروف
ونحو أن يتبع الله عباده سيما لا نعرفه انتهى ومثل هذا كثير في كلامهم.

السادس أنه تقدم عن حلى الأفراح أنه إذا كان الاختلاف في راويين أو رواية أحدهما أو
أحدهم ضعيف ممن اعتمد مجرد جواز الجمع بكون الرواية منهما أو منهم لا يلتفت إلى هذا التعليق

وغيرهم يلتفت اليه و تقدم عن السخاوي انه قال في شرح الألفية ان الكل متفقون على التعليل
بما اذا كان احد المتردد فيهما ضعيفا. وصنيع ابن الهمام في فتح القدير تجويز ذلك الجمع حيث
قال في بيان اضطراب حديث الثقلين ووجهه ان الاضطراب الواقع على سنده حيث اختلف على
ابى امامة فرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمار بن جعفر و مرة عنه عن محمد
بن جعفر بن الزبير و ان دفع بهان الوليد رواه عن كل من المحدثين فحدث مرة عن
احدهما و مرة عن الآخر وكذا وقع تغليب ابى امامة في آخر السند اذ جعله من حديث عبدالله
بن عمرو واما هو عبدالله بن عمر لأنهما رويا عنه. بقي فيه اضطراب كثير في مثله الى
آخر ما ذكر من الاضطراب في متن الحديث و قال في مسألة العزل و في مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها
عن حزيمة بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس فسألوه عن العزل
قال ذلك الراد الحنفى و في السنن عن ابى سعيد الخدرى ان رجلا قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى جارية
فأنا اعزل عنها و انا اكره ان تحمل و أنا اريد ما يريد الرجال و ان اليهود قالت ان العزل
المؤدة الصغرى قال كذب اليهود ولو اراد الله ان يخلقه ما استطعت ان تصرفه و حديث السنن
يدفع حديث حزيمة وهو و ان كان في السنن فهو حديث صحيح و ان وقع فيه الاختلاف عن يحيى
بن كثير فقبل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر و قيل عنه عن ابى مطيع بن ابى رفاعه
و قيل رفاعه و قيل عن ابى سلمة عن ابى هريرة رضي الله عنه فان الطرق كلها صحيحة و جاز ان يكون
الحديث عن يحيى عن الكل بهذه الطرق انتهى.

السابع انه مثل ابن الصلاح للمضطرب بما رواه ابو داود و ابن ماجه عن اسماعيل بن امية
عن ابى عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في المصلى: اذا لم يجد عصا بنصبها بين يديه فليخط خطا. قال ابن الصلاح فسروا بشر
بن المفضل و روح ابن القاسم عن اسماعيل هكذا. و رواه سفيان الثوري عنه عن ابى عمرو
بن حريث عن ابيه عن ابى هريرة رضي الله عنه و رواه حميد بن الأسود عن اسماعيل عن ابى عمرو
بن محمد بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابى هريرة و رواه وهيب و عبدالوارث عن اسماعيل عن
ابى عمرو بن حريث عن جده حريث و قال عبدالرزاق عن ابن جريج سمع اسماعيل عن حريث
بن عمار عن ابى هريرة رضي الله عنه و فيه من الاضطراب اكثر مما ذكرناه والله تعالى اعلم انتهى (١)

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٨٥، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقال المصنف: والحق ان التمثيل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف. وهذا الحديث لا يصلح مثالا لالهم اختلفوا في ذات واحدة فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه ونسبه وقد وجد مثل ذلك في الصحيح ولهذا صححه ابن حبان لأنه عنده ثقة ورجح احد الأقوال في اسمه واسم أبيه وان لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب. نعم يزداد به ضعفا قال ومثل هذا يدخل في المضطرب لكون رواه اختلفوا ولا مرجح وهو وارد على قولهم الاضطراب يوجب الضعف.

قال السيوطي في شرح التقریب: وقد وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أي ما حكينا ههنا أنما ان الاضطراب قد يجمع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد واسم أبيه ونسبه ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره فقال: وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن انتهى. (١) وكما ان مع صور مجامعة الاضطراب الصحة ما ذكره المصنف فكذلك، من صدره ما تقدم الإشارة اليه وهو ما وقع في استاده الروايتان او الروايات المختلفة او المختلطة اذا لم يمكن الترجيح بينهما ولم يمكن الجمع على قواعد المحدثين وكان ما اختلف فيه من الرواة ثقات فقد مر من حلى الأفراس انه لم يبال بهذا الاختلاف بمقتضى الفقه مع الاصول وتقدم عن السخاوي الإشارة الى ان الفقهاء واكثر المحدثين لا يعلنون بهذا وقال في بحث المضطرب: ثم ان اختلاف الرواة في اسم الرجل ونسبه لا يؤثر ذلك لأنه ان كان الرجل ثقة فلا يضر لا سيما وفي الصحيحين مما اختلف فيه على رواته جملة احاديث وبذلك يرد على من ذهب مع اهل الحديث الى ان الاختلاف يدل على عدم الضبط في الجملة فيضر ذلك، ولو كان رواية ثقات الا ان يقوم دليل على انه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعا، وبالطريقين جميعا. والحق انه لا يضر فإنه كيف ما دار كان على ثقة انتهى.

لكن قال السخاوي بعد بيان ان الاضطراب الواقع في مثال ابن الصلاح غير مؤثر فلنذكر مثالا

(١) راجع التقریب شرح التدريب ص ١٢٣ وقد اوردته بعنوان: تنبيه. وكتب في آخر هذا التحقيق: فائدة: صنف شيخ الاسلام (الحافظ ابن حجر) في المضطرب كتابا سماه المقترّب. قلت: لا يتضح هذا المقام في الاسمان الا بعد ان يطالع التقریب للحافظ السيوطي. ان شئت التحقيق فراجع. ابو سعيد السندي.

لا خدش فيه مما اختلف فيه الثقات مع تساويهم وتعدد الجمع بين ما اتوا به ثم مثل بالاختلاف الواقع في حديث شيبني هود وكذا قال المصنف بعد ما قال : والحق ان التمثيل لا يابق الا بحديث لولا الاضطراب فيه لم يضعف . والمثال الصحيح حديث ابي بكر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله ثبت قال شيبني هود و اخوانها فلم مما ذكره المصنف والسخاوي ان الاختلاف الرواة في حديث شيبني هود موجب للضعف مع كون ما اختلف فيه من الرواة ثقات فكان هدم الضعف في الصورة التي ذكرنا انه مما يجمع فيه الاضطراب الصحة مخصوص بها اذا وقع الاختلاف بين الراويين او رواية بشرط ان لا يكون فاحشا اما اذا كان الاختلاف فاحشا دأما كثير جدا فضعف والله تعالى اعلم هذا ما يتعلق بتحقيق بحث الاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب .

(وقد يقع الإبدال عمدا) ربما يشعر قد بقلته و لعل المراد بها النسبة فلا يعارضه قول العراقي في هذا النوع وهذا يفعله اهل الحديث كثيرا (لمن يراد اختيار حفظه) اي لأجله (امتحانا من فاعله) هل هو حافظ ام لا وهل يقبل المتلقين ام لا . ثم ان المصنف ادخل هذا القسم في الإبدال من غير ان يسميه باسم على حدة ولم يجعله من اقسام القلب كما فعله غيره لأنه مفضل الى ان لا يميز المقلوب من الموضوع فيها وقع الإبدال عمدا للإغراب والمصنف قصد بها بز اقسام الضعيف بقدر الإمكان . قال بعض الشارحين الا ان الأنسب كما قال السخاوي جعله من اقسام المركب وتسميته به وهو ما ركب منه لإسناد آخر لم يكن لإبدال اسناد باسناد من غير ان يلاحظ تركيبه بمن آخر لأن المقصود ههنا تركيب اسناد بمن آخر انتهى .

(كما وقع للبخاري) لما أتى به بغداد سمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وهدوا الى مائة حديث فقلها متونها و اسانيدھا و جعلوا متن هذا الاسناد لإسناد آخر و اسناد هذا المتن لمتن آخر واتخذوا عشرة من الرجال و دفعوا لكل منها عشرة و تواعدوا كلهم على الحضور بمجلس البخاري فلما حضروا واطمأن المجلس بأهله البغداديين و من انضم اليه من الغرباء من اهل محاسن وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة و سأله عن احاديثه واحدا بعد واحد والبخاري يقول له في كل منها لا اعرفه و فعل الثاني كذلك الى ان استوفى للعشرة المائة و هو لا يزيد في كل منها على قوله لا اعرفه و لما انتهوا عن مسألتهم الالف الى السائل الأول و قال له سألت عن حديث كذا و صوابه كذا الى آخر احاديثه وهكذا الباقي فردت المائة صوابها فأقر له الناس بالحفظ و أذعنوا له بالفضل .

(والعقيلي) فقد ذكر مسلمة بن قاسم في ترجمته انه كان لا يخرج اصله لمن يجهله من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فأنكرنا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكذبهم ثم عمدنا الى كناية احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة واثبتنا بها والتمسنا منه سماعها فقال لي اقرأ فقرانها عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن و اخذ مني الكتاب فألحق فيه بخطه النقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا وقد طابت انفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس.

(وغيرهما) اي ممن وقع الإبدال عمدا في حقهم امتحانا لمعرفة حفظهم وضبطهم. قال بعض الفضلاء واما قول شارح مثاله حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله تعالى وآله وسلم اذا أقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث انقلب اسناده على جرير بن حازم لأن هذا الحديث مشهور ليحيى بن كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فخطأ فاحش من الشارح لأن الكلام في الإبدال عمدا امتحانا انتهى (و شرطه) اي و شرط الإبدال عمدا (ان لا يستمر عليه) يعني لا يبقى المبدل على صورته والمبدل على ابداله.

(بل ينتهي بانتهاء الحاجة) اختلف في حكم هذا الإبدال فمن استعمله حماد بن سلمة و شهة و اكثر منه و لكن انكر عليه حرمي لما حدثه بهز انه قلب احاديث علي ابان بن ابي عياش فقال بثسا صنع وهذا يحل و قال يحيى بن القطان لا استعمله واشتد غضب محمد بن عجلان على من فعل به ذلك وكذا اشتد غضب ابي نعيم الفضلي ابن دكين شيخ البخاري في ذلك و قال العراقي وفي جوازه نظر الا انه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا و مذهب المصنف التفصيل كما ذكره قال المصنف ان مصلحته اني الفائدة منه وهي معرفة رتبته في الضبط في اسرع وقت اكثري من مفسدته.

(فلو وقع الإبدال عمدا لمصلحة) اي معبرة كالامتحان (بل للإغراب مثلا) ونحوه مما ليس فيه مصلحة شرعية (فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب) مطلقا او المعلن ان طرا بسبب خفي دل على وقوع الإبدال من الراي غلطا مع كون الظاهر السلامة فالمعلن مجتمع مع المقلوب وكذا مجتمع مع كثير من اقسام الضعيف كالمدرج والشاذ وكلامه هذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والتأخير كما سبق الإشارة اليه (او ان كانت المخالفة بتغيير حرف

او حروف مع بقاء صورة الخط في السياق) اى فى سياق الإسناد او المتن و قال بعض الفضلاء (١) اى سياق اللفظ انتهى وفيه انه لا يظهر لصورة الخط او بقاء صورته فى سياق اللفظ كثير معنى اللهم ان يقال ان قوله فى السياق فى المتن متعلق بتغيير حرف لا بقوله مع بقاءه لكنه يبعد جدا وان التزم الشارح تغيير المتن فى المزج.

(فإن كان ذلك) اى التغيير (بالنسبة الى النقطة فالمصحف ران كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف) وابن الصلاح وغيره يسمى القسمين محرفا وفى الخلاصة من المصحف ما يكون معنى كما توهمه مما ثبت فى الصحيح ان رسول الله ﷺ صلى الى عنزة وهى حربة تنصب بين يديه انه صلى الى قبلة بنى هازة انتهى (٢) وعلم من التفصيل الذى ذكره بقوله فإن كان ذلك بالنسبة الى النقطة ان تغيير الحرف اهم من ان يكون حقيقة كما فى تغيير النقطة او مجازا كما فى تغيير الشكل فإن المعتبر حقيقة انها هو ذلك العارض مثال الاول من صام رمضان وانتهى ستا من شوال صحفه ابو بكر فقال شيئا بالشين المعجمة والباء و مثال الثانى حديث جابر روى أبى يوم الاحزاب على اكحله فكواه رسول الله ﷺ صحفه منذر وقال فيه أبى بالاضافة و انها هو أبى بن كعب و ابو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد ولا يخفى ان تغيير الحرف او الحروف قد لا يكون بالنسبة الى النقطة ولا بالنسبة الى الشكل كتغيير حاصم الاحول هو اصل الاحدب مع انه مصحف ايضا فلعل المراد تغيير بالنسبة الى النقطة أو ما يشبهه فى كونه تغيير الحرف حقيقة. ثم ان التصحيف والتحريف يكونان محسوسين بالبصر ان كانا فى الخط و بالسمع ان كانا فى اللفظ.

(و معرفة هذا النوع) اى تغيير الحرف او الحروف المشتمل على القسمين (مهمة و قد صنف قيد العسكري والدارقطنى وغيرهما كالخطابى وابن الجوزى و اكثر ما يقع) ما مصدرية اى اكثر وقوعه كائن (فى اثنين و قد يقع فى الاسماء التى فى الاسانيد ولا يجوز نعتهم تغيير) صورة (المتن) بالتصحيف او التحريف او القاب او نحوها مطلقا اى لعالم او غيره (ولا الاختصار منه بالنقص ولا) ابدال اللفظ المرادف (باللفظ المرادف له) .

(١) المراد منه الشارح على التاري راجع شرحه ص ١٤٣ طبع تركيا .

(٢) قلت : توضيحه فى شرح العراقي على الفيتة : واما تصحيف المعنى فمثاله ما ذكره الدارقطنى ان ابا موسى محمد بن المثنى النخعي الملقب بالزمن احد شيوخ الائمة الستة قال يوما : نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم اليها يريد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة فتوهم انه صلى الى قبيلتهم واما العنزة هنا الحربة تنصب بين يديه . راجع شرح الالفية للناظم العراقي ج ٢ ص ٢٠ ج ٤ طبع مصر .

المقصود إبان حال المحريف والتصحيح واما النقص والإبدال فاستطردى. ثم المرادف فى المتن عطف على النقص باعتبار حذف المضاف أى بالنقص و إتيان المرادف والنقص مع معطوفه لفصيل لتغيير المتن وقد خير الأسلوب فى الشرح لأنه لا يبالى بتغيير المتن فى المزج وكأنه لم يعتبر الاختصار والإبدال تغيير المتن صورة اذ صورة المتن باقى فى الاختصار وفى الإبدال لما ذكر المرادف فكانهما باقى فصيح جعلهما مقابلا لتغيير صورة المتن فلا يرد ما فى بعض الحواشي: ان النقص والإبدال بالمرادف تغيير لصورة المتن وقد حكم بمنع تعمد تغييرها مطلقا فيما مضى. بالإستثناء الآتى انتهى بحاصله. ثم انه لم يرد المصنف بقوله ولا إبدال اللفظ المرادف الخ المترادفين صناعة بل لغة فبصدق على إبدال احد المتساويين بالآخر (العالم) الاستثناء راجع الى الاختصار والإبدال (إمد لولات الألفاظ) أى بنفس معانيها اللغوية (وبما يحول المعانى) أى يغير معانى الألفاظ فالمعطف للتغاير لا للتفسير.

(على الصحيح فى المسألتين) أى مسأله الاختصار الحديث والإبدال بالمرادف وإنهما يجرزان على الصحيح للعالم المصير بالتفاوت بين الفاظ المتن و بين ما ينوب منها مناب الآخر و بالاحتمال من غيره و اما غير العالم فلا يجرز له ذلك بـالاختلاف بين العلماء. روى ان بعض اصحاب الحديث رأى فى المدام وكأنه قد منى شفته اولسائه شىء فقبل له فى ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله ﷺ خيرتها ففعل بى وكثيرا ما يقع ما يتوهم كثير من اهل الحديث خطأ وغيره و يكون صحيحا و ان خفى وجهه .

(اما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه بشرط ان يكون الذى يختصره عالما) يختلف فيه العلماء على اقوال: احدها المنع مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى لما فيه من التصرف فى الجملة و ثانيهما الجواز مطلقا و ثالثها ان لم يكن رواه هو او غيره على التمام مرة اخرى لم يجوز والا جاز. و رابعها وهو الصحيح ما ذكره المصنف و اختاره ابن الصلاح و ذهب اليه الأكثرون وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه سواء جوزنا الرواية بالمعنى ام لا وسواء رواه هو او غيره على التمام ام لا. ثم ان المعاد فى الاختصار على بعض الحديث حذف الجملة الأخيرة و فى حذف الجملة التى فى اثناء الحديث بخلاف والراجع الجواز كما اشار اليه المصنف فى شرح البخارى فى حديث النبة .

(لأن العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له بها ببقية منه) بالتحقيق و يشدد أى يتركه ولا يحذفه (بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة

خبرين منفصلين أو يدل ما ذكره على ما حذفه) ولا يخفى أنه إذا تحقق الدلالة المذكورة يكون للمنقوص تعلق بالمبقى فليس قوله أو يدل عطفًا على ما فى حيز حتى بل معطوف على قوله ما لا تعلق إلى آخره أما بحسب المعنى أى لا يحذف من الحديث إلا ما لا تعلق له به أو ما له به تعلق لكن ما ذكره يدل على ما حذفه أو بحسب اللفظ بوضع الظاهر موضع المضمحل أى لا ينقص العالم إلا ما لا تعلق للمذكور به أو يدل ما ذكره عليه (بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء) فى نحو قوله عليه السلام: لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء. والغاية فى قوله عليه السلام لا يباع الثمرة حتى تزهى وهذا الجواز للعالم إنما هو ارتفعت منزلته عن التهمة فأما من رواه تاما فخاف أن رواه ثانيا ناقصا أن يتهم بزيادة فيما رواه ثانيا فلا يجوز له النقصان ثانيا وكذا من حاله هذا فليس له من الابتداء أن يروى الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رآه أو لا ناقصا المخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه أصلا فيضيقه راسا و بين أن يرويه متهمًا فيه فيضيع ثمرته اسقوط الاحتجاج به و أما تقطيع منتصف الحديث الواحد و تفريقه فى الأبواب للاحتجاج به فى المحال المتفرقة فهو إلى الجواز أقرب وقد فعله الأئمة كمالك و أحمد و أبى داود والنسائي وغيرهم.

وحكى الحلال عن محمد أنه ينبغي أن لا يفعل و كذا حكى عنه أنه قال ينبغي أن يحدث بالحديث ولا يغيره وقال ابن الصلاح لا يخل ذلك عن كراهة قال ابن الجوزى وفى قوله نظر و لعل وجهه أنه فرق بين الرواية والاحتجاج كما يشعر به كلام السخاوى فى شرح التقريب وهذا احتجاج ببعض الحديث جازى لدلالته على الحكم المستقل.

(و أما الرواية بالمعنى) إشارة إلى إبدال اللفظ بمرادفه و غير الأسلوب أما إشارة إلى أن المختار عنده الجائز منها ما يكون بالإبدال أو إلى ذكر الإبدال فى الإجمال بطريق التمثيل والمقصود جواز الإبدال ونحوه مما كانت رواية بالمعنى والثانى هو الظاهر.

قال السخاوى فى شرح قول العراقي فى الألفية: وليروى بالانفاذ منه لا يعلم - مدلولها ونحوه فالمعظم. اجاز بالمعنى (١). قوله إذا كان قاطعًا بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه سواء فى ذلك المرفوع أو غيره كان موجه العلم أو العمل وقع من الصحابي أو التابعي أو غيرها حفظ اللفظ أم لا صدر فى الإفتاء والمناظرة أو الرواية أتى بلفظ مرادف له أم لا كان معناه غامضًا أو ظاهرًا حيث لم يحتمل اللفظ غير ذلك المعنى و غلب على ظنه إرادة الشارع بهذا اللفظ ما هو موضوع له دون التجوز والاستعارة ثم بسط الكلام فى نائبيه وذكر الاختلافات الواقعة فى الرواية

(١) قلت: من هنا يشرع كلام الشارح السخاوى. راجع شرحه ص ٢٢٥ طبع القديم ولكن.

بالمعنى وذكر في حملتها. وقول لا يجوز بغير اللفظ المرادف له بخلافه به لم قال والمعتمد الأول وهو الذي استقر عليه العمل بمعنى ما ذكره صاحب الألفية. وهذا الذي ذكره السخاوي صريح في أن التفصيل بين العالم وغيره عند المعظم منهم. وفي المعتمد بعدم الإبدال باللفظ المرادف وغيره (فبالخلاف فيها شهر) قال مالك فيها روى عنه أبو هنيئ والطوبى وغيرهما أنها لا تجوز في حديث رسول الله ﷺ خاصة ويجوز في غيره وقيل لا يجوز غير الصحابة لظهور الخلل في اللسان بالنسبة لمن قبلهم بخلاف الصحابة فهم أرباب اللسان وأعلم الخلق بالكلام وقيل لا يجوز غير الصحابة والتابعين بخلاف من كان منهم وقيل لا يجوز أن كان موجه عملاً كتحليلها السلام وتحريمها التكبير وخمس يقتل في الحل والحرم وأن كان موجه عالماً جازاً بل وفي العمل أيضاً ما يجوز بالمعنى وقيل لا يجوز في الرواية والتبليغ خاصة بخلاف الألفاء والمناظرة وقيل لا يجوز في المعنى الغامض دون الظاهر وقيل لا يجوز لمن يحفظ اللفظ لزوال العلة التي رخصوا فيها بسببها ويجوز غيره لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فلزمه أداء الآخر لأنه تركه يكون كاتماً للأحكام وسيجيء ذكر هذا القول في كلام المصنف أيضاً. وقال طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرهم لا يجوز الرواية بالمعنى مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك، قال ابن كثير وكان ينبغي أن يكون هذا المذهب هو الواقع ولكن لم يتفق ذلك.

(والأكثر على الجواز أيضاً) قال بعض المحققين أي من أهل الحديث والفقه والأصول ومنهم الأئمة الأربعة انتهى.

(و من أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة من الكتاب والسنة (للعجم بلسانهم) من الفارسية والتركية والهندية وغيرها (للعارف به) أي بما ذكر من اللسانين.

(فلماذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى) قال بعض المحققين (١): وفيه أنه يجوز بل يجب أن يكون الإبدال بلغة أخرى للضرورة ولا ضرورة ههنا وأما قال شارح من أن الإبدال بلغة أخرى قد يكون بدون الضرورة كالتفسير الفارسية يؤلف لمن يحسن العربية وقد روى عن غير واحد من الصحابة التصريح بذلك ويدل عليه أيضاً رواية الصحابة ومن بعدهم الكلمة الواحدة بألفاظ مختلفة ففيه أن تجويز التفسير الفارسية أيضاً للضرورة وإلا فلا وجه

(١) في نسخة السيد محب الله الفضلاء مكان المحققين والمراد منه الشارح علي الشارح، راجع شرحه ص ١٤٦ طبع تركيا.

العدول عنها وقد ورد النهى عن التكلم بغير العربية لمن يحسنها الا على الضرورة. واما قوله وقد روى غير واحد من الصحابة التصريح بذلك اى بأن الإبدال لغة اخرى بدون الضرورة جاز فممنوع ومحتاج الى بيان ذلك واما قوله وبدل عليه ايضا رواية الصحابة و معنى بعدهم القصة الواحدة بالفاظ مختلفة فدفع به انه اما محمول على تعدد الواقعة او على نقل المعنى بالضرورة وقد ورد فى المسئلة التصريح بأن للتغيير لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه ابو مندة فى معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان الميمنى قال قلت يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ان اروي به كما اسمع منك ازيد حرفا او انقص حرفا فقال اذا لم تحلوا جهرا ما ولم تحرموا حلالات واصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك المحسن فقال لولا هذا ما حدثنا ومن الغريب ان الشارح جعل هذا الحديث متمسكا لدعواه وغفل عن اليهود معنى عدم الاستطاعة ووجود الإصالة وما فى معناه ثم مع هذا قال فلا بأس انتهى.

اقول كلام المتقدمين يدل على ان الجواز غير مطلق مقيد بالضرورة. ففى شرح الألفية للسكاوى والشيخ ابن الصلاح فى التصنيف المدون قطعا قد حذر بالمهمة ثم المعجمة اى منع تغيير اللفظ الذى اشتمل عليه واثبات لفظ آخر بدله بمعناه بدون اجراء اختلاف منه ولا نسلم اجراء غيره لكون المشقة فى ضبط الألفاظ والجمود عليها التى هى معول الترخيص منتفیه فى الكتب المدولة بمعنى كما هو احد الأقوال فى القسم الأول المحكى فيه المنع لحافظ اللفظ و ايضا فهو ان ملك تغيير اللفظ فليس بملك تغيير تصنيف غيره وهذا قد يؤخذ منه اختصاص المنع بما اذا روينا التصنيف نفسه او نسخناه اما اذا نقلناه الى تخاريجنا و اجزائنا فلا اذا التصنيف حيث لم يغير وهو مالكا لتغيير اللفظ. اشار اليه ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وهو ظاهر وان نازع المؤلف فيه انتهى.

فقد وقع الاختلاف فى ان النقل بالمعنى من الكتب المؤلفة اذا نقلت الى التخريج والاجزاء صحيح اولا ومعلوم انه لا ضرورة فى النقل بالمعنى مع وجود العوائف التى يسهل منها النقل باللفظ. فلو كان النقل بالمعنى مقيدا بالضرورة لما وقع الاختلاف فى النقل الى التخريج والاجزاء و ايضا جعل العلة المشقة فى ضبط الألفاظ على قول من يمنع النقل لحافظ اللفظ يدل على ان النقل عند من قال بالمنع مطلقا غير مختص بالمشقة فى ضبط الألفاظ (١)، و ايضا جعله مالكا تغيير اللفظ مع عدم الضرورة وجعل مدار المنع على تغيير تصنيف الغير يدل على ان المنع غير مختص

(١) قلت: لم يوجد فى نسخة السيد صاحب الله قوله: فى ضبط الألفاظ.

بالضرورة. وفي شرح الألفية المذكور أيضاً. و أيضاً فقد قال الشافعي رحمه الله و اذا كان الله عز وجل يرافقه بخلقه انزل كتابه على سبعة احرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزل لتجد لهم قراته و ان اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احالة معنى كان ما سوى كتاب الله اولى ان يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه و سبقه بنحوه يحيى بن سعيد القطان قال القرآن اعظم من الحديث و رخص ان يقرأ على سبعة احرف و كذا قال ابو اويس سألتنا الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال ان هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث اذا اصبحت معنى الحديث فلم تحل به حراماً و لم تحرم به حلالاً فلا باس به انتهى.

ولا يخفى ان القرآن على سبعة احرف غير مقيد بالضرورة. فقول الشافعي رحمه الله و يحيى بن سعيد القطان كان ما سوى كتاب الله اولى بدل على ان جواز الرواية بالمعنى بلا ضرورة في غير كتاب الله اولى و جواب الزهري على التقديم والتأخير مطلقاً بالجوز بدل على انه غير مختص بالضرورة. و اذا تقرر ما ذكرنا علم ان الجواز عند المتقدمين مطلق مقيد بالضرورة. والصحابة رضوان الله عليهم و ان لم يصرحوا بعدم التقييد بالضرورة لكن اطلقوا الكلام في جواز النقل بالمعنى. قال حذيفة رضي الله عنه انا قوم حرب نورد الأحاديث فنقدم و نؤخر و عن بعض التابعين قال لقيت اناساً من الصحابة فاجتمعوا في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت ذلك لبعضهم فقال لا باس به ما لم يخل معناه حكاه الشافعي رحمه الله. والمطلق يجري على اطلاقه ما لم يدع داع الى التقييد ولا داعي ههنا. و حديث عهد الله بن سليمان مع انه كثير الاضطراب لا يدل على التخصيص بعدم الاستطاعة فإنه وقع في السؤال والجواب مطلق فيجري على اطلاقه ولو سلم فالتخصيص بالذكر بسبب تخصص السؤال لا يدل على الحكم بما عداه اتفاقاً. و بهذا اندفع ما قال: و من الغريب ان الشارح جعل هذا الحديث مستمسكاً لمدعاه و غفل عن القيود الخ لان التقييد بعدم الاستطاعة غير مفهوم من الحديث كما هو ظاهره والشارح قد قيد توجه الإصا به و ما في معناه حيث خصص الجواز بالعالم بما يحيل المعاني والعالم المذكور يغلب على الظن اصابته المعنى والمعتبر في جواز النقل بالمعنى هو الظن و اما قوله تجوز التفاسير الفارسية للضرورة فإن اراد بالضرورة ضرورة شرعية فلا يتوقف شيء من الأحكام الشرعية اللازمة على التفاسير الفارسية و ان اراد ضرورة عموم النفع فذلك متحقق في النقل بالمعنى مطلقاً اذ التوسعة مطلقاً تفضي الى عموم النفع و اما النهي عن التكلم بغير العربية لمن يحسنها فالظاهر انه نهى تنزيهه.

(وقيل إنما يجوز في المفردات دون المركبات) لاحتياجها الى زيادة تغيير (وقول إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليمكن من التصرف فيه وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنى لفظه وبقى معناه مرتسماً في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضراً لفظه) قال بعض المحققين : وهذا القول هندی هو الاولى حتى منى الاولى لأن المرء ولو كان في غاية من الفصاحة لا ينهض الى التغيير عن الفاظ من اوتى جوامع الحكم بها يودى معناها اجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص (١) لا سيما وهو مفوت للتبرك بالفاظ صاحب الشريعة ومفتح لأبواب الشك والشبهة في موارد السنة انتهى أقول لو تم الدليل الذي ذكره لدل على عدم الجواز مطلقاً لأن شرط الجواز عدم الزيادة والنقص ثم دعوى عدم تصور التعبير بدون الزيادة والنقص ممنوع عند الجمهور لا بد له من دليل نعم قد تكون الزيادة والنقص من العالم لكن العبرة لغلبة الظن ثم ان اراد بقوله هو الأولى ان الاولى ان يعمل به فلا يشك فيه كما سيذكره المصنف ايضاً لثلاثين تبرك بالفاظ صاحب الشريعة ولا يفتح ابواب الشك والشبهة في موارد السنة وان اراد انه الحق منى سائر المذاهب حتى من مذهب الجمهور فقد عرفت عدم اتسام دليله . (وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الأولى ايراد الحديث بالفاظه دون التصرف فيه) كما قال الحسنى وغيره لأن ذلك ان يحدث بالالفاظ فقط (وقال القاضي هياض ينهض سد باب الرواية بالمعنى لثلاثين تسلط منى لا يحسن) الرواية بالمعنى ولا يقدر على وفاء شروطها (ممن) بوان لقوله منى لا يحسن (بظن) بصيغة المبنى للفاعل (انه يحسن) وليس كذاك ، و يمكن ان يكون قوله بصيغة المبنى للفاعل على انه يحسن والمجهول اى لثلاثين تسلط منى لا يحسن حال كونه ممنى بظن الناس انه يحسن بخلاف منى ليس للناس في شأنه حسن ظن اذ لا يقول الناس روايته فلا يقع له تسلط .

(كما وقع لكثير من الرواة قد يسا و حديثاً فإن يحفى المعنى) ذكر هذا الكلام استطرادى بأدنى مناسبة (بأن كان اللفظ مستعملاً بقلة) اشارة الى ان الاحتياج الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب باعتبار الخفاء فى مفردات الالفاظ . و اما الخفاء فى مركباتها فسيأتى بيانه لقوله وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة الى آخره (احتيج الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب) وهو فى مفهوم بصرح جهله للمحدثين مخصوصاً وللعلماء عمومًا و يجب ان يتثبت فيه و يتحرى . سئل الإمام احمد عن (١) قلت : الشارح القاري كتب بعد هذا : " بل لا يتصور ان يكون مساويا لها في الجلاء والخفاء " الخ حذفها العلامة السندي . راجع شرح الشيخ على القاري ص ١٤٢ طبع تركيا .

حرف من غريب الحديث فقال سلوا من اصحاب الغريب فإني اكره ان انكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن . ونظيره ما روى عن ابراهيم التيمي ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى وفاكهة وابنا فقال اي سماء تظلني و اي ارض تقلني اذا قلت في كتاب الله مالا اعلم .

(ككتاب ابي هيب) بالتصغير (القاسم بن سلام) بفتح مهملة وتشديد لام (وهو) اي كتابه مع انه تعب فيه جدا فإنه اقام فيه اربعين سنة بحيث استغنى و اجاد بالنسبة لمن قوله (خير مرتب وقد رتبه الشيخ موفق الدين بن قدامة) بفتح قاف و دال مهملة (على الحروف واجمع منه) اي من كتاب بن سلام او كتاب ابن قدامة (كتاب ابي هيب الهروي وقد اهتمني به) اي بكتاب الهروي (الحافظ ابو موسى المديني) بفتح فكسر (فنقب) التنقيب التنقيب عن الشي والبحث فيه عليه متعلق بمعترضها على سبيل التضمن لان التنقيب يتعدى بنى (واستدرك) اي زاد عليه اشياء فانت الهروي (و الزمخشري كتاب سماه الفايق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الأثير في النهاية و سماه سهل الكتب تناول مع اعواز قليل فيه) مصدر اهوزه اي احوجه مع فقدان الاستيفاء في مواضع قليلة ثم لخصه الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله و زاد اشياء و سماه الدر الثمير في تلخيص نهاية ابن الأثير ثم الف المحدث الفاضل الشيخ محمد طاهر النوراني بجمع الهجار و جمع فيه بين ما في النهاية و بين فوائد كثيرة من كتب اخرى بحيث صار كتابه اجمع الكتب المؤلفة في هذا الفن .

(وان كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله) اي مدلول الحديث التركيبي (دقة) اي خفاء (احميح الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار و بيان المشكل) عطف على شرح الغريب متنا و شرح معاني الاخبار شرحاً (١) (وقد اكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم ثم الجهالة بالراوى) اي بذاته او صفاته (وهى السبب القاطع في الطعن و سببها) قال بعض المحققين :- الأظهر ترك الواو ليكون على وفق قوله فيما سبق ثم المخالفة الى آخره وفيما سيأتى ثم سوء الحفظ و يمكن ان يكون الواو شرحاً و مزجها الكتاب بمنى الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه الصواب انتهى (٢) (امران احدهما ان الراوى قد تكثر نعمته) كانه اراد بالنعوت مما يدل على الذات سوء كان باعتبار معنى اولا ولذا قال (منى اسم او كنية او لقب او

(١) قال في شرح الشيخ التاري: عطف على شرح الغريب متنا وعلى شرح شرحا. راجع شرحه ص ١٤٩ -

(٢) المراد منه الشارح القاري. راجع شرحه ص ١٤٩ طبع تركيا.

صفة او حرفة او نسبة) وفى نسخة او نسب . واو هذه مائة الخلو (١) والمجموع بهان النعوت فلا يضرا افراد كل منها و جمع النعوت وقيل المراد من اسماء او كنى او القاب و يرد عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد و كنية واحدة وهكذا مع وجود الجهالة هناك (فهشهر) اى الراوى (فى شى منها فمذكر بغير ما اشتهر به) اى من النعوت مما يعلم به فيخرج عنه التدليس كذا قال بعض المحققين موافقا لبعض الشارحين و فيه انه اذا كانت النعوت مما يعلم بها لا يكون الذكر بها سببا للجهالة و ان اريد الغلم فى الجملة فهو محقق فى التدليس ايضا . والحق ان التدليس بذكر الشيخ بغير ما اشتهر به يكون سببا للجهالة فلا وجه لاجراجه (لغرض من الاغراض) ككون ذلك الراوى ضعيفا او صغير السن بالنسبة اليه فيجب ان لا يعرف او يكون الفاعل لذلك مقل الشيوخ فيظهر بذلك كثرتهم (فيظن انه آخر فيحصل الجهالة بحاله و صنفوا فيه اى فى هذا النوع) اى فى بهانه وقيل اى فى شان ازالته (الموضح) بالتخفيف و يجوز تشديده (لأوهام الجمع والتفريق) والموضح اسم جنس لكل ما صنف فى هذا النوع اى ما يوضح أوهاما ناشية من الجمع اى جمع الصفات فى رجل والتفريق اى تفريقها بحيث يوجد كل منها فى رجل آخر (اجاد فيه) اى فى بيان هذا النوع المسمى بالموضح (الخطيب) و صنف فيه كتابا كبيرا اسماء الموضح لأوهام الجمع والتفريق فهذا الاسم لكتاب الخطيب ايضا كما انه للنوع مطلقا (وسبقه اليه عهد الغنى) وفى نسخة ابن سعيد المصرى وهو الازدى سمي كتابه ابضاح الأشكال (ثم الصورى) تلميذ عهد الغنى و شيخ الخطيب (ومن أمثله) اى هذا النوع (محمد بن السائب بن بشر الكلبي) نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد بن السائب) بناء على ان له اسمين او على انه حماد لقب له (وكناه بعضهم ابا النصر) بالصاد المهملة (و بعضهم ابا سعيد و بعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة) لعدم شهرته الا بالاسم الأول (٢) (وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك) المذكور من الأسماء غير الأول المشتهر به فيلتبس عليه الحال.

(والأمر الثانى ان الراوى قد يكون مقلا من الحديث فلا يكتر الأخذ) اى اخذ الحديث عنه فيصير مجهول الذات (و قد صنفوا فيه) اى فى هذا النوع او فيمن قل الأخذ عنه (الوحدان) بضم الواو

- (١) قلت : من قوله كانه اراد الي هنا من عبارة الشارح القارى . وكتب بعد هذا : فاندفع ما قيل ان الاصول هو الواو ليكون المجموع بيان النعوت لانها بأنواعها بيان لها . و قلت : ومن قوله قيل الخ الى "مع وجود الجهالة هناك" من عبارة الشيخ على القارى رج . راجع شرحه ١٥٠ طبع تركيا .
- (٢) قلت : فى نسخة السبد محب الله صاحب العلم : "لعدم شهرته بالاسم الاول" وترك لفظ لا .

وسكون المهمة جمع الواحد والمراد مني الوجدان المؤلفات التي في شأن المقل من الحديث (وهو) أي المقل من الحديث وقال بعض الشارحين أي هذا النوع (من لم يرو عنه الواحد) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم يريد أن المراد بالمقل من الحديث ههنا ما ذكره لأن مدار الجهالة عليه والافين المقل من الحديث وبين ما عرفه به عموم وخصوص من وجه لجواز أن يكون حديث الرجل قليلاً ويكون الراوي عنه ذلك الحديث متعددًا وجواز أن يكون حديثه كثيراً والراوي عنه واحداً كما جاز أن يكون حديثه واحداً والراوي عنه واحداً (ولو سمي) قيدا لقوله قد يكون مقلاً كما قال بعض المحققين (١) و لقوله فلا يكثر الأخذ عنه يعني المقل لا يكثر الأخذ عنه ولو كان مسمى أو لم يروى مني لم يرو عنه إلا واحد مقل الحديث سمي أولم بسم (فمن جمعه مسلم) في كتابه المسمى كتاب المنفردات والموحداً (والحسن بن سفيان وغيرهما أولاً يسمى).

قال بعض المحققين: اعلم أن المقل قد يكون مسمى أو غير مسمى ويفهم ذلك مني الوصلية الدالة على أن الجزء أولى بنقيض الشرط فيجب أن يحمل قوله أو لا يسمى على من لا يكون مقلاً ويجعل عطفاً على قوله قد يكون مقلاً لئلا يصير لغواً مستدركا (٢) أقول هذا على تقدير أن يجعل قوله ولو سمي قيدا لما ذكره أو لقوله فلا يكثر الأخذ عنه أمّا لو جعل قيدا لقوله من لم يرو عنه الواحد ويجعل قوله أو لا يسمى عطفاً على قوله فلا يكثر الأخذ عنه كما في بعض الحواشي أي المقل أما أن لا يكثر الأخذ عنه أو لا يسمى والمقل الذي قل الأخذ عنه مني لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي فلا لغوية* نعم يرد عليه حيثئذ الاعتراض الآخر الذي أشار بعض المحققين أيضاً وهو أن عدم التسوية قد يكون لكون الراوي مقل الحديث وقد يكون لأغراض آخر فيحتاج إلى الجواب بأن قسم المقل من الحديث ما لا يكون مسمى لكون مقل الحديث فذكره أولاً ثم أشار إلى عموميه وهذا وإن كان تكلفاً إلا أنه لا يرد عليه ما يرد على ما ذكره بعض المحققين وهو أن الأولى للشارح على تقدير عطف قوله أو لا يسمى على قوله قد يكون مقلاً أن يجعل سبب الجهالة ثلاثة أقسام لا قسمين ومع هذا الأولى في توجيه هذه العبارة ما ذكره بعض المحققين كما لا يخفى. بقي أن للجهالة سبب آخر وهو أن لم يوثق مع كون الراوي عنه اثنان فصاعداً ويكون مسمى ولم يكثر نعوته ولعل مراد المصنف بقوله وسببها أمران أن سببها المذكور في المتن

(١) في نسخة السيد محب الله: بعض الفضلاء والمراد منه الشارح القاري. راجع شرحه ص ١٥١.

(٢) المراد من هذا القائل الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٥١، طبع تركيا.

* قلت لم يوجد هذا اللفظ "اللغوية" في نسخة الأصل.

امران (اختصاراً) حلة (من الراوى عنه) اى على الراوى الاول (كقوله الخبرنى فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان و يستدل على معرفة اسم المبهمة بوروده من طريق آخر مسمى و) صنفوا (فيه) اى فى من ايهم (الموهومات) اى المصنفات التى صنفوها فيمن ايهم ولم يسم فى الحديث اسناداً او معنا من الرجال والنساء وهو فى هاهنا الف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابى القاسم بن هشكو الاعم مصنف فيه (١) (ولا يقبل حديث المبهمة ما لم يسم لأن شرط قبول الخبر عدالة رواه) وكذا ضبطهم (ومن ايهم اسمه لا يعرف هيته فكيف عداله) وضبطه (وكذا لا يقبل خبره لو ايهم) على بناء المجهول (بلفظ التعديل كأن يقول الراوى عنه) اى على المجهول (الخبرنى الثقة لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره) قال بعض المحققين (٢): فإن قلت الظاهر من عبارة المتن ان الواو هى الداخلة على الوصلية فما وجه جعل لو شرطية محذوف الجزاء وجعل المجموع عطفاً على ما قبله قلت لعل وجهه ان الحكم الثانى اى عدم قبول حديث المبهمة بلفظ التعديل اختلافى وقوله على الأصح قيد له ولواهى عبارة المتن على ظاهره توهم ان المجموع اختلافى وقوله على الأصح قيد لهما التمسى و لعل مراده ان التوهم على تقدير جعل لو شرطية دون التوهم على تقدير كونها وصلية والا فالتوهم محقق فى الحالتين كما لا يخفى.

(وهذا) اى الحكم الثانى (على الأصح) فى المسألة و تقدم بيان من اختلف فيه فى بحث المرسل (ولهذه النكتة) اى العلة المتقدمة (لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازماً فيه) اى بأنه قول رسول الله ﷺ (لهذا الاحتمال) اى احتمال ان يكون مجروحاً عند غيره وذكره تأكيداً وإلا فيخفى عنه قوله فيها قبل ولهذه النكتة (وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر اذا الجرح لخلاف الأصل) وهذا القول مذهب علمائنا الحنفية كما تقدم (وقيل ان كان القائل عالماً) اى مجتهداً كمالك والشافعى رحمهما الله تعالى (اجزأ ذلك فى حق من يوافقه فى مذهبه) اى فى حق مقلديه فى مذهبه وعله ابن الصلاح بأنه لا يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره بل يذكر لأصحابه قهراً بالحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى عنه و اخباره امام الحرمين ورجحه الرافعى فى شرح المسند (وهذا) اى القول الأخير (ليس من مباحث علوم الحديث) و إنما ذكره استطراداً (والله الموفق)

(١) من قوله وهو فن جليل الى هنا من عبارة الشارح القاري رح. راجع شرحه ص ١٥٢.

(٢) فى نسخة المخدوم: بعض الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القاري - وحذف العلامة السندي هذه العبارة منه: قلت لعل وجهه ان الحكم الاول اى عدم قبول حديث المبهمة اذا لم يكن بلفظ التعديل اتفاتی والثانى اى عدم قبول الخ. راجع شرحه ص ١٥٢ طبع تركيا.

(فإن سمي الراوى وانفرد) راوٍ (واحد) بالرواية (عنه فهو مجهول العين كالمجهول) فى الحكم فلا يقبل حديثه وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا على عدل كبن مهدي ويحيى بن سعيد قبل والا فلا وقبل ان كان مشهورا فى غير العلم كالزهد ونحوه يخرج عن اسم الجهالة و يقبل حديثه والا فلا (الا ان يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح فيقبل وكذا اذا زكاه من ينفرد عنه اذا كان متاهلا لذلك) قيد لتوثيق غير من ينفرد عنه ومن ينفرد عنه معا فالدفع ما قال التلميذ: قد يقال ما الفرق بين من ينفرد عنه وبين غيره حتى يشترط تأهل المنفرد للتوثيق دون غير المنفرد انتهى ثم ان الجمهور اطلق رد مجهول العين حتى قال ابن كثير: المجهول الذى لم يسم او من يسمى ولا يعرف عينه لا يقبل روايته احد علمناه نعم اذا كان فى عصر التابعين والقرون المشهودة لأهلها بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها فى مواطن انتهى وقال ابن المواق لا خلاف اعلم لأحد من ائمة الحديث فى رد المجهول الذى لم يرو عنه الا واحد وانما يحكى الخلاف عن ائمة الحنفية انتهى واستثنى يحيى بن القطان ما اذا زكى مع راويه الواحد احد من ائمة الجرح والتعديل ونحوه قال ابن عبد البر الذى اقله ان من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره اذا لم يرو عنه الا واحد. واختار المصنف هذا الاستثناء الا انه اكتفى بتزكية المقاهر ولم يشترط كون المذكى من ائمة الجرح والتعديل ولا كون الراوى معروفا بالعدالة والثقة ولا به من ان يحمل اطلاق من اطلق على الاستثناء ان لا يخفى قبول رواية الثقة مطلقا سواء كان من روى عنه واحدا او اكثر فا لاختلاف الذى اشار اليه المصنف بقوله على الأصح بالنظر الى ان بعضهم شرط العدد فى التزكية او ان الاختلاف فى تعيين المستثنى. فاستثنى يحيى بن القطان ما اذا زكى احد من ائمة الجرح والتعديل واستثنى ابن عبد البر ما اذا كان الراوى معروفا بالثقة والعدالة والمصنف ما اذا كان المذكى متاهلا للتزكية وجعله الأصح وعلى الاستثناء يتمشى تخريج الشيخين فى صحيحهما لجماعة افردهم العراقى بالتأليف. فمنهم من اتفقا عليه حصين بن محمد الأنصارى المدنى ومن انفرد به البخارى جوهرية اوجارية بن قدامة وزيد بن رباح المدنى وعبد الله بن وديعة الأنصارى وعمرو بن محمد بن جبير بن مطعم والوليد بن عبد الرحمن الجارودى ومن انفرد به مسلم جابر بن اسماعيل الحضرى وخباب المدنى صاحب المقصورة حيث تفرد عن الأول الزهرى وعن الثانى ابو حمزة نصر بن عمران الضمى وعن الثالث مالك و عن الرابع ابو سعيد المقبرى وعن الخامس الزهرى وعن السادس ابنه المنذر وعن السابع ابن وهب وعن الثامن عامر بن سعد بن ابى وقاص فإنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض احد من ائمة الجرح

والتعديل لأحد منهم بتجهيل نعم جهل أبو حاتم محمد بن الحكيم المروزي الأحول أحد شيوخ البخاري في صحيحه والمنفرد عنه بالرواية لكونه لم يعرفه ولكن يقال معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته عنه ولو انفرد به كافية في توثيقه فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضاً كذا في شرح الألفية للسخاوي. (١)

ثم قول ابن المواق وأما يحكي الخلاف عن أبي حنيفة رحمه الله بصيغة الحصر منظور فيه ففي شرح الألفية للسخاوي قيل هذا القسم يعني مجهول العين مطلقاً من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: انهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد بل قولوا رواية المجهول على الإطلاق انتهى وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجرد ما روى تعديل له بل من النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به انتهى عبارة شرح الألفية بل نسبة قبول رواية المجهول مطلقاً إلى الحنفية أيضاً فيه كلام سنذكره آنفاً إن شاء الله تعالى وإن كان الإطلاق روايه الحنفية وإنما القبول مطلقاً مذهب ابن حبان حيث قال العدل من لم يعرف الجرح إذا التجرب ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب عنهم وقال في ضوابط الحديث الذي يحتاج به ما ملخصه أنه هو الذي يعرف راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح أو كان منده مرسلًا أو منقطعاً أو كان المتن منكراً انتهى.

ثم استثنى من أن يكون من لم يرو عنه إلا واحداً مجهول العين من عرفه العلماء فقد نقل الخطيب أنه قال في الكفاية: - المجهول عند أصحاب الحديث من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ولم يعرف حديثه إلا من جهة واحد واستثنى أيضاً إذا كان من لم يرو عنه إلا واحد معروف في قبيلته فقد قال ابن مسعود الدمشقي الحافظ أنه برواية الواحد لا يرتفع عن الراوي اسم الجهالة إلا أن يكون معروفاً في قبيلته أو يرى عند آخر ثم إن كون من لم يرو عنه إلا واحداً مجهول العين مختلف فيه فإن ابن خزيمة ذهب إلى أن جهالة العين برواية واحد مشهور وكذا ابن رشيد قائل بأن رواية الواحد ثقة يخرج عن جهالة العين إذا سماه ونسبه إلا أنه يوافق الجمهور في عدم قبول روايته.

(أو ان روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق) قال التلميذ قيد هما ابن الصلاح بكونهما

(١) راجع فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي طبع الحجر من ١٣٥-١٣٦- قلت: قد كان بعض الأغلاط في النقل عنه وقد صححتها من فتح المغيث المنقول عنه.

هدلين حيث :- قال ومنى روى عنه هـ لأن فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة أهلى جهالة العين .
وقال الخطيب أقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين بالعلم والمصنف أهمل ذلك القهى .
ثم الظاهر منى اظهارا ان معطوف على سمي فلا يظهر اعتبار التسمية ههنا وجردا ولا
عدما بل الظاهر حينئذ هو الإطلاق . (١) ويحتمل ان يجعل عطفا على قوله انفراد كما هو ظاهر عبارة
المتن فيكون التقدير او ان سمي و روى عنه اثنان بدون كلمة ان فيلزمه اعتبار التسمية فيه ايضا
ومما يدل على اعتبار التسمية ان مطلق الراوى المنفرد مجهول العين سمي او لم يسم فذكر التسمية
فيه مشعر باعتباره فيها هو توطئة له ويدل عليه ايضا انه قسم بعضهم المجهول الى ثلاثة
اقسام :- مجهول العين والحال معاً كمن رجل والعين فقط كمن اللفظ على القول بالاكتفاء به
وكمن رجل من الصحابة والحال فقط كمن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق . والظاهر ان المراد
بمجهول الحال ههنا ما هو مجهول فقط فلا يدخل فيه غير المسمى لأنه مجهول العين والحال معاً
(فهو مجهول الحال) اى من العدالة وضدها مع عرفان عينه برواية اثنين (عنه وهو المستور) .
(وقد قبل روايته) اى المستور (جهالة) منهم اهو حليفه ^{بالتلخيص} (بغير قيد) يعنى بعصر دونه
عصر ذكره السخاوى . وقيل اى بغير قيد الوثيق وعدمه وفيه انه اذا وثق مخرج عن كونه
مستورا فلا يتجه قوله بغير قيد . ثم ان المصنف يفصل بين فسمى مجهول الحال وهما مجهول الحال
باطنا وظاهراً . ومجهول الحال فى الباطن فقط لا اشتراكهما فى الحكم الذى ذكره وهو قول
جماعة للرواية .

(و ردّها الجمهور) لكن منى قبل الثانى اكثر منى قبل الأول فقد رأى حجة الثانى بعض
منى منع الأول ومنهم سليمان بن ابوب الرازى و ابو بكر بن فورك . وقال الشيخ ابن الصلاح
يشبه ان يكون العمل على هذا الراى فى كثير منى كتب الأحاديث المشهورة فى غير واحد من الرواة
الذى تقادم العهد بهم وتعدت الخبرة الباطنة بهم فاكتفى بظاهرهم .

ثم فى كون المستور شاهداً للقسمين كما اختار المصنف اختلاف فإن بعضاً منى الأئمة
كالبنغوى فى تهذيبه و تبعه عليه الرافعى ثم النووى تلخص الثانى باسم المستور وقال امام الحرمين
من لم يظهر منه نقيض العدالة ولم يتفق البحث فى الباطن على عدالة لأجل الاختلاف فى تفسير

(١) قال الشيخ ابوالحسن الصغير السندى فى بهجة النظر - على قوله: او ان روى عنه : الظاهر لفظاً
ان يكون هذا عطفاً على قوله " فان سمي " والاقترب معنى عطفه على قوله " انفراد " اذ التسمية
معتبرة هنا ايضا والتقدير و ان سمي و روى عنه . راجع شرحه ص ٨٥ طبع الحجر . قلت هذا التجزئ
كأنه توضيح لما كتب صاحب الامعان فتفكر . ابوسعيد السندى .

المستور وقع الاختلاف في ان قول أبي حنيفة رحمه الله قبول القسمين مطلقا او القسم الثاني فقط فالمفهوم من أكثر الكتب الأول. وفي شرح جمع الجوامع للعراقي اذا تقرر اشتراط العدالة ترتب على ذلك رد رواية المجهول فإن الشرط لا بد من تحققه وهو اقسام احدها من جهلت حاله باطنا لا ظاهرا وهو المستور والمشهور رد روايته وقيله ابو حنيفة رحمه الله ومن اصحابنا ابن فووك وسليم الرازي انتهى.

ثم ان بعضهم اطلق قبول أبي حنيفة رحمه الله عنه للمستور والأكثر من على ان ابا حنيفة إنما قبل ذلك في صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة فأما اليوم فلا بد من التزكية لغاية الفسق ومن صحح القبول في القسم الثاني من مجهول الحال النووي في شرح المهذب.

(والتحقق انه رواية المستور ونحوه مما فيه الإحتمال) أي احتمال العدالة وضمها (لا يطلق القول بردها ولا يقبولها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله) من الوثيق وغيره (كما جزم به) أي بالوقف (امام الحرمين) و رأى انا اذا كنا نعتقد حل شيء بمعنى مما لا دليل فيه بخصوصه بل المجرى على الإباحة الاصلية فروى لنا مستور تحريمه انه يجب الانكفاف مما كنا نستعمله الى تمام البحث عن حال الراوى قال وهذا هو المعروف من هادتهم وشبهتهم ولبس ذلك حكما منهم بالخطر المرتب على الرواية وانما هو توقف في الأمر فالوقوف عن الإباحة يتضمن الإلحجار وهو في معنى الخطر وذلك ماخوذ من قاعدة في الشريعة ممهدة وهي الوقوف عند بد و ظهور الأصل الى استبانتهما فإذا ثبتت العدالة فالحكم بالرواية اذ ذاك ولو فرض فارض الياس حال الراوى والياس من البحث عنها بأن يروى بمجهول ثم يدخل في خمار الناس و يعز العثر عليه فهذه مسألة اجتهادية هندی والظاهر ان الأمر اذا انتهى الى الياس لم يجب الانكفاف والقبول بالإباحة كراهية كذا ذكره السخاوى رحمه الله. (١)

(ونحوه قول ابن الصلاح) فيمن جرح بجرح غير مفسر بأن لم يذكر سببه بل اقتصر على مجرد فلان ضعيف او نحوه.

(ثم الهدية) أي بالاعتقاد واما بالجوارح فهي الفسق السابق حكمه (وهي السبب التاسع من اسباب الطعن وهي) الاظهر ترك الراوينا او من قوله وهي السابق (اما ان تكون

(١) قلت: من قوله و رأى انا اذا كنا الخ الى هنا منقول من فتح المغيبي شرح الالفية للحافظ السخاوى راجع شرحه ص ١٣٨ طبع الحجر بكنو.

(بمكفر) ضبط بالشديد أي بما ينسب إلى الكفر و أما الشديد فغير لائق (كأن يعتقد ما يستلزم الكفر) سواء مما انفق على التكفير بها كالقول بحلول الألوهية أو يختلف في التكفير بها كالقول بخلق القرآن كذا قال بعض الشارحين.

وفي شرح المنار لمصنفه:- وصح من أبي بوصف أنه قال ناظرها أبا حنيفة رحمه الله في مسألة خلق القرآن سنة اظهر فائق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر وصح هذا من محمد رحمه الله (١) قالوا هذا منقول عنه بطريق الآحاد فلا يقال به اليوم لا شهاده القول منهم بأن لا تكفروا أهل قهلتكم وقد شرطوا هذا في طريق السنة والجماعة انتهى.

قال التلميذ في التكفير باللازم كلام لأهل العلم انتهى وفي بعض الحواشي قلت:- الحق في المسئلة أن اللازم أن كان بيننا والتزمه صاحب ذلك الاعتقاد كان كفرا انتهى وقال البقاعي في حاشية شرح الألفية قال شيخنا يعني المصنف من المعلوم أن كل فرقة ترد قول مخالفها وربما كفر به فينبغي التحري في ذلك والذي يظهر أن يحكم بالكفر على من كان الكفر صريح قوله وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه والتزمه أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا انتهى.

(أو بمفسق) غير الكفر بقربته المقابلة والافساق اعم (فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور) قدم المفعول اهتماما بشأن عدم قبول رواية صاحب الهدية (وقيل يقبل مطلقا) حكى الخطيب في الكفاية وجماعة من أهل النقل والمتكلمين أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارا وفساقا بالتأويل (وقيل إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل) وإن استعمله كالخطأية لم يقبل وهم قوم ينسبون إلى ابن الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد أن عليا الإله الأكبر وجعفر الصادق الإله الأصغر. تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

قبل أن الخطأية لا يشهدون بالزور فإنهم لا يجوزون الكذب بل من كذب عندهم فهو مجروح خارجة عن درجة الاعتبار رواية وشهادة. فإذا سمع بعضهم بعضا قال شيئا عرف أنه ممن لا يجوز الكذب فاعتمد قوله لذلك. وشهد بشهادته واجيب بأن ما بنوا عليه شهادتهم

(١) قلت: هذا النقل قد أورده فخر الإسلام البزدوي (المتوفى ٨٢٢هـ) في أصوله أيضا وكتب بعد هذا: ودلت المسائل المتفرقة عن أصحابنا في المبسوط وغير المبسوط على أنهم لم يميلوا إلى شيء من مذاهب الاعتزال وإلى سائر الأهواء الخ. راجع أصول البزدوي ص ٤٠ طبع اصح المطابع بکراتشي السند.

اصل باطل فوجب رد شهادتهم لاعتمادهم اصلا باطلا وان زعموا انه حق كذا ذكره البخاري (١) في شرح الألفية. ثم ان ابن الصلاح لم يحكم في عدم قبول روايته من اعتقد حل الكذب والله تعالى اعلم.

(والتحقق انه لا يرد كل مكفر بهدعة لأن كل طائفة تدعى ان مخالفتها مهدعة وقد نبأ فتنكفر مخالفتها فلو اخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف) ورد روايتهم . قال بعض الشارحين (٢) :- وانت خبير بأن المعتبر ما هو في نفس الأمر من الهدعة المكفرة لا عند المخالفة فلا يلزم تكفير اهل الحق ولا رد روايته انتهى.

اقول الهدعة المكفرة في نفس الأمر هي انكار امر معلوم من الدين ضرورة فكون المعتبر الهدعة المذكورة هي مذهب الشارح وقد اعترف الشارح بذلك أنه لا يلزم عليه محذور انما يلزم المحذور على تقدير كل مكفر بهدعة ولا يخفى انه لو رد رواية كل من نسب الى الكفر بهدعة يلزم تكفير جميع الطوائف فالاستلزام الذي ذكره المصنف واضح لا غبار عليه.

(فالاعتماد ان الذي ترد روايته بسبب الهدعة من انكار امرا متواترا من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة) كالصلوات الخمس والحج (وكذا من اعتقد عكسه) فإن اعتقد العكس مستلزم للإنكار المذكور (فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه) اي مع عدالته (فلا مانع من قبول ما لم يكن داعيا الى بدعته ولا يكون روايته مما يقوى بدعته لأن بدعته من لم يكن بهذه الصفة من قبيل القسم الثاني والمراد بالتقوى ما عدا الهدعة بقرينة السياق فإن الكلال في المبتدعة.

(١) قلت: الحافظ البخاري كتب قبل هذه العبارة شارحا لقول الألفية: (للشافعي اذ يقول اقبل من غير خطابية ما نقلوا) لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ونص عليه في الام والمختصر قال لانهم يرون شهادة احدهم لصاحبه اذا سمعه يقول لي على فلان كذا فيصدق به يمينه او غيرها ويشهد له اعتمادا على انه لا يكذب. وكتب بعد سطر :- بل قال الشافعي فيما رواه البيهقي في المدخل والخطيب في الكفاية ما في اهل الاهواء قوم اشهد بالزور من الرافضة. فاما ان يكون اطلق الكل واراد انبعض او اطلق في اللفظ الاول البعض لكونهم اسوأ كذبا واراد الكل وكذا قال ابو يوسف القاضي اجيز شهادة اصحاب الاهواء اهل الصدق منهم الا الخطابية والتدريية الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء حتى يكون رواه الخطيب في الكفاية. وبعد هذا اورد هذا التحقيق المثلث بقوله. على ان بعضهم ادعى ان الخطابية لا يشهدون بالزور السخ. راجع فتح المغيث للحافظ البخاري ص ١٤٠-١٤١، طبع الحجر بكنو.

(٢) قلت: ان العلامة القاري اورد هذه العبارة بطريق النقل حيث قال: وقال شارح وانت خبير بان المعتبر ما هو في نفس الامر الخ - لم اقف من هذه الشارح؟ لعله يكون وجيها كجراتيا وهو اقدم من القاري والسندي وشرحه ليس بموجود عندي الى الان. والله اعلم. ابو سعيد السندي.

(والثاني وهو من لا يقتضى بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف أيضاً فى قبوله ورد فقيلاً
 برد مطلقاً) سواء كان داعياً الى بدعته أولاً لأنه فاسق ببذعته وانفقوا على رد الفاسق بغير تاويل
 فيلحق به المتأول فليس ذلك بعذر بل هو فاسق بقوله و تاويله فتضاعف فسقه ويستوى مع غير
 المتأول فى الرد كما استوى الكافر المتأول والمعاند بغير تاويل وهذا القول كما قاله الخطيب فى
 الكفاية مروي عن طائفة من السلف منهم مالك، و تبعه أصحابه وكذا جاء عن أبى بكر الهافلاخى
 و اتباعه بل نقله الآمدى عن الأكثرين و جزم به ابن الحاجب كذا ذكره للسخاوى (١).
 قال ابن الصلاح (وهو بعيد) مباعد للشايخ من أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة
 غير الدعاة وفى الصحيحين كثير من احاديثهم فى الشواهد والأصول انتهى (٢).

(و أكثر ما عمل به) أى ما يقال فى الاستدلال عليه بمعنى الأكثر قوة من جملة الأدلة
 فلا يرد ان هذا دليل واحد فما معنى أكثرية و اجيب ايضاً بان المراد ان كثرة استدلالهم فيها
 بينهم بهذا الدليل (ان فى الرواية عنه ترويجاً لأمره و تنويهاً) أى تفخيماً (بذكره و على هذا
 فهينى ان لا يروى عن مبتدع شئ يشاركه فيه غير مبتدع) يحتمل ان يكون مراده ما اثار اليه
 السخاوى (٣) ان مقتضى هذا الدليل ان لا يكون عدم قبول الرواية من المبتدع مطلقاً بل يكون
 تفصيلاً كما مال اليه ابن دقيق العيد وهو ان لا يقبل عنه ما يشاركه فيه غير مبتدع المحمداً لبذعته
 و اطفاء لناره و يقول مالا يشاركه فيه احد ولا يوجد الا عند ذلك المبتدع لأنه عارض ترويج
 أمره مصلحةً تحصيل ذلك الحديث و نشره المتقدمة على الاحتراز عنه. و يحتمل ان يكون مراده
 ما حملاه عليه بعض المحققين و هو ان مقتضى هذا الدليل عدم قبول ما شاركه فيه غير مبتدع و هو
 مقبول و اورد عليه بعض المحققين ان الترويج والتنويه بما لم يشاركه فيه غير مبتدع أكثر و اشد
 مما شاركه (٤) (وقيل بقبول مطلقاً) داعياً كان أولاً و خصه بما اذا كان المروى يشمل على ما ترد

(١) راجع فتح المغيـث للحافظ السخاوى طبع الحجر ص ١٤٠ - قلت : ان القاضى السندى نقل منه بتغيير وحذف.

(٢) قلت قد نقلها ايضاً الحافظ السخاوى فى ذلك الموضع فراجع.

(٣) عبارته هكذا : قلت والى هذا التفصيل مال ابن دقيق العيد حيث قال :- ان وافقه غيره فلا يلتفت

اليه هو اخماد البدعة و اطفاء لناره لأنه كان يقال كما قال رافع بن اشرس من عقوبة الفاسق المبتدع

ان لا تذكر محاسنه وان لم يوافقه احد ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع ما وصفنا من صدقه

و تجرزه عن الكذب و اشتهاره بالتدين و عدم تعلق ذلك الحديث ببذعته فينبغى ان تقدم مصلحة

تحصيل ذلك الحديث و نشر تلك السنة على مصلحة اهالة و اطفاء بدعته اهـ. راجع فتح المغيـث ص ١٤٠

قلت هذه العبارة واضحة قى المقصود. ابو سعيد السندى.

(٤) المراد من بعض المحققين الشارح القارى راجع شرحه ص ١٥٨ طبع تركيا.

به بدعته إيمده جهنم في التهمة جزماً وكذا يحصيه فهمهم بالبدعة الصغرى كالتشيع سواء الغلاة فيه وغيره فإنه كثير في الغائبين والباطنيين فلورده حديثهم للذهب جملة في الآثار النبوية وليس ذلك مفسدة بئس إلهة الكبري كالرفض الكامل والعلوية والخطية والشيخين أبي بكر وعمار رضي الله تعالى عنهما فلا ولا كرامة قاله الدهبي وقال الشيعي الغالي في زمن السلف وعرفهم من تكلم في عثمان والزبير وطلحة وطائفة ممن حارب علياً رضي الله تعالى عنهم والغالي في زماننا و عرفنا هؤلاء الكفرة هؤلاء السادة وتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفر الالهى .

(الا ان) وفي نسخة اذا (اعتقد حل الكذب) قال بعض المحققين وفيه اله اذا اعتقد حل الكذب صار كافراً والمفروض ان بدعته ليس مما يقتضى الكفر انتهى (وقيل يقبل من لم يكن داعية اى داعيا الى بدعته) والقاء للنقل من الوصفية الى الاسمية لأنه جعل فيما بينهم اسماً لمن يدعو الى بدعته وتعديته بالى باعتباره معناه الأصل او القاء للمبالغة والمراد المعنى الوصفى لكن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغة المبالغة ويحتمل ان يكون للداعية مصدراً كالطائفة فالكلام من قول زيد عدل وانما قيد بالمبالغة لأن كل صاحب بدعة يدعو الى بدعته والمراد من يظهره بلسان القائل فهو مبالغ بالنسبة الى غيره (لأن تزيين بدعته) و رغبته في اتباع الناس لما هو عليه (قد يحمل حل تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه) فلما وجد فيه سبب القول ولو في الجملة لم يوثق على حديث النبي ﷺ مطلقاً فاندفع ما قاله بعض المحققين وغيره ان مفاد التعليل المذكور عدم قبول ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقاً (وهذا) اى القول الاخير (فى الأصح) قال ابن الصلاح وهذا المذهب احد المذاهب واولاها وهو قول الأكثر من العلماء وفي اصول الامام فخر الإسلام على الهزدوى : فأما صاحب الهوى فان اصحابنا رحمهم الله عملوا بشهادتهم الا الخطاوية لأن صاحب الهوى وقع فيه لاعتقائهم وذلك بصدده عن الكذب فلم يصلح شبهة وتهمة الا من تدعى بتصديق المذمى اذا كان يتحل بذلعه فيهم بالباطل والزور مثل الخطاوية وكذلك من قال بالإلهام انه حجة يجب ان لا يجوز شهادته ايضاً واما في باب السنن فإن المذهب المختار عندنا ان لا يقبل رواية من التحل الهوى والبدعة ودمى الناس اليه على هذا امة الفقه والحديث كلهم لأن الحاجة والدعوة الى الهوى سبب داع الى القول فلا يوثق على حديث النبي ﷺ وليس كذلك الشهادة في حقوق الناس لأن ذلك لا يهوى الى التزوير في ذلك الباب فلم يرو شهادته فإذا صح هذا كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق في باب السنن والأحاديث انتهى .

(و اغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول خبر الداعية) من غير تفصيل بين ما يقوى بدعته و بين ما لا يقوى ولو فعل لكان غريباً فقد تقدم انه قبل برد مطلقاً . ثم ان الشارح قال اغرب في دعوى الاتفاق المذكور ولم يقل انه اغرب في دعوى حكمه اتفاقاً مع انه ادعاه ايضاً حيث قال الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ايمتنا قاطبة لا اهل بينهم فيه اختلافاً انتهى لانه لم ينفرد بهذا فقد حكى بعض اصحاب الشافعي رحمه الله انه لا خلاف بين اصحابه انه لا يقبل الداعية والخلاف بينهم فيمنع لم يدع الى بدعته كذا في بعض الحواشي (نعم الاكثر على قبول خبر الداعى الا ان يروى ما يقوى بدعته فيرد) حيثل على المذهب المختار يعنى ان ابن حبان ادعى الاتفاق على القبول من غير تفصيل مع ان فى كون القبول مذهب الاكثر تفصيلاً (و به) اى بهذا المذهب المختار (و صرح الحافظ ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني) بضم جيم و سكن واو و فتح زاي (شيخ ابى داود والنسائي) قدم ابا داود ولم يلحقه فى الشرح بعد تمام المتن لتقدم رتبته فى نقد كتابه اى الجوزجاني و فى نسخة فى كتاب معرفة الرجال يحتمل الحركات الثلاث فقال فى وصف الرواة (فمنهم زائف) اى مائل (عن الحق اى عن السنة صادق اللهجة فليس به) اى فى دفعه (حيلة الا ان يوحد منه حدائمه مالا يكون منكراً اذا لم تقويه بدعته) قال التلميذ ظاهر هذا قبول رواية المبتدع اذا كان ورعاً فيها هذا للبدعة صادقاً ضابطاً سواء كان داعية او غير داعية الا فيما يتعلق بدعته انتهى و لعل الشارح حمل كلامه على خبر الداعى لأن عدم قبول الداعى معلوم مقرر واخذ التمييز بما لم يقويه بدعته من كلام الجوزجاني و غير الداعى من المعلوم المقرر (وما قاله معه لأن العلة التى بها برد حديث الداعية) وهى ما ذكره بقوله لأن تزيب بدعته الخ (و ارادة فيها اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم تكن داعية والله تعالى اعلم .

(ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به) اى بسوء الحفظ من (وفى نسخة ما فالضمير فى به راجع الى سوء الحفظ (لم يرجح) هذا لوجه الجميع اى لم يغلب (جانب اصحابه على جانب مخاطائه) قد تقدم ما يتعلق به عند قوله فى تعداد وجوه الطعن او سوء حفظه وهو اى سوء الحفظ على قسمين (ان كان لازماً للراوى فى جميع حالاته من غير عرض سبب) سوء حفظه لى بمعنى اوقاته (فهو للاشاذ على رأى) بعض اهل الحديث فالشافع رواية بسوء الحفظ والمذكر رواية فاحش الغلط والفاسق .

وقال البخاري في حاشية شرح الألفية :- المنكر اسم لما يخالف فيه الضعيف الذي ينجبر وهذه بمثله أو تفرد به الاضعف الذي لا ينجبر وهذه بمثابة مثله. والشاذ اسم لما يخالف فيه لائحة الاوثق أو تفرد به الخفيف الضبط أي الذي ينجبر وهذه بمثابة مثله ثم إن حديث سيء الحفظ قد ينضم اليه مع سوء الحفظ وجه ضمني آخر غير المخالفة فهل هو منكر أم شاذ؟ اختار البخاري الأول. قال في حاشية شرح الألفية ما حاصله إن حديث كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان. وقال هاشم ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق منكر لتفرد أبي ركير به وهو غير ضابط فإنه صدوق بخطيء كثيرا وهو وإن كان في حد من ينجبر لكنه لما أتى بهذا المتن الركيك الألفاظ البعيد من القواعد كان كأنه يخالف من هو أقوى منه ووجه بعده من القواعد وركاكة الفاظه إن الشيطان لا يغضب من مطلق حياة ابن آدم بل من حياته مسلما مطعما وإيضاحا فلما حلل غضبه بجمع الجديد والعتيق ومجرد دخول زمان هذا على الآخر كاف من غير احتياج إلى أكله له انتهى.

ثم إنه قال ما حاصله إن وجه كون هذا الحديث منكرا محتمل أن يكون ما ذكره ويحتمل أن يكون ركاكة معناه وهدم انطباقه على محاسن الشريعة أي فقط من غير انضمام ضعف الراوي ولا يخفى أنه مؤيد لما سبق في بحث المنكر أن حديث من يقبل تفرد قد يكون منكرا إذا كان بعيدا من العقل (أو) كان سوء الحفظ (طارئا أي حادثا متجددا) (على الراوي أما لكبره) أي لطول عمره (أو لذهاب بصره) وقد كان متعودا بالإعانة فيما يرويه بالنظر إلى كنهه فلا يرد أن ذهاب البصر مما يقوى الحفظ للسلامة من الخواطر الحادثة من التواظر (أو لاحتراق كتبها) أو اغترافها أو استراقها فقوله (أو عدمها) تعميم بعد تخصيص (أن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء حلة لكون ذهاب البصر وما عطف عليه سببا لسوء الحفظ وإشارة إلى أن طرياق الحفظ لا يكون لسبب عدم الكتب أصلا بل لسبب فقدانها بعد حصولها فالمراد بالعدم من قوله أو عدمها أن يصير معدوما بعد حصولها لا العدم مطلقا (فهذا هو المختلط) أي الحديث المختلط فهو صفة الحديث ولو بحذف المضاف كما أن الشاذ صفة له وهذا أولى من إبقاء قوله فالمختلط على ظاهره وجعل قوله فالشاذ بمعنى فالراوي الشاذ فإنه مع كونه خلاف الاصطلاح لا يلائم قوله فيما سبق والثالث المنكر على رأي والرابع والخامس مع مقابلة الشاذ بهذا المعنى للمنكر بالمعنى المذكور في ذلك، الكلام فقول بعض المحققين في حل قوله فهو الشاذ أي الراوي المذكور

بل حديثه الشاذ وفيه ان المختلط صفة الراوى على ما يقتضيه كثرة قواهم المختلط فلان انتهى منظور فيه من وجهين المختار كون قوله فهو الشاذ صفة للراوى والاعتراض على كونه صفة للحديث.

(والحكم فيه) اى فى المختلط (ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز لنا) بأن علمنا انه قبل الاختلاط والا فهو متميز فى نفسه (قبل وما حدث به بعد الاختلاط) لم يقبل (و اذا لم يتميز بتوقف) بصيغة المجهول فيه (وكذا من اشتبه الامر فيه) اى كما يتوقف فيمن اشتبه امر حديثه بأن لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط عما حدث به بعده وتوقف فيمن اشتبه امره بنفسه بأن اشتبه انه مختلط او لا واشتبه ابتداء اختلاط كسعيد بن ابى عروبة فقد اختلف فى ابتداء اختلاطه فقال رحيم اختلط سنة خمس و اربعين ومائة و حكى عن عبد الوهاب الحقاى ان اختلاطه كان فى سنة ثمان و اربعين ومائة وقبل سنة ثلاث و اربعين ومائة فاندفع ما قال التلميذ: هذا اللفظ فيه ابهام لأن ظاهر السؤق انه حديث المختلط و لفظة من لم يقبل فلا يصلح للحديث و ان استعمالها فومنى يقبل فيكون قد انتقل من الحديث الى الراوى فليس بظاهر انتهى.

ثم ان بعض المحققين قال فى تفسير قوله وكذا من اشتبه الأمر:- فيه اى اشتبه انه مختلط او لا او لم يدر انه حدث قبل الاختلاط او بعده انتهى ولا يخفى ان المراد بقول المصنف اذا لم يتميز ما لم يدر انه حدث قبل الاختلاط او بعده فكيف يفسر به ما شبه بقوله واذا لم يتميز: (و السامع يعرف ذلك باعتبار الآخذين منه) اى باعتبار انهم متى اخذوا و ابن اخذوا فمنهم من سمع قبل الاختلاط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع فى الحالين مع التمييز بأن قال بعد ما اختلط او قبله كما قال الحلبي او غيره او بدون التمييز فن اختلف فى الحذف عطاء و من سمع منه قبل الاختلاط شعبة و صفوان الثوري و من سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد و من سمع منه فى الحالين معا ابو حوالة فلم يحتاج بحديثه و قدحه ابن الصلاح فى كتابه و من تبعه كالعراقى فى الفقه كثيرا من المختلطين مع بيان حال من سمع منهم فى اراد الاطلاع عليه فليرجع الى ذلك الكتب ثم رد حديث من سمع بعد الاختلاط استثنى منه ما اذا حدث فى حال الاختلاط بحديث واتفق انه كان حدث به فى حال صحته فلم يخالفه فلا بد يقبل وعليه محتمل كما ذكرنا واما وقع فى الصحيحين او احدهما من التخريج لم يوصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه الا بعده فلا يبا يعرف على الجملة ان ذلك مما ثبت عند المخرج انه من قديم حديثه ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضمهما معتبرا بحديثه فضلا عن خبره لحصول الأمن به عن التغيير.

و مما ينبغي ان يعلم ان السخاوى وغيره ذكروا ان حقيقة الاختلاط فساد العقل و عدم النظام الأقوال والأفعال اما بخرف او ضرر او مرض او عرض من موت ابن او سرقة مال كالمسعودي او ذهاب كتب كابن لمبة او احتراقها كابن الملقن ولا يخفى ان مقتضى هذا ان لا يكون الاختلاط مختصا بمن كان مطعونا بسوء حفظه و يكون متحققا فى فاحش الغلط والمغفل ايضا بل كون كل من يكون سوء حفظه طاريا مختلطا ايضا محل نظر.

فوائد:- الأولى قال الحافظ السيوطى رحمه الله فى شرح التقريب:- شر الضعيف الموضوع وهو امر متفق عليه وبله المتروك ثم المعال ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب كذا رتبته شيخ الإسلام. يريد المصنف. ثم قال وقال الخطابى شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول و قال الزركشى فى مختصره ما ضعفه لعدم اتصاله سبعة اصناف شرها الموضوع ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعال ثم المضطرب انتهى. قلت وهذا ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المدرج ر ان يقال فيها ضعفه لعدم الاتصال شره المعضل ثم المنقطع ثم المدائن ثم المرسل وهذا واضح ثم رأيت شيخنا الامام الشمنى نقل قول الجوزقانى: المعضل اسوء حالا من المنقطع والمنقطع اسوء حالا من المرسل وتعقبه بأن ذلك اذا كان الانقطاع فى موضع واحد والا فهو يساوى المعضل انتهى كلام السيوطى.

الثانية:- قال ابن الصلاح:- اذا اردت رواية الحديث للضعيف بغير اسناد فلا نقل فيه:- قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وما اشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك. وانما نقول فيه:- روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا او بلغنا عنه كذا وكذا او ورد عنه او جاء عنه او روى بعضهم وما اشبه ذلك وهكذا الحكم فيما يشك فى صحته و ضعفه وانما نقول قال رسول الله ﷺ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذى او ضحناه اولا والله اعلم انتهى.*

الثالثة:- قال ابن الصلاح فى كتابه والسخاوى فى شرح الألفية ما بجمعه:- يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل فى رواية ما سوى الموضوع من غير تبين لضعف حيث اقتصر على سباق اسناده فيما سوى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما والعقائد كصفات الله تعالى وذلك كالمواعظ والقصص و فضائل الأعمال و سائر فنون الترغيب والترهيب و سائر ما لا يتعلق له بالأحكام والعقائد انتهى.

* راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٩٤ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

الرابعة :- قال ابن الصلاح :- إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك ان تقول هذا ضعيف وتعني انه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك ان تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم امام من ائمة الحديث بانه لم يرو بإسناد يثبت به او بانه حديث ضعيف او نحو هذا مفسراً وجه القبح فيه فإن اطلق ولم يفسر فقهه كلام يأتي ان شاء الله تعالى فاعلم ذلك، فإنه مما يغلط فيه والله اعلم.*

الخامسة: قال السخاوى فى شرح الألفية :- اذا تلتك الأمة الضعيف بالقبول بعمل به على الصحيح انه ينزل منزلة التواتر فى انه ينسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعى رحمه الله فى حديث لا وصية لوارث انه لا يثبت اهل الحديث ولكن العامة ثلثته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً الوصية.

السادسة: قال السخاوى :- احتج احمد رحمه الله بالضعيف حيث لم يكن فى الهاب خبره و تبعه ابو داود وقد ماه على الرابعة القياس انتهى.

ومنى توبع لىء الحفظ بمعتبر واحدا كان او متعدداً فإنه يكفى لجبر ضعف متن يصلح الاهتار وجود متابع معتبر فى طريق واحد صرحوا به كانه (يكون فوقه او دونه لا مثله.

قال المصنف اذا تابع لىء الحفظ شخص فرقه النقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص و ينتقل ذلك للشخص الى اهل من درجة نفسه التى كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دونه انتهى.

ثم المراد بمثله ان يكون مثله فى الاعتبار لا فى درجته والالزم اذا كان عمرو دون زيد مثلاً ان يعتبر متابعة زيد لعمرو دون عمر لزيد مع ان القوة حاصلة فى الوجهين فى مرتبة واحدة فقوله كانه يكون فوقه او مثله اى كأن يكون المتابع فوق لىء الحفظ فى الدرجة او مثله بأن يكون ممن يعتبر به كما يكون ممن تابعه ممن يعتبر به وهذا كما قال السخاوى فى شرح قول صاحب الألفية :- فإن يكن شورك ممن يعتبر به فتابع مفسراً لقوله معتبر به بأن لم يتهم بالكذب و ضعف اما بسوء حفظه و غلطه او نحو ذلك، حيثما يجىء ايضاحه فى مراتب الجرح او فوقه من هاب اولى انتهى.

وقول التلميذ المراد بقوله او مثله اى فى الدرجة من السند لا فى ضعفه انتهى غير اين اذ

ومثالي المرسل ما رواه الترمذى من طريق عمرو بن مرة عن البختري عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال لعمر في العباس رضى الله تعالى عنهما ان عم الرجل صنوا ابيه وكان عمر تكلم في صدقه. قال الترمذى هذا حديث حسن واوه البختري اسمه سعيد بن فيروز ولم يسمع من علي فالإسناد منقطع ووصفه بالحسن لأن له شواهد مشهورة من حديث ابى هريرة رضي الله عنه وغيره.

ومثال المدلس ما رواه الترمذى ايضا من طريق يحيى بن سعيد عن المثنى بن سعيد عن قتادة بن عبد الله بن هريذة عن النبي صلى الله عليه وسلم :- المومن يموت بعرق الجبين. قال الترمذى هذا حديث حسن وقد قال بعض اهل العلم لم يسمع قتادة عن عبد بن هريذة. قال المصنف ولو صح انه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغة العنعنة والما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره (صار حديثهم حسنا) اى لغيره لاذاته بل وصفه بذلك) باعتبار المجموع من المتابع والمتابع (بكسر اللام في احدهما وفتحها في الآخر) لأن كل واحد منهما احتمال كون روايته صوابا او غير صواب) قوله احتمال مبتدا وقوله (على سواء) محبره ولك ان تجعل احتمال منصوبا على نزع الخافض اى فى احتمال كما فى نسخة وفى نسخة احتمال بصيغة الماضى (فإذا جاءت من المعبرين) اى من يعتبر بهم (رواية موافقه لاجدهم وجمع) بصيغة الفاعل والمفعول (احدا الجاهلين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك اى مجيء الرواية من المعبرين والترجيح الحاصل به على ان الحديث محفوظ فارلقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله تعالى اعلم) اعلم ان التعريف الذى اشار اليه المصنف للحسن لذاته او الحسن لغيره ماخوذ من كلام ابن الصلاح رحمه الله وقد ذكر اهل الفن للحسن تعريفات كثيرة ذكر ابن الصلاح جملة وذكر ما فيها ثم ذكر ما اختاره رحمه الله فى تعريفه فلنذكر كلامه ليكون على ذكر منكر فتقول قال ابن الصلاح رحمه الله روينا عن ابى سليمان الخطابى رحمه الله انه قال بعد حكايته ان الحديث ينقسم الى الاقسام الثلاثة التى قدمنا ذكرها الحسنى ما عرفه فخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار اكثر اهل الحديث وهو الذى يقبل اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء وروينا عن ابى هبسى الترمذى رحمه الله انه يريد بالحسن ان لا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثا شاذا يروى من غير وجه فهو ذاك وقال بعض المتأخرين الحديث فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسنى وبصالح للعمل به.

قلت كل هذا مهم لا يشفى العليل ولوس فوسا ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن

من الصحيح وقد امكن للنظر في ذلك البحث جامعاً بين اطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتفتح لي وانضح ان الحديث الحسنى قسماً :- احدهما الحديث لا يخلو رجال اسناده من مستور لم يتحقق اهله غير انه ليس مغفلاً كثير الخطاء فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث اى لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متى الحديث مع ذلك قد عرف بان قد روى مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتضد بمقابلة من تابع رواه على مثله او بها له من شاهد وهو ورود حديث اخر بنحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذى على هذا القسم يقتزل القسم الثانى ان يكون رواية من المشهورين بالصدق والأمانة غير انه لم يبالغ درجة الصحيح لكونه يقتصر عنهم فى الحفظ والإتقان فهو مع ذلك يرتفع عن حال من بعد ما يتفرد به من حديث منكر او يعتبر فى كل هذا مع سلامة الحديث من ان يكون شاذاً ومنكراً سلامته من ان يكون معللاً. وعلى القسم الثانى يقتزل كلام الخطابى و هذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلغنا كلامه فى ذلك وكان الترمذى ذكر احد نوعى الحسنى وذكر الخطابى النوع الآخر مقتصر على كل واحد منهما على ما رأى انه يشكل معرضاً عما رأى انه لا يشكل او انه اقل من البعض وذهل والله اعلم انتهى.

ثم اعلم ان المصنف ذكر انه متى توبع بسوء الحفظ ومن عطف عليه صار حديثهم حسناً لذاته ولم يذكر فاحش الغلط وكثير الغفلة والفاست يخرج حديثه بالمقابلة عن الضعف فهل فاحش الغلط وكثير الغفلة الذين عدّ احاديثهما منكراً مثل الفاست او مثل سوء الحفظ ومن عطف عليه مقتضى ما ذكره المصنف الثانى حيث قال كما نقل عنه السبوطى فى شرح التقريب قد ميز الترمذى الحسنى عن الصحيح بشيئين احدهما ان يكون راويه قاصراً عن درجة راوى الصحيح بل و راوى الحسنى لذاته وهو ان يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك و راوى الصحيح لا يبدو و ان يكون ثقة و راوى الحسنى لذاته لا يبدو وان يكون موصوفاً بالضبط ولا يكفى كونه غير متهم قال ولم يعدل الترمذى عن قوله ثقات و هى كلمة واحدة الى ما قاله الا لإرادة قصور رواية عن وصف الثقة كما هى عادة اللفاء الثانى مجبته من غير وجه انتهى.

وقال المصنف ايضا كما نقل عنه السبوطى فى شرح نظم الدرر و اما الترمذى فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدليل انه لم يعرف الصحيح ولا الحسنى المتفق على كونه حسناً بل المعروف عنده وهو وهو الحديث المستور على ما فهمه ابن الصلاح لا بعده كثير من

اهل الحديث من قبيل الحسني وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصودا على رواية المستور بل يشترك معه للضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطاء وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس اذا منعه وفي اسناده القطار خفي فكل ذلك، عنده من قبيل الحسني بالشروط الثلاثة وهي ان لا يكون فيهم من يذهب بالكذب ولا يكون الاسناد شاذا وان يروى ذلك الحديث او نحوه من وجه آخر فصاعداً ثم مثل لكل نوع من ذلك، وذكر في امثله الموصوف بالغلط والخطاء من قال فيه انه كثير للغلط والضعف جدا وكذا هو مقتضى كلام السخاوي فان ما تقدم آنفا من همارته في بحث المتابعة بقتضيه وكذا ما ذكره عند قول صاحب الألفية. وقال الترمذي ما سلم على الشذوذ مع راو ما اتهم بالكذب حيث قال فشمع ما كان بعض روايه سيء الحفظ لم يوصف بالغلط او الخطاء او مستورا لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقل اولم يترجح احدهما الآخر او مدلسا بالعنعنة او مختلطا بشرطه لعدم منافاته اشتراط نفى الاتهام بالكذب انتهى.

و صرح الهقاعي الثاني وقال العراقي في شرح الألفية ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجه بل ذلك يتفاوت فنه ضعف يزيله ذلك، بان يكون ضعفه ناشيا من سوء حفظ راويه مع كونه من اهل الصدق والديانة وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ومن ذلك ضعف يزول بذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متبعا بالكذب او كون الحديث شاذا وقال الهقاعي في حاشيتها قوله كالضعف الذي ينشأ الى آخره مراده والله اعلم بالشاذ ههنا ما راويه ضعيف بعيد عن درجة من يحنج به وهو الذي قال انه الشاذ المنكر انتهى.

و يؤيده كلام ابن الصلاح فإنه وصف المستور بـراو لم يتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا كثير الخطاء فيها يرويه ولا هو منهم بالكذب في الحديث. فعلم ان من كان مغفلا كثير الخطاء لا يعتبر بروايته كما لا يعتبر برواية من هو منهم بالكذب و يؤيده ايضا ما نقله السيوطي في شرح نظم الدرر من المصنف انه قال بعد ما تكلم في تمثيل حديث موصوف بالضعف وان كثرت طرقه بحديث الاذنان من الراس. وينبغي ان يمثل في هذا المقام بحديث من حفظ على امتي اربعين حديثا فقد نقل الذوي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه.

قلت لكن اشار السلفي في الاربعين الهلدييه الى صحته وكذا الحفاظ هيد القادر الرهاوي فإنه اخرج ايضا في الأربعين ثم قال ان الأحاديث الضعفاء اذا انضم بعضها الى بعض مع كثرة

تعاضد و تقاعب أحدثت قوة وصارت كالاشتهار والاستفاضة الذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور لكن قال الحافظ ابن حجر في الأربعين الملهية اتفاق الأئمة على تضعيفه أولى من إشارة السلفي الى صحته. قال المنذرى:- لعل السلفي كان يرى ان مطلق الأحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعض أحدثت قوة. قال الحافظ ابن حجر لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعيف. والضعف يتفاوت فلذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد فيكون الضعيف الذي ضعفه ناهى عن سوء حفظ روايته اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن والذي ضعفه ناشئ عن تهمة او جهالة اذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال الى مرتبة للضعف الذي يجوز العمل به في فضائل الأفعال انتهى.

ثم ان مقتضى قول المصنف في هذه العبارة والذي ضعفه ناشئ عن تهمة او جهالة ان المجهول لا يصير حديثه صحيحاً بمجرد وجه آخر و مقتضى العبارة المتقدمة التي نقلها عن المصنف في شرح التقريب ان المستور والمجهول متساويان في صيرورة حديثهما صحيحاً بمجرد من وجه آخر.

وقال بعض المحققين عند قول المصنف فإن نحف الضبط فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج فكل من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته انما يحصل بكثرة للطرق الا ان راوى الصحيح ظاهر العدالة و راوى الحسن مستور العدالة. وبشكل على هذا قول النووي:- حديث من حفظ على معنى او بعين حديثاً ورد من طرق كثيرة بروايات متواترة واتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه. و يؤيده ما قال الحافظ المنذرى:- انه ليس في جميع طرقه ما يقوى ويقوم بها الحجة اذ لا يخلو طريق منها ان يكون فيها مجهول او معروف مشهور بالضعف. ومما ينبغي ان يعلم ان الحديث المعلق لا يصير بمجرد من وجه حسناً كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح المتقدم.

وقال السخاوى في شرح الألفية:- واما مطلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المنقح غير تامهما او بالضعيف بهاء الكذب اذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلّة. وقال القاضي بدر بن جماعة في المنهل الروى لو قبل الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد او مشهور قاصر عن درجة الإتيان لكان اجمع لما حدوه واقرب مما حاولوه واجصر منه انتهى.

واعترض المصنف على تعريفه بان نفى العلّة لا يصح هتاً لان الضعيف في الراوى علّة في الخبر

وهيئة المدلس حلة في الخبر وجهالة حال الراوى حلة في الخبر ومع ذلك فالترمذى يحكم على ذلك كله بالحسن اذا جمع الشروط التى ذكرها يمكن دفعه بأن مراد القاضى بدر بالعلة المعنى المشهور بين اهل الحديث وهى الأسباب الخفية الغامضة القادحة في الحديث مع ان ظاهره السلامة لا المعنى الآخر الذى قد يطلق عليها وهى ان تكون عبارة عن الأسباب القادحة في الحديث المخرجة من حال الصحة الى حال الضعف مطلقا.

(ومع أرتقائه إلى درجة القول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته) قال التلميذ :- مقتضى للنظر انه ارجح من الحسن لذاته لأن المتابع يكسر الهاء اذا كان معتبرا فحديثه حسن وقد انضم اليه المتابع بالفتح انتهى.

وفيه ان المراد من يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار والمتابعة والاستشهاد وانه شامل لمن قدح فيه بقادح ولا يلزم من الاعتبار بهذا المعنى ان يكون حديثه حسنا.

(وربما توقفت بعضهم على اطلاق اسم الحسن عليه) فوالله :- الأولى قال ابن الهمام فى التحرير حديث الضعيف للفسق لا يرتقى بتعدد الطرق الى الحجة ولغيره مع العدالة يرتقى. وهذا للتفصيل اصح منه الى الموضوع فلا لوجود الرد بالفسق وبالتعديل لا يرتفع بخلافه بسوء الحفظ لأنه يوهم للغلط والتعدد يرجع انه اجاد فيه فيرتفع البائع انتهى.

الثانية :- قال البقاعى :- الضعيف الواهى اى الذى لا يعتبر به ربما كثرت طرقه حتى اوصلته الى درجة راويه المستور والسوء الحفظ بحيث ان ذلك الحديث اذا كان مرويا باسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل فإنه يرتقى بمجموع ذلك الى رتبة الحسن وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطرق الذى فيها ضعف يسير فصار ذاك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير والله اعلم .

الثالثة :- قال السخاوى فى شرح الألفية :- يعمل بالحديث الضعيف ان كان فى موضع احتياط كما اذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض اليهود او الأنكحة فإن المستحب كما قال النووى ان يقتزه عنه لكن لا يجب و يمنع ابن العربى المالكى العمل بالضعيف مطلقا ولكن حكى النووى فى عدة من تصانيفه اجماع اهل الحديث وغيرهم على العمل به فى الفضائل ونحوها خاصة فهذه ثلاثة مذاهب. افاد شيخنا ان محل الاخير منها حيث لم يكن الضعف شديدا وكان مندرجا تحت اصل عام حيث لم يقم على المنع منه دليل اخص من ذلك، العموم ولم يعتد عند العمل بثبوته انتهى.

قال بعض المحققين في الحسن لذاته:- و كأن المراد بشديد الضعف ان لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب او متهم بالكذب انتهى و ما يقرب منه عن تحرير ابن الهيثم لكن تقدم عن شرح الألفية السيوطي فيها نقل عن المصنف رحمه الله ارتقى عن مرئيه المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال.

و قال السيوطي عند قول الامام النووي في التقريب:- يجوز العمل بها سوى الموضوع في غير صفات الله تعالى والأحكام كاللحل والحرام وغيرهما وذلك كالقصص و فضائل الأعمال والمواظ و غيرهما مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام:- لم يذكر ان الصلاح والمصنف هنا وفي سائر كتبه لهما ذكر سوى هذا الشرط وهو كونه في الفضائل ونحوها.

و قال شيخ الإسلام له ثلاثة شروط احدها ان يكون الضعف غير شديد فيخرج من الفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب و من فحش غلطه نقل العلائي الاتفاق عليه. الثاني ان يندرج تحت اصيل معمول به الثالث ان لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط انتهى. (١)

ثم ان الشيخ ابن حجر قال في شرح القصيدة الهمزية في شرح الأبيات المتعلقة بشق القلب ما حاصله:- و مما ينبغي ان يستحضر ان كل حديث ورد في المناقب بعمل به. قال بعض حفاظ المؤخرين اتفاقا كالفصائل انتهى.

(و قد القى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد) الذين عليهما مدار هذا الفن لكون العمدة في هذا الفن هي البحث عما يتعلق بهما وهذا ما يتعلق بالإسناد من حيث ينتهي الى النبي ﷺ والصحابي وغيرهما.

(ثم الأسناد وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الإسناد من الكلام) قبل:- التعريفان لفظيان فلا يلزم من اخذ كل من المتن والإسناد في تعريف الآخر دور. (٢) وقال التلميذ ما حاصله ان لفظ الغاية زائدة فإن ما ينتهي اليه الإسناد حرف اللام من

(١) قلت: من قوله لم يذكر ابن الصلاح الي قوله الاحتياط كله من عبارة العلامة السيوطي ذكرها بعنوان "تنبيه" والعبارة الاولى من متن التقريب للامام النووي. راجع التدريب شرح التقريب للسيوطي ص ١٩٦ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٢) قلت: ان الشارح القاري اجاب اولا بأن المراد بالطريق حكايته على حذف مضاف أو بأنه اشار الى انه يطلق على المحكي ايضا. والظاهر ان يقال المراد بالطريق المعنى اللغوي وبالإسناد المعنى الاصطلاحي فلا دور. و اورد بعد هذين الجوابين جوابا ثالثا بقوله: وقيل: التعريفان لفظيان الخ كما جاء به العلامة السندي. و قلت وقد جاء العلامة القاري عبارة التلميذ ايضا كما جاء بها الشارح العلامة السندي. راجع شرح القاري ص ١٦٤ طبع تركيا.

قوله ﷺ من جاء منكم الجمعة فليغتسل مثلاً لا القول المذكور بل هو نفس ما ينتهي إليه الإسناد انتهى.

وقد يجاب بأن ما ينتهي إليه الإسناد مثلاً قول الصحابي قال رسول الله ﷺ كذا وغايته أي الغرض منه قول رسول الله ﷺ فزيادة لفظ الغاية اشعار بالاختيار المذهب الثاني من المذهبين الذين ذكرهما صاحب الخلاصة حيث قال اختلفوا في متن الحديث اهو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او هو مقول رسول الله ﷺ فحسب انتهى ثم الكلام في قوله غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام اعم من كلام الرسول ﷺ او الصحابي او من بعده ويدخل فيه فعل الرسول ﷺ وتقريره لأنها وان لم يكونا قول الرسول لكنها قول الصحابي او من بعده.

(وهو) أي الإسناد (اما ان ينتهي الى النبي ﷺ ومقتضى لفظه) أي لفظ الإسناد او المتن (اما نصريحاً او حكماً) تمييزاً او حالاً او مصدران أي ينتهي انتهاء مصرحاً او في حكم المصرح به (ان المنقول بذلك الإسناد) الظاهر ان قوله ومقتضى لفظه بصيغة اسم المفعول مهتداً وان مع ما دخل عليه خبره وجعل بعضهم ان المنقول الى آخره مفعولاً لمقتضى لفظه ومقتضاه ان يكون مقتضى على صيغة اسم الفاعل عطفاً على قوله ان ينتهي الى النبي ﷺ وفي بعض النسخ لأن المنقول الى آخره فقوله مقتضى لفظه بصيغة المفعول عطفت على القول المذكور من قوله ﷺ او من فعله أو من تقريره يدل من النبي ﷺ ومن للتعيين او تمييز من نسبة الانتهاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بدخول من كما في قولهم لله دره من فارسي وعز من قائل وهذا باعتبار المتن وأما باعتبار الشرح فالأمر ظاهر لأنه خبر لأن المنقول هذا وقد اشار المصنف الى تعريف المرفوع بحيث لا يشك من اقسامه شيء مما ذكره غيره في المرفوع .

قال الجمهور :- المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً وقيل او تقريراً او همة سواء أضافه صحابي او تابعي او من بعده حتى يدخل فيه قول المخرج ولو تأخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن المشهور هو القول الأول واختاره المصنف وزاد قيد التقرير كما هو مذهب البعض وترك قيد الهمة اذ الهمة خفية لا يطالع عليها الا بقول او شغل .

(مثال المرفوع من القول) تصريحاً ان يقول الصحابي (مسامحة اذ المرفوع ما قاله او ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على اختلاف المذهبين المتقدمين لأن يقول اللهم أن يجعل بمعنى القول وهو بمعنى المنقول فيرجع الى ما يقول (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا وحدثنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو) أى الصحابى (أو غيره) من التابعين ومن دونه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا ونحو ذلك) كأخبرنى وغيره من صيغ الآداء (ومثال المرفوع من الفعل تصریحاً أن يقول الصحابى رابع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو ترك كذا أو يقول هو) أى الصحابى (أو غيره) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصریحاً أن يقول الصحابى فعلت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان) أو فعل بصيغة المجهول كأكل الضب على ما يده رسول الله صلى الله عليه وسلم (بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر) بصيغة المجهول أو المعلوم والأول أولى لنصته فى إفادة العموم بخلاف المعلوم لا احتمال أن لا يذكر القائل كما احتمال أن لا يذكر هو أو غيره (الكاره) أى النبى صلى الله عليه وسلم لذلك الفعل الذى فعل بحضرتة (ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصریحاً) تأكيد لقوله حكماً (ما يقول الصحابى) ما موصولة أو موصوفة (١) وإن كان الموافق لقوله السابقة أن يقول أن يجعل مصدرية لئلا يلزم المسامحة السابقة (الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات) أى من كتب بنى إسرائيل أو من أفواههم وهو احتراز من الصحابى الذى عرف بالنظر فى الإسرائيليات كعبد الله بن سلام وعبدة الله بن عمرو بن العاص فإنه كان حصل له فى وقعة اليرموك كتب كثيرة من أهل الكتاب فكان يخبر بها فيها من الأمور الغيبات حتى كأن بعض أصحابه زبها قال حدثنا من النبى صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا من الصحيفة (٢) فقوله لا يكون من المرفوع حكماً لقوة الاحتمال ولعلمهم رضى الله عنهم حملوا النهى من الأخذ من بنى إسرائيل على حياته صلى الله عليه وسلم خوفاً من تشعب الأمور قبل تقرير الدين ودخول الدهس على الناس أو محل آخر كتخصيصه بمن لم يكن راسخاً فى الإيمان ولهذا قال المصنف رحمه الله فى فتح الهارى فى أواخر شرحه للبخارى بعد أن ذكر بعض ما ذكره بعض أصحاب الشافعى رحمه الله فى الزجر عن استيفاء الكتابين والأولى فى هذه المسئلة الفرق بين من لم يتمكن وبصبر من الراسخين فى الإيمان فلا يجوز النظر فى شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف وبدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة والزمامم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجون من كتابهم ولو لا اعتقادهم جواز النظر لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى. (مألاً مجال للاجتهاد فيه) مقول القول (ولاله) أى الحديث (تعلق بهيان

(١) أى الحديث الذى يقول الصحابى أو حديث يقول فيه الصحابى.

(٢) قلت: كل هذا من كلام السخاوي وقد ذكره الشارح القاري أيضاً بالحوالة.

لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق) كالإخبار عن أول ما خلق وغيره من الأخبار المتعلقة بها مخلق ابتداء قبل خلق السموات والأرض - بل قبل آدم وأولاده (و أخبار الأنبياء عليهم السلام أو الآتية) أي الأمور المستقبلية (كالملاحم) جمع الملاحم وهو المقتل والمراد بها الحروب لاشتياك الناس فيها كالسدى للحمية أو كثرة لحوم القتلى فيها (والفتن) جمع الفتنة وهي أعم من قبله (وأحوال يوم القيامة) أي مواقفها وأحوالها (وكذا الأخبار مما يحصل فيه ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص) بخلاف بيان مطلق الثواب والعقاب في فعل الخير والشر لأن الاجتهاد فيه مدخلا (والما كان له حكم المرفوع لأن الخبره بذلك) كأن أي بها ذكر من الأخبار المتعلقة بالأمور الماضية (بقتضى خبره (١) وما لا مجال للاجتهاد فيه بقتضى موقفنا للمقابل) فيه تعميم بعد التخصيص فلا يرد ما قيل أنه لو جعل الجملة الأولى عامة بحيث يشمل صورته الاجتهاد به أيضا بأن يقول لأن خبره بشي يقتضى أمّا كونه من عند نفسه أو من مخبر لم يلزم استدراك قوله وما لا مجال للاجتهاد فيه إلى آخره (ولا موقف للمصحاة) وفي نسخة للمصحابي (إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني) بقوله لم يأخذ عن الأسرانيات فتعين القسم الأول وهو النبي صلى الله عليه وسلم (وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع) أي حكما (سواء كان مما سمعه منه بخبر واسطة أو عنه بواسطة) وإنما خبر به في الأول ويعني في الثاني لأن كلمة من الاتصال وكلمة هي للانقطاع فإذا قيل سمع منه لا يكون سماعه بواسطة ويحتمل أن يكون بواسطة وإذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل أن لا يكون بواسطة (ومثال المرفوع من الفعل حكما أنه بفعل المصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فينزل) بتشديد الزاى المفروحة (هل أنت ذاك) أي الفعل (عنده من النبي صلى الله عليه وسلم) قال بعض الشارحين واستشكل عليه بأنه يجوز فعل المصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه بسماعه منه صلى الله عليه وسلم لا لأنه صلى الله عليه وسلم فعله فلا يكون مرفوع الفعل انتهى. (٢)

ويمكن الجواب بما تقرر عندهم من القاعدة أن المحتمل للأسرين يعطى له حكم الفعل

(١) بكسر الموحدة وقوله موقفا بضم ميم وكسر قاف مخففة أو مشددة أي معلما ومطلقا كذا ذكره الشارح القاري راجع شرحه ص ١٦٨ طبع تركيا.

(٢) قلت هذا الاشكال ذكره الشارح القاري عن بعض الشراح راجع شرحه ص ١٦٩ طبع تركيا.

الذى هو اقل رتبة و اما جواب بعض المحققين (١) بأن المراد من المثال ان فعل الصحابي المذكور لا يكون من تلقاء نفسه بل مأخوذ منه صلى الله عليه وسلم اعم من ان يكون مستفادا من قوله صلى الله عليه وسلم او فعله فكما ترى لأن المصنف لم يمثل بالمثال المذكور المطابق المرفوع حكما بل لمرفوع الفعل حكما.

(كما قال الشافعي رحمه الله في صلاة على كرم الله وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين) قال الهنائي :- ان قوله في الكسوف وهم والبا هو في الزلزلة فقد روى الهنائي في السنن والمعرفه عن الشافعي رحمه الله فيما بلغه عن عباد عن عاصم الاحول عن غزيرة عن علي بن ابي طالب انه صلى في الزلزلة ست ركعات في اربع سجعات خمس ركعات و سجدتين في ركعة و ركعة و سجدتين في ركعة قال الشافعي رحمه الله ولو ابي هذا عن علي بن ابي طالب به وهم يشبهونه ولا يأخذون به و اما الكسوف فقد روى ان في ركعة اكثر من ركوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة طرق فلا يحتاج فيه الى القسك بفعل علي بن ابي طالب مع ترك ذكر الطرف الذي ذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف.

(و مثال المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابي الهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا) اي بالإضافة الى زمانه صلى الله عليه وسلم لا الى حضرته فانه مرفوع من التقرير حقيقة كقوله كنا ناكل لحوم الاضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم (فإنه يكون له حكم الرفع) على الصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاكم وغيره من ائمة الحديث و قال الاسماعيل انه موقوف والصواب الاول (من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك) اي على ما فعله اصحابه في زمانه (لتوفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة السؤال عن امور دينهم (و لأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي) وفي نسخة تواتر الرحي اي تناهيه (فلا يقع من الصحابة فعل شيء) بفتح الفاء و يجوز كسرهما (و يستمرون عليه) على ذلك الفعل (الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلل جابر و ابو سعيد رضي الله تعالى عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان العزل مما ينتهي عنه لنهى عنه القرآن

(١) المراد منه الشارح القاري وقد اجاب بعد ذكر الاشكال من بعض الشراح " وهو مدفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي له حكم المرفوع بأن لا يكون من تلقاء نفسه لاشتراط ما لا مجال للاجتهاد فيه بل يكون مأخوذاً منه عليه الصلوة والسلام وهو اعم من ان يكون مستفادا من قوله او فعله او تقريره صلى الله عليه وسلم - راجع شرحه ص ١٦٩ طبع تركيا ابو سعيد السندي.

وبلتجى بقولى حكماً ما ورد بصيغة الكتابة فى موضع الصيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم) يعنى ما ورد بالصيغ التى كنى بها اصحاب الحديث عن قولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما لكونه رواه بالمعنى او اختصاراً وغير ذلك . قال ابن الصلاح :- حكم ذلك عند اهل العلم حكم المرفوع ومقتضاه الاتفاق وقد صرح به النووى (كقول الناهى عن الصحابي يرفع) اى الصحابي الحديث) او رفعه او مرفوعاً (او برويه او بنميه) على وزن برى اى ينسبه وبسنده (او رواية او يبلغ به او رواه) كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما الشفاء فى ثلث شرية هسل وشرطة محجم وكبه نار والهوى امتى هى الكى رفع الحديث وكحديث مالك عن ابى حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يومرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينمى ذلك ، وروى مسلم من روايه ابى الزناد عن الاهرج عن ابى هريرة رضي الله عنه يبلغ به :- الناس تبع لقريش .

(وقد يقتضون على القول مع حذف القائل و يكررون القول و يرددون النبى صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث) تمامه صفار الآمين تسوقونهم ثلاث مرات حتى تلحقوهم بعجيرة العرب فاما فى الساقه الاولى فوجدوا من هرب واما فى الثانية ففوجوا بعض و يهلك بعض واما فى الثالثة فيصطلمون او كما قال . صفار الآمين الترك واصطلم اى هلك .

(وفى كلام الخطيب انه) اى الاقتصار على القول مع حذف القائل و ارادة النهى صلى الله عليه وسلم (اصطلاح اهل البصرة) اذا روى عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة رضي الله عنه فلا يكون الحديث مرفوعاً اذا تكرر القول الا اذا روى اهل البصرة عنه عن ابى هريرة رضي الله عنه قال موسى بن هارون اذا قال حماد بن زيد والهريريون قال قال فهو مرفوع وقال الخطيب عقيب نقله قلت للبرقاني احسب ان موسى على بهذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال الخطيب و يحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شيء حدثت عن ابى هريرة فهو مرفوع . قال السخاوى فى شرح الألفية وذا اى الحكم بالرفع فيما بأتى عن ابن سيرين بتكرير . قال لخاصة عجيب لتصريحه بالتعميم فى كل ما رواه عن ابى هريرة رضي الله عنه هل لولا ثبوت هذا القول عنه لم يسمع الجزم فى ذلك ، اذ مجرد التكرير من ابن سيرين وغيره على الاحتمال وان كان جانب الرفع اقوى فقد وجدنا الكثير مما جاء عن غير ابن سيرين كذلك جاء نصريح الرفع فى رواية اخرى انتهى .

(و من الصبيغ المحتملة قول الصحابة من السنة كذا فالأكثر على ان ذلك مرفوع) قال التلميذ ومن الوجوه المرجحة لأنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم اذا قالها كبار الصحابة كأبي بكر رضي الله عنه مثلاً اذ ليس قبله الا سنة للنبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان يرد في مقام الاحتجاج لأن الصحابة والمجاهدين لا يقلدون مجتهداً آخر فصرف الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

(ونقل ابن عهالبر فيه) اى فى قول الصحابي المذكور (الاتفاق) وكذا اطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل على الرفع وقال السخاوي وخص ابن الاثير نفى الخلاف بأبي بكر الصديق رضي الله عنه خاصة اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره فقد تأمر عليهم ابو بكر وغيره (وقال) اى ابن عهالبر فى مسألة التامى (واذا قلنا) اى جملة من السنة كذا (غير الصحابي فكذلك) اى مرفوع حكماً بالاتفاق (ما لم يصفها) اى السنة (الى صاحبها كسنة العمرين) اى اى بكر وعمر وغلب عمر لكونه الخلف وخصر (و فى نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي رحمه الله تعالى) الفاء للتعليل اى لأن عنده (فى اصل المسئلة قولان) فإنه يرى فى القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر عن الصحابي او التامى ثم رجع عنه وقال فى الجديد ليس بمرفوع كذا قال بعض الشارحين (١) (وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي) صاحب الدلائل (من الشافعية و ابو بكر الرازي) صاحب شرعة الإسلام (من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر) هم جماعة داود الظاهري وهم الذين لا يؤلون الأحاديث بل بجرونها على ظاهرها (واحتجوا بأن السنة تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم و بين غيره) من الخلفاء الراشدين فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة فى قوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ومع التردد لا يمكن الجزم بالرفع فهو غير مرفوع لأنّ العدم هو الأصل ومع وجود الاحتمال لا استدلال. قال بعض الشارحين (٢) هذا الاحتمال وان قيل به فى الصحابي فهو فى التامى اقوى ولذلك اختلف الحكم فى الموضعين انتهى و فيه ان الاختلاف فى الصحابي والتامى كليهما كما هو مقتضى اطلاق المصنف قوله وذهب الى انه غير مرفوع الى آخره و يؤيده ما نقل بعض الشارحين بنفسه عن الشافعي حيث قال فإنه يرى فى القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر عن الصحابي او التامى الى آخره كما تقدم.

(١) المراد منه الشيخ على التارى راجع شرحه ص ١٤٢
(٢) وفى نسخة السيد محب الله. العارفين مكان الشارحين. والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٤٢ طبع تركيا.

(و احيوا بأن ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد) و غلبة الظن كالمسألة (وقد روى البخاري في صحيحه) بمنزلة الثعلبي لقوله بعيد (في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته) أي ابن عمر وسالم (مع الحجاج) بن يوسف أمير عبد الملك بن مروان قيل قتل الحجاج مائة و عشرين ألفاً من الصحابة والسادة والصالحيين صبراً غير ما قتل منهم في المحاربة (١) (حيث قال له) أي سالم حقيقة و ابن عمر حكماً (ان كنت تريد السنة فهجرج مع التعجيل أي بادر بالصلاة) والقصه على ما نقل البخاري عن البخاري ان الحجاج عام نزل ابن الزبير سأل عبد الله يعني ابن عمر رضي الله عنهما كيف تصنع في الموقف يوم عرفة فقال سالم ان كنت تريد السنة فهجرج (٢) بالصلاة يوم عرفة فقال ابن عمر صدق انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة انتهى .

(قال ابن الشهاب فقلتم سالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) أي سالم (وهل يعنون أي السلف بذلك) أي السنة (الأسننه عليه السلام) فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة (النبوية الذين اشتهروا في الآفاق وكانوا ينتهون إلى قولهم وافتائهم وهم ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر و هروبة بن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و قال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر و قال أبو الزناد أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

فائدة :- ما ذكر من انهم سبعة هو المشهور و بلغ بهم يحيى بن سعيد اثني عشر فنقص وزاد فقال فقهاء المدينة اثنا عشر سعيد بن المسيب و أبو سلمة والقاسم بن محمد و سالم و ضمرة و زيد و عبد الله و هلال بنو عبد الله بن عمر بن الخطاب و إبان بن عثمان بن عفان و قبيصة بن دويب و خارجة و اسماعيل بن زيد بن ثابت .

(واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يرون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم اذا كان أي الحديث الذي خبر عنه بالسنة مدفوعاً فلم لا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لو كان لقالوا فيه فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك القول تورعاً واحتياطاً في الرواية و من هذا) أي مما ترك فيه الجزم

(١) قلت : هي عين عبارة الشارح القاري رح :

(٢) من التهجير بمعنى التكبير إلى كل صلاة كذا في التاج . أبو سعيد السندي .

نورها (قول أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام (عن الن من السنة إذا تزوج) أي أحد (البكر على الثيب أقام عندها سهباً أخرجاه) أي الشيخان (في الصحيح قال أبو قلابة لو شئت لقلت إن أنساً رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو قلت (لم أكذب) بالتخفيف و قول بالتشديد مجهولاً أي لم أنسب إلى الكذب (لأن قوله من السنة هذا (أي للرفع) معناه لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى ومن ذلك) أي من الصيغ المحتملة للرفع والوقف (قول الصحابي أمرنا بكنا أو نهينا عن كذا) بالبناء للمفعول فيهما كقول أم عطية رضي الله تعالى عنها أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحفص أن يعتزلني مصلي المسلمين ونهينا عن النهاع الجنائز (فالاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله) أي في قوله من السنة كذا وهو أن الوقف مذهب البعض والرفع مذهب الأكثر الذي هو الصحيح كذا قال بعض الشارحين (١) وبعض المحققين (لأن مطلق ذلك) أي ما ذكر من الأمر والنهي (ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف) وفي نسخة مخالفهم (في ذلك) أي في كونه مرفوعاً (طائفة) منهم الإسماعيلي (وتمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره) أي غير النبي صلى الله عليه وسلم (كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء أو الاستنباط) أي الاجتهاد.

(واجهزوا بأن الأصل) في الأمر (هو الأول) وهو أمره صلى الله عليه وسلم لما ذكر (وما عداه محتمل لكنه بالنسبة إليه) أي إلى الأصل الذي هو الأول (مرجوح) لكونه تبعاً والأول أصلاً (وايضاً فهو كان في طاعة رئيس إذا قال) فاعله ضمير متني (أمرت) بصيغة المجهول (لا يفهم منه أن أمره إلا رئيسه) أي غير رئيسه فإلا لمعنى غير على ما هو مذهب البعض فهما لم يكن إلا تابعة لجمع منكور غير محصور وللظاهر أن يقال يفهم منه أن أمره ليس إلا رئيسه (وأما قول من يقول) تمسكا على عدم الرفع محتمل أن يظن) أي الراوي (ما ليس بأمر) في نفس الأمر (أمر) (فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو المذكور) الأولى معصوم كذا قال بعض المحققين (٢) (فيما لو صرح) أي الراوي (بقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو) أي احتمال الظن (احتمال ضعيف لأن الصحابي عدل) تمنعه عدالته عن عدم الإحتياط (عارف باللسان) تمنعه معرفته عن الخطاء في الفهم (فلا يطلق) أي الصحابي ذلك) أي الأمر (إلا بعد التبعة) .

(من ذلك) أي من الصيغ المحتملة (قوله) أي الصحابي (كنا نفعل كذا) أو نقول أو

(١) المراد منه الشارح القاري راجع شرحه ص ١٤٢ طبع تركيا

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري في شرحه

نرى كذا (فله حكم الرفع ايضا) على ما اختاره المصنف وان كان في المسئلة اختلاف كما سيجيء (كما تقدم) .

فإن قلت ان كان المراد من قوله ومن ذلك، قوله كنا نفعل كذا لفعل المقيد بزمان النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يصح حده من الصيغ المحتملة وقد حد فيما تقدم من المرفوع حكاه وان كان المراد من كنا نفعل مجردا عن المقيد المذكور فلم يتقدم .

قلنا لاختار الشق الثاني ومعنى قوله فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ان المجرد من المقيد له حكم الرفع حال كونه مثل ما تقدم من المقيد الذي له حكم الرفع لأن كون حكم هذا المجرد الرفع هو المتقدم وان كان الشايع في امثال هذه العبارة الثاني ثم ان ما اختاره المصنف في هذه المسئلة اختاره شيخه العراقي فإنه قال في ألفيته قلت لكن جملة مرفوعا الحاكم والرازي ابن الخطيب وهو القوي (١) وفي شرحه للسخاوي زاد النووي انه ظاهر استعمال كثير من المحدثين واصحابنا في كتب الفقه واعتمده الشيخان في صحيحهما وأكثر منه البخاري (٢) وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب كتب الفقه والأصول انه موقوف وبه جزم ابن الصلاح في كتابه والخطيب في كفايته وبعضهم جعلوا القسمين اعني المقيد بعصر النبي ﷺ وغير المقيد به كليهما موقوفين ففي المسئلة ثلاثة اقوال الرفع مطلقا الوقت مطلقا التفصيل وفيها رابع ايضا وهو تفصيل آخر بين أن يكون ذلك الفعل مما لا يخفى غايتها مرفوع أو بخني كتمول بعض الأنصار وكنا نجتمع فنكسل ولا لغسل فموقوف وبه قطع الشيخ ابراهيم الشيرازي وكذا قاله ابن السمعاني وحكاه النووي في شرح مسلم عن آخرين وخامس وهو انه ان اوردته في معرض الاحتجاج فمرفوع والا فموقوف حكاه القرطبي .

(١) قلت : من قوله: قلت من عبارة الالفية: "قلت لكن جعله" حصة المصراع الثاني من البيت والبيت ١٠٩ هكذا:- مرفوعا الحاكم والرازي - ابن الخطيب وهو القوي. ويقول في شرحه: اي وقول الصحابي كنا نرى كذا او نفعل كذا او نقول كذلك ونحو ذلك ان كان مع تقييده بعصر النبي صلى الله عليه وسلم فالذي قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبيل المرفوع وصحته الاصوليون الامام فخرالدين والسيف الامدي واتباعهما. قال ابن الصلاح: وهو الذي عليه الاعتماد. راجع الالفية وشرحها للحافظ العراقي ص ٦١ الجزء الاول، الطبعة الاولى بمصر.

(٢) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوي ص ٤٦ تحت عنوان فروع - طبعة اللكنو الهند. قلت : ومن قوله: ففي المسئلة ثلاثة اقوال الخ كل هذا من عبارة الحافظ السخاوي في فتح المغيث. راجع ايضا ص ٤٦ ابو سعيد السندي.

وسادس وهو انه ان كان قائله من اهل الاجتهاد فوقوف والا فرفوع وسابع وهو الفرق بين كنا نرى وكنا نفعل بأن الأول مشتق من الراى فيحتمل ان يكون مستندة تنصيهاً او استنباطاً. والسيف الآمدى ومن تبعه كابن الحاجب جعلوا للقسمين محتجا به الا الهم جعلوا المدار على ان قول الراوى كنا نرى ونفعل ونحوه ظاهر فى انه قول كل الامة (ومنى ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بأنه طاعة لله او لرسوله او معصية كقول حمار) بفتح مهملة وتشديد ميم (من صام اليوم الذى يشك) بصيغة المجهول (فيه) اى فى اله منى شعبان او منى رمضان (فقد عصى ابا القاسم) كنيته عليه السلام باسم ولد القاسم (فلهذا حكم الرفع ايضا لأن الظاهر ان ذلك مما تلقاه) اى اخذه الصحابي (عنه عليه السلام) بسبب نسبة الطاعة او المعصية الى الله والرسول بخلاف الحكم بمطلق الثواب والعقاب فإنه كالحكم بالطاعة او المعصية بدون النسبة الى الله تعالى او رسوله عليه السلام (او ينتهى غاية الإسناد الى الصحابي) اى يبلغ غاية الإسناد الى الصحابي بأن يكون غايته اذ لا يصح القول بانتهاء غاية الإسناد التى هى الصحابي اليه او المراد بغاية الإسناد المتن ومعنى انتهائه الى الصحابي عدم توسطه رفع المتن الى رسول الله عليه السلام بهذه وبيع الصحابي (كذلك) اى مثل ما تقدم فى كون اللفظ اى لفظ الإسناد والتمن (يقتضى التصريح) جعل للتصريح هنا مفعول يقتضى بخلافه فيما سبق فإنه تمييز او حال او نحوه (بأن المنقول هو منى قول الصحابي او منى فعله او منى تقريره ولا يجيء فيه) اى فى هذا المقام (جميع ما تقدم بل معظمه) او أكثره اذ لا يجرى فيه ما ذكر فى القول والفعل والتقرير حكماً وايضا اذا قيل عن التامى عند ذلك الحديث برفعه او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحابي صرح بذلك ابن الصلاح ومن تبعه وايضا كما اذا قيل عن الصحابي لا يجيء ما ذكر آخره وهو ان يحكم الصحابي على فعل منى الأفعال بأنه طاعة لله ورسوله او معصية (والتشبيه لا يشترط المساواة من كل جهة) وفى نسخة منى كل وجه اى بل فيما يقصد .

(ولما كان هذا المختصر شاملاً لجميع انواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي) قيل هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والأحسن ان يقول بدلها اوردت تعريف الصحابي بالاستطراد كذا قال بعض المحققين (من هر) بدل منى تعريف الصحابي اى جواب منى هو والظاهر ما هو لأن كلمة ما للسؤال عن السألية دون منى كذا قال بعض العارفين . (١)

(١) المراد منه الشارح القارى . والعبارة السابقة : قيل هذه العبارة غير ظاهرة الخ قد نقلها الشارح على القارى ايضا . ولكن لم يعلم من القائل المحقق لهذا القول وفى ذنى المراد منه الشيخ وجيه الدين الكجراتى الشارح لشرح النخبة . وهذا الشرح نادر ليس موجود عندى الى الان . ونسخته المطبوعة القديمة موجودة عند صديقى مولانا عبدالرشيد النعمانى السندى (من الواردين) بكراتشى السندى .

(فقلت وهو) أى الصحابي (من لقي النبي ﷺ) أى رأى النبي ﷺ أو رآه النبي ﷺ (مومنا به) قال البخاري دخل فيه من رأى وآمن به من الجن لأنه ﷺ بهم اليهم قطعاً وهم مكلفون وفيهم العصاة والطائعون (ومات على الإسلام ولو تخلت ردة في الأصح) قال بعض المحققين أى على مقتضى مذهب الشافعي رحمه الله ومن تبعه من أن الارتداد لا يبطل الأعمال إلا بموته على الكفر واما في مذهبنا المقرر من أن الردة تبطل ثواب جميع الأعمال ولو رجع إلى الإسلام وأنه يجب عليه إعادة الحج فإنه فرض عمري فتبطل صحبه بالردة فلا يكون صحابها إلا أن حصلت له رؤية ثالثة وعليه الإمام مالك انتهى ثم إنه لم يقبله بالباليغ لأن هذا التقييد شاذ كما قال المصنف إذ هو يخرج نحو محمود بن الربيع الذي عقل من النبي ﷺ حجة وهو ابن خمس سنين مع عدم إياه في الصحابة. واما الصبي غير المميز كعبدالله بن الحارث وعبدالله بن أبي طلحة الأنصاري وغيرهما ممن حزنه النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه له ومحمد بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام فهو وإن لم يصح نسبة الرواية اليه صدق أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه ويكون صحابياً من هذه الحيشة خاصة وعليه مشي غير واحد ممن صنف في الصحابة رضي الله عنهم بخلاف السفاقي شارح البخاري (١) فإنه قال في حديث عبدالله بن ثعلبة بن مغيرة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد مَجَّ وجهه عام الفتح ما نصه أن كان عبدالله هذا عقل ذلك أو عقل هذه كلمة كانت له صحبه والا كانت له فضيلة وهو في الطبقة الأولى من التابعين والله ذهب العلائي حيث قال في بعضهم لا صحبة له بل ولا رواية وحديثه مرسل وهو وإن سلم الحكم لحديثهم بالإرسال فإنهم من حيث الرواية اتباع لكنه ممنوع في لقبه الصحبة أصلاً بخلافاً للجمهور كما ذكره البخاري رحمه الله.

(والمراد باللقاء ما هو أهم من المجالسة والمماشة ووصول أحدهما إلى الآخر) تقسيم بعد التخصيص (وإن لم يكلمه) أى أحدهما الآخر (ويدخل فيه روية أحدهما الآخر) أى حال حياته وإلا فلو رآه بعد موته فليس بصحابي على المشهور كما صرح به ولو لحظه فإنه صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم إذا رآه مسلم أو رأي مسلماناً لحظه طبع على الاستقامة لأنه بالإسلامه معهود "للقبول فإذا قال ذلك النور العظيم اشرق عليه فظهر أثره على قلبه وجوارحه (سواء

(١) قلت : لم أقف على أحواله إلا ما كتب في كشف الظنون : وشرح الإمام عبد الواحد بن التين بالتاء المثناة ثم بالياء السفاقي المتوفى سنة ؟ راجع كشف الظنون تحت الجامع الصحيح للبخاري ج ١ ص ٣٦٥ الطبعة الأولى .

كان ذلك بنفسه أو غيره) أى سواء نظر إليه قصدا أو قصد رويته غيره ورآه تبعا لوقوع نظره عليه اتفاقا من غير قصد وسواء كان رويته أحدهما للآخر بنفسه بأن يكون هو نفسه باحثا على الروية أو كان غيره بأن يكون الباحث ذلك الغير والا فالروية بالغير مما لا معنى له قال التلميذ قوله غيره أى بأن يكون صغيرا فيحمل إلى النهى صلى الله عليه وسلم النهى والمراد أنه دخل في اللقاء والتعريف كل فرد من أفراد رويته أحدهما الآخر فلا يختص بروية النهى عليه السلام بل يدخل فيه من رآه النهى صلى الله عليه وسلم ولم يره هو كإبن أم مكتوم ولا يخرج من رآه لحظة أو رآه غيره ولم يره بنفسه فلا يرد أن اللقاء منحصر في روية أحدهما الآخر فاما معنى الدخول . (والتعبير باللقى أولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النهى صلى الله عليه وسلم لأنه يخرج) أما من الخروج ففاعله إبن أم مكتوم ولفظة به مقدرة أو من الإخراج فالإبن مفعول ولا تقدير (ونحوه من العميان) بضم العين (وهم صحابة بلا تردد) وإنما قال أولى لأنه يمكن أن يراد بمن رأى النهى صلى الله عليه وسلم من رآه بالقوة أو بالفعل والأعمى فى قوة من يرى بالفعل .

قال العراقي هكذا أى يلفظ من رآه أطلقه كثير من أهل الحديث ومرادهم بذلك مع زوال المانع من الروية كالأعمى انتهى . (١)

أو يقال أن ذكر الروية بناء على الغالب (٢) . وقال بعض المحققين :- ويمكن أن ينزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ويقال المراد بمن رأى النهى صلى الله عليه وسلم من حصل روية النهى صلى الله عليه وسلم وهو يشمل الطرفين انتهى .

أقول إذا نزلناه منزلة اللازم يكون النهى صلى الله عليه وسلم فاعلا له فلا يشمل إلا من رآه النهى صلى الله عليه وسلم .

(واللقى فى هذه التعريف كالجنس فيشمل المحدود وقولى مومنا كالفصل) إنما قال كالجنس وكالفصل لما مرّ فى تعريف الصحيح بخروج من حصل له اللقاء المذكور فى حال كونه كافرا وكان الأولى أن يترك قوله به .

(١) وعبارة الحافظ العراقي بعد هذا : والا فمن صحبه النهى صلى الله عليه وسلم ولم يسره لعارض بنظره كتابين أم مكتوم ونحوه معدودون فى الصعابة بلا خلاف . قلت وقد ذكر الحافظ العراقي فى شرح معرفة الصحابة تحقيقا انيقا فى تأليف العلماء فى معرفة الصحابة أن شئت التحقيق . فراجع شرح الألفية له - ج ٤ ص ٢٨ الطبعة الأولى .

(٢) قلت : هذا جواب الشارح القاري رح . راجع شرحه ص ١٤٤

(و قوله به فصل ثان) يخرج من لقيه مومنا لكن بغيره من الأنبياء عليهم السلام و لعله اراد بقوله المومني من آمن بنبي من الأنبياء لا المومني بالمعنى العرفي والا فبغيره ما قال التلميذ ان كان المراد بقوله مومنا بغيره انه مومن بأن ذلك للغير نهي ولم يومني بما جاء به كأهل الكتاب من اليهود فهذا يقال له مومني فلا يدخل في المومني حتى يخرج بقوله و ان كان المراد مومنا بما جاء به بغيره من الأنبياء فذلك مومني ان كان لقاءه بعد البعثة و ان كان قبلها فهو مومني به سببه و سيذكره الشارح بعد هذا انتهى بنوع اختصار.

وقال بعض العارفين قلت لخيار شقا آخر وهو ان المراد من آمن بغيره من الأنبياء مجملا ولم يطلق على ما جاء به الأنبياء مفصلا كأكثر أهل الكتاب جهلا واما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله عليه وسلم عنادا فقد اخرج بالفصل الأول وهو قوله مومنا انتهى (١) ولعل مراده من لقيه قبل البعثة او في اول زمان النبوة والا فبعد ما اشتهر النبوة لا شبهة في الحكم بكفر الجاهل والمعاند.

(لكن هل يخرج) اي الفصل الثاني (من لقيه مومنا بأنه سببه و لم يدرك البعثة) بكسر الواو كبحيرا الراغب (وفيه نظر) اي تردد كما صرح به النووي فمن اراد اللقاء حال نبوته حتى يكون مثله صحابا عنده يخرج عنه ومن اراد اعم من ذلك يدخل . قال التلميذ قوله وفيه نظر اي محل تأمل . قال المصنف قلت مرجحا أحد جانبي هذا للتردد ان الصحبة و عدمها من الأحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند مقتضاها في الظاهر و حصولها له في الظاهر يتوقف على البعثة انتهى و يمكن ان يجعل النظر بمعنى الاعتراض و وجه النظر هذا الوجه الذي ذكره للترجيح.

(و قوله و مات على الإسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا و مات على الردة كعبيد بالتصغير (بن جحش) بفتح جيم و سكون مهملة (وابن خطل) بفتح معجمة فمهملة قتل وهو معلق باستار الكعبة . قال السخاوي و مقص بن صباة بفتح المهملة (٢) و في حاشية التلميذ قال المصنف وكذا من روى عنه لم مات مرتداً بعد وفاته كربيعة بن امية بن خلف فإنه لقيه مومنا و روى عنه واستمر الى خلافة عمر رضي الله عنه وارتد و مات على الردة انتهى و وقع في مسند احمد حديث الأخير . قال السخاوي و قد قال شيخنا ما نصه و اخراج حديث مثل هذا ينبغي مطلقا

(١) قلت : المراد من بعض العرفاء الشيخ على التاري . راجع شرحه ص ١٤٨

(٢) راجع فتح المنيث للحافظ السخاوي ص ٣٤ طبع الحبر . قلت : وفي هذا الباب بحث لطيفة للحافظ السخاوي اراجع شرحه .

في المسانيد وغيرها مشكل ولعل من أخرجه لم يقف على قصته ارتداده. (١)
 (وقول ولوثقلت ردة) مهتدا وخبره قوله (بين لقيه مومنا به و بين موته على الإسلام)
 أو الخبر محذوف أي قولي المذكور موجه (فإن اسم الصحبة باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته أم بعد موته وسواء لقيه ثانيا أم لا) خلافا لنا (وقولي في الأصح إشارة إلى الخلاف في المسألة وبدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس فإنه كان ممن ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق أسيراً فعاد إلى الإسلام فقبل) أي أبو بكر (منه ذلك) أي الإسلام (وزوجه) أي أبو بكر الحنفي (لما رأى من حسن إسلامه) ولم يتخلف أحد من ذكره في الصحابة ولا من تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها) قال بعض المحققين وفيه أنه كان ينبغي أن لا يكون في المسألة خلاف مع أنه خلاف ذلك، فلعل من ذكره في الصحابة غفل عن ارتداده أو لكونه في طبقة الصحابة ومن خرج حديثه فيحتمل أن يكون من الجهل بحاله أو روى حديثه الذي نقل عن غيره من الصحابة أو على قول من يجوز التحمل في الكفر والأداء في الإسلام والافقد صرح في ههنا الولوالجية من كتب الحنفية أنه يهمل ما رواه المرتد لغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يرويه عند بعد رده.

وقال الحلبي في حاشيته ههنا القاضي أخرج للأشعث هو لاء الأئمة السفة وأحمد في المسند وقد صرح بأنه صحابي وهذا إنما يتمشى عند من يقول أن الردة إنما تحبط بشرط أن تنصل بالموت أما من يقول أن الردة تهطل وأن لم تنصل فلا بعد وهذا القول قول أبي حنيفة رحمه الله وفي ههنا الشافعي رحمه الله ما يدل على هذا كذا قال بعض مشايخي لكن الذي حكاه الرافعي عن الشافعي رحمه الله أنها إنما تحبط بشرط اتصالها بالموت والله أعلم انتهى.

أقول جواز التحمل في الكفر والأداء في الإسلام قول علمائنا الحنفية ففي التجهير لابن أمير الحاج شرح تحرير ابن الهمام:- والإسلام كذلك أي ومنها كون الراوي مسلماً حين الأداء القبول رواية جهير في قراءته أي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور في الصحيحين مع أن سماعه أياها منه صلى الله عليه وسلم إنما كان قبل أن يسلم لهما جاء في فداء أسارى

(١) قلت: إن الحافظ السنائي كتب بعد هذا: فإن ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانيا بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لأطباق المحدثين على عبد الأشعث بن قيس وندوه كقرة بن سيرة ممن وقع له ذلك فيهم وأخرج أحاديثهم في المسانيد وغيرها وقيل لا. إن شئت التفصيل فراجع شرحه ص ٣٤٠. أبو سعيد السندي.

بدرو لعدم الاستفسار عن صوابه هل تحمل في حال الكفر أو الإسلام ولو كان تحمله حالة الإسلام شرطاً لاستفسار ولو استفسر لنقل ولم ينقل انتهى وهكذا في التيسير شرح التحرير.

وفي الهدايح وأما الهلوع والإسلام والحرية والعدالة فليست من شرائط التحمل بل شرائط الالقاء حتى لو كان وقت التحمل صبيّاً عاقلاً أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً بلغ الصبي واعتق العهد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي نقول شهادتهم انتهى.

وما في الواو الجبة لا يتأني في هذا الجواز فإن هارثها هكذا رجل سمع ثالثاً ثم ارتد الراوى والعباذ بالله تعالى ليس له أن يروى عنه لأنه يسند الحديث إليه وهو في الحال ليس بأهل للرواية عنه فلا يروى عنه انتهى ومقتضى هذه العبارة عدم قبول رواية المرتد حال الارتداد بعد ما أسلم وتاب نعم من لقيه صلى الله عليه وسلم مسلماً ثم ارتد وعاد إلى الإسلام بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ليس بصحابي عند علمائنا الحنفية يمكن تسليمه.

في التمهيد شرح التحرير:- وأما لو لقيه مسلماً ثم ارتد وعاد إلى الإسلام بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وكقرة بن هبيرة والأشعث بن قيس ففيه نظر والأظهر النفي لصحته لأن صحبة النبي صلى الله عليه وسلم من أشرف الأعمال وحيث كانت الردة محطة للعمل عند أبي حنيفة رحمه الله ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأم فالظاهر أنها محطة للصحة المتقدمة. وذهب شيخنا الحافظ إلى أن الأصح أن اسم الصحبة باق للراجع إلى الإسلام سواء رجع إلى الإسلام في حياته أم بعده وسواء لقيه ثالثاً أم لا والأول أوجه دليلاً انتهى.

ثم إن السخاوى قال في شرح الألفية:- وهل يدخل من رآه موقفاً قبل أن يدفن كما وقع لأبي ذؤيب الهذلي الشاعر أن صبح قال العز بن جماعة لا، على المشهور وقال شيخنا أنه محل النظر والراجع عدم الدخول. والأبعد من انفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرأه كذلك على طريق الكرامة إذ حجة من الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة وهذه الحياة ليست دنيوية وإنما هي أخروية أثبت لا يتعلق بها أحكام الدنيا فإن الشهادة أحياء ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على سنن غيرهم من الموتى انتهى. (١)

وقال العلائي أنه لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له من رويته صلى الله عليه وسلم قبل دفنه وصلاته عليه قال وهو أقرب من عد المعاصر الذي لم يره أصلاً فيهم

(١) راجع فتح المغيث ص ٣٦٨ طبع الحجر

أو الصغير الذي ولد في حياته (١) و جزم البلقيني بأنه بعد صحابها لحصول هرف الروية و ان فاته السماع قال وقد ذكره في الصحابة الذهبي في التجريد وما جئنا اليه شيخنا (٢) من ترجيح عدم دخوله قد سبقه اليه الزركشي فقال للظاهر انه غير صحابي انتهى وعلى هذا فيزاد في التعريف قبل انتقاله من الدنيا وكذا لا يدخل من رآه في المنام كما جزم به البلقيني ثم شيخنا بل جزم البلقيني بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء يعني من الملائكة والأنبياء عليهم السلام ممن لم يبرز إلى عالم الدنيا و بهذا القيد دخل فيهم هيسى بن مسيم عليه السلام ولذا ذكره الذهبي في التجريد وتبعه شيخنا و وجهه باختصاصه عن غيره من الأنبياء بكونه رفع على أحد القوانين حيا وبكونه ينزل إلى الأرض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد ﷺ فهذه الثلاث يدخل في تعريف الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم منها على انه هل كان مبعوثا اليهم ام لا وعلى الثاني مشى الحلبي و اقره البيهقي في الشعب بل نقل الفخر الرازي في اسرار التنزيل الإجماع عليه و حكاة هو والبرهان النسفي في تفسيرهما و توزعا في ذلك و رجح التقى السبكي مقالته محتجا بها بطول شرحه قال شيخنا وفي صحة بناء دخولهم في الصحابة على هذا الأصل نظر لا يخفى وما قاله ظاهر لكنه خالفه في الفتح حيث مشى على البناء المشار اليه انتهى كلام السخاوي.

ثم ان الذي اختاره المصنف رحمه الله من الاكتفاء بمجرد اللقاء ولو لحظة و ان لم يقع معه ﷺ مجالسة ولا مكاملة هو الذي ذهب اليه جمهور المحدثين و بعض الأصوليين و ممن نص على الاكتفاء بمجرد الروية احمد و ابن المديني و تبعهما تلميذهما البخاري و ذهب اكثر الأصوليين و بعض المحدثين الى انه لا يكفي في كونه صحابيا مجرد الروية بل لا يكون كذلك الا ان طالع صحبته للنبي ﷺ و كثر مجالسته معه و عن ابن المسيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول الله ﷺ سنة او سنتين او غزاه معه غزوة او غزوتين. قال ابن الصلاح و كأن المراد بهذا ان صحه راجع الى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب ان لا يعد من الصحابة جرير من الصحابة جرير بن عبد الله الهجلى رضي الله عنه و من شاركه في فقد ظاهر ما اشترط فيهم ممن لا تعلم خلافا في عدم من الصحابة انتهى وهو ظاهر توقفه في صحته عن سعيد وهو كذلك

(١) قلت: ان عبارة العلائي مذكورة ايضا في شرح السخاوي وكتب بعد هذا: وكذا قال البدر الزركشي ظاهر كلام ابن عبد البر نعم لانه اثبت الصحبة لمن اسلم في حياته و ان لم يره فيكون من رآه قبل الدفن اولى و جزم البلقيني الخ. وقد ترك الشارح السندي هذه العبارة. راجع شرح الالفية للحافظ السخاوي طبع الحجر ص ٣٦٩

(٢) اي الحافظ ابن حجر العسقلاني وهو شيخ الحافظ السخاوي رح.

فقد أخرجه ابن سعد عن الواقدي وهو ضعيف في الحديث كذا ذكره السخاوي في شرح الألفيه (١)
 (لبيهاً أحدهما لا يخفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم و قائل) قال
 بعض العارفين (٢) الأظهران يقال أو قائل (معهم) أي حقيقة أو حكماً (أو قائل) أي معه كذا (تحت رابته)
 أي علم نصرته (على من لم يلزمه أو لم يحضر معه مشهداً أو على من كلفه يسيراً) أي زماناً يسيراً
 أو كلاماً قليلاً. (أو ما شاء قليلاً) (أو رآه على بعدٍ أو في حال اللطفولية) قد تقدم تفصيل حكم
 ما وصل منها حد التمييز وما ليس كذلك (و إن كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع ومن ليس له
 منهم) أي من الصحابة (سماع منه) أي من النبي ﷺ (فحديثه مرسل من حيث الرواية) قال المصنف
 وهو مقبول إلا خلاف والفرق بينه وبين التامعي حيث اختلف فيه مع اشتراكهما في احتمال الرواية
 عن القاهين أن احتمال رواية الصحابي عن التامعي بعيد بخلاف احتمال رواية التامعي عن التامعي
 فإنها ليست بعيدة قال التلميذ قال المصنف ويلغز به فيقال حديث مرسل يحتاج به إلى اتفاق (وهم
 مع ذلك) معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرواية. ثانيهما يعرف كونه صحابياً بالتواتر
 كأبي بكر الصديق رضي الله عنه يترواه تعالى إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا و سائر
 العشرة لكن الفرق بين الصديقين رضي الله عنهما وغيره أن من أذكر صحبة الصديق كفر (٣) لاستلزام الكفر
 صحبته إنكار نص القرآن بخلاف من أذكر صحبة غيره فإنه لا يكفر (أو الاستفاضة أو الشهرة)
 ذكرها بعد الاستفاضة مبنى على مذهب من غير بينهما بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول
 والمشهور ما سبقت ذكره في المتن أو بكيفية أخرى (أو بإخبار بعض الصحابة) بأنه صحابي (أو بعد
 ثقات القاهين) إياه في الصحابة رواية أو كتابة (أو بإخباره عن نفسه) بأنه صحابي. قيده ابن الصلاح
 وغيره بأن يكون معروف العدالة (إذا كانت دعواه ذلك) منصوب على المفعولية أي ادعاه
 ما ذكر من كونه من الصحابة لا مرفوع على البدلية وإلا كان المناسب تلك (تدخل تحت
 الإمكان) فإنه إذا لم يدخل تحت الإمكان كما إذا ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته صلى الله

(١) قلت: ما ذكره العلامة السندي هنا ناقلاً عن شرح السخاوي كله تلخيص من كلامه وإن شئت
 التفصيل فراجع فتح المغيث شرح الألفية ص ٣٦٩

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري راجع شرحه ص ١٨٠ طبع تركيا. في نسخة المخدم: بعض المحققين
 مكان بعض العارفين.

(٣) قلت: إن العلامة المخدم محمد جعفر البوبكاني السندي الذي هو كان من تداء فقهاء السند
 وكان من أعلام القرن العاشر الهجري اتقى بتكفير من أنكر صحبة الصديق في فتاواه:- المتانة في
 مربة الخزانة المطبوعة بتحقيق: أبو سعيد السندي.

عليه وسلم فإنه لا يقبل وإن كان قد ثبت عدالة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
أرأيتمكم ليبلغكم هذه فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى أحد ممن على ظهر الأرض يريد انهمزام ذلك
للقرون قال ذلك في سنة وفاته. (١)

قال العراقي والمصنف ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدا ادعى الصحة بعد الغاية المذكورة
وقد ادعاهما جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتب الهندي لأن الظاهر كذبهم في دعواهم. (٢)
قال السخاوي قيل فيه دلالة على موث الحضرة عليه السلام واجيب عنه بأن الحضرة كان
من ساكني البحر فلم يدخل في العموم وقيل معنى الحديث لا يبقى ممن ترويه أو تعرفونه فهو
عام أريد به الخصوص وقالوا خرج عنه عيسى عليه السلام مع كونه حيا لأنه في السماء لا
في الأرض.

(وقد استشكل هذا الأخير) وهو اخباره عن نفسه بأنه صحابي (جماعة من حيث ان دعواه
ذلك نظير دعوى من قال انا عدل و يحتاج) جواب هذا الاستشكل او الكلام فيه بأنه منافع
او لا (الى تأمل) ثم ان هذا الإشكال انما يرد على من اثبت الصحة بإخباره عن نفسه مطلقا اما
اذا قيل بكونه لمعروف العدالة فلا. ثم ان لمعرفة الصحة ضابطة يعرف بها كثير من الصحابة
ذكرها المصنف في الإصالة فمن اراد الاطلاع عليها فليراجع.

(او ينتهي غاية الاسناد) تقدم الكلام فيه (الى التامهي وهو من لقي الصحابي كذلك و هذا متعلق
باللقاء وما ذكر بعد ان المشار اليه بذلك اللقاء وما ذكر معه القيود المذكورة في تعريف
الصحابي (الاقيد الإيهان به) اي بالنبي ﷺ وذلك اي الإيهان جعل خاص بالنبي ﷺ
فلا يمكن ان يكون ماخوذا في التامهي الإيهان بمعنى لقبه (وهذا) اي التعريف للتامهي (هو المختار)
قال بعض المحققين وبه يندرج الإمام الأعظم في سلك التابعين فإنه قد رأى انس بن مالك وغيره
من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجوزي في اسماء رجال القراء والإمام التوريشي في تحفة
المسترشدين وصاحب مرآة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين انتهى (خلافا لمن اشترط في
التامهي طول الملازمة او صحة السماع) اي صحة مصحوبة بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
لا يكون تابعيا. وفي بعض النسخ او صحة السماع بمعنى ثبوت السماع. فالخلاص واحد والتميز اي

(١) قلت: ان شئت التفصيل فراجع فتح المغيث للحافظ السخاوي ص ٣٤٢ طبع الحجر.

(٢) كتب الحافظ السخاوي بعد نقل هذه العبارة ولا شك ان دعوى مالا يمكن يقدر في العدالة فاشتراطها
يفغني عن ذلك. راجع شرحه للالقية ص ٣٤٢

من التمييز وهو الأربعة والخمسة مما قيل فيه انه اقل من صحة السماع. والمفهوم من كلام العراقي ان المخالفة للجمهور اثنان حيث قال في شرح الألفية:- اختلف في حد التامعي فقال الحاكم وغيره ان التامعي من لقي واحدا من الصحابة او اكثر وعليه عمل الأكثرين ولكن ابن حبان يشترط ان يكون رآه في سنن من يحفظ عنه فإن كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برويته كخلاف بن خليفه فإنه عده في اتباع التابعين وان كان رأى عمران بن حصين لكونه كان صغيرا (وقال الخطيب) التامعي من صحب الصحابي والأول اصح انتهى.

(وبقي بين الصحابة والتابعين طائفة اختلف في الحاقهم بأي القسمين) اي قسمي الصحابة والتابعين يعني بذكرهم مع هؤلاء او هؤلاء على ما سيحقق المصنف او يكونهم داخلين في قسم عند بعض وفي قسم عند آخرين على ما ادعى عياض وغيره وهم المخضرمون بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء اسم منقول من خضرم عما ادركه اي قطع وقيل بكسر الراء من خضرم آذان الأهل قطعها او ذلك ان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا بخضرمون آذان الا هل ليكون علامة الإسلام ان غير آذان الأهل وللفتح من اجل انهم خضرموا اي قطعوا عني نظرائهم من المسلمين حيث عاصروا الصحابة ولم يحصل لهم روية النبي ﷺ (الذين أدركوا الجاهلية) صغارا كانوا او كبارا وجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكثرة جهالتهم وقيل ما قيل فتح مكة لزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله ﷺ يوم الفتح وابطل امور الجاهلية الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والإسلام) اي نفس الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم او بعده او زمن الإسلام وكونهم مسلمين ماخرذ حينئذ منه المقام (ولم يروا النبي ﷺ) او رآوه لكنهم غير مسلمين وقت الروية لترددهم بين الطائفتين اي الصحابة للمعاصرة والتابعين لعدم الروية (فعدمهم ابن عبد البر في الصحابة) اي في طائفتهم وفي اثناء ترجمتهم مع انهم ليسوا منهم (وادعى عياض وغيره) اخذا من عدمهم فهما بين الصحابة ان ابن عبد البر يقول انهم (صحابة وفيه نظر لأنه) اي ابن عبد البر (افصح) اي صرح (واوضح في خطبة كتابه بأنه انما اوردتهم) في طائفة الصحابة وذكرهم (معهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لأهل القرن الأول) اي من اهل الإسلام سرآء شرفوا برويته صلى الله عليه وسلم اولا كالمخضرمين.

(والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين) والظاهر انهم كلهم ادركوا الصحابة ولهذا جزم المصنف بما ذكره واحتمال ان يكون بعض المخضرمين لم يلق صحابيا اصلا مجرد احتمال عقلي كما ذكره بعض المحققين (سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي ﷺ

(كالنجاشي) بفتح النون و تخفيف الياء على الأصح وكاويس القرني سيد التابعين على ما ورد في حقه (أولا لكي ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسوا كشفت له عن جميع من في الأرض فرأهم) اي تفصيلا لا مجملا (فينهني ان يعد من كان مؤمنا به اي منهم في حياته صلى الله عليه وسلم اذ ذاك) اي وقت الإسراء وهو ظرف لقوله مؤمنا به (و ان لم يلاقه) ذلك الواحد في الصحابة لحصول الروية من جانه صلى الله عليه وسلم .

قال التلميذ قبل الذي ذكره المصنف فيما تقدم من ان الصحبة (١) من الأحكام الظاهرة بدل على انه لو ثبت لا يدل على الصحبة لأن ما في عالم الغيب لا يكون حكمه حكم ما في عالم الشهادة .

قال بعض المحققين :- قلت الحق إن الأمور الحاصلة له صلى الله عليه وسلم بالكشف حكمها حكم الأمور الحاصلة له بالعيان ولا علاقة لها ذكره في الصحبة بهذا لأن ذلك في الظاهر الذي يقابل الاعتقاد والله اعلم (٢) .

أقول كون حكم الأمور الحاصلة (٣) بالكشف له صلى الله عليه وسلم و بالعيان واحدا في حصول العلم اليقيني بهما مسلم و اما كون حكمهما واحدا في حصول الصحبة بالرؤية الحاصلة بهما فمحل تأمل و مقتضى عدم فرق المحدثين بين من آمن من المخضرمين بالنبي صلى الله عليه وسلم الى وقت الإسراء ومن آمن بعده (٤) عدم اتحاد الحكم ان ثبت الكشف بروية جميع ما (٥) في الأرض تفصيلا ثم لا يخفى تأييد ما تقدم من ان الصحبة من الأحكام الظاهرة فحصولها في الظاهر بتوقف على الهمئة لها ذكره التلميذ ولو تأييدا (٦) ثم ان ما تقدم من السخاوي من ان المصنف لا يقول بصحبة من رآه صلى الله عليه وسلم ميتا قبل الدفن والا يعد من كشف له من الأولياء على طريق الكرامة ومن ان البلقوني جزم بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء من الأنبياء والملائكة عليهم السلام في الصحابة (٧) يؤيد ما ذكره التلميذ ايضا نوع تأييد.

- (١) وفي نسخة المخدم: الصحابة مكان الصحبة. والصحيح ما في الاصل. ابو سعيد السندی.
- (٢) قلت القائل الشارح القاري رح وقد ذكره بعد نقل عبارة التلميذ. راجع شرحه ص ١٨٨ طبع تركيا.
- (٣) وفي نسخة المخدم اقول كون الامور الحاصلة الخ وليس فيه لفظ "حكم"
- (٤) في نسخة المخدم ومن آمن من بعده بزيادة "من".
- (٥) في نسخة المخدم: من مكان ما.
- (٦) في نسخة المخدم: ولو تأييدا ما بزيادة "ما"
- (٧) في نسخة المخدم: "الصحابي" بالافراد.

ثم ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم على طبقات باعتبار سبقهم الى الاسلام والهجرة او شهود المشاهد الفاضلة وكذا التابعون طباق (١). وقد اختلف في كلام من اعتنى بذكر طبقات الصحابة والتابعين في العدد فقسم الحاكم في علوم الحديث الصحابة الى اثني عشر طبقة ومنهم من زاد على ذلك وابن سعد جعلهم سبع (٢) طبقات وقسم الحاكم في علوم الحديث التابعين الى خمس عشر طبقة وجعلهم مسلم في كتاب الطبقات ثلاث طباق وكذا فعل ابن سعد في الطباق وربما بلغ بهم اربع طباق وسنذكر الطبقات مفصلاً ان شاء الله تعالى في الخاتمة.

(فالقسم الأول مما تقدم ذكره من الأقسام الثلاثة وهو) اى القسم الأول (ما ينتهى الى النبى صلى الله عليه وسلم غاية الإسناد) اى من ينتهى الى النبى صلى الله عليه وسلم نهاية اسناد رجال ذلك المتن فإن المرفوع وقسمه من اوصاف المتن (٣) وفى نسخة الهه بعد قوله غاية الإسناد وهو تأكيد لقوله الى النبى صلى الله عليه وسلم هو (المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل) وهو اهم من ان يكون صرفوها او موقوفاً (او لا) بأن يكون منقطعاً. قيل فى العبارة مساعدة فإن المتصل والمنقطع اسمان للمتن حقيقة وقد جعلهما اسمين للإسناد (والثانى الموقوف وهو ما ينتهى) اى اسناده (الى الصحابي) متصلاً كان او منقطعاً (والثالث المقطوع وهو) اى عند الإطلاق لما سيجى (ما ينتهى الى التامى ومن دون التامى) اى حديثه (من اتباع التابعين لم يحددهم فيه اى فى التسمية مثله اى مثل ما ينتهى الى التامى) تفسير لقوله فيه مثله لا مثله فقط ولذا ذكر فى التفسير قوله (فى تسمية جميع ذلك مقطوعاً) واعاد ذكر التسمية توضيحاً وانما فسرنا قوله من دون التامى بحديثه لأن مثل ما ينتهى الى التامى الذى هو المتن الحديث واو فسر قوله مثله بمثل التامى لم يحتج الى تقدير الحديث (وان شئت قلت موقوفاً على فلان) اى ان شئت قلت فى التامى ومنه موقوفاً على فلان كما فى الخلاصة، الموقوف عند الإطلاق ما روى عن الصحابة من قول او فعل او نحو ذلك متصلاً او منقطعاً وقد يستعمل فى غير الصحابي مقبلاً مثل وقف معمر على همام انتهى (فحصلت الفارقة فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع) ووضح الفرق من تعريفهما (فالمنقطع من مباحث الإسناد كما تقدم) وفيه نظر لأن مقتضى ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذى حصل الحفظ من آخر اسناده بشرط عدم التوالى كونه من مباحث

(١) فى نسخة المخطوطة "طبقات".

(٢) فى نسخة المخطوطة خمس مكان "سبع" والله اعلم.

(٣) فى نسخة المخطوطة: من أقسام المتن.

المتن وايضا يقتضيه قوله فيها سبق وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد (والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا و بالعكس تجوزا عن الاصطلاح) اى تجاوزا عنه الى ارادة المعنى اللغوى (ويقال للأخيرين اى الموقوف والمقطوع (الأثر) والفقهاء تدبستعملون الأثر فى كلام السلف وقد تقدم بعض ما يتعلق بتحقيقه فى اول الكتاب فى قوله الخبر اما ان يكون له طرق الخ .

(والمسند فى قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابى بسند ظاهره الاتصال بقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابى كالفصل يخرج ما رفعه التامى فإنه مرسل او من دونه فإنه معضل او معلق) اولنح الخلو وإلا فقد مر انه يمكن اجتماعهما . وينهى ان يذكر المنقطع ايضا فإن قلت يخرج ما رفعه التامى ومن دونه بقوله ظاهره الاتصال ايضا فهو مستغنى عن تفهيد المرفوع بإضافته الى الصحابى قلت لا هاس بأن يكون الثانى مستغنيا عن الأول .

(وقولى ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع) كالمرسل الجلى (ويدخل ما فيه الاحتمال) اى احتمال الانقطاع لكنه غير ظاهر كالمرسل الخفى (وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الأولى وبفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كمنعنة المدام والمعاصر الذى لم يثبت لقيه) وهو المرسل الخفى (لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لإطابق الأئمة الذين خرجوا) بتشديد الراء بمعنى اخرجوا (المساليد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذه الموافقة مبنية على أن معنى قوله عن شيخ يظهر سماعه ما يكون ظاهره السماع والأفلو حمل على معنى ما يتبادر منه وهو أن يكون سماعه عن الشيخ ظاهرا يكون تعريف الحاكم مخصوصا بمقتضى السند فلا يدخل فيه ما فيه الانقطاع الخفى فلا يتم القول بالموافقة إلا أن يحمل الموافقة فى الجملة .

(واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا) اى على تعريفه (الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسندا لكنه قال ان ذلك قد باتى) قد اما للتقليل او للتحقيق العرف فعلى الأول قوله (بقلة) تأكيد وعلى الثانى تاسيس وفى بعض النسخ قد باتى لكن بقلة فقد للتحقيق لا للتقليل اذ لا معنى ح للاستدراك الا أن يحمل القلة على نهائيتها بقريفة التعوين .

ثم ان عبارة الخطيب هكذا وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن اسناده متصل بين رواه وبين من أسند عنه إلا أن أكثر استعملهم هذه العبارة هو فيها اسند عن النبى صلى الله عليه

وسلم خاصة انتهى ومقتضاه ان القليل استعمال المسند في المتصل الغير المرفوع لا يجيء هذا المتصل في نفسه فقوله لكنه قال ان ذلك قد باتى بقلة لا بخلو حتى شئ إلا أن يراد به ايضا إنوان استعمال المسند في المتصل الغير المرفوع لا اتيانه في نفسه.

(واحمد ابن حنبل حيث قال :- المسند المرفوع ولم يتعرض للإسناد) قال ابن الصلاح وذكر ابو عمر بن عبد البر الحافظ ان المسند ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً انتهى وهذا تعرض لعموم المسند المتصل وغيره فنفي التعرض اما باعتبار أنه لم يتعرض له في التعريف فإن قوله قد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً خارج عن التعريف واما باعتبار أنه لم يتعرض لتقييد المسند بالمفضل بل حمله له وللمنقطع (فإنه يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به) يريد ان تعريف الخطيب بهذا لأنه يصدق على الموقوف المتصل وهذا اعم لأنه يشمل المرسل والمفضل والمنقطع. وقد يقال ان الخطيب صرح بأن أكثر استعمالهم للمسند في المرفوع المتصل وقد يستعملونه في المتصل الغير المرفوع والأمر كذلك في الواقع فلا بُعد في كلامه (فإن قل صدده أي صدده رجال السند فلما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة الى سنده آخر أو اسانيد آخر يرد به أو بها ذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذي صفة عليه كالحفظ والفقہ) في نسخة التوقظ بدل الفقه (والضبط والتصنيف وغير ذلك مع الصفات المقتضية للترجيح كشجرة و مالک، والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم) الأول وهو ما ينتهي الى النبي ﷺ العلوي بضمحتين فتشديد (المطلق) أي على الإطلاق لا بالنسبة الى شخص من رجال السند فقط (فإن اتفق ان يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى والاضورة العلوية موجودة) وجوداً بعدد به ولو في الجملة (سالم يكن) أي الحديث أو اسناده (موضوعاً فهو كالمعدم) فلا اعتماد به اصلاً. وفي الكلام اشارة الى دفع سوال مقدر تقديره ان قلة العدد يوجد في الموضوع مع عدم اطلاق العلوي المطلق عليه فكيف صح اطلاق قوله فالأول العلوي المطلق ووجه الدفع أن الموضوع في حكم المعدوم فلا يدخل في قليل العدد. ثم ان غير المصنف كالحاكم والعراقي والبيروني قيد العلوي بما اذا لم يكن ضعيفاً حتى اذا كان اقرب الإسناد مع ضعف بعض الرواة لا يسمى علواً عندهم كما أنه لا يسمى علواً عند المصنف وغيره اذا كان اقرب مع كونه بعض الرواة واضعيفاً.

ثم اعلم ان اصل الإسناد خصيصة فاضلة من محصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة قال ابن المبارك الإسناد من الدين لو لاه لقال من شاء ما شاء (١). قال بقية ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال ما أجودها لو كان لها أجنحة يعني الأسانيد. وطلب العلوية امر مطلوب وشاك مرغوب. قال أحمد بن حنبل طلب العلوية سنة همتي سلف وهي ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي قال بيت خال و اسناد عال. قال الجزري وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد.

(والثاني العلو النسبي) بكسر النون وسكون السين سمي به لكونه بالنسبة الى شخص من رجال السند لا مطلقا (وهو) اى الثانى (ما يقل العدد فيه الى ذلك الإمام ولو كان العدد من ذلك الإمام الى منتهاه كثيرا) لأن الحديث يحصل له بقلة العدد الى ذلك الإمام رفعه بالنسبة الى السند الآخر الذى وحد فيه الكثرة الى ذلك الإمام (وقد عظم رغبة المتأخرين فيه) اى فى تحصيل علو الإسناد مطلقا (حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهملوا الاشتغال بما هو اهم منه) اى من العلو وهو تنوع الأحوال والحفظ والإتقان (واما كان العلو مرغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لأنه من راو او من رجال الإسناد الا والخطأ جازل عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز) اى تجويز الخطأ (وكلما قلت اى الوسائط منه قلت) اى المظان. منها اللاتيات للمخارى وغيره والثنائيات في مؤطاء الإمام مالك والوحدان فى حديث الإمام أبى حنيفة. قال السخاوى لكن الأخير بسند غير مقبول اذ المعتمد اليه لا رواية له عن احد من الصحابة.

(فإن كان فى النزول مزية لهسك فى العلو كأن يكون رجاله اوثق منه او احفظ او افقه او الاتعال فيه اظهر فلا تردد فى ان النزول حينئذ اولى وأما من رجح النزول مطلقا واحتج بأن كثرة البحث عن رجال الإسناد المتكثر يسبب النزول (تقضى المشقة) اى الزائدة (فمعظم الأجر) فإن الأجر على قدر المشقة لما روى افضل العبادات اجزاها اى اصعبها (فذلك ترجيح بأس اجنبى عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف) وهذا بمثابة من يقصد المسجد للجماعة فوسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطأ رغبة فى تكثيره الأجر وان ادى سلوكها الى فوات الجماعة التى هى المقصود. وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم وكلما

(١) قلت: هذه العبارة مأخوذة من علوم الحديث لحافظ ابن الصلاح بتغيير يسير. راجع مقدمة الحافظ ابن الصلاح ص ٢٣١ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

كثير رجال الإسناد و تطرق اليه احتمال الخطاء والمخل و كلما قصر السند كان أسلم والله أعلم
كذا حقق السخاوي.

ثم ان العلو على قسمين علو مسافة وهو قلة الوسايط و علو صفة والقسمان اللذان ذكرهما
المصنف لعلوا المسافة وجعل في كتاب ابن الصلاح له قسما ثالثا وهو العلو بالنسبة الى رواية
الصحيحين او احدهما او غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة (١). وقيد في الألفية بالنسبة الى الكتب
الستة. وهذا القسم الثالث لم يفرد به المصنف رحمه الله بكونه لا يخرج عن القسمين الأولين اما
علو الصفة و يسميه المصنف رحمه الله بالعلو المعنوي فقد قسمه ابن الصلاح قسمين :- احدهما
علو الإسناد في احد روايه بالنسبة لراو آخر متأخر للرواية هنه اشترك معه في الرواية من شيخه
بعينه كإسناد البخاري الى الهما بن الهقاء السبكي او التقى او النجم بن رزين او غيرهم ممن هو
في طبقتهم اعلى من اسناده الى عائشة بنت عبد الهادي وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الحجار
لتأخر وفاة عائشة عن الجميع و ثانيهما علو الإسناد بسبب قدم السماع لأحد روايه بالنسبة لراو آخر
اشترك معه في السماع من شيخه و كثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه مالا يدخل
في ذلك بل يمتاز عنه مثل ان يسمع شخصان من شخص و سماع احدهما من صتين سنة مثلا
و سماع الآخر من اربعين سنة فإذا تساوى السند اليهما في العدد فالإسناد الى الأول الذي تقدم
سماعه اعلى.

قال ابن الصلاح :- و اما ما رويناه عن الحافظ ابى الطاهر السلفي رحمه الله من قوله في ابيات
له :- بل علو الإسناد بين اولي الحنف ظ والإتقان صحة الإسناد
وما رويناه عن الوزير نظام الملك من قوله "عندي ان الحديث العالي ما صح عن رسول الله ﷺ
و ان بلغت روايه مائة" فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو لتعارف اطلاقه بين أهل الحديث
والها هو علو من حيث المعنى فحسب والله أعلم انتهى. (٢)

(و فيه اي في علو النسبي الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين) لا الى شيخ شيخه

(١) قلت : ان الحافظ ابن الصلاح كتب بعده هذه العبارة : وذلك ما اشتهر آخر من الموافقات والابدال
والمساواة والمعاينة وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع ومن وجدت هذا النوع
في كتاب ابوبكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه و ابو نصر بن ماكولا و ابو عبد الله الحميدي
وغيرهم من طبقتهم ومن جاء بعدهم. راجع لتفصيل الموافقة والبدل وغيرهما علوم الحديث احافظ
ابن الصلاح ص ٢٣٣. طبع المكتبة العلمية.

(٢) راجع علوم الحديث لابن صلاح ص ٢٣٤ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

فإنه البديل كما سيأتي. قال بعض المحققين (١) و هل يجب كون الوصول الى شيخ المصنف في الموافقة او يكفى الوصول الى شيخ امام معتبر من ائمة اهل الحديث فيه تردد والاهارة صريحة في الأول وكذا الكلام في الأقسام الثلاثة الباقية انتهى (من غير طريقه اى الطريق التى تصل الى ذلك المصنف المعين) وبشروط في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في الطريق الذى يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح (٢) و يفهم من كلام الشارح (٣) فى التمثيل (مثاله روى البخارى) اى فى صحيحه كما فى نسخة (عن قتيبة) بالتصغير وهو شيخه (عن مالك) حديثا فلو رويناه على صيغة المجهول او المعلوم (عن طريقه) اى البخارى (كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق (ابى العباس) اى من طريق يصل الى ابى العباس السراج بتشديد الباء بائع السراج او صانعه وهو امام جليل وكان مستجاب الدعوة كان تلميذ البخارى وقد روى البخارى عنه و مسلم و هاشم بعد البخارى سبعا و خمسين سنة (عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة" فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد اليه وفيه اى علو النسبى (البديل) سمي بدلا لوقوع رايه فى طريقه بدل الراوى الذى اوردته احدا المصنفين. قال السخاوى اى مع علو بدرجة فأكثر (وهو الوصول الى شيخ شيخه) او فوقه (كذلك) اى من غير طريق ذلك المصنف بل بطريق آخر اقل عددا منه (كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه) اى اسناد ابى العباس المتقدم غير منتهى الى قتيبة (من طريق آخر الى القعنبي) بفتح القاف و سكون العين المهملة و فتح النون بعده موحدة ثم باء نسبة (عن مالك) فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة) والقعنبي ليس شيخا من البخارى فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك، (و اكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو) اى يكون الوصول الى شيخ احدا المصنفين او شيخ شيخه مع العلو (والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه) اى و ان لم يكن الحكم يكونهما فى العلو باعتبار الأكثرية بل بمعنى حصرهما فيه كما هو المتيادر فهو باطل لأن اسم الموافقة والبديل واقع بدونه بأن يكون التساوى فى الطريقين او النزول فى غير طريق احدا المصنفين.

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١٩٦ طبع تركيا.

(٢) قلت: عبارة المقدمة هكذا: اما الموافقة فهى ان يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلا عاليا بعدد اقل من العدد الذى يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ اذا رويته عن مسلم عنه.

راجع علوم الحديث (المقدمة) للإمام ابن الصلاح ص ٢٣٣-

(٣) فى نسخة المخدم: الشيخ مكان الشارح:

قال العراقي (١) وفي كلام غير ابن الصلاح إطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلو فإن هلا قالوا موافقة عالية وهدلا عالبا وقيد ابن الصلاح إطلاقهما بالعلو ولو لم يكن عالبا فهو أيضا موافقة وهدل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليه.

(وفيه اي في العلو النسبي المساواة) قال تلميذه و تقدم ان العلو النسبي ان ينتهي الإسناد الى امام ذي صفة عليه وهذه المساواة ليست كذلك اي بالتفسير والتمثيل الآتين فحقها ان تكون من افراد العلو المطلق (وهي استواء عدد الإسناد من الراوي الى آخره اي الإسناد العلو النسبي) مع اسناد احد المصنفين) اي مع عدد رجاله بينه وبين النبي ﷺ وبينه وبين صحابي او تابعي او من دونه صرح بهذا التعميم ابن الصلاح (٢) (كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه احد عشر نفساً اي ولو روينا ذلك الحديث بإسناد النسائي يقع بيننا وبين النبي ﷺ فيه اكثر من احد عشر نفساً فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر الى النبي ﷺ فيقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ احد عشر نفساً فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة رجال ذلك الإسناد الخاص وكونهم في اعلى الرتبة وفيه اي في العلو النسبي ايضا المصافحة وهي الاسواء مع تلميذ ذلك المصنف) فيعلو طريق ذلك المصنف عن المساواة (على الوجه المشروح اولاً) في المساواة في تصوير رواية النسائي مثلاً. قال للتلميذ اذا كانت المصافحة ما ذكر فلم تدخل في تعريف العلو النسبي كما تقدم في المساواة انتهى.

(وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقوا ونحو في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي لمساواتنا مع تلميذه (فكأننا صافحناه وبقاهل العلو) مفعول مقدم) باقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول (وتفصيلها يعلم من تفصيل اقسام العلو) بخلاف لمن زعم ان العلو قد يقع غير تابع للنزول (ولعله اراد بالزاعم الحاكم بناء على ما يفهم من ظاهر كلامه فإنه قال في علوم الحديث :- لعل قائلاً يقول :- النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا اهل الصنعة انتهى . وانما قلنا بناء على ما يفهم من ظاهر كلامه لأنه قال ابن الصلاح

(١) قلت : ان الحافظ العراقي ذكر كلام الغير بعد ذكر كلام ابن الصلاح وكتب بعد قوله " أو بدلاً عاليًا " كذا رأيت في كلام الشيخ جمال الدين الظاهري وغيره الخ. والشارح العلامة السندي غيره تغييراً يسيراً. راجع شرح الالفية للحافظ العراقي ج ٣ ص ١٠٢ الطبعة الاولى بمصر.

(٢) راجع علوم الحديث (المقدمة) ص ٢٣٣ بتحقيق الشيخ نور الدين عتر.

إن قول الحاكم ليس نفياً لكون النزول ضد العلو على الوجه الذي ذكرته بل لكونه يعرف بمعرفة العلو. قال و ذلك يأتى بما ذكره فى معرفة العلو فإنه قصر فى بيانها و تفصيلها و ليس كذلك ما ذكرناه فإنه مفصل تفصيلاً:- منها المراتب النزول انتهى.

و ذكر بعض المحققين (١):- انه قال محش لكن صرح ابن الصلاح فى المقدمة بأن العلو المقابل للنزول إنما هو العلو النسبى و يمكن ان يكون قول الشارح (٢) خلافاً لما زعم الخ إشارة الى ذلك انتهى.

أقول لم يصرح ابن الصلاح بما ذكره بل صرح بخلافه فإنه قال:- و اما النزول فهو ضد العلو وما من قسم من اقسام العلو الخمسة الا و ضده قسم من اقسام النزول فهو اذا خمسة اقسام و بعض (٣) تفصيلها يدرك من تفصيل اقسام العلو على ما نحو ما تقدم شرحه انتهى و جعل اول اقسام العلو من الاقسام الخمسة العلو المطلق و لعله فهم الحصر المذكور مما قال ابن الصلاح بعد ذكر المصافحة. ثم اعلم ان هذا النوع من العلو و هو تابع النزول اذ لا نزول ذلك الإمام فى اسناده لم نل فى اسنادك و كنت قد قرأتهم و مرو على شيخنا المكثّر أبى المنظر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبى سعيد السمعانى رحمه الله تعالى فى اربعى أبى البركات العراقى حديثاً ادعى فيه انه كان سمعه هو أو شيخه من البخارى فقال الشيخ المنظر ليس ذلك، بهال ولكنه للبخارى نازل و هذا حسن لطيف يخدم وجه هذا النوع من العلو والله تعالى اعلم انتهى لكن فيه اختصاص المصافحة بجمعية النزول فى ذلك السند لا تخصيص الفرد النسبى مطلقاً بالنزول المسحوف عنه و هو نزول بسند (٤) آخر قل عدد رجال السند العالى بالنسبة اليه. ثم ان السخاوى قال و انزل ما فى الصحيحين مما وقف عليه ما بينهما وبين النبى ﷺ فيه لمائة و ذلك فى غير حديث كحديث ثوبان كعب فى تفسير برآة و حديث يعقوب بن ابراهيم لآبى هريرة فى الحج فى برآة ايضاً و حديث من اعتق رقبة فى الكفارات ثلثاً و الإيمان و النذور فى باب قول الله أو تحرير رقبة و حديث انه صلى الله عليه وسلم طرق علياً و فاطمة فى المشيئة و الإرادة من التوحيد و اربعتهما فى البخارى و حديث النعمان

(١) قلت: المراد منه الشارح القارى رح، وكتب بعد قوله إشارة الى ذلك: فيكون حينئذ بالنسبة الى افراد الراوى. راجع شرحه ص ١٩٩ طبع تركيا.

(٢) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدم: الشيخ مكان الشارح.

(٣) ليس فى نسخة المخدم لفظ "بعض" وكذا ما أورده الحافظ السخاوى. والعبارة متحدة.

راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى.

(٤) فى نسخة المخدم: سند ندون الجارة.

الحلال انتهى وحدثني هدي بن كعب لا يحتكر الا خاطيء وهما في مسلم بل فيه التساهيات وافردا الضياء في جزء انتهى (١)

(فإن شارك الراوى منه روى عنه في امر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السه) اى العمر . قال بعض المحققين :- وفي معناه العلم انتهى (٢) (واللقى) اى السه واللقى كلاهما مثالان لأمر من الأمور المتعلقة بالرواية ولا يلزم منه عدم كفاية واحد من هذين الأمرين بل مقتضى هذه العبارة الكفاية كما لا يخفى . فقول بعض المحققين اىلقى كما صرح السخاوى وعلاه اتى بالواو نظرا للغالب والا فربما يكتب باللقى انتهى (٣) لا يخلو عن نظر نعم لو كان العبارة فإن شارك الراوى ومنه روى عنه فى السه واللقى لكان قوله موجها . ثم ان ابن الصلاح قال وهم اى الاقران المقاربون فى السه والإسناد وربما اكتفى الحاكم ابو عبدالله فيه بالتقارب فى الإسناد اى الأخذ عن المشايخ وان لم يوجد التقارب فى السه انتهى فظاهره عدم اكتفاء التقارب فى السه (وهو الأخذ عن المشايخ) اى كل من الراوى ومن روى عنه اخذ عن المشايخ (الذى اخذ عنها الآخر) والمراد بالشارك فى السه به واللقى المقاربه كما قال الحاكم انما القريبان اذا تقارب بينهما واسنادهما (فهو النوع الذى يقال روايه الأقران) الاقران مرفوع باعتبار المتن مجرور باعتبار الشرح وهذا النوع على قسمين مديج وخبر مديج مثال الأول سباني واما الثانى فقال ابن الصلاح مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قريبان لانعلم لمسعر رواية عن التيمي انتهى وقال العراقي فى النكت على كتاب ابن الصلاح ما حاصله ان مثال الذى ذكره المصنف رحمه الله اى ابن الصلاح لبس بصحيح فقد روى مسعر ايضا عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطنى فى كتاب المديج والمثال الصحيح رواية زائدة بن قدامة عن زهير فلان الحاكم قال لا احفظ ازهير عن زائدة رواية يزيد بن عبدالله بن اسامة عن ابراهيم بن سعد قال الحاكم لا احفظ لإبراهيم بن سعد عنه رواية لأنه اى الراوى حينئذ اى وقت الشاركة يكون راويا عن قريبته وهو نوع مهم وفائدة ضبطه الامن الزيادة فى الإسناد او ابدال الواو بعض ان كان بالعمنة ذكره السخاوى (وان روى كل منهما) اى القريبين (عن الآخر فهو المديج) بضم الميم وفتح الموحدة المشددة آخره جيم (وهو اخص من الأول) اى روايه الأقران (فكل مديج

(١) قلت: فتش هذه العبارة فى فتح المغيث تحت عنوان: اقسام المال من السند والنازل ص ٣٣ فهذا بحث طويل لم يتيسر لى مطالعته لضيق الوقت. ابو سعيد السندي.

(٢) المراد منه الشارح القاري. راجع شرحه ص ٢٠٠ طبع تركيا.

(٣) المراد منه الشارح القاري رج. راجع شرحه ص ٢٠٠

أقران وليس كل أقران مدبجا) قال ابن الصلاح:- مثاله في الصحابة:- عائشة رضي الله تعالى عنها و
أبو هريرة رضي الله عنه روى كل واحد عن الآخر وفي التابعين:- رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز
ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري وفي التابعين:- رواية مالك عن الأوزاعي ورواية
الأوزاعي عن مالك وفي اتباع الأتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي
عن أحمد التيمي. (١)

(وقد صنف الدارقطني في ذلك) أي في المديح كتابا حافلا في مجلد وسماه به (وصنف)
أبو الشيخ الأصبهاني) وفي نسخة بالفاء وتقدم ضبطه في أول الكتاب (في الذي قبله) أي في الأقران
لكن في قسم منه وهو غير المديح.

(وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كل واحد منهما يروي عن الآخر فهل يسمى
مدبجا فيه بحث) أي تردد أو فحص وفتيش. (والظاهر لا لأنه) أي رواية الشيخ عن تلميذه (من)
رواية الأكاير عن الأصاغر) وقد تقدم اشتراط القرينين في المديح موافقا لأهل الحديث كالحاكم
وإبن الصلاح أو المراد ما قال بعض المحققين أن رواية الشيخ عن تلميذه لو كانت من قبيل
المديح لم يبق الأمييز بينه وبين رواية الأكاير عن الأصاغر فيختلط الاصطلاحان (٢) لكن يرد عليه
أن كون هذه الرواية من قبيل المديح لا يقتضي عدم الأمييز أصلا بل يكون حينئذ بين المديح
وبين رواية الأكاير عن الأصاغر عموم وخصوص من وجه ولا بأس به فإن رواية الأقران مع
المديح أيضا كذلك.

(والتدريج مأخوذ من ديباجة الوجه) يعني الخدين يقال لهما الديباجتان وهما متساويان
(فيقتضي أن يكون ذلك) أي المديح (مسقويا من الجانبين) بحسب اللغة والظاهر مراعاة المعنى
اللغوي في جميع أفراد المعنى المصطلح عليه (فلا يجيء فيه) أي في ما ذكر من رواية الشيخ مع تلميذه
(هذا) أي التدريج أو المديح.

قال العراقي في نكتة على كتاب ابن الصلاح:- إن تقييد المصنف أي ابن الصلاح للمديح
بالقرينين إذا روى كل واحد منهما عن الآخر تبع فيه الحاكم في علوم الحديث وما قصره الحاكم
وتبعه ابن الصلاح على أن المديح رواية القرينين ليس على ما ذكره وإنما المديح أن يروي كل
من الراويين عن الآخر سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر فيكون رواية أحدهما

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن صلاح ص ٢٤٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٢) قلت: هذا توضيح ما قال الشارح القاري في شرحه. راجع شرحه ص ٢٠٠ طبع تركيا.

عن الآخر من رواية الأكار عن الأصاغر فإن الحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه عن غير أن يسميه والمراد به الدارقطني فإنه أحد شيوخه وهو أول من سماه بذلك فيما أعلم وصنف فيه كتاباً حاشياً سماه المديح في مجلد و عندي به نسخة صحيحة ولم يقيد في ذلك بكونها قريبن ثم قال العراقي في وجه التسمية لم أر من تعرض لها قال إلا أن الظاهر أنه سمي به لحسنه لأنه لغة المزيين والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل بها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل بذلك الإسناد تزيين. قال ويحتمل أن يكون سمي بذلك لنزول الإسناد فيكون ذمماً من قولهم رجل مديح قبيح الوجه والهامة حكاه صاحب المحكم وقد قال ابن المديني والمستمل النزول شوم وقال ابن معين الإسناد النازل خدرة في الوجه قال وفيه بعد والظاهر الأول قال ويحتمل أن يكون أن القريبن الواقعين (١) في المديح في طبقة واحدة بمنزلة واحدة مشبهان (٢) بالخدين إذ يقال لهما الديهجتان كما قاله الجوهري وغيره وقال هذا المعنى متجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم أن المديح مختص بالقريبن ومن هنا ظهر أن ما في بعض الحواشي معترضاً على قول المصنف فيه نظر ثم هذا البحث غير متجه (٣) لأن المديح يعتبر فيه ما يعتبر في الأقران و زيادة و مما اعتبر في القريبن التشارك في السن واللقى فإن كان ذلك قد حصل فلا كلام أنه يسمى مديحاً ولا فلا وجه لتسميته بذلك انتهى منشاءه عدم الاطلاع على كلام العراقي في النكت.

(وان روى الراوى عنه هو دونه في السن وفي الملقى أو في المقدار) في بعض الحواشي الظاهر أن أوفيه مائة خلو لا مائة جمع فثال الأول والثاني رواية كل من الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري عن تلميذهما مالك بن انس الإمام المشهور ورواية أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى عن تلميذه الحافظ أبي بكر الخطيب وكان إذا ذاك اماماً ومثال القدر دون السن رواية مالك و ابن أبي ذيب عن شيخهما عبيد الله بن دينار و أشباهه ومثال القدر والسن معاً رواية كثير من الحفاظ والعلماء عن تلامذتهم كعبد الغنى بن سعيد عن محمد بن علي الصوري انتهى

(فهذا النوع هو رواية الأكار عن الأصاغر) هـ - ونوع مهم تدعو لفعله الهمم العلية والأنفس الزكية و نداء قيل لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عنه فوقه ومثله ودونه.

(ومنه أي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقه رواية الآباء عن الأبناء) وفائدة

(١) في نسخة المخدوم أن يكون القرينان الواقعين في المديح الخ.

(٢) في نسخة المخدوم: مشبهين.

(٣) في نسخة المخدوم: متوجه.

لفظه الآ من من ظني التعريف الناهي عن زعم كون الابن ابا في حق ابيه مثلا وفيه امثلة كثيرة كرواية
 عمر بن الخطاب عن ابيه هبة الله رضي الله تعالى عنهما وكرواية هباص عن النبي ﷺ عن الفضل
 حديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة وكروايته ايضا عن ولده الحبر هبة الله رضي الله تعالى عنهم
 ذكره السخاوي والصحابي عن الناهي كرواية انس عن كعب الأحبار (والشيخ عن تلميذه) كرواية
 البخاري عن ابي العباس السراج (ونحو ذلك) كرواية التابعين عن الأتباع كالزهرى عن مالك (وفي
 عكسه) اي رواية الراوى عنى فوقة في احد الأمور الثلاثة المذكورة وهو المعبر عنه برواية
 الأصاغر عن الأكار (كثرة) لا يحتاج الى بيان امثلتها بسببها (لأنه) اي العكس (هو الجادة) بتشديد
 الدال اي الطريقة. قال صاحب الصحاح الجادة معظم الطريق (المساوكة الغالبة و فائدة معرفة
 ذلك) اي رواية الأكار عن الأصاغر (التميز بين مراتبهم و تنزيل الناس منازلهم) البامور بقوله
 صلى الله عليه وسلم نزلوا الناس منازلهم لأن الأغلب كون المروى عنه اكبر او افضل فلو لا المعرفة
 المذكورة يتوهم كون المروى عنه ههنا ايضا كذلك فتجهل بذلك منزلتها و ايضا رفع توهم
 القلب في السند (وقد صنف الخطيب في روايه الآباء عن الأبناء تصنيفا وافرد جزء لطيفا في
 روايه الصحابة عن التابعين ومنه) اي من العكس (من روى عن ابيه عن جده) كبهز بن
 حكيم عن ابيه عن جده و كعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقد تقدم ما يتعلق بترجمة
 الأخير في بحث الصحيح (و جمع الحافظ صلاح الدين العلائي منسوب الى العلا يفتح المهملة
) عن المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفته من روى عن ابيه عن جده عن النبي ﷺ و قسمه
 الى هذا النوع (اقساما فنه) اي من ذلك النوع (ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى
 كالمثال الأول فان ابا حكيم معاوية هو المراد بجده وهو جد بهز) ومنه ما يعود الضمير فيه
 على ابيه كالمثال الثاني على المختار كما تقدم (و بين ذلك و حقه و خرج في كل ترجمة
 حديثا من مرويه وقد لخصت كتابه المذكور وزدت عليه) اي على تراجم كتابه (تراجم كثيرة
 جدا) بكسر الجيم و تشديد الدال مهاغة في الكثرة (و اكثر ما وقع فيه) اي في هذا النوع
 ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء اربعة عشر ابا) وهو رواه الحافظ السمعاني في الذيل. قال
 المحبرنا ابو شعجاع عمر بن ابي الحسين البسطامي الامام بقراءتي و ابو بكر محمد بن علي بن ياسر
 الحياتي من لفظه قال حدثنا السيد ابو محمد الحسين بن علي بن ابي طالب من لفظه يابخ قال
 حدثني سهدى و والدي ابو الحسين علي ابن ابي طالب سنة ست و ستين و أربع مائة قال حدثني
 ابو طالب الحسين بن هبة الله سنة اربع و ثلاثين و اربع مائة قال حدثني والدي ابو علي هبة الله بن

حمد قال حدثني أبي محمد بن عبيد الله قال حدثني أبي عبد الله بن علي قال حدثني أبي علي بن الحسين قال حدثني أبي الحسين بن جعفر قال حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة قال حدثني أبي عبيد الله قال حدثني الحسين الأصغر قال حدثني أبي علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ليس الخبر كالمعاينة.

(وان اشترك اثنان) أي في الرواية (عن شيخ وتقدم موث أحدهما على الآخر) أي يكون بين وفائيهما تباعد شديد فحصل بينهما امد بعيد صرح بذلك ابن الصلاح (فهو والسابق) أي باعتبار أحدهما (والملاحق) باعتبار الآخر. والمراد ان هذا النوع يسمى السابق والملاحق والتقدير ذوالسابق والملاحق. وفائدة ضبطه الأمي من ظني سقوط شيء في إسناد المتأخر وتفقه الطالب أي تفهمه في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه أي حديث الشيخ وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

(وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك) أي من التباعد بين وفائيهما أو تقدم موث أحدهما على الآخر أو مما ذكر من السابق والملاحق أي مما بينهما (ما) أي التباعد الذي (بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة و ذلك) أي بيانه (ان الحافظ السلفي) بكسر السين وفتح اللام و بالفاء منسوب إلى سلفه بعض أجداده ومعناه مقطوع الشقة (سمع منه أبو علي البرداني) بفتح الموحدة والراء (أحد مشايخه) أي مشايخ السلفي (حديثاً و رواه) أي البرداني (عنه) أي عن السلفي (ومات) أي البرداني (على رأس خمس مائة ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع صهبة) أي ولد ولده (أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته) أي السهط (سنة خمسين وستمائة ومنه قديم ذلك) أي هذا النوع (ان البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج الهبائي في التاريخ وغيره ومات البخاري سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسين أحمد بن أبي نصر محمد بن أحمد النيسابوري الزاهد (الخفاف) بفتح المعجمة وتشديد الفاء صانع الخف أو بابعه (ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة وغالب ما يقع من ذلك ان الشيخ السموع منه قد يتأخر بعد موث أحد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض الأحداث) جمع حدث بالفتح وهو حديث السني (وبعضهم بعد السماع منه دهرًا طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق) (وان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم) فقط (أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة) أي مع الاتفاق في أحد هذه الأمور (ولم يتهزا بها يخص كلا منهما) أي لم ينكر معه شيء يتميز به عنهما بشتراك معه في الاسم من اسم أب أو غيره (فإن كلاً

ثقتين لم يضر) لحصول المقصود وهو كونه ثقة. قال التلميذ لهم منه الهما اذا كانا غير ثقتين
 فإنه يضر وهو الصحيح (ومنى ذلك) أى بما اتفقا فى الاسم فقط (ما وقع فى البخارى فى
 روايته عن احمد غير منسوب) أى لم يذكر معه ما يتميز به (عن ابن وهب فإنه اما احمد
 بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد) عطف على احمد (غير منسوب عن اهل العراق
 فإنه اما محمد بن سلام) بفتح مهملة ولام مخففة (او محمد بن يحيى الذهلى) بضم المعجمة
 وفتح الهاء ومثال ما اتفق اسمائهم واسماء آباؤهم الخليل بن احمد ستة:- الأول الخليل بن احمد
 بن عمرو بن تميم النحوى صاحب العروض روى عن عاصم الأحول ذكره ابن حبان فى الثقات،
 والثانى الخليل بن احمد ابو بشر المزنى روى عن السقير والثالث الخليل بن احمد بصرى ايضا
 يروى عن عكرمة والرابع الخليل بن احمد بن الخليل ابو يوسف السجزي الفقيه الحنفى قاضى
 سمرقند والخامس الخليل بن احمد ابو سعيد الهسلى القاضى المهلبى والسادس الخليل بن احمد الشافى
 ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آباؤهم واعدادهم احمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون
 فى طهفة واحدة فالأول احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك الهخادى الثانى احمد بن جعفر بن
 حمدان بن موسى السقطى البصرى الثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدينورى الرابع* احمد بن
 جعفر بن حمدان الطرطوسى. ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آباؤهم ونسبهم محمد بن عبد الله
 الأنصارى. الأول القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصارى البصرى شيخ البخارى
 والثانى ابو سلمة محمد بن عبد الله بن زباد الأنصارى (وقد استوعبت ذلك) أى هذا النوع (فى
 مقدمة شرح البخارى) المسمى بفتح الهاء (ومنى اراد لذلك ضابطا كلها بمقارن به احدهما عن
 الآخر فهما حصاه اى الراوى باحدهما) بأن يكون تلميذ احدهما دون الآخر او يكون تلميذا
 لهما لكن له باحدهما زيادة اختصاص كالأزمة او بلد او قرية لهم للآخر (بتبيين المهمل) أى
 هذا ضابطه او فعليه بمعرفة اختصاصه او فليعلم انه بإختصاصه الى آخره. قال التلميذ الفرق
 بين المهمل والمهمل ان المهم لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسمه مع الاشتباه (ومنى لم يبين
 ذلك او كان مختصا بهما معا فإشكاله شديد فيرجع) على بناء المجهول (فيه الى القرائن والظن الغالب)
 الوصف يأتى فإن الظن هو الطرف الراجح (وان روى عن شيخ) أى ثقة عن ثقة (حديثا و
 جملة الشيخ سريره فإن كان) أى جمده (جز ما كأن يقول) أى الشيخ (كذب على او ما رويت له هذا

* قلت: من قوله "الاول اى ههنا تركت فى نسخة الاصل من سهو الناسخ واورتها من نسخة السيد
 محب الله صاحب العلم و نسخة المخدم محمد هاشم التتوي.

ونحو ذلك) كتابي هذا من حديثي ونحوه (فإن وقع منه) أي من الشيخ (ذلك) أي الجحد على سبيل الجزم أعاد الشرط للتاكيد (رد ذلك) الخبر الكذب واحد منهما لا يعينه (فإن الشيخ كان بأقل اعتماد على روايته وإن كان منه مروى عنه فلا رواية (ولا يكون رد ذلك الخبر قادحاً) في الروايات الهاقبة (في واحد منهما يعينه للتعارض) إذ ليس أحدهما أولى بقبول ما يتضمن الجرح من الآخر احتمالاً (أو كان جمده احتمالاً كأن يقول ما أذكر هذا) أي هذا الحديث أولاً عرفه أو نحوه كلاً إذ كثر في حديثه مما يقتضي جواز أن يكون نسبه (قول ذلك) الحديث (في الأصح) فهو مذهب جمهور أهل الحديث وأكثر لفقهاء والمتكلمين (لأن ذلك) بحمل على نسيان للشيخ والحكم للذاكر إذ المذهب مقدم على الثاني والجازم على المتردد (وقول لا يقبل) القائل أبو يوسف من أئمتنا. في التوضيح الظن من الراي بأن انكر الرواية صريحاً كحديث أبيها امرأة تكلمت الحديث رواه سليمان عن موسى عن الزهري عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقد انكر الزهري لا يكون جرحاً عند محمد رحمه الله تعالى لقصة ذي الدين ولأن الحمل على نسيانه أولى من تكذيب الثقة الذي يروى عنه و يكون جرحاً عند أبي يوسف لأن عماراً قال لعمر أما تذكر حيث كنا في أهل فاجنتك فتمعك في التراب فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما كان يكفيك ضربتان فلم يذكر عمر ^{عليه السلام} فلم يقبل قول عمار انتهى (لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحوث إذا ثبت الأصل الحديث تثبت رواية الفرع كذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتعاله في الغير) وفي كثير من النسخ في التحقيق ولعل التقدير في تحقيق النفي يعني وقد انكره أصله فلا يقبل حديثه.

(وهذا) أي للقول (متعقب) أي معترض (بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه وهدم علم الأصل لا ينافيه فالمذهب مقدم على الثاني وأما قياس ذلك بالشهادة على الشهادة) بأن تكذيب الأصل للفرع جرح للفرع في الشهادة فكذا في الرواية (ففساد) لأنه قياس مع الفارق (لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافترقا) فلها تقبل مع القدرة على رواية الشيخ وهو الأصل (وفيه أي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حديث ونسي) أي الكتاب المسمى بهذا الاسم ومن مع مدخولها مرفوع في المتن مجرور في الشرح (وفيه) أي الكتاب المذكور (ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث أولاً فلها عرضت أي الأحاديث (عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواة عنهم) من جهة تحقيق شرائط الرواية فيهم (صاروا برونها) أي تلك الأحاديث (عن الذين رووها عنهم عن أنفسهم)

أى وأوبا رواها لها عن أنفسهم فلمس قوله عن أنفسهم تأكيداً لقوله عنهم بل لسوق الإسناد عن تلك الرواة إلى أنفسهم وقوله عنهم لتعيين الرواية (كحديث سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين) وهو أن النبى ﷺ قضى بالشاهد واليمين وبهذا أخذ الشافعى رحمه الله إذا كان للمدعى شاهد واحد يحلف المدعى فيكون حلفه بمنزلة شاهد آخر. (قال هبة العزيز بن محمد الدراوردى) بفتح أوله بعده راء فواو مفتوحة فراء ساكنة بعده دال فاء نسيه (حدثنى به ربيعة بن أبى عبد الرحمن (١) وفى نسخة بن أبى عبد الرحمن عن سهل (قال أبى الدراوردى) فلقبت سهلاً فسألته عنه) أى عن الحديث (فلم يعرفه) بل تردد فيه (فقلت ان ربيعة حدثنى عنك هكذا فكان سهل بعده ذلك يقول حدثنى ربيعة عنى أبى حدثته عن أبى به قال التلميذ :- ان كان هذا لفظة القصة من غير تصرف فكان حق سهل ان يقول حدثنى الدراوردى عن ربيعة عنى أبى حدثته عن أبى القهى .

(ونظائره كثيرة . و ان اتفق الرواة فى اسناد من الأسانيد فى صبيغ الأداء سمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلان وغير ذلك ، من الصبيغ) قال الحاكم ومن الواعها ان يكون الفاظ الأداء فى جميع الرواة الدالة على الاتصال و ان اختلفت بأن قال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا (او غيرها من الحالات القولية) سمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثنى فلان الى آخره) قال السخاوى وكحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ رضي الله عنه انى احبك فقل فى دهر كل صلوة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك الحديث . فقد تسلسل بقول كل من رواية و انا احبك . فقل انتهى . فليكن وقع لى هذا الحديث مسلسلاً ايضاً باثنين وعشرين واسطة الى النبى ﷺ لكن لفظ الحديث فى روايتى يا معاذ انى احبك فقل اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (او الفعلية) كقول مقيدة بالزمان كحديث تسلسل قص الأظفار يوم الخميس او المكان كالحديث المسلسل بإجابه الدعاء فى الملقوم اولا (كقوله) الراوى (دخلنا على فلان فأطعمنا تمرأ الى آخره او القولية والفعلية معاً كقوله حدثنى فلان وهو أخذ بالحديث قال آمنت بالقدر الى آخره فهو المسلسل) بفتح السين وهو فى اللغة اتصال الشئ ببعضه ببعض ومنه

(١) هو شيخ لامام الأئمة أبى حنيفة و امام دار الهجرة مالك رح و يقال له ربيعة الراى باسكان الهمزة لكثرة اجتهاده و متالة رأيه و اسم ابيه فروخ وكنيته ابو عبد الرحمن قال المخدوم ابو الحسن الصغير السندى فى بهجة النظر : وفى بعض النسخ ربيعة بن عبد الرحمن ومو غلط من الناسخ . قلت : ان فى نسخ الامعان جاء هكذا : ربيعة بن عبد الرحمن وانا بدلتها الى أبى عبد الرحمن . ابو سعيد السندى .

سلسلة الحديث. قال السخاوي ومن فضيلة التسلسل الافتداء بالنبي ﷺ فعلا ونحوه والاهتمام على مزيد الضبط من الرواة (١) (وهو من صفات الإسناد وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد) أي أكثره (كالحديث المسلسل بالأولية) وهو حديث هبة الله بن عمرو بن العاص الراحمون برحمهم الرحمة المسلسل بأولية وقعت لجل رواه حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه (لأن السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة) وفي نسخة فقط (ومن رواه مسلسلا إلى منتهاه) وهو الصحابي الراوي هذا الحديث (فقد وهم) أي غلط (وصيغ الأداء) أي أداء الرواية (المشار إليها) بقوله سابقا في صيغ الأداء (على ثمان مراتب: الأولى سمعت وحدثني) وإن كان بينهما فرق كما سيأتي ولذا قدم أحدهما على الآخر وكذا الكلام في قوله (ثم أخبرني وقرأت عليه وهي المرتبة الثالثة) والمراد أنه في المرتبة الأولى اللفظين المتقدمين وفي الثانية اللفظين المتأخرين وإنما كان كذلك لأن المرتبة الأولى ما يدل على السماع هي الشيخ وسمعت وحدثني كذلك والمرتبة الثانية ما يدل على القراءة على الشيخ لأنها دون قراءة الشيخ على خلاف مشهور فيه ولأن الإخبار يحتمل الإشارة والكتابة ولعدم حصره في المشافهة وأخبرني وسمعت عليه دالان على القراءة على الشيخ (ثم قرئ عليه وأنا اسمع وهي الثالثة) لعدم المخاطبة ففيه احتمال عدم التثبت والغفلة ثم الهأني وهي الرابعة) لأنها تحتمل الإجازة لأنها في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار وفي عرف المتأخرين الإجازة (ثم تاولي وهي الخامسة) لما سيأتي أنها أرفع الواع الإجازة (ثم شافهني أي بالإجازة وهي السادسة) لأن مطلق الإجازة المتلفظ بها دون المناولة (ثم كتب إلى أي بالإجازة وهي السابعة) لأن الإجازة المكتوب بها دون المتلفظ بها (ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والإجازة ولعدم السماع أيضا وهذا مثل قال فلان وذكر فلان وروى فلان) بدون الجار والمجرور وأما معها مثل قال لي فلان فبئس حدثنا في أنه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فيها سمعوه في حالة المذاكرة دون التحديث بخلاف حدثنا. واعلم أن مراتب الأداء كما هي ثمانية كذلك أقسام التحمل والأخذ ولم يعد المصنف في المتن ولا في شرحه هذه الأقسام وإن أشار إلى غالبها في المتن وإلى كلها في الشرح ونحن نعدها مفصلا في أشهر هذا البحث إن شاء الله تعالى (فاللفظان الأولان من صيغ الأداء وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ) سواء قراءة من كتاب أو حفظ (وتخصيص التحديث

(١) راجع فتح المغيث شرح اللفية للحافظ السخاوي بحث المسلسل على صفحة ٣٥١ وما بعدها طبع الحجر وهو بحث طويل لائق لطالبي الحديث.

بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايخ بين اهل الحديث اصطلاحاً ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد) ولعل التكلف هو ان الإخبار مأخوذ من الخبرة وهو الإخبار وفي القراءة على الشيخ معنى الامتحان موجود وهو انه هل يقرره ام لا. وقال ابن دقيق العيد:- حدثنا يعني في العرض بعيد من الوضع للغوى بخلاف الخبرنا فهو صالح لما حدث به للشيخ و لما قرئ عليه فأقر به فلفظ الإخبار اهم من التحديث فكل تحديث إخبار ولا ينعكس انتهى وعلى هذا فوجه تخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ ظاهر لغة وللتمايز بينه وبين الإخبار خص الإخبار بما قرئ على الشيخ لكن جعل شاملاً لما قرر الشيخ و لم يقرره وان لم يكن عاماً من حيث اللغة (لكن لما تقرر في الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية) فإذا قال المحدث حدثنا او أخبرنا يحمل على معناها الاصطلاحى المتقدم (مع ان هذا الاصطلاح) وهو الفرق (انما شاع عند المشاركة ومنه تبعهم) وهو مذهب الاوزاعى وابن جريج والإمام أبى حنيفة فى أحد قوايه والإمام الشافعى ومسلم بل قيل انه مذهب اكثر المحدثين منهم ابن وهب المصرى والنسائى.

(واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد) وجواز اطلاقهما فى القراءة على الشيخ معا وقد قيل ان هذا مذهب الحجازيين والكوفيين وقول الزهرى ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد فى آخرين من المتقدمين وهو مذهب البخارى و جماعة اجلاء من المحدثين ومنع احمد بن حنبل والنسائى على المشهور و ابن المهارك اطلاق مطابق التحديث والإخبار على القراءة على الشيخ قال الخطيب وهو مذهب خلق من اصحاب الحديث.. وقال القاضى انه الصحيح فالمعنى الواحد عندهم اختصاصها بما يسمع من الشيخ لكن لا يمكن حمل عبارة المصنف فى الشرح عليه لأنه اسند المعنى الواحد الى غالب المغاربة وهم قائلون بالجمع.

(فإن جمع الراوى اى اتى بصيغة الجمع فى الصيغة المرتبة الأولى) وهى سمعت وحدثنى وفى بعض النسخ بصيغة الأولى و كان المراد جنس الأول (فيشتمل الأولين جميعاً كأن يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سمع منه) (مع غيره) وقد يكون النون للعظمة لكن بقله واكثر ما يقول المنفرد حدثنى (واولها) وهى سمعت بخصوصه (اى صيغ المراتب) (اصرحها) اى اصرح بصيغ الاداء قال بعض المحققين الاظهر تفسير كلا الضميرين بصيغ الاداء والثانى بالمراتب الثمانية على عكس ما فعله المصنف الا ان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثنى

لا سمعت وحده الذى هو المراد ههنا انتهى (فى سماع قائلها لأنها لا تحتمل الواسطة) بخلاف حدثنى فإنها تحتمل الواسطة (كقول الحسن البصرى حدثنا ابن عباس) رضى الله تعالى عنهما على متن البصرة أى ظهرها فإنه لم يسمع من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ولأن حدثنى قد يطلق فى الإجازة تدليلاً بخلاف سمعت.

فإن قيل مقتضى ما ذكره ههنا أن لا يكون حدثنى لصا فى السماع بل محتملاً له فينأى ما تقدم ويرد بصيغة تحتمل السماع كعنه وقال إلا اذا صرح بالتحديث قلت لما كان اطلاق حدثنى فوهما لا يحتمل السماع بعيد جداً جعله فيها تقدم مصرحاً فى التحديث. ثم انهم قد اختلفوا فى ايها ارجح؟ فاخترار الخطيب وتبعهم المصنف وهو المختار أن اولها سمعت لما سبق من الأدلة. وقال بعضهم حدثنى لدلالتة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به. قد سأل الخطيب شيخه البرقاني عن اللكنة فى عدوله عن حدثنى واجازنى الى سمعت حين التحديث عن ابى القاسم الأبيدولى فقال لأن ابا القاسم كان مع ثقته وصلاحه مسيراً فى الرواية فكنت اجلس حيث لا يرانى أو لا يعلم بحضورى فلهذا اقول سمعت لأن قصده فى الرواية السماع كان الى شخص معين.

(و ارفعها مقداراً ما) يقع (فى الإملاء يعنى أن السماع من لفظ الشيخ اما إملاء على الطالب وهو يكتب واما سرداً والأول هو الأرفع فإذا قال حدثنى الشيخ إملاء فهذا أرفع مرتبة من أن يقول سمعت الشيخ (لما فهم) أى فى الإملاء (من الثبوت والتحفظ) فهو أهدى من الفقهاء و أقرب الى التحقيق .

(والثالث من صيغ الاداء وهو اخبرنى والرايع) وهو قرأت عليه (لمنه قرأ بنفسه على الشيخ) وهو يسمع سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أولاً ولكن ممسك أصله هو أو ثقة غيره أن لم يكن القارى يقرأ فيه وعلى هذا عمل كافة الشيوخ وأهل الحديث. وقال ابن الصلاح أنه المختار وقال الشيخ زين الدين العراقي وهكذا أن كان ثقة من السامعين يحفظ ما يقرأ على الشيخ والحافظ له مستمع غير غافل عنه فذاك كاف ايضاً وسواء اعترف الشيخ فقال نعم أو سكوت ولا مانع من السكوت كخوفه من المخالفة كما فى كتاب ابن الصلاح والألفية و تريب النووى والتحرير لابن الهمام وفصول الهدايع للفنارى خلافاً لبعضهم وهو بعض الظاهرية فى جماعته عن مشايخ العراق فى أن اقراره شرط وكذا فى التحبير شرح التحرير وبه قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازى وأبو الفتح سليم الراوى وأبو نصر بن الصباغ من الفقهاء الشافعيين والأول الصحيح هذا

في كتاب ابن الصلاح والأول الصحيح كذا في كتاب التعبير. فائدة: أكثر المحدثين يسمي القراءة عرضاً من حيث أن القارى يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ لكن قال في شرح البخارى ابن القراءة والعرض عموم وخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان اعم من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعرض به الطالب اصل شيخه معه او غيره بحضوره فهو الحصن من القراءة انتهى.

(لأن جمع كأن بقول اخبرنا او قرأنا عليه) وفي نسخة صحيحة بالواو لكنها بمعنى او (فهو كالحامس وهو قرئ عليه والا اسمع) في الإطلاق فيها قرئ على الشيخ وهو يسمع وان كان الخامس مختصاً به واخبرنا ونحوه يقال فيها قرأ بنفسه ايضاً (وعرف من هكذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير بالإخبار لأنه أفصح بصورة الحال. تنبيه:- القراءة على الشيخ احد وجوه التحمل) والأخذ (عند الجمهور) بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال والمخالف لا يعتد به في نقض الإجماع من السلف كأبي حاصم النبيل فيها حكاه الراهزنى عنه (١) والوكيع قال ما احدث حديثاً قط عرضاً عنه محمد بن سلام الله ادرك الإمام مالك بن النضر والناس يقرؤن عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك هذا الرجل بن سلام الجمحي لم يكتف بذلك فقال مالك اخرجوه عنى. (وابعد من انى ذلك من اهل العراق وقد اختلف النكار الإمام مالك وغيره من المدعيين عليهم) اى على العراقيين بذلك (حتى بالغ بعضهم) اى بعض المدعيين (فرجحها) اى القراءة على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ وذهب جم (اى كثير) منهم البخارى وحكاه اى البخارى (في اوائل صحبه عن جماعة من الأئمة) فإنه قال في كتاب العلم فى الباب السادس سمعت اباك وسفيان ان القراءة على العالم وقراءته سواء (الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى فى الصحة والقوة) تفسير لما بعده وهو قوله (سواء والله تعالى اعلم).

قال ابن الصلاح والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة لاهية وقد قيل ان هذا مذهب جمهور اهل المشرق انتهى وهو المختار عند المصنف ولذا عد الألفاظ الدالة على السماع من لفظ الشيخ من المرتبة الأولى والقراءة عليه من المرتبة الثانية وللإمام ابى حنيفة رحمه الله فى هذه المسئلة قولان. فى تحرير ابن الهيثم ورجحها اى القراءة على الشيخ ابو حنيفة قال قراءة الشيخ من كتاب خلافاً للأكثر لزيادة عنايته بنفسه فيزداد ضبط المتن

(١) كذا فى عبارة الحافظ العراقي فى شرح ألفيته. وكان فى اصل النسخة: "الهراني" لعله غلط والصحيح ما كتبه. راجع شرح الألفية للحافظ العراقي، ج ٢ ص ٥١ طبع مصر.

والسند و منه يتساويان فإن حدث من حفظه رجع القهقي أي التحديث من حفظه على قراءة القاري عليه وفي النوازل وروى نصير عن خلف عن أبي سعيد الصغاني قال سمعت أبا حنيفة وسفيان يقولان القراءة على العالم والسماع منه سواء انتهى وفي أصول السرخسي أن كان روى عن حفظ لا عن كتاب لقراءته أقوى لأنه يتحدث به حقيقة وإن كان يروى عن كتاب فالخالفان سواء في معنى التحديث هما في الكتاب ألا ترى أن في الشهادة لا فرق بين أن يقرأ من عليه الحق ذكر إقراره عليك وبين أن يقرأ عليه ثم يستفهمه هل يقرأ بجميع ما قرأه عليك فيقول نعم و لكل واحد من الطريقتين يجوز أداء الشهادة وباب الشهادة اضيق من باب رواية الخبر وكان المعنى فيه أن نعم جواب مختصر ولا فرق في الجواب بين المختصر والمتسع فيصير ما تقدم كالمعاد في الجواب كله انتهى . (والإبقاء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار إلا في حرف المتأخرين فهو أي الإبقاء بمعنى الإجازة كمن لأنها أي عن في حرف المتأخرين الإجازة. نقل التلميذ عن المصنف أنه قال :- والطبقة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يذكر الإبقاء إلا مقيدا بالإجازة فلما كثر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره (أو عننة المعاصر) سواء لم يلقى منها أم لا والنعنة مصدر مصنوع كالسمة والحمدلة من عننتك الحديث إذا روي بالفظ من غير بيان التحديث والإخبار والسماع (معمولة على السماع) بخلاف غير المعاصر لأنها تكون مرسلة إن كان تابعها أو منقطعة) أن كان من بعده فشرط حملها على السماع فهو المعاصرة هذه زيادة مستغنى عنها وإنما ذكرت لأرباط قوله (إلا المدلس) فإنها أي العننة منه ولو كان معاصرا ليست معمولا على السماع (وقبل بشرط) في حمل عننة المعاصر على السماع (فهو لفائهما) أي الشيخ والراوي عنه (ولو مرة) واحدة يحصل الأمن في باقي معننه عن كونه من المرسل الخفي لما تقدم أنه يلزم من عدم سماع من لقي مرة في معننه أن يكون مدلسا والمسئلة مفروضة في غير المدلس بخلاف من لم يلق فإن القليل يخصص به روى عن حرف لقاءه إياه فلما أن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي وهو أي الاشتراط المذكورة هو المختار تبعاً لعل بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد يضمن الدون وتشديد القاف أي حذف المعدلين ومحققين وإنما ذكر المذهب الأخير بقوله قيل مع أنه المختار عنده كما يدل عليه قوله هو المختار ولذا أباه المصنف رحمه الله في شرحه عند قوله ومن ثم قدم صحيح البخاري إشارة إلى أنه قول الهضي وأن كان مختاراً والأول قول الجمهور ولذا قال ابن الصلاح كلوا ابن عبد البر يدعي الإجماع على ذلك القول الأول .

(و أطلقوا المشافهة في الإجازة الملتفظ بها تجوزا قال بعض المحققين أي استعملوا شافهني بالإجازة الموضوع لأجزته لك في اجزته لفلان من طريق الاستعارة حيث استعمل ما وضع لإجازة الحاضر في إجازة الغائب بعلاقة الإذن وهذا معنى قوله تجوزا انتهى وهذا مخالف لما في شرح الألفية للسخاوي حيث ذكر فيه ممن جامع مقنه وبعضهم أي بعض المحققين لم يقتصر على ما مضى كالحاكم حيث أتى بلفظ موهم تجوزا فيها إجازة فيه شبهة شفاهاً وهو أخبرنا فلا في مشافهة أو شافهني فلان انتهى فإن هذه العبارة تدل على أن شافهني إنما استعمله ما استعمله تجوزا في إجازة الحاضر فالصحيح أن يعال للتجوز في إطلاق المشافهة في إجازة الحاضر والتجوز في إطلاق المكاتبة في الإجازة المكتوب بها) أي تجوزا بأن شافهني فلان و أمثاله يشمل المشافهة بالتحديث والإخبار ابصاراً وكذا كتب لي أو إلى فلان و أمثاله من أخبرنا فلان مكاتبة أو في كتابه وفي يشمل للكتابة إليه بذلك الحديث بعينه فتخصيصها ببعض أفراد ما وضع له وهو المشافهة بالإجازة ومكانتها استعمال العام في الخاص تجوزا أو لعمومها نص الحافظ أبو المظفر الهمداني في جزء في الإجازة له على المنع من إطلاقها في الإجازة لأنها المشاهد والمكاتبة بالتحديث والإخبار ما حكينا من السخاوي أن التجوز في استعمال شافهني في الإجازة لا في استعمال شافهني وبالإجازة فيهما وكذلك التجوز في استعمال كتب لي في الإجازة لا في استعمال كتب لي بالإجازة فيهما و صرح به ما ذكره بعد العبارة التي حكينا عنه حيث قال عطفنا على قوله فيما إجازة فيه شبهة بلفظ شفاهاً وفيما إجازة به شبهة بكتاب أخبرنا فلان كتابة أي مكاتبة أو في كتابه أو كتب له أو إلى . و حكى الشق الثاني عن أبي نعيم فقال ابن النجارى أنه كان يقول في الإجازة حدثني فلان في كتابه وقال إنه كثيراً ما يقول أخبرنا أبو الميمون ابن راشد في كتابه وكتب إلى جعفر الخدرى وكتب أبو العباس الأصم انتهى فقد صرح بأن الذي يطلق في إجازة المكفوهات بها كتب إلى بالإجازة وهكذا كان يستعمل أبو نعيم فقول بعض المحققين أي استعملوا شافهني بالإجازة الخ لا يخلو عن نظر .

(وهى) أي المكاتبة (موجودة في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فإنهم إنما يطلقونها) أي المكاتبة (فيما كتبه الشيخ من الحديث إلى الطالب سواء أذن) أي الشيخ (له) أي الطالب (في روايته) يحتمل إضافته إلى الفاعل أو المفعول (أم لا) يعنى سواء انضم إليه الإجازة أم (لا) فيما إذا كتب إليه بالإجازة فقط) و صورة انضمام الإجازة أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه أو بأمر غيره فيكتب عنه بإذنه سواء كتب أو كتب عنه إلى غائب أو حاضر

عنده و يقول أجزت لك ما كتبه لك ونحو ذلك. وهي شبهة بالمناولة المقترنة بالإجازة في الصحة والقوة. واعلم أن الإجازة في اللغة تبيح لمعان منها العبور والإباحة وعلى الثاني ينطبق الاصطلاح لئلا في الاصطلاح إذن في الرواية لفظاً أو كتباً يفيد الإخبار الإجمالي وقال القطب القسطلاني أنها مشتقة من التجوز وهو التعدى فكان الراوى هدى روايته حتى أوصلها للمروى عنه وقال أبو عبد الله محمد بن سعد الحجاج المتفقاها من المجاز فكان القراءة والسماع هو الحقيقة وما عداه مجاز ويقع أجزت متعدياً بنفسه وبحرف الجر. وأركانها أربعة المجيز والمجاز له والمجاز واللفظ الدال الإجازة ولا يشترط فيها القول وهل يشترط علم المجيز والمجاز له بما يجاز عند عامة المحدثين لا. وقال ابن الصلاح إنما يستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيز والمجاز له من أهل العلم لأنها توسع وترخص بتأهل له أهل العلم لمسهس حاجتهم إليها وبالغ منهم في ذلك فجعله شرطاً فيها وحكاة أبو العباس الوليد بن بكر السالكي عن مالك عليه السلام وقال الحافظ أبو عمر والصحيح أنها لا يجوز إلا لظاهر بالصناعة وفي شيء معين لا بشكل إسناده انتهى.

وعند الإمام أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله يشترط علم المجاز له بما يجاز واختلاف التخرج عن أبي يوسف رحمه الله في أصول الإمام السرخسي و شرط الصحة في الإجازة والمناولة أن يكون ما في الكتاب معلوماً للمجاز له مفهوماً وأن يكون المجيز من أهل الضبط والإتقان فقد علم جميع ما في الكتاب وإذا قال ح أجزت لك أن تروى عنى جميع ما في هذا الكتاب كان صحيحاً والأحوط للمجاز له أن يقول عند الرواية أجازنى فلان وإن قال أخبرنى وهو جاز أيضاً وليس ينفى له أن يقول حدثنى فلان ذلك مختص بالإسماع ولم يوجد بالمناولة تأكيد الإجازة فيسرى الحكم فيها إذا وجد جميعاً أو وجد في الإجازة وحدها فأما إذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب فقد قال بعض مشايخنا أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تصح هذه الإجازة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تصح على قياس اختلافهم في كتاب القاضى إلى القاضى وكتاب الرسالة فإن علم الشاهد بما في الكتاب شرط في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يكون شرطاً في قول أبي يوسف رحمه الله لصحة أداء الشهادة. قال رضى الله تعالى عنه والأصح عندى أن هذه الإجازة لا تصح في قولهم جميعاً لأن أبا يوسف رحمه الله استحسن هناك لأجل الضرورة. فالكتاب تشتمل على أسرار لا يربد الكتاب والمكروب إليه أن يفتى عليها غيرهما و

ذاك لا يوجد في كتب الاخبار. ثم الخبر اصل الدين امر عظيم وخطب جسيم فلا وجه للحكم لصحة التحمل فيه قبل ان يصير معاوماً مفهوماً انتهى.

ثم ان اللفظين الذين ذكرهما المصنف وهما شافهني وكتب الى مستعمل اى في الإجازة مجازاً كما ذكره والمستعمل فيه حقيقة الصبيغ المشتق منها كأخبرته وأجزت له وقد علم مما ذكره المصنف ان من ألفاظ الإجازة عند المتأخرين هي و انوائى ويستعمل فيها ايضاً حدثنا وأخبرنا مقبداً بها يهين الواقع كأن يقول أخبرنا او حدثنا إجازة او فيها أجازنى او فيها اذن لى او فيها اطلق لى. واما استعمال حدثنا وأخبرنا مطلقاً بدون قيد فمنوع على الصحيح المختار عند جمهور القوم على ما في كتاب ابن الصلاح والألفية وشروحها مطلقاً سواء كان الإجازة مع المناولة او بدونها وجوزها ابن شهاب ومالك كما حكاه عنه الخطيب في الإجازة مع المناولة وهو اللاتى بذهب من يرى العرض في المناولة كعرض السماع. وقد حكى هذا المذهب عن الإمام مالك وأئمة المدائين كأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة وابن شهاب ورواية الراى ويحيى بن سعد الأنصارى وعن جماعة من المكين كمجاهد وأبى الزبير ومسلم القرظى وابن عيينة ومن الكوفيين كعقبة و إسماعيل النخعي والشعبي ومن البصريين كإبن وهب وابن القاسم ومن الشاميين والحراسانيين جماعة من مشايخ الحاكم وجوز هذا الإطلاق بمعنى اطلاق حدثنا وأخبرنا بعضهم في الإجازة المجردة ايضاً نعم أحمد بن حنبل فهم يروى الكتاب بعضه قراءة وبعضه تهديداً وبعضه مناولة وبعضه إجازة إله يقول في كله أخبرنا وعن عواض الاطلاق المذكور في الإجازة المجردة الى ابن جريج وجماعة من المتقدمين وحكاه صاحب الوجادة على مالك وأهل المدينة وقيل انه مذهب عامة حفاظ الأندلس ومنهم ابن عبد البر فيقولون فيها بجاز حدثنا وأخبرنا وعن موسى بن مسكين قال الإجازة راس مال كبير وجاز ان يقول فيه حدثنى وأخبرنى وقال ابو مروان الطيلى له ان يقول في الإجازة بالمعنى حدثنى وذهب الى جرازه وكذلك امام الحرمين والحكيم الترمذى في نوادر الأصول وكذا ابو عبد الله محمد بن عمران المرزبانى يضم الزاى و ابو نعيم الأصفهاني الحافظ جواز إطلاق أخبرنا خاصة. وحكى الخطيب ان المرزبانى يهب بذلك، وكذا لقل ابن طاهر ثم الذهبي في ميزانه على الخطيب انه حاب ابا نعيم ايضاً فقال رأيت لأبى نعيم اشتهاء يتساهل فيها مثل ان يقول في الإجازة أخبرنا من غير يوان هل ادخله لذلك ابن الجوزى ثم الذهبي في الضعفاء وقال انه مذهب رواه هو وغيره قال وهو ضرب من التدليس.

قال السخاوي في شرح ألفية العراقي قلت اما حوب الأول فظاهر لكونه لم يبين اصطلاحه و اكثر مع ذلك منه بحيث ان اكثر ما اورده في كتبه بالاجازة لا بالسماع و انضم الى ذلك انه رمى بالاعتزال و بأنه يضع الخبرة و فيه التعبد و لا يزال يأكل و يشرب و أمّا ثانيهما فبعد بهان اصطلاحه لا يكون تدليسا و كذلك قال ابن دحية سخم الله وجهه من يعبه بهذا بل هو الامام عالم الدنيا. و قال شيخنا الهم و ان هابوه بذلك فحجاب عنه بأنه اصطلاح له خالف فيه الجمهور فإنه كان يرى ان يقول في السماع مطلقا سواء قرأ بنفسه او سمع من لفظ شيخه او بقراءة غيره على شيخه حدثنا حافظ التحديث في الجميع و يخص الإخبار بالاجازة لما صرح هو باصطلاحه حيث قال اذا قلت اخبرنا على الاطلاق من غير ان اذكر فيه إجازة او كتابة او كتب لي او اذن لي فهو إجازة او حدثنا فهو سماع و يقوى الغرامة لذلك انه اورد في مستخرجه على ماوم الحديث للحاكم عدة احاديث رواها عن الحاكم بلفظ الإخبار مطلقا. و قال في آخر الكتاب الذي رويته عن الحاكم بالاجازة فإذا اطلق الإخبار على اصطلاحه عرف انه اراد الاجازة فلا اعتراض عليه من هذه الجهة بل ينهني ان يذهب على ذلك لئلا يعترض عليه القهري و مع كونه يبيح اصطلاحه فقد قال ابن النجار انه لما يفعله نادرا لاستغنائه بكثرة المسموعات التي عنده فقد قرأت مستخرجه على مسلم فلما وجدت شيئا فيه بالاجازة الا مواضع بسيرة حدثنا عن الأصم و آخر عن خزيمة و عن غيره و كذا اعتذر عنه غيره بالندور و كلام المنذري ايضا مشعر به فإنه قال هذا لا ينقصه شيئا اذ هو يقول في معظم تصانيفه اخبرنا فلان إجازة. قال و على تقدير ان يطلق في الاجازة اخبرنا بدون بيان فهو مذهب جماعة فلا يبعد ان يكون مذهبا له ايضا انتهى كلام السخاوي. (١)

و في التعبير شرح التحرير ممزوجا مع مثله :- ثم المستحب للمجاز في ادائه قوله اجازني و يجوز اخبرني و حدثني مقيدا بقراءه إجازة او مناولة او اذنا او مطلقا عن القيد بشيء من ذلك و على هذا الشيخ ابو بكر الرازي والقاضي ابو زيد و فخر الاسلام و اخوه و قيل يمنع حدثني لاختصاصه بسماع العتن و لم يوجد في الاجازة والمناولة و لا يمنع من اخبرني و على هذا شمس الأئمة للسرخسي. و قال ابن الصلاح :- والمختار الذي عليه عمل الجمهور والورع المنع من ذلك من اطلاق حدثنا و اخبرنا ونحوهما من المبارات و تخصيص ذلك بمبارات شعريه بأن يقيد هذه المبارات كما تقدم انتهى.

(١) راجع فتح التنيث شرح الالفية للحافظ السخاوي، طبع الحجر ص ٢٢٣ ابو سعيد السندي.

(واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها) أي اقتران المناولة (بالاذن بالرواية و هي)
 أي المناولة (إذا حصل هذا للشرط ارفع السواع الاجازة لما فيها) أي في المناولة (من التعيين
 والتشخيص) أي تعيين المجاز و تشخيصه (و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما يقوم مقامه
 للطالب) من الفرع المقابل بأهله المقابلة المعتبرة (او بحضور الطالب اصل الشيخ)
 فيعرضه عليه و سماه غير واحد من الأئمة عرضا و قال النووي رحمه الله و يسمى هذا عرض
 المناولة و ما تقدم عرض القراءة ليميز احدهما عن الآخر فإذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ
 تأمله و هو عارف متيقظ لعلم صحة و عدم الزيادة فيه او النقص منه او بتركه تحت يده فيعرض عليه (١)
 بالمقابلة و نحوها ان لم يكن عارفا متيقظا كل ذلك كما صرح به الخطيب على سبيل الوجوب
 (ويقول) أي الشيخ (له في الصورتين) أي صورتى الدفع والإحضار (هذه) أي هذا الكتاب و انت لثاني
 الخبر و هو قوله (روى عن فلان او سمع) من فلان (فاروه عنى) او اجزئت لك روايته عنى
 (و شرطه ايضا ان يمكنه) أي الشيخ الطالب (منه) أي من اصله او فرعه (اما بالتصديق) وهو
 اعلى و فى معناه اما الوقف عليه او على العام والنظر له (او بالعارية لينقل منه) بنفسه او بغيره
 (و يقال عليه والا ان ناوله واسترده فى الحال) الظاهر ان شرطه فالصواب فإن الفاء و
 ايضا يلزم الاستدراك و ان قرئ بالفتح على انها مصدرية أي بأن ناوله لم يتوجه ما ذكر الا انه
 غير ظاهر كذا قال بعض العارفين (٢). ويمكن ان يجعل قوله ان ناوله واسترده على تقديره الشرطية
 بدل من قوله والا فإنه فى قوة ان ناوله ولم يمكنه فلا يلزم الفاء ولا استدراك وفى نسخة واما
 ان ناوله الى آخره و هو ظاهر (فلا يبين ارفعيته) لعدم احتواء الطالب عليه و غيبته عنه و يجوز
 للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابلا به و غالب على ظنه سلامة من التغير (لكن لها)
 مطلقا او فى الكتاب الشهير كالبخارى مثلا على ما قال ابن كثير (زيادة مزينة على الاجازة المعينة
 عند اهل الحديث حديثا و قد بسا خلافا لجماحة من المحققين فإنهم قالوا لا فائدة فى هذه المناولة)

(١) اقول : ان الشارح القاري قد نقل هذا التحقيق بعينه بحواله الامام النووي وفيه : فيمن عليه الخ
 مكان فيمر عليه. راجع شرح القاري ص ٢١٤ طبع تركيا. ابو سعيد السندي.

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري حيث قال : وفى نسخة واما ان ناوله و هو ظاهر و ان شرطية واما
 ترديد شارح بقوله الظاهر ان ان شرطية فالصواب ان بالفاء و ايضا يلزم استدراك. و ان قرئ بالفتح
 على انها مصدرية أي بأن ناوله لم يتوجه ما ذكر الا انه غير ظاهر. والاولى بدون الفاء غير ظاهر
 والظاهر من كلامه انه ضبط واما بكسر الهمزة فوق فيما وقع والله سبحانه اعلم. راجع شرح القاري
 ص ١٢٢ طبع تركيا. ابو سعيد السندي.

ولا تأثير لها. ثم ان ادزبة المازية هي الأرفعية فكيف يثبت هذه الزيادة مع نفى الأرفعية اللهم الا أن يقال لا يازم من نفى تبين الأرفعية عدم إنبوت لفص الأرفعية. وفي نسخة فلا يبين لها زيادة مزية على الاجازة المعولة ومهداه ما قال ابن الصلاح وسبقه القاضي عياض إنه لا يكاد يظهر في هذه المناولة حصول مزية على الإجازة المجردة الواقعة في كتاب معين (وهي) أي الإجازة المعولة (ان يميزه الشيخ برواية كتاب معين) كأن يقول للمجازله اجزئت لك، روايه البخاري او ما اشتمل عليه فهو مهني هذه او يقول له وقد ادخله مخزانه كنهه او وجميع هذه الكتب نى (وم يعين له كنهه روايه له) في بعض الحواشي ظاهره أن هذا التعيين شرط في صحة الرواية بالاشارة وهو كذلك، فلا بد من تعيين انه برويه بالقراءة او السماع او الاجازة والمناولة انتهى ولا يخفى ان هذا الاشتراط غير مذكور في الكتب المتداولة بل ظاهر اختلافهم في جواز اطلاق حديثنا وأخبرنا غير مقيد بالاجازة في الإجازة وإطلاق قولهم إذا قال المحدث لك ان تروى عنى جميع ما في هذا الكتاب كان صحيحاً عدم الاشتراط.

(وإذا خلت المناولة عن الإذن) بأن يناوله الكتاب و يقول هذا منى حديثى او سماعى ولا يقول اروه عنى او اجزئت لك، روايه ونحو ذلك لم يعتبر بها عند الجمهور من الفقهاء والأصوليين، وطائفة من أهل العلم صححوها و اجاز والرواية بها. قال ابن الصلاح هذه اجازة مختلة لا تجوز الرواية بها قال وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين اجازوها و سوغوا الرواية بها انتهى (١).

وفى المحدث الفاضل:- و قال غيره من المتأخرين ممن يقول بالظاهر اذا دفع المحدث الى الذى يسأل ان يحدث كتابها ثم قال وقد قرأته و وقفت على ما فيه وقد حدثنى بجميعه فلان بن فلان على ما فى هذا الكتاب سواء حرفاً بحرف فإن للمقول له ما وصفنا ان برويه منه سواء اذا اعترف له بها وصفنا ان يقول قد اجزئت لك ان ترويه او يقول له ذلك لأن الغرض السامع المخبر الا ترى ان رجلاً لو سمع من رجل حديثاً ثم قال له المحدث لا أجهل لك ان ترويه عنى كان ذلك لغوا وللسماع ان برويه اجازه المحدث له او لم يجهزه فهكذا ايضا اذا اخبر انه قد قرأ و وقف على ما فيه وإنه قد سمعه منى فلان كما فى الكتاب

(١) قلت ان الحافظ ابن الصلاح كتب بعد هذا: وحكى الخطيب عن طائفة من اهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها. راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح. ص ١٥٠. نشر مكتبة النمنكاني بالمدينة المنورة.

لم يحتج ان يقول اروه عنى ولا قد أجزته لك ولا يضره ان يقول لا تروه عنى ولا ان يقول
لست أجزه بل روايته عنه فى كلتي الحالتين جائزة. وإن قال المحدث قد أجزت لك ان تروى
هذا الكتاب عنى ولم يقل له فإنى قد سمعته من فلان كما فيه أو على ما وصفنا أو قال قد أجزت
لك ان ترويه عنى عن فلان ولم يرده على هذا القول شيئاً لم ينفعه ذلك اذ يمكن ان يكون
بين المحدث وبين ذلك الفلان المثبت اسمه فى الكتاب رجل آخر وليس هذا كقول المحدث
حدثنا فلان عن فلان فإنه لا يمكن ان يكون بينهما رجل ورجلان انتهى.

(و جنح) اى مال وفى نسخة واحتج (من اعتبرها الا ان مناوئته) اياه اى مناولة الشيخ
الطالب بقرم مقام (ارساله إليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة)
المجردة بأن يكتب إليه ولا يقول اخبرت لك ما كتبت لك أو نحو ذلك جماعة من الأئمة
بل كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ايوب السخيتاني ومنصور واللبث بن سعيد وغير واحد
من الشافعيين وهو الصحيح المشهور بين اهل الحديث (او لم يقترن ذلك بالإذن بالرواية كأنهم
اكتفوا فى ذلك بالقرينة) وهى أنه لا فائدة فى ارسال الكتاب سوى الإذن بالرواية فكما صح
الرواية بالكتابة المجردة صح بهذا.

(ولم يظهر لى فرق قوى بين مناولة الشيخ بالكتاب من يده للطالب وبين ارساله إليه بالكتاب
من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الإذن به) لأن الظاهر ان فائدة الإرسال والمناولة
هو الإذن بالرواية لا مجرد اعطاء الكتاب.

قال بعض المحققين لكن قد قال فى كتابه الشيخ ارساله الى الطالب قرينة قوية على الإذن
بخلاف مناوئته الكتاب وهو فى يده انتهى وقد استقر عمل اهل الحديث على جواز هذه الإجازة
وجواز الرواية والعمل بها وإن خالف فيه جماعة من اهل الحديث والفقهاء والأصوليين.
واعلم ان الإجازة مع قطع النظر عن كوالها مقرونة مع المناولة اولا ثمانية انواع اولها وهو
أرفعها الإجازة المعينة وهى عبارة عن تعيين المجاز والمجاز له وقد مر ذكرها الثانى ان يمين
المجاز له دون المجاز به كأن يقول اما بخطه أو لفظه أو بأحدهما أجزت لك أو لكم جميع
مسموعاتى أو مر وباتى وما أشبه ذلك وهو ايضا قبله الجمهور رواية وعملاً إلا أن الخلاف
فى هذا النوع اقوى وأكثر قاله ابن الصلاح وفى اصول السرخسى فأما اذا قال المحدث اخبرت
لك ان تروى عنى مسموعاتى فإن ذلك غير صحيح بالاتفاق وقد نقل عن بعض أئمة التابعين

ان سائلا مآله الإجازة بهذه الصفة فتعجب وقال لأصحابه هذا يطلب منى أن اجيز له ان يكذب على . وبعض المتأخرين جوزوا ذلك على وجه الرخصة لضرورة المستعجلين ولكن في هذه الرخصة سدهاب الجهد في الدين وفتح باب الكسل فلا وجه المصبر إليه انتهى .

وفى التحرير لابن الهمام ومنه اى ومن الإجازة المجردة عن المناولة إجازة ما صح من مسموعاتى قبل بالمنع والأصح الصحة انتهى . ثم ان فى هذه الإجازة يجب كما قال الخطيب على المجاز له التفحص من اصول الراوى من جهة العدول والإثبات فما صح عنده من ذلك جاز له ان يحدث به وهذه الإجازة مثل قول الرجل وكنتكـ فى جميع ما صح عندك انه ملكـ لى ان تنظر فيه على وجه الوكالة المفوضة فإن هذا ونحوه عند الفقهاء من اهل المدينة صحيح ومتى صح عنده ملكـ للمؤكل كان له التصرف فيه فكذلك فى هذه الإجازة المطلقة متى صح عنده شىء من حديثه جاز له ان يحدث به . ثم ان باقى الأنواع لم يقبله الجمهور الا الثامن وقسم من السادس وسيسير المصنف فى متنه وشرحه الى اربعة منها ونحو نذكر هنالكـ ما يتعلق بهذه الأربعة ثم نذكر القسمين الباقيين .

(وكذا اشترطوا الإذن فى الوجدادة هى مصدر مولى لوجد يجد غير مسموع من العرب العرباء انشاء من المولدين فى تفريقهم بين مصادر وجد للتمييز بين المعانى المختلفة كوجد الضالة ووجدنا ومطلوبه وجودا فولدوا هذا المصدر الخاص بهذا المعنى المصطلح (وهى ان تجد احاديث بخط تعرف كانه فتقول وجدت بخط فلان) او قرأت بخط فلان او فى كتابه بخط فلان حدثنا وتسوق الإسناد والمتن او بخط فلان عن فلان وتذكر الهاقين وهذا الذى علمه العمل قديما وحديثا وهر من باب المنقطع والمرسل غير انه اخذ شوا من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان واطاله قوم فلم يجوزوا الاعتماد على الخط واشترطوا اليقينة على الكتاب برويته وهو يكتب ذاك او بالشهادة عليه انه خطه للاشتهاء فى الخطوط بحيث لا يتميز احد الكتابين عن الآخر . قل ابن الصلاح انه غير مرضى بقدرة اليمس وإذا وجدت (١) حديثا فى تاليف شخص وليس بخطه ذاك ان تقول ذكر فلان او قال فلان او أخبرنا فلان أو ذكر فلان وهذا منقطع لم ياخذ شوا من الاتصال وهذا كله اذا وثق بانه خط المذكور او كتابه فإن لم يكن كذلك فليقل بلغنى عن فلان او نحو ذلك . ثم ان جماعة من المجادلين تسهلوا فى ايراد ما ببؤدونه بخط الشيخ

(١) من هذا الى قوله بلغنى عن فلان كله من كلام الحفاظ ابن الصلاح لكن الحفاظ اورده بصيغة الغائب والعلامة السندي بصيغة الخطاب . راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ١٥٨ طبع المدينة المنورة .

بلفظ عن ونحوها كقال اذ كثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قبل من صحيفة وكذا قال شعبة في رواية أبي طلحة بن ذافع بن جابر و صالح جوزه وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فإن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يسمع غالب حديثه من جده إنما وجد كتابه فحدث به وكذا قال ابن المدبني في رواية وائل بن داود عن ولده بكير ومثله. قال الجمهور في رواية محزمة بن بكير عن أبيه وكذا قيل ان الحكم بن مقسم لم يسمع من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما سوى أربعة احاديث والباقي كتاب والذي عليه الجمهور منع هذه الألفاظ وإنما الجائز فيها ان يقول وجدت بخط فلان كذا او قرأت بخط فلان كذا او نحوه. ثم انه لا يشترط المعاصرة في الوجدادة وتكون فيما لا يدركه اصلاً.

(ولا يسوغ فيه) اي الوجدادة اطلاق أخبرني (بمجرد ذلك) اي ما ذكر من الوجدادة اما لو قهد كأخبرني فيما قرأت بخطه او بقراءتي بخطه ونحوه لم يكن محل لخلاف كذا في بعض الحواشي (الا إذا كان له منه اذن بالرواية عنه و اطلق قوم ذلك) اي أخبرني ونحوه. قال ابن المدبني حدثنا ابو الوليد الطيالسي حدثنا صاحب لنا من اهل الري ثقة يقال له ابرمس قال قدم علينا محمد بن اسحق فكان يحدثنا عن اسحق بن راشد فقدم علينا اسحق فجعل يقول لنا الزهري قال فقلت له ابن لقيته قال لم الفه مررت ببيت المقدس فوجدت كتابها له لكن روى عن اسحق بن راشد ايضا انه قال بعث محمد بن علي الزهري فقال يقول لك ابو جعفر استوص بالاسحق خيرا فإنه من أهل البيت. قال المصنف رحمه الله وهذا يدل على انه لقي الزهري (فغلطوا) بتشديد اللام اي نسبوا الى الغلط. قال ابن الصلاح و جازف بعضهم فأطلق فيه حدثنا وأخبرنا فالكر ذلك على فاعله (وكذا) اشترطوا الإذن في (الوصية بالكتاب وهي ان يوصي) بالتخفيف او التشديد (عند موته أو سفره) الخافا له بالموت (اشخص معين بأصله او بأصوله) اي من كتب الحديث (فقد قال قوم من الأئمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الأصول عنه بمجرد هذه الوصية) لأن في دفعه له نوعا من الإذن وشهها من العرض والمناولة.

حكى ان ابا قلاية عبدالله بن يزيد الحرابي البصري احد الأعلام من التابعين اوصى عند موته وهو بالشام اذ هرب اليها لما اريد القضاء بكنهه الى تلمذه ايوب السخيتاني ان كان حيا والا فأنحرق ونقلت وصيته وجيء بالكتب الموصى بها من الشام لأيوب الموصى له وهو بالبصرة وأعطى في كرابها خمسة عشر درهما ثم سأل ابن سيرين هل يجوز له الحديث بذلك فأجازه ويقال ان ايوب قد سمع تلك الكتب فغير انه لم يكن يحفظها فلذلك استفتى ابن سيرين في

التحديث منها وبدل لذلك ان ابن سيرين ورد منه كراهة الرواية من الصحف التي ليست مسموعة فقال ابن عون قلت ما تقول في رجل يعجد الكتاب بقره او ينظر فيه قال لا حتى يسمعه من ثقة.

(و ابى ذلك) اى جواز الرواية بالوصية المجردة (الجمهور) قال الخطيب لا فرق بين الوصية بها و احتياها بعد موته فى عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال و على ذلك ادركنا كافة اهل العلم و تعقب المصنف بها لابن ابي الدم حمل الرواية بالوصية على الوجادة قال وهو غلط ظاهر اذا لرواية بالوجادة لم يختلف فى بطلانها بخلاف الوصية وهى على هذا ارفع مرتبة من الوجادة فلا خلاف واستشكله السخاوى بانه قد عمل بالجاودة جماعة من المتقدمين (الا ان كان له منه اجازة وكذا اشترطوا الإذن بالرواية فى الإعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة باننى اروي الكتاب الفلانى عن فلان فإن كان له) اى الطالب (منه) اى من الشيخ (اجازة) اعتبر) اعتبر ذلك الإعلام (والا فلا عبرة بذلك) اى الإعلام. اختلف فى جواز الرواية بمجرد الاعلام فجوز الرواية به كثير من المحدثين الفقهاء والاصوليين منهم ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز فان ابن ابي الزناد على ما حكى عنه الواقدي قال شهدت ابن جريج جاء الى هشام بن عروة فقال الصحيفة التى اعطيتها فلانا حديثك قال نعم قال الواقدي سمعت ابن جريج يقول بعد حدثنا هشام و منهم عبد الله بن عمر العمرى والزهرى و عبد الملك بن حبيب من المالكية و ابن الصباغ والصحيح انه لا يجوز الرواية الا بمجرد الاعلام و به قطع الشافعية واختاره المحققون لأنه قد يكون سماعه ولا ياذن فى الرواية لتحال بغيره (كالاجازة العامة) اى كعدم اعتبار الاجازة العامة (فى المجاز له لا) اى ليس عدم اعتبار الاجازة العامة (فى المجاز به) مع تعيين المجاز له هى القسم الثانى من الاجازة التى ذكرنا فيما قبله وهى معتبرة عند الجمهور. والاجازة العامة فى المجاز له سواء عين المجاز به او اطلق. وهى القسم الثالث من الأقسام الثمانية واختلف فيها قال الى الجواز مطلقا الخطيب و ابن مندة و جماعة و خص جواز التعميم بالموجود القاضى ابو الطيب طاهر الطبرى و مال ابن الصلاح الى الإبطال و قال لم نرو لم نسمع عن احد ممن يفتدى به انه امتنع هذه الاجازة فروى بها ولا على الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها والاجازة فى اصلها ضمنت و تزدد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينهى احتماله انتهى (١). (كان يقول اجزى للجمهور المسلمين او لمي أدرك حياتي أو لأهل

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ١٣٤ نشر النمنكاني بالمدينة المنورة. والتحقق السابق من هذا ايضا اورده الحافظ ابن الصلاح وبدل عبارته ولخصه القاضي العلامة الشارح. ابوسعيد السندي.

الأقليم الفلاني أو لأهل الهدة الفلانية وهو) أي الأخير (أقرب إلى الصحة لقرب الانحصار) أي التعميم الذي معه وصف حصر أقرب إلى الجواز عند مجزئ الإجازة العامة مما أيسر منه وصف حصر لما قاله ابن الصلاح بل قال القاضي عياض لم يثبت أصب يرى جواز الإجازة الخاصة اختلافاً في جوازه لانحصاره بالوصف فهو كقوله لأولاد فلان أو اخوته (وكذا الإجازة) أي لا تعتبر (للمجهول) أو بالمجهول نحو اجزت لك بعض مملوكتي (كأن يقول مملوكتي) قال التامبذ تقدم أن الماهم من لم يسم والمامل من يسمو ولم يندرز انتهى فالأول كأن يقول اجزت محمد بن خالد الدهشقي وهناك جماعة مشتركة في هذا الاسم ولم يعلم المراد منه بقريته أما إذا علم المراد منه بقريته بأن قول اجزت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدهشقي مثلاً بحيث لا يلتصق فقال اجزت لمحمد بن خالد فالظاهر صحة هذه الإجازة وإن الجواب خرج على المسؤول عنه كذا قال العراقي والثاني كأن يقول اجزت لجماعة من الناس ثم إن الإجازة للمجهول أو بالمجهول هي القسم الرابع من الأقسام الثمانية الإجازة (وكذا الإجازة) أي لا تعتبر (للمعدوم كأن يقول اجزت لمي سيولد فلان) قال ابن الصلاح هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الإخبار فكما لا يصح الإخبار للمعدوم لا تصح الإجازة. (١)

(وقد قيل) والقائل أبو بكر بن أبو داود السجستاني (٢) وأبو عبد الله ابن مندة (أن عطفه على موجود صحيح كأن يقول اجزت لك ولمي سيولد لك) وكقوله اجزت لفلان ولولده وحقه ما تناسلوا قال النووي وغيره الأقرب الجواز وقد شبهه بالوقوف على المعدوم إذ قد يغتفر بها ما لا يغتفر استقلالاً (والأقرب عدم الصحة أيضاً) ولعل وجهه ما ذكره ابن الصلاح من أن الإجازة في حكم الإخبار سواء عطف على موجود أم لا ثم إن الإجازة للمعدوم وهي القسم الخامس من الأقسام الثمانية.

(١) قلت: نص عبارته هكذا: وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز علي ما قدمناه في بيانه صحة أصل الإجازة فكما لا يصح الخ وكتب بعد هذا: ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصح أيضاً ذلك للمعدوم كما لا يصح إذن في باب الوكالة للمعدوم. راجع علوم الحديث ص ١٤١.

(٢) قال الحافظ العراقي تحت النوع السادس من أنواع الإجازة الإجازة للمعدوم: وقد فعله أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني وقد سئل الإجازة، فقال: قد اجزت لك ولأولادك ولحبيل الحيلة. يعني الذين لم يولدوا بعد. راجع شرح الألفية للناظم العراقي ج ٢ ص ٢٢ الطبعة الأولى بمصر. أبو سعيد السندي.

(و كذا) أى لا يعتبر (الإجازة) أموجود أو معدوم علقته بمشية الغير كأن يقول اجزئت لك (أو لم يولد لك) (ان شاء فلان أو اجزئت لمي شاء فلان) مثل بالمثالين اشارة الى ان التعاريف بمشية الغير لا يشترط ان يكون بصيغة التعاريف بل يكفى وجود معناه (الا ان يقول اجزئت لك) وفى نسخة الا ان يقول ومؤداهما واحد (ان شئت) الاستثناء منقطع لأنه ليس تعليقا بمشية الغير بل بمشية المجاز له . ثم ان التعاريف بمشية المجاز له على قسمين احدهما ان يكون المجاز له هو الذى عاق الاجازة بمشيته هوينا وهو الذى استندناهم والآخر ان يكون المجاز له هو المختاره العراقى والمصنف والثانى ان يكون ذاك المجاز له هو ما كان يقول مي شاء ان اجزئت له او اجزئت لمي شاء وهذا غير جائز على المختار كالمعلق بمشية الغير مطلقا وجوز القاضى الامام ابو يعلى الخطيبى و ابو الفضل محمد بن عبدالله المالكي كليهما وقد تبين هنا القسم السادس من الاقسام الثمانية الإجازة وهو الاجازة المعقدة بمشية المجاز له او الغير .

(وهذا) أى ما ذكر من عدم اعتبار الإجازات المذكورة (على الأصح فى جميع ذلك) وقد جوز الرواية فى جميع ذلك سوى المجهول مالم يتبين المراد منه الخطيب (فاعل جوز) (حكاة) الخطيب (مع جماعة من مشائخه) (١) واستعمل الإجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن ابى داود و ابو عبدالله بن مندة (بفتح مهم و سكون زون) واستعمل المعقدة منهم ايضا ابو بكر بن ابى خزيمة (بفتح معجمة و سكون تحتية و فتح مثناة) (و روى بالإجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ فى كتاب و ترتيبهم على حروف المعجم) أى ترتيب على حروف التهجى (لكثيرهم و كل ذلك كما يقال ابن الصلاح توسع غير مرمى لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف فى صحتها اختلافا قويا عند القدماء و ان كان العمل اسقى على اعتبارها عند المتأخرين فهى دون السماع بالإتفاق) فى الاتفاق نظر فإن تقي بن مخلد و تبعه ابنه و حفيده ابن عبدالله بن مخلد قالوا هما سواء وقال ابو بكر بن خزيمة الإجازة و المناواة عندى سواء فى الصحيح الا ان قول تقي بن مخلد و مي تبعه على المبالغة و قول ابى بكر بن خزيمة على التشبيه الراجع الى كالمسمع (فكيف اذا حصل فيها) أى فى الإجازة (الاسترسال المذكور فلانها ازداد ضعفا لكنها فى الجملة) أى ر ان كانت غير معتبر كالأجازة العامة فى المجاز له و كالأجازة للمجهول (لخبر من اراد

(١) كما صرح به الحفاظ ابن الصلاح حيث يقول : وذكر (الخطيب) انه سمع ابا يعلى بن الفراء الحنبلى وأبا الفضل بن عمرو المالكي يجيزان ذلك . راجع علوم الحديث ص ١٤٠ طبع النعمانى . ابو سعيد السندى .

الحديث (١) أي ما سقط في إسناده فيء طائفاً تذكّر الخاص و أريد إمام والمراد أنها خير
من إيراد الحديث معضلاً أن توالى الاجازات الغير المعتبرة و من إيراده مرصلاً او منقطعاً ان لم تنوال
والله اعلم.

وقد جاء او ان القسمين اللاحقين الذين لم يذكرهما المصنف في الاقسام الثمانية الإجازة
فتقول السابع الإذن بها مرصلاً والصحيح بطلانه و يضر معاصري مؤخر قد اعطى الاجازة
كذلك ما سأل، التاسع الاجازة بها اجيز لشيخه خاصة كأن يقول اجزت لك ما اجزى لي وما
ايح لي روايته ويخالف فيه قبل انه لا يجوز لان الاجازة ضعيفة فيقوى ضعفها بالاجتماع اجازتي
والصحيح الذي عليه العمل الاعماد عليه.

ثم ان اقسام التحمل والاختصاصية دلي ما ذكره ابن الصلاح (١) وفي ترجمته سماع لفظ
الشيخ والقراءة عليه والاجازة والمناولة والمكاتبه و ادلام الشيخ والوصية بالكتاب والوجادة
والمصنف جعل الصيغ الاداء ثمانية مراتب جدول المرتبة الاولى منها للقسم الاول في اقسام
التحمل وهو سماع لفظ الشيخ وذكر له لفظين سمعت و حدثني وجعل للقسم الثاني من اقسام التحمل
وهو القراءة عليه ثالث مراتب احدها ان يكون الراوى قارباً عليه وذكر له لفظين اخبرني و
قرأت عليه الثاني ان يكون سامعاً ما يقرأ عليه وجعل له لفظين قرئ عليه و انا اسمع منه
واخبرنا بصيغة الجمع للثالث أن يكون دالاً على القراءة مع احتمال غيره كلاجازة وجعل له لفظاً
انهاى وجعل المرتبة الثانية منه ما يكون محتمل و للقسمين المذكورين للتحمل مع احتمال
ما دواهما احتمالاً مرشوها وجعل لهذه المرتبة لفظاً هي وقال ونحوها وجعل المرتبة
الخامسة للقسم الرابع من اقسام التحمل وهو المناولة والمرتبة السادسة والسابعة للقسم الثالث من
اقسام التحمل وهو الاجازة ولم يدخل الاقسام الأربعة الباقية في مرتبة من المراتب الثمانية الا
انه ذكر في المتن عدم العبرة بالواقعة في مرتبة من المراتب الثمانية الا انه ذكر في المتن عدم
العبرة بالثلثة الاخيرة منها وهي لإعلام الشيخ والوصية بالكتاب والوجادة بدون الاجازة واعلم
لاجل هذا لم يجعل الصيغ الدالة عليها داخله في مراتب الصيغ و اما المكاتبه وهي القسم الخامس
من اقسام التحمل فلم يذكرها المصنف في المتن لأن المكاتبه التي هي محاص اقسام التحمل غير
الاجازة المكتوب بها المذكورة في المتن لأن الاجازة المكتوب بها عبارة عن ان يكون

(١) ان شئت التفصيل فراجع المقدمة (علوم الحديث) للحافظ ابن صلاح ص ١٣٤ الطبع المذكور.

الإجازة مكتوبة لا المروى. والمكانة أن يكون المروى مكتوباً نعم يجتمعان فيها إذا كان كتابه المروى مقرونة مع كتابه الإجازة وقد أشار المصنف إلى هذا القسم في الشرح بقوله بخلاف المتقدمين الخ في حل قول المتن والمكانة في الإجازة المكتوب بها وبقوله وجنح من اعتبارها إلى مناوئته إياه بقوم مقام إرساله بالكتاب من بلد إلى بلد وقد ذهب إلى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة الخ في حل قول المتن واشترطوا في صحة المناوئته الخ والمكانة صحة معتبرة على الصحيح المشهور عند أهل الحديث وإن لم تكن مقترنة مع الإذن بالرواية كما أشار إليه المصنف بقوله وقد ذهب إلى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة إلى آخره.

(ثم الرواة ان انفقت اسماءهم و اسماء آباءهم فصاعداً) كأجدادهم و اجداد اجدادهم (واختلف اشخاصهم) المراد بالرواة جنس الراوى وهو اذا تكرر فى اسنادين مع اتفاق الاسم و اسم الأب فتارة يتحد فوها و تارة يختلف فانفاق اسماء الرواة و اسماء آباءهم لا يستلزم اختلاف اشخاصهم مثال ما اتفق اسماءهم و اسماء آباءهم الخليل بن احمد فإنه اشترك فيه ستة رجال كما تقدم فى المهمل و مثال ما اتفق اسماءهم و اسماء آباءهم و اجدادهم احمد بن جعفر بن حمدان فإنه اشترك فيه أربعة كما تقدم فى البحث المذكور (سواء اتفق فى ذلك الثمان منهم ام اكثر وكذلك اذا اتفق اثنان فصاعداً فى الكنية) كما تقدم فى ضمن اسماء الخليل فإن أبا سعيد كنية للخليل الرابع والخامس كما تقدم فى بحث المهمل (والنسبة) كما تقدم فى ضمن اسماء الخليل ايضاً و اتفاق للبصرى للخليلين و مثال الجمع بينهما ابو عمران الجوفى بفتح الجيم و سكنون الواو ثم نون احدهما عهد الملك بن حبيب التاهي والثاني موسى بن سهل البصرى. و من اقسامه ان يتفق الاسم فقط ويقع فى السند ذكر الاسم فقط مهملاً من غير ذكر ابيه وكذلك ان يتفق الكنية و يذكر بها فى الإسناد من غير تعوز بتميز بها (فهو النوع) الذى يقال له المتفق والمفترق أى المتفق من وجه و هو اللفظ والمفترق من وجه و هو المعنى المراد.

(و فائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصاً واحداً) أى إزالة خوف هذا الظن (وقد صنف فيه) أى فى هذا النوع (الخطيب كتابها سماه الموضح لأوهام الجمع والتفريق جافلاً) أى جامعاً (وقد لخصته وزدته عليه شيئاً كثيراً و هذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل) أى فى بيان سبب الطعن وإن لم يسم مهملاً أى المذكور بنوعه متعددة من غير تمييز لا ما من قريباً من قوله فاختصاصه بأحدهما يتهين المهمل فإنه عين هذا لا عكسه (لأنه بخشى منه أن يظن الواحد الثنين و هذا بخشى منه أن يظن الاثنان واحداً).

(وان انفقت الأسماء) أى أسماء الرواة مطلقاً شاملاً الآباء والأجداد وكذا الألقاب والكنى والأساب (خطأ واختلاف لفظاً) سواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل (فهو) أى هذا النوع (المؤلف والمختلف) أى هذا المسمى بهذا الاسم فإنه مؤلف بإعتبار الخط و مختلف بإعتبار النطق (ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى قال على بن المدينى أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء و وجهه بعضهم باله شئ لا بدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده) فلا تخلص منه العقل بخلاف التصحيف الذى يوجد فى متن الحديث فإن للقياس مدخلا فيه وقد يتنبه عليه بالسابق واللاحق (وقد صنف فيه) أى المؤلف والمختلف (أبو أحمد العسكري لكن) لا استقلالاً بل (اضافته الى كتاب التصحيف له) المذكور فيه تصحيف المتن والأسماء لا الأخير فقط (ثم أفرد هـ) أى تصحيف الأسماء (بالتأليف عهد الغنى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتاب فى مشبهة الأسماء وكتاب فى مشبهة النسبة وجمعه شيخه) أى شيخ عهد الغنى (الدارقطنى فى ذلك) أى فى هذا النوع (كتاباً حافلاً) ان كان جمعه بعد تأليف تلميذه عهد الغنى فوجه التأخير ظاهر وإن كان قبله فتأخيره الأخير ما عطف عليه وهو قوله (ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم جمع الجميع) أى جميع ما ذكره فى الذيل وما قبله (أبو نصر بن ماكولا فى كتابه الاكمال على تأليف عبد الغنى (واستدرك)) أى أبو نصر بن ماكولا (عليهم على جمع من ذكر فى كتاب آخر جمع فيه إرهابهم و إهنتها و كتابه هذا من اجمع ما جمع فى ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك عليه) أى على أبى نصر (أبو بكر بن نقطة) قد مر ما يتعلق به فى اول الكتاب (ما فاته) أى أى ما فات إياها نصر (وتجدد) أى واتى بها تجدد بعده (من الأسماء فى مجلد ضخمة ثم ذيل عليه) أى على مستدرك أبى بكر (منصور بن سليم) بفتح السين (فى مجلد لطيف وكذلك) و فى نسخة صحيحة وكذا (أبو حامد ابن الصاهونى وجمع الذهبى فى ذلك النوع مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصحيف) من النسخ بعده (المباشن لموضوع الكتاب وقد يسر الله توضيحه) أى بتوضيح كتاب الذهبى (بكتاب سميت به بصير المنته بتحرير المشبهة وهو مجلد واحد و ضبطه بالحروف على الطريقة المرضية) وهو ان يكتب مثلاً بالخاء المهملة أو بالخاء المعجمة مع كتب الحركات والسكنات أيضاً بخلاف ضبط القلم الذى هو غير مرضى لانه يجر الى الالتباس وهو أن يكتب الخاء مثلاً بالنقط والخاء بدونها مع الحركات أيضاً بمجرد القلم من دون بيان فتح و ضم و كسر و سكون (وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أو لم يقف عليه و لله الحمد على ذلك .

(وان اتفقت خطأ ونطقا واختلفت الآاء نطقا مع اثنتاهما) أى اتفاق الآاء خطأ محمد بن عقيل بفتح العين و محمد بن عقيل بضمها الأول نيسابورى والثانى فريابى بكسر فاء وسكون راء وتحتية بعدها الف فوحدة بعدها ياء النسبة منسوب الى فرياب مدينة بهلاد الترك قد يحذف الياء الأولى بمعنى فيقال فريابى وقد ينسب اليها باثباتها بمعنى باثبات الياء الأولى فيقال فريابى وهما مشهوران (وطبقتهما متقاربة) أى يقرب عصرهما وسبب معنى الطبقة (او بالعكس كأن تختلف الاسماء نطقا وتؤلف خطأ ويتفق الآاء خطأ ونطقا كشریح بن النعمان بضم النون وسریج بن النعمان كذلك الأول هاشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعى يروى عنه عن كرم الله وجهه والثانى هاشين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخارى فهو) أى ما ذكر من الاتفاق المذكور و عكسه هو النوع الذى يقال له (المتشابه) أى فى الرسم وفى بعض نسخ المتن عبارة زائدة بعد هذا الكلام وهى (وكذا) من نوع المتشابه (ان وقع ذلك) أى ان وقع ذلك الاتفاق كما فى نسخة خطأ ونطقا (فى الاسم واسم الاب والاختلاف) نطقا لا خطأ (بالنسبة) أى فى النسبة كما فى نسخة انتهى (وصنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بما فاتته اولاً وهو كثير الفائدة ويتركب منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق بين اسماء الرواة أى فى الخط والنطق او فى الجملة (والاشتباه) بين اسمائها أى يكون بينهما نوع اتفاق بحيث يشبه احدهما بالآخر مع تحقق الاختلاف فى الجملة و عدم تحقق الاشتباه فى الواقع لاحتمال الاتفاق مع الاختلاف وفى نسخة والاشتباه فاولم الخلو (فى الاسم) أى اسم الراوى (واسم الاب) مثلاً ان حمل الأول على الاتفاق فى الخط والنطق فالاتفاق بالنسبة الى ما لا يتغير فيه والاشتباه بالنسبة الى ما فيه تغيير . وقال بعض المحققين (١) الجار يتعاقب المصدرين لفظاً ونشراً مرتها انتهى وفيه ان نعيم الاستثناء المذكور بقوله (الا فى حرف او حرفين وأكثر بقوله من احدهما) أى احد الاسمين من اسم الراوى وشبهه (او منهما) يقتضى كون الاتفاق بالنسبة الى احدهما سواء كان اسم الراوى او اسم الاب والاشتباه والنسبة الى الآخر او الاشتباه بالنسبة الى ما فيه الاستثناء أى ما كان كما يدل عليه الامثلة ولو كان الجار متعلقا بالمصدرين على طريق اللف والنشر المرتب لتعين كذا . ان الاتفاق بالنسبة الى اسم الراوى والاشتباه بالنسبة الى اسم الاب (وهو) أى هذا النوع (على قسمين لأنه اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان حدد الحروف ثابتة) الظاهر ثابت وعلته اكتساب موضوعه الثابت من المضاف إليه

(١) المراد منه الشارح القارى . راجع شرحه ص ٢٢٤ طبع تركيا .

(فى الجهتين) أى فى جهتي اسم الراويين (أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض) أى فى عدد الحروف (فى أمثلة الأول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما الف) وقد ضبط بالانصراف وعدمه وهم أى المسمون بهذا الاسم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف نزل فى العوفة بطن من عبد القيس فنسب اليها (شيخ البخاري و محمد بن سيار بفتح السين المهملة و تشديد الباء التحتية و بعد الألف راء) قيل ان الباء مشددة فليستا متساويتين فى العدد . قال بعض المحققين (١) و هو خطأ إذ الباء المشددة لا تعد اثنين بخلاف المدغمة مع ان التساوى فى عدد الرسم صادق عليه أقول الجواب هو الذى ذكره بقوله مع ان التساوى الخ فى عدد الرسم و أما الجواب الأول ففيه أنه لا بد من بيان الفرق بين الباء المشددة والمدغمة و على تقدير تسايم الفرق لا بد من بيان إحداهما لا تعد اثنين والثانية تعد و كلاهما غير ظاهرين (وهم) أى المسمون به (أيضا جماعة منهم البهاسى) بفتح أوله منسوب إلى بهاسة (شيخ عمر بن بونس و منها) أى و من أمثلة الأول (محمد بن حنين بضم الحاء المهملة و نونين الأولى مفتوحة بينهما باء نحتية تسمى براءى براءى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما و غيره و محمد بن جبير بالجيم أى المضمومة) بعدها ياء موحدة (أى مفتوحة) و آخر راء و هو محمد بن جبير بن مطعم تسمى مشهور أيضا . و من ذلك معرف بن واصل بضم مهم و تشديد راء مكسورة (كوفى مشهور و مطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر براءى عنه أبو حذيفة النهدي) بفتح النون و سكون الهاء (و منه أيضا أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد و آخرون) أى المسمون بأحمد بن حسين صاحب إبراهيم و آخرون (و أحمد بن حسين مثله) أى مثل أحمد بن الحسين (لكثير بدل الميم باء تحتية و هو شيخ بخاري) بالوصف (براءى عنه عبد الله بن محمد البيكندي) بكسر المرحدة و سكون المثناة التحتية ثم كاف مفتوحة و نون ساكنة بعدها دال (و من ذلك) أى القسم الأول (حفص بن ميسرة) بفتح مهم و سكون تحتية و فتح سين مهملة و راء بعدها هاء (شيخ مشهور من طبقة مالك و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الأول بالحاء المهملة) أى المفتوحة و الفاء الساكنة (و بعدها صاد مهملة و ثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء) فيه ان عدد جعفر زائد على عدد حفص فالصواب أنه من أمثلة القسم الثاني كما صرح به السخاوى فى شرح الألفية إلا ان يقال ان صورة

(١) المراد منه الشارح القاري . راجع شرحه ص ٢٢٤ طبع تركيا .

الصاد في الخط صورة الحرفين فكأن المصنف نظر إلى أن عدد الحروف واحد في صورة الخط فعده من القسم الأول .

(ومن أمثلة الثاني عهد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان) أي رأى كهيئة الأذان في المنام و ذكره صلى الله عليه وسلم فقررره (واسم جده عهد ربه وراوى حديث الوضوء) واسم جده ثعلبه وفي نسخة صحيحة عاصم (وهما الصاريان و عهد الله بن يزيد بزيادة يا تحية مفتوحة) في أول الاسم الأب والزاى (والزاى مكسورة وهم جماعة منهم في الصحابة الخطمي) بفتح الحاء المعجمة و مهم نسبة لخطمه بطي من الأوس صحابي شهد الحديبية وهو ابن سبعة عشر سنة كذا قال صاحب المشكوة في أسماء رجاله وفي الإصاهة شهد بهمة الرضوان وهو صغير و قال أبو حاتم روى عن النبي ﷺ وهو صغير (يكلى) بالتشديد والتخفيف (أها موسى و حديثه في الصحيحين) منهم القارى (بالتخفيف لقول النبي ﷺ عقب قراءته لقد ذكرني آبه كنت أنسيتها كما سيجي أو التشديد منسوب إلى قارة قهيلة كما قال بعض العارفين (١) و بعض المحققين (له ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (وقد زعم بعضهم أنه) القارى (الخطمي) كذا قال بعض المحققين (وفيه نظر) ذكر التلمهذ أن المصنف رحمه الله قال في تقرير هذا التمسك منه زعم أن القارى هو الخطمي بأن القارى كان صغيرا في زمن النبي ﷺ فكيف يكون مذكورا ووجه النظر أنه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في الصحيح وهو أن النبي ﷺ سمع صوت قارى فقال صوت من هذا فمالوا صوته عهد الله بن يزيد الأنصاري فقال رحمه الله لقد ذكرني آبه كنت أنسيتها انتهى مع تفاوت في نقل الحديث فإن نقلته باللفظ الذي ذكره المصنف في الإصاهة ولا يخفى أن لفظة فكيف يكون مذكورا لا معنى له في التمسك إذا المطلوب كون القارى هو الخطمي لا كونه غير مذكور في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان ينبغي ترك هذه اللفظة حتى يكون حاصل التمسك أن القارى لما كان صغيرا يجوز أن يكون الخطمي الذي هو صغير أيضا وحاصل الاعتراض أنه ليس بصغير فهو غير الخطمي لأنه صغير لكن مهني هذا التمسك والنظر كليهما على كون الخطمي صغيرا في حياة النبي ﷺ كما نقلناه عن الإصاهة واما على تقدير كونه شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة كما نقلناه عن أسماء الرجال لصاحب المشكوة فجواز كون القارى هو الخطمي متجاء بالحاجة إلى هذا الجواز وورد على

(١) المراد منه الشيخ علي القارى راجع شرحه - ص ٢٢٩ طبع تركيا.

قوله لو كان صغيرا لما ذكره في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها الخ انه لا يلزم من كونه صغيرا كونه في سن لا يكون قابلا للقراءة حتى يلزم عدم ذكره في الحديث.

(ومنها) اى ومن امثلة الثانى (عبدالله بن يحيى وهم جماعة وعبدالله بن نجى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الباء تاهى معروف يروى عن على كرم الله وجهه) فيه اشارة الى ماس من ان العبرة لصورة الخط فإن يحيى يزيد على نجى فى الرسم لا فى عدد الحروف المفوظة (او يحصل الاتفاق فى الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشتباه) وفى بعض او الاشتباه ولا وجه له الا ان يقال الاختلاف بالنظر الى ذات الاسماء والاشتباه بالإضافة الى معنى يشبهه عليه فأو المتنوع فلا ينافيه كون الاختلاف مأخوذا فى الاشتباه بين الأسماء اذ مقتضى الاشتباه ان لا يكون بينهما اتحاد من كل وجه (بالتقديم والتأخير) معطوف فى المتن كما اشار اليه المصنف فى الشرح بتقدير الاشتباه على الاشتباه السابق فإن الاشتباه لكون الاختلاف مأخوذا فيه ههنا بسبب التقديم والتأخير وفى السابق بسبب نفس الحروف ان كان الاختلاف فهما سوى الحرف او الحرفين بالنقطة و بكيفياتها ان كان بالحركات (اما فى الاسمين جملة اى جميعا و يسمى المشتبه المقلوب و فائدة ضبطه الأمن من توهم القلب) وهذا النوع مما يقع فيه الاشتباه فى الذهبى لا فى الخط وذلك ان يكون اسم احد الراويين كاسم ابى الآخر خطأ ولفظا واسم الآخر كاسم ابى الأول فيقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على الهخارى ترجمة مسلم بن الوليد فجعله الراوى بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقى المشهور (او نحر ذلك كأن يقع التقديم والتأخير فى الاسم الواحد فى بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبهه به مثال الأول) اى التقديم والتأخير فى الاسمين (الأسود بن يزيد و يزيد بن الأسود وهو ظاهر ومنه عبدالله بن يزيد و يزيد بن عبدالله) (ومثال الثانى) اى التقديم والتأخير فى الاسم الواحد (أيوب بن سيار) بفتح سين مهملة و تشديد تحتية و آخره راء (و أيوب بن يسار) بفتح تحتية وسين مهملة مخففة (الأول مدنى مشهور ليس بالقوى) فحديثه ضعيف (والآخر مجهول) فحديثه ايضا ضعيف هذا. ثم انه ذكر بعض العارفين فى حل قوله و يتركب منه و مما قبله أنواع يعنى ان المتشابه مركب من المؤلف والمختلف و مما قبله أعنى المتفق والمفترق حيث اعتبر فيه اتفاق الأسماء خطأ واختلافها لفظا مع ابتلاعها خطأ فيتركب منها فقوله أنواع خبر مهتدا محذوف أى المتشابه أنواع. قال ابن الصلاح وغيره هذا النوع يتركب من النوعين الذين قبله وهما المتفق والمفترق والمؤلف والمختلف انتهى كلام بعض العارفين و

بعض المحققين قال و يتركب منه اى من نوع المتشابه و مما قبله اى من نوع المؤلف والمختلف
انواع و قال فى توجيهِ بعض العارفين و هو خطأ فاحش بظهر لمعنى تأمل فيه وفيها قبله و اما
نسبته الى ابن الصلاح وغيره فما اظنه صحيحاً انتهى.

اقول ظاهر عبارة المتن و إن كان مساعداً لتوجيه بعض المحققين لكن يجب عمل عبارته
على ما ذكره بعض العارفين لموافقته كلام ابن الصلاح وغيره له و حوالته على ابن الصلاح
رائجة ففى كتاب ابن الصلاح النوع الخامس والخمسون نوع يتركب من النوعين الذين قبله وهو
ان يوجد الاتفاق المذكور فى النوع الذى عرفناه (١) آنفاً فى اسمى الشخصين او كنيتهما التى
عرفاهما ويوجد فى نسبهما او نسبتهما الاختلاف والابتلاف المذكوران فى النوع الذى قبله او
على العكس من هذا بأن يختلف و يألف اسمائهما و يتفق نسبتهما او نسبهما اسماً او كنية انتهى
عبارته (٢) ثم ان تركب الأنواع الذى ذكره المصنف من المتشابه و من المؤلف والمختلف خفى
لا تفاوت بين المتشابه و بين هذه الأنواع الا فى استثناء حرف او حرفين او التقديم والتأخير
و بهذا الاستثناء والتقديم والتأخير لا يحصل لهذه الأنواع مناسبة أكثر بالمؤلف والمختلف من
مناسبة المتشابه ولا يحسن القول بل لا يصح بالتركيب من المتشابه و من المؤلف والمختلف
الا بأن يأخذ التركيب حظاً من مناسبة كل منهما لا يكون لهما فيها بينهما و اما تركيب المتشابه
مما ذكره بعض العارفين فجلى كما لا يخفى.

(خاتمة) اى هذه المسائل الآتية خاتمة يختم بها مسائل الكتاب بعون الملك الوهاب
(و من المهم) عند المحدثين معرفة طبقات الرواة و نادرته الأمن من تداخل المشبهين بالثنية
و يحتمل الجمع كالمحققين فى اسم و كنية او نحو ذلك كما فى المتفق والمفترق .

(و إمكان الاطلاع على تبين التليس والوقوف على حقيقة المراد من العندة) هل هى محمولة
على السماع اولا (والطبعة) فى اللغة القوم المتشابهون وفى اصطلاحهم (جماعة اشتركوا فى السن)
واو تقریباً كما صرح به السخاوى (و لقاء المشايخ) اى الأخذ عنهم فلما ان يكون شيوخ هذا
شيوخ ذلك او بمائل ويقارب شيوخ شيوخ هذا شيوخ ذلك و ربما اکتفوا بالاشتراك فى السن
وربما يكون احد المشتركين فيه شيخا الآخر (وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين

(١) قلت: فى نسخة المطبوعة للمقدمة: "نرغنا منه" موضع "عرفناه" راجع المقدمة ص ٣٣١ -
لشر النعنعانى.

(٢) راجع الصفحة المذكورة من ذلك الكتاب.

كأنس بن مالك فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبي ﷺ بعد في طبقة العشرة مثلاً ومن حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة وبعد النساء ﷺ في طبقة العشرة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسبق إلى الإسلام أو شهود المشاهد الفاضلة كهدر واحد وبيعة الرضوان (جعلهم طبقات و إلى ذلك جنح أي مال صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي و كتابه اجمع ما جمع في ذلك) أي في ذلك الباب من استيعاب الأصحاب فجعلهم خمس طبقات الأولى الهدريون الثانية من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة وشهدوا أحداً فما بعدها الثالثة من شهد الحديث فما بعدها الرابعة مسلمة الفتح وما بعدها الخامسة الصبيان والأطفال سواء حفظ عنه وهم الأكثر أم لا وجعلهم الحاكم اثنا عشر طبقة من تقدم إسلامهم بمكة كالحلفاء الأربعة ثم أصحاب دار الندوة ثم مهاجرة الحبشة ثم أصحاب العقبة الأولى ثم الثانية (وأكثرهم من الأنصار ثم أول المهاجرين الذين لقوه بقبا قيل دخول المدينة ثم أهل بدر ثم المهاجرين بين بدر والحديبية ثم أصحاب بيعة الرضوان ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد رضي الله عنه ثم مسلمة الفتح كعائشة وأبيها ثم الصبيان والأطفال الذين رأوه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كالسائب بن يزيد و أبي الطفيل.

(وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر إليهم باعتبار الأخذ من بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان أيضاً ومن نظر إليهم باعتبار اللقاء) أي من حيث كثرة وقلة واخذهم عن الأقدمين من الصحابة ومن بعدهم (قسمهم إلى الطبقات كما فعل ابن سعد) حيث جعلهم ثلاث طبقات. وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمسة عشر طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ومن لقي عبد الله بن أوفى من أهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة والطبقة الأولى من روى عن العشرة المبشرة بالساعة منهم ولكل منهما أي من الناظرين أو الناظرين وجه.

(ومن المهم أيضاً معرفة (مواليدهم) جمع مولد أو ميلاد كما تقدم في بحث السقط الواضح (ووفياتهم) بفتح الواو والفاء والياء مخففات كما تقدم في البحث المذكور وهي وما قبله فردان من التاريخ إذ حقيقة الإعلام بالوقت الذي ضبط به الوفيات والمواليد (لأن معرفتها يحصل الآن من دعوى المدعى للقاء بعضهم) أي بعض الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (وهو في نفس

الأمر ليس كذلك) وقد ادعى قوم الرواية على قوم فنظر المحققون في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية منهم بعد وفاتهم كما تقدم في بحث السقط الواضح (ومن المهم أيضا معرفة بلدانهم) يضم أوله جمع بلد و أوطانهم (و تواترته الأولى من تداخل الاسمين إذا انفقا) لكن اختلفا في النسب وفي نسخة بالنسب مفتحتين و يمكن أن يكون بكسر أوله جمع نسبة و يؤيده ما في نسخة بالنسبة أي نسبتها إلى بلديهما المختلفين.

(و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعدبلا وتجربا) وفي نسخة جرحا (و جهالة لأن الراوى إما أن يعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن أهم ذلك بعد الإطلاع على لفص الجرح معرفة مراتب الجرح لأنهم قد يجرحون) من التفعيل أو ينسبون إلى الجرح وفي نسخة يجرحون (سيكون الجيم وفتح الراء) الشخص بما يستلزم رد حديثه) بل يستلزم رد بعضه أو لا يستلزم شيئا من ذلك (وقد بينا أسباب ذلك) أي الجرح (فيها مضى وحصرناها أي الأسباب) في عشرة و تقدم شرحها مفصلا أو الغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وللجرح مراتب ستة (١) على ما ذكر السخاوى في شرح الألفية (أسوءها الوصف بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بأفعل كاذب الناس و كذا قولهم إليه المنتهى في الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك) كجميع الكذب ومعدنه فهذه المرتبة الأولى (ثم) يليها المرتبة الثانية وهو قولهم (دجال أو وضاع أو كذاب لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها) كذا بضع و يكذب فإنهما دالتان على ملازمة الوضع والكذب ثم يليها المرتبة الثالثة وهي فلان يسرق الحديث لأنها كما قال الذهبي أهون من وضعه واختلافه في الإثم إذ سرقة الحديث أن يكون محدث بنفرد بحديث فيجىء السارق ويدعى أنه سمعه من شيخ ذاك المحدث قال السخاوى قلت أو يكون الحديث عرف راوى فبضيمه راوى غيره ممن شاركه في سببه انتهى و فلان يتهم بالكذب أو بالوضع و ساقط و هالك و ذاهب الحديث و متروك و متروك الحديث و تركوه ولا يعتبر به ولا يعتبر بحديثه وليس بالثقة وليس بثقة أو غير ثقة ولا مأمون ونحو ذلك ثم يليها الرابعة وهي فلان رد حديثه و ردوا حديثه و مردود الحديث و ضيمه و ضيمه و ضيمه واه بكرة وقد طرحوا حديثه و أرم به و مطرح و مطروح الحديث و فلان لا يكتب حديثه أي

(١) قلت: في شرح الألفية للناظم مراتب الفاظ التجريح على خمس مراتب وجعلها ابن أبي حاتم و تبعه ابن الصلاح أربع مراتب ويقول السخاوى: وهي أيضا ست الخ. راجع شرحه ص ١٦٠ طبع الحجر. أبو سعيد السندي.

لا احتياجا ولا اعتيادا ولا يحل كتب حديثه ولا يحل الرواية عنه وليس بشيء ولا شيء وفلان لا يسارى فلسافا ولا يساوى شيئا ونحو ذلك وما ادرج في هذه المرتبة ليس بشيء هو المعتمد وان قال ابن القطان ان ابن معين اذا قال في الراوى ليس بشيء السام يريده انه لم يرو حديثا كثيرا ثم تلى هذه مرتبة خامسة وهى فلان ضعيف ومنكر الحديث او حديثه منكرو له ما ينكر او مناكبر او مضطرب بالحديث او واهٍ وضعفه ولا يحتاج به ثم بلى هذه مرتبة سادسة وهى فلان فيه مقال او ادنى مقال او فلان ضعيف وفيه ضعف و ينكر بمعنى مرة و يعرف اخرى و ليس بذلك و ليس بالمتين و بالقوى و ليس بحجة او ليس بعمدة او ليس بمامون او ليس من اهل العباد ونحوه ليس من همال المجامل و ليس من حيالات المحامل والخمار البعير وكذلك لا يقنع بحديثه او ليس بالمرضى و ليس بمحمدونه و ليس بالحافظ او غيره اوثق منه وفي حديثه شيء و مجهول وفيه جهالة ولا ادرى ما هو او للضعف ما هو يعنى ليس بعيد عن الضعف و طعنوا فيه و مطمون وفيه و فلان و نكوه بنون و زاي طعنوا فيه و فلان سيء الحفظ و لين الحديث و فقه لين. قال الدارقطني اذا قلنا فلان لين لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشيء لا يسقط به عن العدالة و فلان تكلموا فيه و نحو ذلك وكذا سكتوا عنه وفيه نظر من غير البخارى و اما البخارى فهما داخلان عنده في المرتبة الرابعة لانه لورعه قيل ان يحكم بكذبه الراوى و هلاكه ونحوهما بل قال ابن كثير الهما ادنى المنازل عند البخارى و اوردهما.

والحكم في المراتب الأربع اله لا يحتاج بواحد من اهلها ولا بسببشده ولا يعتبر به و في المرتبتين الأخيرتين ان يخرج حديث اهلها للاعتبار هكذا قال السخاوى في شرح الألفية. ولا يخفى ان قوله او ليس بثقة او غير ثقة ولا مامون في المرتبة الرابعة مناف بظاهره لعله ليس بمامون في المرتبة السادسة اللهم الا ان يكون المراد ان لفظة لا مامون مع ليس بثقة او غير ثقة من المرتبة الرابعة و وحده من المرتبة السادسة فعلى هذا فليس بثقة معرفا وليس بثقة منكرا فرق اذ عد في الألفية ليس بالثقة معرفا بلا عطف ولا مامون عليه من المرتبة الرابعة والمصنف اشار الى المرتبتين الأولتين كما تقدم ثم قال اشارة الى المرتبة السادسة بقوله (وأسهلها) اى الألفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان) على ما فى نسخة (لين و سيء الحفظ او فيه ادنى مقال ثم) اشار الى ما بين الأولين والسادس من المراتب بقوله و بين اسوء الجرح و اسهله مراتب لا يخفى فتوهم متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او

ليس بقوى أو فيه مقال) جعل قولهم منكر الحديث الهدى في الجرح من قولهم ضعف الذي هو من المرتبة الخامسة وبها يوهم بأن منكر الحديث من المراتب التي لا يخرج حديثها للاعتبار و قال السخاوي في شرح الألفية بعد ما ذكر أن منكر الحديث من المرتبة الخامسة وأن حكم المرتبةين الأخيرتين أن يخرج حديثهما للاعتبار لكن قال السخاوي كل من قلت فيه منكر الحديث لا يخرج به وفي لفظ لا تجل الرواية عنه و صنيع شبيخنا يشعر بالمشي عليه حيث قال فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوى أو فيه مقال ولكن يساعد كونها من التي بعدها قول الشارح في تخريبه الأكبر للإحياء وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري مع الميزان قولهم منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة و بعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث انتهى كلام السخاوي (١) ثم أن العراقي في شرح الألفية جعل مراتب الجرح خمسة و جعل المرتبتين الأولىين مرتبة واحدة ثم كون له ما ينكر أو مناكير مقتضيا لترك رواية الراوي إلا استشهادا محل توقف بل الراجح خلافه قال السخاوي في شرح الألفية أن ابن دقيق العيد قال في شرح الإلهام قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرد ترك روايته جملي تكثر المناكير في روايته و ينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به في ترك حديثه والعهارة الأخرى لا تقتضي الديمومة كمن وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي روى أحاديث مناكيرة وهو ممن اتفق عليه الشهابان وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنهات انتهى (٢).

ولا يخفى أن هذه عبارتي الإلهام لابن دقيق العيد والميزان للذهبي نوع منافاة ومما يؤيده ما قلنا أن قولهم منكر أو مناكير ليس مقتضيا لترك الرواية ما في تنزيه الشريعة لابن العراقي حديث من اتخذ ديبكا أبيض في داره لم يقر به الشيطان ولا السحرة ابن الجوزي من طريق حديث أنس وفيه يحيى بن عتبة تعقب أن الحافظ بن حجر قال لم يهين لي الحكم على هذا المتن بالوضع فإن رشيد بن سعيد ووالد علي بن المديني ضميمان ولكن لم يبلغ أسماهما إلى أن يحكم على حديثهما بالوضع ، و عبد الله بن صالح صدوق في نفسه إلا أن في حديثه مناكير . قلنا وقال الذهبي في الميزان روى عنه البخاري في الصحيح إلا أنه بدلس فهو قول نعم ثنا عبد الله ولا ينسبه

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوي طبع الحجر ص ١٦٢

(٢) راجع شرح الألفية للحافظ السخاوي ص ١٦٢

وهو هو. وبالجملة ما هو بدون لعيم بن حماد ولا إسماعيل بن أويس ولا سويد بن سعيد وحديثهم في الصحيحين ولكل منهم مناكبر يغتفر في كثرة من روى انتهى فقد حكم بقبول رواية عهد الله بن صالح مع قول المصنف فيه أن في حديثه مناكبر إلا أن كلمة ولكل منهم مناكبر يغتفر في كثرة من روى. قد يتوهم منه أن قولهم له مناكبر السأ لا يضر قبول الرواية إذا كان روايات من طعنك به كثيرة ويؤيده ما ذكرنا أن الوهم والنعارة الحديث متشارك في كونهما من أسباب الطعن وأن كان الوهم أخف من النعارة كما أن قولنا له مناكبر يدل على وقوع الأحاديث المنكرة منه كذلك قولنا له أوهام يدل على وقوع الأوهام منه ولا دلالة للفظين على الاعتبار بالنعارة الحديث والوهم فالوكان الأول من الفاظ الجرح لكان الثاني أيضاً كذلك مع أنه قال في تقريب التهذيب له أوهام في مثل حماد بن أبي سليمان وأمثلة ممن لم يختلف أحد يعتمد به في قبول رويته. ثم ذكر السخاوي في شرح الألفية ومما يله عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المذكين وخارجها فقد بقولون فلان ثقة أو ضعيف ولا يريدون به أنه ممن يحتاج بحديثه ولا ممن يرد والسأ ذلك بالنسبة لسأ قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه وبقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان (١) فيقال فلان ثقة يريد أنه ليس من لمط ما قرن به فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط وأمثلة ذلك كثيرة لا تطول المذكور ومنها قال عثمان الدارمي سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما فقال ليس به بأس قلت هو أحب إليكم أو سعيد المقبري قال سعيد أوثق والعلاء ضعيف فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل قوله أنه لا بأس به والسأ أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر فينبغي لهذا حكايه أقوال الجرح والتعديل انصهما ليهين ما لعله خفي منها على (٢) كثير من الناس وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن خلف المعجمة أنه منكر الحديث وفي مواضع آخر أنه متروك (٣) وثالثهما عدم تفرقه بين اللفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة انتهى (٤)

(١) قلت: قد جاء في شرحه لفظ فلان ثلاث مرات. والله أعلم.

(٢) ليس في الأصل منها. وقد ذكره في شرح السخاوي المنقول عنه.

(٣) ليس في الأصل لفظ "أنه" في شرح السخاوي موجود.

(٤) راجع فتح المغني للمحافظ السخاوي ص ١٦٣ طبع الحجر.

(ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل) وهي ستة على ما ذكره السخاوي في شرح الألفية واربع على ما ذكره العراقي في الألفية (١) (وارفعها) أي ارفع مراتبها (الوصف أيضا) أي كما سبق في الجرح بما بدلى على المبالغة و اصرح ذلك وهي المرتبة الأولى (التفسير بالفعل كأولئك الناس أو اليك الناس أو إليه المنتهى في الثبوت) وهل يلحق بها مثل قول الشافعي في ابن مهدي لا اعرف نظيره في الدلها محتمل ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند بعضهم قوله (٢) فلان لا يسأل عن مثله وهو ذلك (ثم) يليها المرتبة الثالثة وهي مرتبة الأولى عند الذهبي في مقدمة ميزانه ونحوه العراقي في الألفية ولم يذكر المرتبتين المتقدمتين على هذه المرتبة وهي (ما تأكد بصفة) من الصفات الدالة على التعديل أي التوثيق فإن الدلالة على مجرد العدالة دون الضبط غير كاف وذلك بأن تكرر بعينه (أو صفتين) أي متغايرتين فالأول (كثرة ثقة) أم الحمل للمبالغة كرجل عدل أو يحذف مضاف أي ذو ثقة والثقة العدل الضابط (أو ثبت) ثبت قال السخاوي يسكرون الموحدة الدائم القلب واللسان والكتاب والحجة واما بالفتح فما يشك فيه الحديث مسموّه مع أسماء المشاركين له فيه لأنه كالحجة عند الشخص بمسماؤه وسماع غيره (٣) والثاني مثاله ما ذكره بقوله (أو ثقة حافظ) أو ثقة ثبت وعكسه أو ثبت حجة وما ذكره المصنف بقوله أو عدل ضابط هل هو من هذا القبيل والمرتبة الرابعة التي سبقت ظاهر كلام المصنف الأول و عليه حمل السخاوي كلام المصنف ومقتضى النظر الثاني اذ ليس في عدل ضابط بحسب مقتضى اللفظ ما يدل على أكثر من ثقة ويمكن حمل كلام المصنف على هذا بأن يكون قوله ثم ما تأكد بصفة أو صفتين إشارة إلى المرتبة الثالثة وقسم من الرامة أو نحو ذلك) والخاص أن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الحالي منه وعلى هذا فما زاد فيه على مرتبتين مثلا يكون أعلى منها كنقول ابن سعد في شهبة ثقة مأمون ثم حجة صاحب حديثه. قال السخاوي وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عينة حدثنا عمرو بن دينار وكان

(١) حيث يقول: مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات ثم ذكر في التفصيل أربع طبقات. راجع شرح الألفية للحافظ العراقي المجلد ٣ ص ٢٤ ج ٢ الطبعة الأولى. و يقول الحافظ السخاوي: تحت عنوان مراتب التعديل. وهي ست وقد استلحقها الخ. راجع شرحه ص ١٥٩ طبع الهند القديم. أبو سعيد.

(٢) قلت: كل هذا من عبارة شرح السخاوي. وفيه «قولهم» مكان «قوله».

(٣) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوي ص ١٤ طبع الجوز. وفيه «لسماء» باللام مكان «الباء» والله اعلم.

ثقة ثقة تسع مرات و كأنه سكت لا نقطاع نفسه انتهى (١) ثم يليها المرتبة الرابعة وهي ما افردت بصفة تدل على التوثيق كثرة أو ثبت أو كأنه مصحف أو مقنن أو حجة أو امام أو نصبة ما يدل على الضبط (كضابط و حافظ الى العدل فإن مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في الاحتجاج بحديثه مفردا و الظاهر ان مجرد الوصف بالإتقان مثل الوصف بالضبط اذ هما متقاربان لا يزيد الإتقان على الضبط سوى اشعاره بمزيد الضبط و صنيع ابن ابي حاتم يشعر به فانه قال اذا قول الواحد انه ثقة او مقنن ثبت فهو ممن يحنج بحديثه حيث اردف المتقن بثبت المقنن للعدالة بدون او التي عبر بها في غيره انتهى. (٢)

ثم ان الحجة اقوى من الثقة كما يقتضيه كلام ابي داود و ذلك ان الآجری سأنه حق سليمان بن هبة شرحبيل فقال ثقة بخطي كما بخطي الناس. قال الآجری قلت هو حجة قال الحجة احمد بن حنبل وكذا قال عثمان بن ابي شعبة في احمد بن عبد الله بن بونس ثقة وليس بحجة وقال ابن معين في محمد بن اسحاق ثقة وليس بحجة و لم يابى اودق و ليس بحجة و كان لهذه النكتة قدمها الخطيب حيث قال ارفع العبارات ان يقال حجة او ثقة (٣). ثم يليها المرتبة الخامسة وهي قولهم ليس به هاس او لا هاس به عند غير ابن معين فان ابن معين قال من اقول فيه لا هاس به ثقة و غير عبد الرحمن بن ابراهيم رحيم فان اباذر الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن ما تقول في علي ابن حوشب الفراءى قال لا هاس به قال قلت ولم لا تقول ثقة قال قد قلت لك انه ثقة و قولهم صدوق او مأمون او محيار او خيار الخلق (و يليها مرتبة سادسة) وهي محلها الصدوق و روى الناس عنه او يروى عنه او الى الصدوق ما هو بمعنى ليس به عيب من الصدوق و كذا شيخ وسط او وسط بدون شيخ او شيخ فقط و صالح الحديث و يعتبر به و يكتب حديثه و مقارب الحديث بكسر الراء اى حديثه مقارب الحديث غيره من الثقات و مقاربه يفتح الراى اى حديثه يقاربه حديث غيره أو جيد الحديث أو حسنه أو قرب حديثه أو صويله أو صدوق ان شاء الله تعالى و ارجو ان ليس به هاس ان المصنف اشار الى المراتبة الاولى والثالثة بل نوع من الرابعة بها تقدم و الى المراتبة السادسة بقوله (و لدناها) اى ادنى مراتب التعديل (ما اشع

(١) راجع شرح السخاوي ص ١٥٤ طبع الحجر.

(٢) قلت: هذه من عبارة الحافظ السخاوي في شرح الالفية. راجع شرحه ص ١٥٤ طبع الحجر.

(٣) قلت: كل هذا من قوله ثم ان الحجة اقوى الخ الي هنا من عبارة شرح الالفية للحافظ السخاوي.

اجع شرحه ص ١٥٤ طبع الحجر.

بالقرب) أو بكوله قريبا (من أصل الفخريج) وفي نسخة من أهل التخريج والظاهر أنه تصحيف
 فإن الأشباه تعين بأصلها (كشيوخ و بروي حديثه و يعتبر به ونحو ذلك) من العبارات
 المذكورة في المرتبة السادسة ثم أشار إلى المرتبة الرابعة والخامسة بقوله و بين (ذلك مراتب
 لا يخطئ لم أن الحكم في أهل هذه المراتب الإجماع الأولى منها و أما التي بعدها
 فإنه لا يحتاج بأحد من أهلها لكون الفاظها لا تشعر بحد شرطية الضبط بل يكتب حديثه و يعتبر
 قال ابن الصلاح و أن لم يتوقف للنظر المعرف يكون ذلك المحدث في نفسه ضابطا مطلقا
 واحدنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تبين
 في بيان طريقة الاعتبار في محله ثم أن السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها وفي
 بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار و ضبطهم لوضوح أمرهم فهم. قال السخاوي و إلى هذا
 أشار الذهبي بقوله أن قولهم له و حجة و إمام و ثقة و مؤلف من عبارات التعديل التي لا نزاع
 فيها و أما صدوق و ما بعده يعني من أهل هاتين المرتبتين الأخيرتين فمختلف فيها و أبي الحافظ
 هل هي وثيقة أو لا و بكل حال فهي منخفضة عن كمال مرتبة الوثائق و مرتفعة عن رتب
 التخريج انتهى. (١)

و هذه أي المسائل الآتية بعد ذلك وهي قول التزكية من عارف بأسبابها إلى آخره
 أحكام تتعلق بذلك) أي بما ذكر من مسائل الجرح والتعديل و أنواعها (ذكرتها هنا لتكملة
 الفائدة فأقول نقول) بالذكي و الثالث وفي نسخة صحيحة و يقبل (التزكية) من عارف بأسبابها
 لا من غير عارف) تصحيح بما علم فحسنا ليرتبط به قوله لا يركى بمجرد ما يظهر له ابتداء
 من غير ممارسة و اختيار و كذا الحكم في التخريج كما صرح به (ولو كانت التزكية صادرة
 عن ذلك واحد على الأصح) ولو كان امرأة أو عبداً و إن اختلف فيها (٢) (لخلافاً لمن شرط
 أنها لا تقبل إلا من الذين اتفقوا لها بالشهادة) أي بالتزكية في الشهادة كما في كلام ابن الصلاح
 وغيره كذا قال بعض المحققين (٣) و يدل عليه قوله في الأصح أيضاً إذا اختلف في الشهادة و أما

(١) قلت: من قوله: ثم أن الحكم في أهل هذه المراتب الإجماع الأولى منها و أما التي بعدها
 العائظ ابن صلاح نقلها العائظ السخاوي. راجع شرحه ص ١٠٩ طبع الخيرة أبو سعيد السندي.

(٢) تنبغي القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل تعديل النساء لا في الرواية
 وفي الشهادة، واختار القاضي أنه يقبل تزكية المرأة مطلقاً في الرواية والشهادة. راجع شرح النخبة
 للشيخ علي القاري، الطبعة الأولى ص ٢٣٦

(٣) المراد منه الشيخ علي القاري. راجع شرحه ص ٢٣٦

التزكية في الشهادة فالأصح فيها ان معدل الشهادة يجب ان يكون اثنين كما ذكره المصنف و قال بعضهم يكفي معدل واحد. قال بعض المحققين ونقل عن أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله الاكتفاء بالواحد في التزكية في الشهادة وكذا في الرواية التي (١) وهو المسمى به عند علمائنا الحنفية كما في كتب الفتاوى.

(و الفرق ان التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدل والشهادة تقع) من الشاهد عند الحاكم و تزكية الشاهد في معنى الشاهد على زكاته فلا بد من العدد (فافترقا واو قيل يفصل) بالتخفيف والتشديد اى يفرق و يميز (بين ما اذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المزمكى الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها) وفي نسخة منخرجا بصيغة اسم الفاعل من باب التفعيل من الخروج قال بعض المحققين (٢) والظاهر انه تصحيف و في تصحيحه تكلف (لانه) اى التزكية وذكر لأنها بمعنى التعديل (ان كان) التقسيم (الأول) و هو المستند الى الاجتهاد (فلا يشترط العدد) لانه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم حيث يحكم بالاجتهاده ورايه لا ينقله عن احد (٣) و ان كان الثانى و هو المستند الى النقل (فيجربى فيه الخلاف و يتهين بما ذكرنا انه) اى الثانى (ايضا لا يشترط العدد فيه) ان عدم الاشتراط فى الثانى لا الأول على الأصح (لأن اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا فيما تفرع عنه) اى ما يترتب عليه من التزكية بمعنى لا يشترط العدد فى قول الخبر فلم يشترط فى جرح و تعديله بخلاف الشهادة والله اعلم.

قال بعض المحققين (٤) و يفهم من قوله و تبين الخ ان قوله لكان متجها ليس بمرضى عنده بل المرضى عنده ان الواحد يكفي فى الاجتهاد والنقل والله اعلم انتهى (٥) اقول لا منافاة بين قوله لكان متجها و بين قوله و تبين الى آخره اذ مقتضى الأول الاختلاف فى النقل و مقتضى الثانى الاكتفاء بالواحد على الأصح ولا مخالفة بينهما.

(و ينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من الرط فيه فجرح اما من مفعول المصدر المضاف إليه و يجرح فاعل لا فرط و فيه عائد للموصول او من فاعل

(١) المراد منه الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٣٦

(٢) المراد منه الشيخ علي القارى. راجع شرحه ص ٢٣٦

(٣) قلت: كل هذا اوردته الشارح القارى ايضا وهذه عبارته. ابو سعيد السبكي.

(٤) المراد منه الشارح القارى راجع شرحه ص ٢٣٤

(٥) قلت: الى هنا كل هذا من عبارة الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٣٤

للمصدر و فجرح من وضع الظاهر بوضع الفاعل المستتر في الفرط العايد الى من وفيه عائد الى الراوى المذكور فمعنا (لا يقتضى ردًا لحديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فإطلاق التزكية) من غير توفيق ونحوه والقائم بهذا المنصب العظيم فايز بالثواب الجسيم والمقام الكريم. قال السخاوى رأى رجل عند موت ابن معين النبي ﷺ واصحابه مجتمعين فسألهم عن سبب اجتماعهم فقال النبي ﷺ حدثني لأصلي على هذا الرجل فإنه كان يذب الكذب عن حديثي و نودي ابن عمه هذا الذى كان ينهى الكذب عن رسول الله ﷺ. و هو الذى وقع له انه حين لقوا لا إله إلا الله حدث بحديث من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة و قبض روحه حين وصوله لا إله إلا الله و وقع له انه غسل على السرير الذى غسل عليه النبي ﷺ فنهى له ثم نهى.

(قال الذهبي وهو) اى الذى (من اهل الاستقراء التام فى نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة انتهى) ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه (اورد هلهيد* أن ما يتفرع على قول الذهبي انما هو ترك حديث الرجل اذا اجتمع على تركه اثنان لا علم الترك حتى يجمع الجميع على الترك. ولا يخفى انه ابراد قوى لا مدفع له اللهم الا ان يقال المراد انه اذا لم يجمع اثنان على تضعيف ثقة فكان اجتماع الاثنين بمنزلة اجتماع الكل ولهذا قال النسائي الكلام الذى ذكره والا فاجتماع الكل على الترك فى غاية الندرة او يجعل المشار اليه بقوله ولهذا قبول التزكية من واحد على الأصح لا قول الذهبي فعنى التعامل حينئذ ان مقتضى قول النسائي أنه لو كان الموثق واحدا و كان ما سواه كاهم على ترك الراوى أن لا يترك ايضا لأنه لم يجمع الناس على تركه. فما قاله منى على قبول التزكية من واحد لكن لا يخفى ان المناسب حينئذ تقديم هذا الكلام على قوله و ينهى ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ الخ و كان سبب التأخر أن كلام الذهبي مرتبط بقوله و ينهى و ايضا بمنزلة التعامل لقبول التزكية من واحد إذا كان عارفا بأسبابها فإنه إذا كان قرة المزكين و وصولهم إلى الصواب بالمرتبة التى ذكرها الذهبي تغلب على الظن غلبة تامه يصدق المزي و لو كان واحدا فوسط هذا الكلام للذهبي بين تعامل قبول التزكية من واحد اعنى قوله لأن اصل النقل لا يشترط فيها العدد الخ وقوله ولهذا كان مذهب النسائي الخ حتى لسهه بملاحظة هذا الكلام المتوسط فى تعامل القبول المذكور بمعونة المتوسط. وللشارحين ههنا توجبهان اهد مما ذكرنا رأينا تركها احسن من ذكر.

* هذا الاعتراض قد اورده احد من المحشين كما ذكره الشيخ علي القارى. واحاب عنه ايضا. راجع شرحه ص ٢٣٨ طبع تركيا.

(وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه ان عدل من غير
 ثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيعشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن
 أنه كاذب وان جرحه بغير تحرز) أي بغير احتياط و احتراز عن وقوعه في جرح من ليس مجروحا
 أو معناه بغير تحفظ فإنه يقال تحرز نفسه أي فعله في حرز (أقدم على الطعن من مسلم) يرى
 من ذلك (و اسمه هميسم) أي علامة سوء فإن الميسم بكسر الميم آلة الكي أريد به العلامة
 الحاصلة بها مجازا يبقى عليه حاره اهدأ بحسب الظاهر و ان كان يرد في الحقيقة عند الله تعالى
 (و الا فان تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
 وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثير قديما وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح لذلك)
 أي بمخالفة العقيدة (فقد قدمنا تحقيق الحال برواية المتقدمين والجرح مقدم على التعديل وأطلق
 ذلك جماعة) لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليه المعدل و لأن الجراح مصدق للمعدل فيما
 أخبر به عن ظاهر الحال وهو بخبر عن امر باطن خفي عن الآخر نعم ان عيبي سبها نقاه
 المعدل فإنهما متعارضان (ولكن محله ان صدر مبينا) أي مفسرا بأن يقول وجه ضعفه ان راويه
 فلان متهم بالكذب او هو سبتي الحفظ مثلا كذا قال الهقاعي في حواشي شرح الألفية العراقي
 في التشبهات المذكورة بعد اتمام انواع الضعيف (من عارف بأسبابه لأن ان كان غير مفسر لم يقدح
 في من ثبت عدالته و ان صدرت من غير عارف بالأسباب لم يعتبر ايضا) ههنا مسئلتان
 الأولى اذا اختلف الجرح والتعديل قدم الجرح وقول ان كان المعدلون اكثر عددا قدم التعديل
 وقيل انهما متعارضان فلا يرجح احدهما الا بمرجح. و وجهه ان مع العدل زيادة علم وقوة
 بالكثرة ومع الجراح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن والجمع الممكن و عند علمائنا الحنفية
 ان كان الجرح من اثنين قدم مطلقا والا فالتعديل مقدم عليه ان كان من اثنين فالجرح الثاني
 اكثر الحفاظ على قبول التعديل لا ذكر السبب و عدم قبول الجرح الا بذكر السبب. قال الخطيب
 انه الصواب عندنا وقيل بعكسه وقيل لا يحد سببهما و قال امام الحرمين واختاره تلميذه الغزالي
 والإمام فخرالدين الحق ان يحكم و بقضى بهما اطلقه العالم بأسبابهما .

قال السخاوي في شرح الفية العراقي واختاره القاضي ابو بكر ونقله عن الجمهور فقال
 قال الجمهور من اهل العلم اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجبوا
 ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يقوى به عندنا ترك الكشف عن ذلك اذا كان الجراح

عالمها كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المزكى عدلا وعمى حكاه عنى القاضي ابو بكر الغزالى فى المستصفى لكنه حكى عنه فى المنحول خلافة وما ذكره عنه فى المستصفى هو الذى حكاه صاحب المبحر (١) والآمدى كما رواه عنه الخطيب فى الكفاية باسناده الصحيح واختاره الخطيب ايضا و ذلك انه بعد تقرير القول الأول الذى صوّ به قال على ان نقول ايضا ان كان الذى يرجع اليه فى الجرح عدلا مرضيا فى اعتقاده وفعاله عارفا بصفة العدالة والجرح واسبابها عالميا باختلاف الفقهاء فى احكام ذلك قول قوله بعد جرحه مجملا ولا يسأل عن بهه القهى وقريب منه اعتماد قول الفقيه الموافق بتنجس الماء دون مقبول الرواية غير الفقيه فإنه لا بد من ذكره السبب انتهى كلام السخاوى.

وفى التوضيح وإن كان الجرح من ائمة الحديث فإن كان الطعن مجملا لا يقبل و ان كان مفسرا فإن فسر بما هو جرح شرعا متفق عليه والطاعى من اهل النصيحة لا من اهل العداوة والعصية يكون جرحا والافلا انتهى (٢) والمصنف اختار فى كل من المسئلين القول الأول من الأقوال المذكورة وركب المسئلين بحسب اختياره فحصل منه التقييد بكون الجرح عارفا بالأسباب فظاهر ان من تكلم بلا معرفة لا عبرة به ولذا قال التاج السبكي إنه لا تعديل و لا جرح من العالم فعلم من كلامه ان الجرح إذا لم يكن مفسرا قدم التعديل سواء كان الجرح عالميا بالأسباب أولا.

(فإن خلا المجروح عن التعديل) وفى نسخة عنى تعديل (قبل) الجرح فيه (مجملا غير مبين) السبب اذا صدر من عارف على المختار لأنه اذا لم يكن معه تعديل كان لى غير المعجول و اعمال قول المجرح أولى من اعماله ومال ابن الصلاح لى مثل هذا إلى التوقف) ولا يخفى إن الرد معنيين منى عدم العمل به وهذا متحقق فى القول بالتوقف ايضا كما لا يخفى والظاهر بعدم النسبة الى رسول الله ﷺ ولا يتوقف على هذا الظن إعمال قول الجرح اذ يكفى فى اعماله عدم العمل به ولو قيل ان عدم العلم حاصل بسبب الجهالة بدون الجرح ايضا لإعماله انما

(١) هو كتاب فى اصول الفقه للرازي واختصره سراج الدين محمود بن ابي بكر الارموي المتوفى ٦٥٥ وسماه التحصيل. استمداد المبحر من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبا وهما المستقصى للغزالى والمعتمد لابي الحسين البصرى. راجع كشف الظنون للنجاشي.

(٢) قلت: ذكر فى التوضيح بعد هذا وما ليس بطعن شرعا فمذكور فى اصول البزدوى فان اردت فعليك بالمطالعة فيه. وقلت كانت فى النسخ الخطية للايمان اغلاط ففى النقل فصحتها من التوضيح شرح التنقيح من النسخة الخطية لهذا الكتاب الموجودة فى دار كتبي. ابو سعيد السندى.

يكون الظن المذكور قلنا لا نسلم ان الإهمال بهذا المعنى اولى من الإهمال إذ في الإهمال ظن الكذب بالمسلم من غير تحقق و في الإهمال عدم ذلك الظن فالإهمال اولى .

(تلمية :- قد ذكرنا في مسألة الاختلاف في التعديل والجرح لفظ التغديل ولا يخفى ان المدالة جزء من معنى الثقة فإن الثقة كما سبق العادل الضابط فهل مرادهم بالعادل الثقة فشمول حكم هذه المسئلة ما اذا اختلفت الرواة في الضبط وعدمه اولا محل تأمل ولم ار من صرح به فصل اى هذا البحث الآتى نوع من جنس ما تقدم في الخاتمة مفصول مما قبله لمغايرة ما بينه وبينه او يطول الفصل هن ذكر المهم وهو اظهر والا فاما بعده عطف على ما قبله متنا و شرحاً كما اشار بقوله :-

(فصل :- ومن المهم في هذا الفن معرفة كنى المسمين منى اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن) صفة اخرى (منى ان يأتى فى بعض الروايات مكنياً لئلا يظن انه آخر) حلة لكون معرفتها من المهم . قال بعض المحققين (١) العلم ما يعرف به منى جعل علامة عليه من الاسماء والكنى والألقاب . فالاسم ما وضع علامة على المسمى والكنية ما صدر بأب وام واللقب ما دل على رفعة المسمى او صنعة هذا ما اختاره السيد الشريف واما ما ذكره العلامة الفتازانى فالاسم اعم من اللقب والكنية وهو الذى يوافق قوله الآتى ومعرفة منى اسمه كنية وهو قليل انتهى وسيجىء ما يتعلق به قريباً انشاء الله تعالى والله تعالى اعلم (ومعرفة اسماء المكنيين) اى المشتهرين بالكنية (وهو عكس الذى قبله ومعرفة منى اسمه كنيته) كأبى هلال و أبى حصين يفتح الحاء (وهو قليل) وفي نسخة صحيحة وهم قليل بناء على ان من جمع معنى مفرد لفظاً وحمل قليل حينئذ اما لكون المرجع مفرداً لفظاً او لكون قليل يستوى فيه المفرد والجمع وان كان قد يقال قليلون (ومعرفة منى اختلاف فى كنيته وهم كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن جريج وله كنيستان ابو الوليد و ابو خالد او كثرت فعونه والقاه) عطف الألقاب للمنوعات تفسيري او من قبل عطف الخاص على العام (ومعرفة منى وافقت كنيته اسم ابيه) فيما اضيف اليه الاب ونحوه (كأبى اسحاق ابراهيم بن اسحق المدنى احد اتباع التابعين وفائدة معرفته انفى الغلط عن نسبة الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحاق فنسب) بصيغة المجهول والنائب مناب الفاعل عائد الى منى (الى النصيحة وان الصواب اخبرنا ابراهيم بن اسحق او بالمعكس كما اسحق بن ابى اسحق السبيعي) يفتح السين المهملة وكسر الواو حدة بعدها تحنية

فعبث مهمة منسوب الى قبيلة من اليمن سكفوا الكوفة (او وافقت كنيته كنية زوجته) فيها اضيف اليه الاب والام (كأبي ابوب الأنصاري و ام ابوب صحابيان مشهوران او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالرابع بن انس عن انس هكذا بان في الروايات فبظن) بصيغة المجهول (انه روى عن ابيه كما في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد (١) وهو ابره) اي يظن ان انسا ابره كما ان سعدا ابو عامر في الصحيح (وليس انس شيخ الرابع والده) فالنس في المثال المذكور ليس كسعد في الصحيح (بل ابره بكري) منسوب الى بكر بن وائل (وشيخه انصاري وهو) اي شيخه (انس بن مالك الانصاري المشهور وليس الرابع المذكور من اولاده ومعرفة من نسب الى غير ابيه) اي اجنبي بسبب (كالمقداد) بكسر المهم (بن الأسود نسب الى الأسود بن) يغوث (الزهري لكونه متبناه والبا هو المقداد بن عمرو) او نسب الى امه كبن علية (يضم مهمة وفتح لام وتشديده) وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم) بكسر اوله وسكون القاف وفتح المهمة (احد الثقات وعلية اسم امه اشتهر بها و كان) مع الاشتهار المستلزم لذكره (يحب ان لا يقال) وفي نسخة لا يجب ان يقال له ابن علية لأن ذكر الأم مكروه عادة او لخوف الاشتباه (ولهذا كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له ابن علية) والمراد بالاسم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة فشم من نسب الى جدته كوعلى بن منة يضم ميم وسكون تحتية مثناة مفتوحة (او نسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالخداء ظاهره انه منسوب الى صناعتها) اي صناعة الخداء بالكسر وهو النعل و رجوع الضمير اليه لأنه مفهوم من الخداء وتأنث الضمير بتاويل الصفة او لأن النعل مؤنث سماعي (او يبعثها وليس كذلك والبا كان يجالسهم فلنسب اليهم وكسايهم النيمي) بفتح الفوقية وسكون التحتية وهو الذي قال النبي ﷺ في النرم وقد سئل من السواد الأعظم مشيرا اليه انه السواد الأعظم (لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى جدته) كأبي عبيدة بن الجراح فإنه عامر بن عبدالله بن الجراح (فلا يؤمن التماسه بمن وافق اسمه) اسم المنسوب (٢) ففعلول وافق محذوف (واسم ابيه) اي اسم ابي الموافق اسم الجد المذكور كمحمد بن السائب بن بشر (٣) و ينسب الى جدته محمد بن بشر . ومما ينبغي ان يعلم ان ابن الصلاح والثوري جعلان نسب الى غير ابيه اقسامًا اربعة من نسب الى اجنبي و الى امه و الى جدته و الى جده والمصنف جعله قسمًا

(١) يعني ابن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه . وقوله وهو ابره اي سعد ابره اي ابو عامر .

(٢) في نسخة المخدم : اسم المفعول .

(٣) في نسخة المخدم بشير في كلا الموضعين .

واحدا وهو القسم الأول من الأقسام الأربعة وجعل القسم الثاني من نسب إلى أمه وأراد به ما يشمل القسم الثالث وجعل القسم الرابع وهو من نسب إلى جده داخل فيمن نسب إلى غير ما سبق إلى الفهم فإنه منسوب إلى أبيه بواسطة إلا أن هذا النسبة لا تسبق إلى الفهم فأول القسم الثالث ميملا في كلام المصنف كما ظني بعض العارفين (و) معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه و جده كالحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب (أي مع اسم الجد واسم أبيه وقد وقع في بعض النسخ هكذا صريحا مع اسم الجد واسم أبيه فصاعدا (كأبي اليماني الكندي) بكسر الكاف وسكون النون) وهو (زيد بن الحسين بن زيد بن الحسين) (أو) اتفق (اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعدا كعمران بن عمران الأول يعرف بالقصير والثاني أبو دجاء العطاردي يهضم العين والثالث حصين) يهضم المهملة الأولى وفتح الثانية مصفرا الصحابي وكسليمان بن سليمان بن أحمد بن أبيوب الطبراني والثاني أحمد بن أحمد الواسطي والثالث ابن عهد الرحمن (الدمشقي) بكسر أوله وفتح الميم وكسرها (المعروف بابن بنت شرجيل) يهضم الشين المعجمة وفتح الرأى وسكون الحاء المهملة بعدها موحدة مكسورة ففتحها ساكنة (وقد يقع ذلك) أي اتفاق اسمه واسم أبيه واسم جده (١) (لراوي وشيخه معا كأبي العلاء) يفتح المهملة (الهمداني) قال المصنف رحمه الله هو بتحريك الميم والذال المعجمة نسبة إلى الهلد وتسكونها وإعمال الذال نسبة إلى القبيلة ومع أوله ما في الكتاب نقله القلميذ (العطار مشهور بالرواية عن أبي علي الأصمغاني الحداد وكل منهما اسمه الحسين بن أحمد بن أحمد بن الحسين فافترقا في الكنية والنسبة إلى الهلد والصناعة وصنف فيه) أبو موسى المدني جزءا حائلا ومعرفة (مع اتفق اسم شيخه والراوي عنه) أي عن مع اتفق فيكون اسم الراوي متفقا مع اسم شيخه (وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس عن بظن أن فيه تكرارا وانقلابا فإذا قال مثلا تلميذ مسلم عن مسلم عن البخاري عن مسلم بظن فيه الظان التكرار بأن يكون المراد من المسلمين واحدا والانقلاب باسم آخر باعتبار أن التلميذ كيف يكون شيخا (في أمثلة البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراءديسي) بكسر الفاء ثم راء بعده الف ثم دال مهملة ثم تحوية ساكنة فسين مهملة فهاء النسبة (البصري)

(١) في نسخة المندوم: أي اتفاق الاسم واسم الأب واسم الجد.

يفتح الموحدة و كسرهما (والزاوي عنه مسلم بن الحجاج) يفتح اوله و تشديد الجيم الأولى (القشيري) بالصغير (صاحب الصحيح و كذا وقع ذلك لعبد ابن حميد) بالتصغير (ابصار روى عن مسلم بن ابراهيم و روى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حدثنا بهذه الترجمة) يعنيها (أى بترجمة) عبد بن حميد عن مسلم (ومنها يهيم بن أبي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من أفرانه والراوى عنه هشام بن أبي عبد الله الدستواة فيه يفتح الدال و سكون السين المهملين و يفتح الفوقية ثم واو بعدها الف ممدودة و ياء النسبه) (ومنها ابن جريج بالجيمين مصغرا روى عن هشام و روى عنه هشام فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف الصنعاني يفتح الصاد المهملة و سكون النون الأولى فعين مهملة) (ومنها الحكم) يفتحين ابن عتيبة روى عن ابن أبي ليلى و روى عنه ابن أبي ليلى فالأعلى عبد الرحمن والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور أمثاله كثيرة (ومن المهم في هذا الفن معرفة الاسماء المجردة) أى احوالهم مع قطع النظر عن خصوصيات المذكورة فالدفع ما قال التلميذ ان كان المجرد بالمجردة التى لا تقيد بكونهم ثقات او ضعفا او رجال كتاب مخصوص فلا يظهر معنى قوله فنهم من جمعها بغير قيد انتهى ولو حمل المجردة على المجرد عن الألقاب والكنى اورد ان جميع الأئمة الكتب الآتى خير مخصص لمن لم يكن له لقب أو كنية كما لا يخفى .

(وقد جمعها جماعة من الأئمة فنهم من جمعها بغير قيد) أى بكونها ثقات او ضعاف و إكتاب دون كتاب (كابن سعد في الطبقات و ابن أبي خيثمة) يفتح الخاء المعجمة و سكون التحتية و يفتح المثناة (والبخارى في تاريخها و ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل و منهم افراد الثقات كالعجلي) سكون الجيم (و ابن حبان) بكسر المهملة و تشديد الموحدة (وابن شاهين و منهم من افرد المجروحين كابن عدى و ابن حبان أيضا و منهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال البخارى لأبي لصر الكلاهدى) يفتح اوله (و رجال مسلم لأبي بكر بن منجويه يفتح مهم و سكون لون ثم جيم مضمومة بعدها واو ساكنة فتحتية فقاء ثالث مفتوحة) (و رجالها معا لأبي الفضل بن طاهر و رجال أبي داود لأبي علي الجهاني) يفتح الجيم و تشديد التحتية بعدها الف و لون و ياء نسبه) و كذا رجال الترمذى والنسائى لجماعة من المغاربة و رجال السيرة للصبوحين و أبو داود والترمذى والنسائى و ابن ماجه لعبد الغنى المقدسى) يفتح المهم و سكون القاف و كسر الدال (في كتاب الكمال ثم هذه المزى) نسبه الى ميره بكسر مهم و تشديد الزاى الد

بالشام (في تهذيب الكمال وقد اخصته وزدت عليه اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما يعمل عليه من الزيادة قدر ثلث الأصل و من المهم ايضا معرفة الأسماء المفردة) و هي التي لم يشارك من يسمي شيء منها غيره فيها (وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي) بفتح موحدة و سكون راء و كسر دال مهملة و تحية فجهم فواء نسبة (فذكر الهاء تعذروا عليه بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان بكسر السين احد الضعفاء وهو يظم الصاد المهملة وقد تامل سونا مهملة و سكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كفاء النسبة وهو اسم علم وليس هو فردا) اي شخصا واحدا كما ظنه البردنجي (فلي الجرح والتعديل لابن ابى حاتم صفدي الكوفي واقه ابن معين) بفتح المهم (و فرق بينه وبين الذي قوله فضمنه و في تاريخ العقيل بالتصغير صفدي بن عبدالله يروي عن قتادة قال العقيل حديثه خبر محفوظ انتهى و اظنه هو الذي ذكره ابن ابى حاتم بعلى و وثقه و اما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فلانما هو للاحدث الذي ذكره و ليست الآفة منه ال هي من الراوى عن عنيسة بن عبدالله الرحمن والله اعلم) .

(و من ذلك سند بفتح المهملة والدون بوزن جعفر وهو مولى زلفاع) بكسر زاي و سكون لون فوحدة (الجذامى) يظم الجهم (له صحبة و رواية والمشهور انه يكنى) بصيغة المجهول مشددا و مخففا (ابا عبدالله وهو اسم فرد لم يقسم به غيره فيها لعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن مندة سندرا ابو الاسود روى له حديثا و تعقب) انه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع) بفتح الراى و كسر الموحدة (الجيزى) بكسر الجيم و سكون التحية بعدها زاي منسوب الى جيزة موضع معروف بمصر (في تاريخ الصحابة الذي نزلوا مصر في ترجمته سندرا مولى زلفاع وقد حررت ذلك في كتاب الصحابة و كذا معرفة الكنى المجردة) المفردة كالى العبدي بالتصغير والتثنية و اسمه معوية بن سبرة يظم المهملة وفتح الموحدة والراء لم يشارك فيها غيره (والألقاب و هي) اي الألقاب (نارة تكون بالفظ الاسم) كسفيانة على وزن مدينة مولى رسول الله ﷺ لقب بذلك لكثرة ما حملة في بعض الغزوات من سيف و ترس و غيرهما مما يعجز رفقة عن حملة (ونارة بالفظ الكلمة) كالى بطن . قال (١) بعض المحققين :- وفيه ان كلا من الاسم والكنية واللقب قسم لآخر و تقدم جوابه انتهى .

(١) المراد منه الشارح القاري راجع شرحه ص ٢٤٩ طبع تركيا

اقول الذى تقدم هو بيان الاختلاف بين التفاضل والسيد الشريف وان الاسم على ما ذهب اليه التفاضل اعم من اللقب والكنية وقول المصنف ومن اسمه كنية مبنى على ما ذهب اليه التفاضل ولا يخلى ان مقتضاه المباشرة بين الثلاثة عند السيد الشريف وبين اللقب والكنية عند التفاضل فالاعتراض ههنا على وفق التفاضل انما يندفع من قوله وهى تارة تكون بالفظ الاسم ولا يندفع من قوله وهى تارة تكون بالفظ الكنية فالجواب ان التعريف المذكور فوهما سبق للاسم واللقب والكنية لا يقتضى المباشرة بين الثلاثة بل بينهما عموم وخصوص من وجه فإن الاسم ما وضع علامة على المسمى سواء كان مصدرا بالآب والأم او دالا على رتبة المسمى او صنعة او لا والكنية ما صدر بآب وأم كان علامة على المسمى او لا مصدرا بالآب والأم او لا فعلى هذا لا غبار على كلام المصنف فى هذا المقام وفى الساقى وليس كلامه مبنى على ما ذهب اليه التفاضل فقط.

(و تقع) أى الألقاب (مرة بسبب حاجة) أى آفة كالأعمش والأعرج (او حرفة كالبنازر) (و) كذا معرفة (الأنساب) وهى تارة تقع (الى القبائل) جمع قبيلة وهم بنو اب واحد و (هو) فى نسخة وهذا وهو فى نسخة وهى (فى المتقدمين أكثر) وفى بعض النسخ أكثرى (بالنسبة الى المتأخرين) قال المصنف رحمه الله لأن المتقدمين كانوا يعتنون بحفظ انسابهم ولا يسكنون المدن والقرى غالبا بخلاف المتأخرين نقله العلامة (و) تارة (الى الأوطان) جمع وطن وهو محل الإنسان من بلدة او صوبته او سكة (وهذا فى المتأخرين أكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلاد او هجاء) جمع ضيمته وهى المقار (او سكا) جمع سكة وهى اوسع من الزقاق (او محاورة) ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال والأحسن فهمن النقل او يراعى الترتيب فى النسبة فيقال المصرى ثم لدمشقى مثلا ومن كان من اهل قرية من قرى بلدة يجوز ان ينسب إلى القرية فقط او إلى البلد فقط او إلى ناحية ذلك البلدة او إلى اقليمها ويجوز الجمع فبدأ بالعام ثم بالخاص فيقال المصرى الصعيدى المنادى المخصوص مثلا فالخاص قرية والمنية بلدة والصعيد ناحية المنية لم يحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة من الأول ويجوز العكس اذا المقصود التمييز وهو حاصل وكذا فى النسب الى القبائل يبدأ بالعام ثم بالخاص فيقال القرشى الهاشمى ويقع تارة (الى الصنائع) قال بعض المحققين (١) الصناعة بالفتح اخص من

(١) المراد منه الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ٢٥١ طبع تركيا.

الحرفة لأن الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة كذا قيل واما بالكسر فهو بمعنى الاصطلاح القاشى عن الصفة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية (كالخياط) والحرف كالبرزاز بايع الزمى خبر مباشرة فى تحصيل وجوده من الغزل والنسيج (١) (ويقع فيها الاتفاق والاشهاد كالاتماء وقد تقع الاسباب القاه) اى قد يقع القلب بصيغة النسبة كمخالد بن مخاض) يفتح ميم وسكون (القطوانى) يفتح القاف والطاء المهملة (كان كوفيا يلقب بالقطوانى و كان بغضب منها) . (ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اى الألقاب) تفسير لذلك وجعله بعض المحققين (٢) تفسير الأسباب حيث قال يعنى اسباب الألقاب انتهى كالضال لقب به مغوية بن عبد الكريم لضلاله فى طريق مكة (والنسب) عطف على الألقاب على تقدير كونها تفسيراً لذلك و على ما ذكره بعض المحققين عطف على اسباب ذلك (التى باطنها على خلاف ظاهرها) كمحمد بن السائب العوقى يفتح العين والواو والقاف باهلى نزل فى العوكة بطى من عبد القيس فنسب اليها (ومعرفة الموالى من الأعلى) كالمعنى بالكسر والمخالف بالفتح (والاسفل) كالمعنى بالفتح والمخالف بالكسر (والاسفل بالرقى و بالحنى) بكسر فسكون وهى المعاهدة والمعاهدة على المعاضد والتساعد او بالإسلام كأبى على الحسنى بن عيسى كان نصرانيا واسلم على يد ابن المبارك (٣) (لأن كل ذلك) من كونه اعلى واسفل الى آخره (بطاق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك الا بالتنصيص عليه ومعرفة الإخوة والأخوات وقد صنف فيه القدماء كعلى بن المدينى ومن المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب ويشتركان فى تصحيح النية) قال سقيان الثورى قلت لحبيب ابن أبى ثابت حدثنا قال حتى تجيء النية (والتطهير من اغراض الدايما) من الهال والجاه واتباع الهوى (وتحسين الخلق) وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه مضافا إليه صلى الله عليه وسلم فيناسب صاحبه وطالبه ان يكون موسوما بمكارم الأخلاق ومحاسن الشيم كان فيه ايضا ان لا يقوموا ولا احدهما من مجلس الحديث لقادم فقد قال المزورقى القارى لحديث رسول الله ﷺ اذا قام لأحد كنيت عليه خطيئة ومن آداها جميعا العمل بها ورد من احاديث الفضائل التى ليس فى مذهبها ما يصد عنها و (بنفرد الشيخ بأن يسمع) من الإفعال اى الطالب الحديث (إذا احتسج إليه وجوها) ان تعين عليه واستمعها ان كان ثم مثله وقال

(١) قلت: هذه عين عبارة الشارح القارى. راجع الصفحة المذكورة.

(٢) المراد منه الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٥٢ طبع تركيا.

(٣) كل هذه من عبارة القارى وبعد هذا: فقليل له مولى ابن المبارك. راجع شرحه. الصفحة المذكورة.

بعضهم يستحب للمتصدي إسماع الحديث أن يبلغ أربعين لأنها انتهاء الكهولة وهو حد الاستواء ومذهبي الكمال وليسى رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين. والحق ما اختاره المصنف أنه متى احتجج إلى ما عنده استحب له التصدي لنشره في أي سن كان كذا لك فإنه تصدى له وله ثلث وعشرون سنة وقبل سبع عشرة والشافعي أخذ عنه العلم وهو في سن الحداثة وهو بن العزيز لم يبلغ الأربعين وغيرهم ممن نشروا على ما لا يحصى ولم يبلغوا ذلك ومنهم الكثر التقييد بسن مخصوص القاضي هوأض وابن أبي كرم من السلف فمن بعدهم لم ينته إلى هذا السن لنشر من الحديث ما لا يحصى .

(ولا يحدث قبله فيه أولى منه) خصوصاً عند حضرته (بل يرشد إليه) لأن الدين النصيحة (ولا يترك إسماع أحد له فاسدة) أي لا يمنع من تحديث أحد لكوله غير صحيح النية فإنه يرجى له صحتها بعد. قال بعض السلف طلبنا العلم لغير الله فإني أن يكون الله (١) (وأن يتطهر طهارة كاملة) من غسل أو وضوء أو يتسوك و يتطيب و يشرح لحية و يتوب إليه و يتضرع لديه . ولا يخفى أن التطهير مما يشتركان فيه لا بما ينفرد به الطالب كما صرح به النووي في شرح صحيح مسلم (و يجلس بهوقار و سكون ولا يحدث قائماً ولا معجلاً) يفتح فكسر أي مستعجلاً في تلفظ الحديث بحيث يمنع السامع فهم بعضه فإن كلامه صلى الله عليه وسلم كان فصلاً بل كان أحياناً يكرره ثلاثاً قد روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها لم يكن للنهي ﷺ بسرد الحديث كسر دكم إليها كان يحدث حديثاً لو عده العادة لأحصاه أو المعنى لا يحدث حال كونه مستعجلاً في أمر من أموره فإنه حينئذ يكون مشغول البال فربما يقع خلل في المقال (٢) (ولا في الطريق إلا إذا اضطر إلى ذلك) روى عن مالك رضي الله عنه أنه كان إذا أراد أن يحدث توطأ و جالس على صدر فراشه و تمكن في جالوسه بهوقار و هيبة و حدث فقليل له في ذلك فقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة و كان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم أو يستعجل و قال أحب أن يفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ و روى عنه أنه كان يغتسل و يتجر و يتطيب (و أن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير أو النسيان لمرض أو هرم) يفتححتين أي كبر سن و أن لم يخش التغير والنسيان فيحدث مع المرض و كبر السن فإن أن معين حدث عند

(١) وكتب الشارح القاري بعد هذا: وهذا هو الغالب فسي علم الكتاب والسنة بأن مآلهما و نصيحتهما لصاحبهما أن يحسن حاله و يشتم بالحسن على مآله. راجع شرحه ص ٢٥٥ طبع تركيا.

(٢) كل هذه من عبارة الشارح القاري . راجع شرحه ص ٢٥٥

أزعه وقد حدث بعد السابعة جماعة من الصحابة والتابعين و ان يتخذ مجلسا لإملاء الحديث .
 (فإذا اتخذ مجلس الإملاء يكون له مستمل) من الإملاء وفي نسخة بتشديد اللام من
 الاستمالة فإن الإملاء والإمالة بمعنى واحد والمراد به المبالغ بالحديث عند كثرة الجمع (بفظ غير
 مغفل) و ان تكثر الجمع اتخذ مستملين وليكن المستمل على موضع مرتفع من كرسي أو نحوه
 والافقايها ليهكون الهاء للسامعين و على المستمل ان يستمع لفظ الممل فيؤديه على وجهه من
 غير تغير . و نائدة المستمل الهاء من لم يبلغه لفظ الممل و افهام من بلغه على بعد ولم يفهمه الا
 ان من لم يستمع لفظ المستمل لا ينفى له الرواية عن الممل الا ان يبين الحال (١) كما فعله الامام
 ابو بكر بن خزيمة وغيره من الأئمة و هذا هو الأحوط والا فالذى عليه العمل ان من سمع
 المستمل دون سماع الممل جاز له ان يرويه عن الممل كالمعرض سواء لان المستمل لم يحكم من يقرأ
 على الشيخ و يعرض حديثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ الممل لفظ المستمل كلقارى
 عليه ومع هذا فلهن لمن لم يسمع الا لفظ المستمل ان يقول سمعت فلانا يقول واستحسنوا
 افتتاح المجلس بقراءة القرآن العظيم تبركا فإذا فرغ القارى انصت المستمل اهل المجلس اذا
 احتجج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا جرير استنصت الناس وقد قال الله تعالى لا ترفعوا اصواتكم
 فوق صوت النهى فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت
 رسول الله ﷺ ثم الشيخ يهمل و يدعوا ويقول الحمد لله رب العالمين اكمل الحمد على كل
 حال والصلوة والسلام الايمان الاكملان على سيد المرسلين كما ذكره الذاكرون وكلما غفل
 عن ذكره الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وصاته النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية
 ما ينهى ان يسأله السائلون ويستحب له القاء على شيخه في حاله الرواية عنه بها هو اهله فقد
 نقل ذلك غير واحد من السلف و ينهى ان يسنفتح الشيخ مجلسه و يختمه بتحميد الله والصلوة
 على النبي ﷺ والدعاء بها يليق بالحال و ان يصلى على النبي ﷺ اذا انتهى الى ذكر النهى ﷺ
 و اذا انتهى الى ذكر الصحابة يقول رضى الله تعالى عنهم او رضوان الله عليهم (٢) .

(و يتفرد الطالب بأن يوقر الشيخ) اى معظم من سمع منه الحديث و اخذ منه العلم (و
 لا يضجره) يضم اوله اى لا يوقعه فى الضجر والمالة بأن يطول عليه هل لا يتعدى القدر الذى

(١) اى يبين الحال على وجه ان سماعه لذلك الحديث او لبعض من المستمل كما فعله الامام ابو بكر
 بن خزيمة الخ .

(٢) اقول : أكثر هذا التحقيق ماخوذ من كلام الشارح القاري بتغيير يسير . راجع شرحه طبع تركيا ص ٢٥٠

بشير الشيخ صريحا او كناية (وان يرشد غيره لسا سمعه) فإن كتمانها يلوم عليه صاحبه وقد ورد فيه وعبد شديد من النبي المختار صلى الله عليه وسلم من كتم علما الجمل اعجام من نار ورهبما يقع فيه جهلة الطلبة لظنهم بذلك انهم يتفردون به هن اضرائهم و ليس مما ينبغي ولا ينبغي ايضا ان يمنع الكتب ممن يستعيرها و روى عن مالك رحمته الله قال بركة الحديث اذاة بعضهم بعضا (ولا بدع الاستفادة للحياء) قالت عائشة رضي الله تعالى عنها نعم النساء لساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان تفقهن في دين الله (او تكبر) لان من تكبر على لعمة جرم خيراها وقد ذكر البخاري عن مجاهد رحمته الله لا يتناول العلم مستحيي ولا متكبر (و يكتب) ما سمعه ثامنا) ولا ينتخه فر بما يحتاج الى رواية شيء مما لم يكن فيما انتخه فيندم حيث لم ينفعه الندم (و يعتنى بالنقييد والضبط) فني اعتنى به يرجي له الترقى على اقرانه و يذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه .

(و) من المهم ايضا معرفة (سنن التحمل والاداء) تختلف في سنن التحمل فقال الجمهور اقله خمس سنين (والاصح اعتبار سنن التحمل بالتميز وهو من فهم الخطاب و ود الجواب على وجه الصواب ونحو ذلك قال النووي والعراقي ان فهم الخطاب و رد الجواب كان مميزا لصحيح السماع و ان كان له دون خمس والا فلا يصح سماعه و ان كان ابن خمسين سنة . قال البخاري من السماع التميز كان يعرف الجمرة من الثمرة و يحصل غالبا في خمسة و رها يتخلف بل قد يحصل قبلها (هذا في السماع) دون الحضور للبركة والاجازة (وقد جرت عادة المحدثين بالحضارهم الأطفال في مجالس الحديث و يكتبون لهم انهم حضر و لا يد من اعتبار الرواية بعد الكبر لهم في مثل ذلك (من اجازة السمع للأطفال اجازة خاصة) او عامة لأن رواية الحديث لا تصح بدون السماع والاجازة والاسماع هنا فلا بد من الاجازة ومنع قوم رواية الصبي مطلقا . قال الغزالي وهو خطأ مردود عليهم لأن الحسنين وغيرهما من تحمل حال صباه قبل الداس روايتهم من غير فوق بين ما تحملوه قبل البلوغ و بعده و لذلك كان اهل العلم بحضرون الصبيان في مجالس العلم و يعتقدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ والاصح (في سنن الطالب بنفسه ان يتأهل لذلك) يعني ان المدار في سنن الطالب بنفسه ان يتأهل التأهل و بعد التأهل له كلما اسرع في الطالب فهو اولى و ان قال بعضهم يستحب كتب الحديث في العشرين وقال بعضهم في العشرة وقال بعضهم غير ذلك .

(و يصح تحمل الكافر ايضا اذا رواه بعد اسلامه) مثاله حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالطور و كان جاء في فداء اسارى بدر قبل ان يسلم وكذا الفاسق من باب الاولى اذا رواه بعد توبته و ثبوت عدالته (و اما الاداء فقد تقدم انه

لا اختصاص له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك) وهو مختلف باختلاف الأشخاص. وقال ابن خلداد اذا بالغ الحسبين ولا ينكر عند الأربعين (وتعقب) اى اعترض عليه فى ذلك (بمعنى حدث قبلها كما لك).

(ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث) اختلف الصحابة والتابعون فى كتابة الحديث فذكره ابن عمر و ابن مسعود و زيد بن ثابت و ابو موسى الأشعرى و ابو سعيد الخدرى و آخرون من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن و من كتب عني شيئا غير القرآن فليمححه اخرجته مسلم وجوزة او نعله جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمنهم عمر و على و ابيد الحسن و عهد الله بن عمرو بن العاص و انس و جابر و ابن عباس و ابن عمر رضى الله تعالى عنهم و آخرون من السابقين واللاحقين رضوان الله تعالى عنهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي شاه و روى ابو داود من حديث عهد الله بن عمر و قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه انه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وقد اختلف فى جواب متمسك القول الأول ف قيل ان حديث ابى سعيد منسوخ بأحاديث الاذن والكتابة و كان النهى فى الأول لخوف اختلاطه بالقرآن فلما امكن ذلك اذن فيه و جمع بعضهم بينهما بأن النهى فى حق من وثق بحفظه وخيف انكاله على خطه اذا كتب والاذن فى حق من لا يوثق بحفظه كأبى شاه المذكور و حمل بعضهم النهى على كتابة الحديث مع القرآن فى صحفهم واحدة لأنهم كانوا يسمعون تاول الآية فرأوا كتبوا معه فنحوها عن ذلك لخوف الاشتباه. (١)

وهو (ان يكتبه) اى الحديث (مبيناً) على صيغة المفعول حال من المفعول او حال من الفاعل وكذا قوله (مفسراً) قالوا يستحب (٢) ازالة الخط وتحقيقه دون مشقه وتعليقه والمشتق خفة اليد وارسالها مع تغيير الحروف وعدم اقامة الاسنان والتعاقب هو كما قيل خلط الحروف التى ينبغى تفريقها و اذهب اسنان ما ينبغى اقامة اسنانه (و يشكل) على حد ينصر والشكل تقبيد الاعراب (المشكل) اى المغاير (وله و ينقطه) وهل ينقط ويشكل فى خبر المشكل ايضا او يقتصر فى الشكل على المشكل او ايهما

- (١) اقول: من قوله اختلف الصحابة والتابعون الى قوله هنا لخوف الاشتباه كل هذا من كلام الشارح القارى رحم مع تغيير يسير. راجع شرحه ص ٢٦١ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.
(٢) قلت: من قوله هذا الى قوله "ما ينبغى اقامة اسنانه" من عبارة الشارح القارى بعينها. وذكر هو فى هذا المقام تحقيقاً انيقاً ان كنت تريد التفصيل فراجع ص ٢٦٢ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.

النقط و يقتصر في الشكل على المشكل اقوال. قال ابن دقيق العهد ومن عادة المتقدمين ان يبالغوا في ابضاح المشكل فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطونها حرفا حرفا (و يكتب الساقط في الحاشية اليمنى) لاحتمال ان يطرأ في هبة السطر سقط آخر فيخرج الى جهة اليسار (مادام في السطر) اى سطر الساقط (هبة) من الكتابة بأن يكون بعد الساقط كلمة او اكثر الى آخر السطر (والا) بأن كان الساقط من آخر السطر (ففى اليسرى) و مفهومه انه لا يكتبه بين الأسطر وهذا الحكم ظاهره هام فى الصفحتين ولعله كان دأب المتقدمين ان يجعلوا طرفى الاسطر متساويين فى التوسع واما على المعتاد فى زماننا ان حاشية اليمنى من الصفحة الأولى اوسع على عكس الصفحة الثانية فالحكم على التفصيل. لم اعلم انهم قالوا ان اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فألحق بالحاشية او بين السطور بالحقى بفتح اللام والحاء المهملة معا اخذا من الإلحاق والزيادة قال الجوهري اللحق بالنحر بك شئ بالحق بالأول وقال صاحب المحكم اللحق الشئ الزائد ثم الأولى ان يكتب الساقط صاعدا الى اعلى الورقة من اى جهة كان نازلا الى اسفلها لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الأول الى اسفل لم يجد للساقط الثانى موضعا يقابله فى الحاشية فحالها و يكتب فى انتهاء المالحق صح فقط وقيل يكتب مع صح رجع وفيه تطويل ويكره الخط للدق فى ان الخط علامة فأحسنه الفقه. قال بعضهم ادب ما ينفعك وقت حاجتك اليه اى وقت الكبر وضعف البصر وهذا اذا كان بغير عذر فإن كان بعد كضيق الوقت وقلة الورق الذى يكتب فيه او كان رحالا فى طلب العلم يريد حمل كتبه معه فتكون خفيفة الحمل فلا يكره له ذلك ولا ينبغى ان يصطلح مع نفسه فى كتابته بها لا يفهمه غيره فوقع غيره فى حيرة كفعل من يجمع فى كتابته بين روايات مختلفة ويزم الى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه او حرفين وما اشبه ذلك فإن تبيين فى اول كتابته او آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ومع ذلك فالأولى ان يجتنب الرموز وينبغى ان يجعل بين كل حديثين دائرة بفصل بينهما ويميزه واستحب الخطيب ان يكون ما بينهما خفلا اى بلا علامة وكرهوا فى الكتب فصل اسم مضاف لاسم الله تعالى منه ان كان بعده ما ينافيه نحو عاصى الله ملعون بخلاف نحو سبحانه الله العظيم فلا يكره فصله فى الكتب و ان كان وصله فيه أولى. وكذلك المضاف الى اسم النبى ﷺ و أسماء الصحابة نحو سائب النبى صلى الله عليه وسلم كافر و قاتل الزبير فى النار فلا يكتب المضاف من كل ذلك فى سطر والمضاف اليه فى آخر.

وفي الخلاصة ولا يكتب المضاف في سطر والمضاف اليه في اول الآخر انتهى. وفي المنهل لابن جماعة:- ولا يكتب المضاف في سطر والمضاف اليه في اول الآخر مثل عهد الله وعهد الرحمن فيكره كتابة عهد آخر سطر، واسم الله تعالى واسم الرحمن مع ابن فلان اول الآخر وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك انتهى.

و اذا كتب اسم الله تعالى اتهمه بالتعظيم كعز وجل ونحوه و يحافظ على كتابة الصلوة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما كتبه ولا يسأم من تكراره و ان لم يكن في الأصل. ومن اغفل من ذلك حرم حظا عظيما. ويصلى بلسانه على النبي صلى الله عليه وسلم كما كتبه ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء رضى الله عنهم ورحمهم. ويكره الاختصار على الصلوة دون التسليم وبالعكس. و روى ابن الصلاح عن حمزة الكتاني قال:- كنت اكتب الحديث و اكتفى بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلوة على. قال:- فما كتبت بعد ذلك الا الصلوة مع التسليم. ويكره الرمز بالصلاة بل يكتب ذلك بكامله. ثم انه غلب على كتابة الحديث الاختصار على الرمز في حدثنا واخبرنا و شاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا ثنا او الا او دلا ومن اخبرنا انا وانها. و اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوها حينئذ عند الانتقال من الاسناد ح. وقد جرت العادة بحذف قال بين رجال الاسناد في الخط ولكن يذبح للقارى التلفظ بها ثم التصحيح والتمريض والتطبيب من شان المتقنين فالتصحيح كتابة صح على كلام صحيح رواية و معنى و عرضه للشك او الخلاف والتطبيب. وقد يسمى التمريض ان يمد خط اوله كراس الصاد ولا يصدق بالممدود عليه على ثابت لفظا فاسدا لفظا او معنى او ضعيفا او ناقصا.

(و صفة عرضه) اى و من المهم صفة عرضه (وهو مقابله مع الشيخ المسمع (١) او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا) على الطالب مقابلة كتابه بكتاب للشيخ الذى يرويه عنه مما عا و اجازه او بأصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او يفرع مقابل بأصل السماع مقابلة معتبرة موثوقا بها او يفرع قو بل كذلك على فرع ولو كثر العدد بينهما، اذا لغرض المطالب ان يكون كتابة الطالب مطابقا لأصل مرويه و كتاب شيخه. و قال القاضى حياض مقابلة المسموعة بأصل الشيخ و تعمله لا بد منها.

(١) كذا في الأصل ونسخة المشدود وفي المتن لشرح النخبة هكذا: مقابله بأصل الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه الشيخ. ابو سعيد السندي.

(وصفة سماعه) أى سماع الطالب أو سماع الحديث (أن لا يتشاغل بها بخل به من نسخ أو حديث أو نفاذ) بحيث يمتنع مع الأمور الثلاثة فهم الحديث و اما اذا لم يمتنع فيصح . وذهب الامتياز إلى إسحاق الإسفرائنى و ابراهيم الحزبى وغير واحد من الأئمة إلى منع الصحة مطلقا و ذهب موسى بن هارون الخيال إلى الصحة مطلقا و هو بعيد (و صفة سماعه كذلك) بأن لا يتشاغل بها بخل به من الأمور المذكورة (و ان يكون ذاك) أى الإسماع (من أصله الذى سمع فيه أو من فرع قويل على أصله) وليس له ان يحدث من أصل شيخه الذى لم يستمع أو من نسخة كقمت من نسخة شيخه و او سكنت نفسه اليها لأنه قد يكون فيها زوائد ليست فى نسخة سماعه الا ان يكون له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب أو بسائر مروياته فحينئذ يجوز الرواية اذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة وهذا معنى قوله (فإن أعذر كل منهما) أى كل من الأصل وفرعه المقابل به بأن غاب عنه الكتاب بإعارة أو ضياع أو نحوه (فليجبر بالإجازة لما خالف ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث يبتدى بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل فى الرحلة ما ليس عنده و يكون اعتناؤه بتكثير المسموع أكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و صفة تصنيفه اما على المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة) من غير نظر لصحة و ضعف و مناسبة باب و فصل كمسند الإمام احمد و مسانيد الإمام أبى حنيفة رحمه الله و مسند الإمام الشافعى رحمه الله وغيرهم و ملهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياع المقدسى (فإن شاء رتبته على سوابقهم) أى من سبق من الصحابة فى الإسلام كما فعل احمد فى مسنده (و ان شاء رتبته على حروف المعجم كأن يبدأ بالهمزة وما بعدها على ترتيبها) واجمع ما صنف فيه كذلك المعجم الكبير للطبرانى (وهو اسهل تناولا أو تصنيفا على الأبواب الفقهية) بأن يجعل عنوان الباب حكما من الأحكام كالصحيحين و كتب السنن (أو غيرها) كأن يجعل عنوان الأبواب الحروف كجامع الفصول (بأن يجعل فى كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا أو نفيا والأولى ان يقتصر) فيما ترتب على الأبواب (على ما صح أو حسن) ولذا قدم السنن المردب على الأبواب على المسانيد (فإن جمع الجميع فلهيئ حلة للضعف أو تصنيفه على العلل فيذكر المتن و طريقه و بيان اختلاف لقائه) كما فعل يعقوب بن شيبة فى مسنده وهو غاية فى بابه لكنه لم يكمل ونحوه الدارقطنى و كما فعل ابن حاتم فى علله المبهوة وهى أعلى مرتبة من كثرة الرواية فإن معرفته العلل من الجوامع من أجل

(١) وهو فى مجلد ضخيم مرتب على الأبواب و شرع الحافظ ابن عبد الهادى فى شرحه فاخترته المنية بعد ان كتب منه مجلدا على يسير منه . راجع الرسالة المستطرفة للمكتاني ص ١٢٢

الأنواع علوم الحديث. حتى قال ابن مهدي: لأن أعرف حلة حديث هو عندى أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندى.

(والأحسن أن يرتبها إلى العلل على الأبواب ليسهل تناولها و يجمعها على الأطراف. فيذكر طرف الحديث أى أول معناه الدالة على بقیته و يجمع أسانیده اما مستورها و اما مقتندا بكتب مخصوصة. و من المهم معرفة سبب الحديث) أى باعث وروده (و قد صنف فيه بعض شیوخ القاضى أبى بدلى الفرا) بفتح الفاء و تشدید الراء (الخنطلى وهو (١) أبو حفص العکبرى) بضم المهملة والموحدة و سکون الکاف فیما بينهما (و قد ذکر الشیخ تقي الدين بن دقيق العيد: أن بعض أهل عصره شرع فى جمع ذلك. وكأنه ما رأى تصنيف العکبرى المذكور. و صنفوا فى غالب هذه الأنواع على ما أشرنا إليه غالباً.

وهى (أى هذه الأنواع المذكورة فى هذه الخاتمة نقل محض) بالتوصيف (ظاهر التعريف) لإضافة (مستغنى عنه) (التمثيل) وحصرها متعسر. (فليرجع) لها (مبسرطانها) ليحصل الوقوف على حقائقها. والله الموفق. فى الهادى. لا إله إلا هو عليه توكلت و إليه أنیب. حسبه الله و نعم الوکیل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

تم الكتاب

ملاحظة: قد كان مكتوباً فى آخر نسخة الأصل من جانب الناسخ هكذا:-

وقد وافق تمام رقم هذه النسخة المباركة بين صلواتي الظهر والعصر من نهار الأربعاء لعله خامس أو رابع يوم من شهر جمادى الأولى سنة الف و مائة و ثمانمائة عشر بالمدينة المنورة على صاحبها الفضل الصلاة و ازكى التحية على يد أفقر العباد و أحوجهم إلى عفو-والله الهادى محمد بن جابر خفر الله و لوالديه و لمشائخه و لإخوانه فى الله و لأحبابه و لمنى رقمت هذه النسخة بأمره و لوالديه. متعه الله بالنظر إلى وجهه الكريم فى جنات النعيم آمين يا رب العالمين.



(١) لا يوجد فى نسخة صاحب العلم لفظ "هو".

فهرس المطالب لامان النظر

١	الحمد و التصلية
١	وجد تاليف الكتاب
٢	خطبة الماتن و شرحه
٢	الرد على الشيخ على القارى
٢	الرد على ما ذكره المحقق الدوائى فى شرح هيا كل النور فى تحقيق القيوم
٣	تحقيق السميع و البصير و ذكر التحقيق عن الشارح الوجيه فى تعليقاتى
٣	وجه ايراد لفظ الشهادة فى الخطبة
٤	الرد على الماتن من شيخى العلامة عبيد الله السندى فى جعله الرامهرمزي اول من صنف الخ (تعليقات)
٥	الحاكم كان فيه نوع تشيع
٥	ذكر ابو نعيم الاصفهاني
٥	تحقيق ان البيهقي تلميذ الحاكم اشد تحريا منه (تعليقات)
٥	تعريف المستخرج
٦	تحقيق القارى فى الفرق بين الاستخراج و الاستدراك
٦	ذكر الخطيب البغدادي
٦	قال ابن ماكولا: لم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثل الخطيب
٦	ذكر تحقيق السيوطى فى علم الحديث ناقلا عن الحازمى
٦	حيات القاضي عياض (تعليقات)
٧	السؤال على الماتن من تلميذه ملا قاسم الحنفى و جوابه عن المصنف
٧	شرح المحدث المتأخر فى تحقيق ابن سيد الناس
٧	رسالة ما لا يسع المحدث جهله و ذكر مؤلفها

(ب)

٧	حيات ابن الصلاح
٨	ذكر كتب اصول الحديث
٩	اصلاح ابن صلاح للمغلطاني استدراك له
٩	ابن ابي الدم عارض ابن الصلاح
٩	تحقيق الخبر
٩	تحقيق الخبر عند الفقهاء من فتح المغيبي
٩	حيات ابي القاسم الفوراني (تعليقات)
٩	تحقيق السنة
١٢	تحقيق انيق من الشارح السندي في حل عبارة المتن و الشرح
١٤	شرح الاسناد و الايراد عليه
١٥	تعريف التواتر و التحقيق فيه من الشارح
١٨	دفع ايراد تلميذ الماتن بعدم دخل صفات المخبرين في باب التواتر
١٩	كل متواتر مشهور من غير عكس
٢١	الإشكال على العموم
٢١	خبر الآحاد قد يحصل به العلم بقرائن المنفصلة
٢١	هل يجب اطراد حصول العلم با لمتواتر اولا؟
٢١	الاشكال بأن اليقيني ليس قسما للنظري و الجواب عنه
٢٢	تحقيق العلم الضروري
٢٣	الفرق بين العلم الضروري و العلم النظري
٢٤	مثال التواتر و البحث فيه
٢٥	ذكر كتاب الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة للسيوطي و تلخيصه قطف الازهار
٢٧	تحقيق الحديث العزيز
٢٨	البحث في كون العزيز شرط البخاري، و الرد على الشارح القاري
٢٩	جواب الشارح القماضي من قبل القماضي ابي بكر

(ج)

- المعتزلة و الرافضة انكروا وجوب العمل بالآحاد ٣١
- التحقيق فى خبر الواحد العدل ٣٢
- هل التلقى وحده اقوى فى افادة العلم النظرى و التحقيق فيه لامخدوم محمد معين فى الحاشية ٣٤
- الرد من التلميذ على المصنف و الجواب عنه من الشارح ٣٥
- بحث الحديث المسلسل بالآئمة الحفاظ ٣٩
- تحقيق الغرابة ٤٠
- تقسيم خبر الآحاد و فيه تعقبات على الشارح القارى ٤٤
- فى نكت المصنف: ما اشترطوه من نفي الشذوذ مشكل ٤٨
- تحقيق الأ قوال فى اصح الأسانيد ٥١
- رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابيه و تحقيق حافظ الدهر فى الافصاح فى الحاشية ٥٢
- مراتب كتب الحديث ٥٨
- تحقيق الحاكم فى الحديث الصحيح و اقسامه ٥٩
- تعقب الحفاظ العراقى ، الحفاظ ابا الفضل ٦٠
- قول من قال اصح الأحاديث ما فى الصحيحين الخ تحكم عند الشيخ ابن الهمام ٦٢
- حيات الزركشى بدر الدين (تعليقات) ٦٤
- نزاع الشيخ ابن تيميه، الخطابى الخ ٦٥
- جواب من استشكل الجمع بين الحسن و الصحيح ٦٨
- تحقيق كلام الترمذى : ما قلنا فى كتابنا حديث حسن الخ ٧٠
- تحقيق المقبول و فيه رد على الشارح القارى ٧٣
- معرفة زياده الثقة فن لطيف ٧٤
- تحقيق المحفوظ و الشاذ ٧٨
- قضاء البخارى بوصل حديث لانكاح الابولى و التحقيق فيه ٧٩
- ذكر المعروف والمنكر ٨٣
- المتابعة على مراتب ٨٦
- نسبة تقديم الحديث الضعيف على الراىء مطلقا الى مذهبنا غير صحيح ٩٠
- تحقيق حديث لا عدوى ٩٠

- ٩٢ تأليف الأئمة المحدثين في اختلاف الحديث
- ٩٣ شرح معنى النسخ
- ٩٣ مايرويه الصحابي المتأخر الاسلام ليس معارضا للمتقدم عليه
- ٩٥ في شرح البزدوى لملا الهداد التوفيق مقدم عن الترجيح
- ٩٦ تحقيق الفرق بين المعلق و المعضل
- ٩٦ شرح صور المعلق
- ١٠١ ذكر كتاب جامع التحصيل (تعليقات)
- ١٠٢ بحث قبول المرسل او عدم قبوله
- ١٠٣ ذكر الطبري : ان التابعين اجمعوا باسرههم على قبول المراسيل
- ١٠٥ قال الجصاص الرازي : ان الراوى ان كان يرسل عن الثقات وغيره لا يقبل مرسله اتفاقا
- ١٠٥ ذكر المعضل من الحديث
- ١٠٦ النسبة بين المعضل و بين المعلق عموم و خصوص من وجه
- ١٠٧ ان للمنكر معنيين معروفين
- ١٠٨ افتضاح قوم ادعوا الرواية عن شيوخ ظهور كذبهم بالتاريخ
- ١٠٩ وجه تسمية المدلس
- ١١٠ تحقيق تدليس العطف
- ١١١ التدليس على ثلاثة اقسام
- ١١٢ تحقيق المرسل الخفى
- ١١٥ الطعن يكون بعشرة اشياء
- ١٢٢ بحث معرفة الموضوع بالزار الواضع
- ١٢٣ مناقضة نص القرآن دليل الوضع
- ١٢٤ احوال كتاب تنزيه الشريعة (تعليقات)
- ١٢٥ من امارات الوضع كون الراوى رافضيا و الحديث في فضائل اهل البيت
- ١٢٥ تحقيق الاسناد من الدين
- ١٢٥ كيف يوضع الحديث
- ١٢٧ من الواضعين قوم من السوال والشحاذين

- ١٢٧ قصة احمد و يحيى بن معين في مسجد الرصافة
- ١٢٨ بعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع الخ
- ١٢٨ هل الشاذ والمنكر بمعنى
- ١٣٣ تحقيق حديث انا مدينة العلم قيل انه باطل
- ١٣٤ فائدة: ذهب اهل الظاهر والشيعة الى ان الطلقات الثلاث جملة لا تقع الاعلى واحدة
- ١٣٥ ابيات العراقي و شرحها (تعليقات)
- ١٣٦ شرح المثل
- ذكرمة اكبر من الزهرى و هو معروف بالرواية عن ابن عمر رض
- ١٣٨ تحقيق مدرج الاسناد
- ١٤١ تحقيق العراقي في بحث الموضوع
- ١٤٢ تحقيق مدرج المتن وفيه رد على الشارح القارى
- ١٤٤ كيف يدرك الاداج
- ١٤٥ تحقيق العراقي في شرح الترمذى
- ١٤٦ تقسيم المقلوب السندى من العراقي
- ١٤٧ كتاب رافع الارتباب للمخطيب في المقلوب
- ١٤٨ بحث المزيد في متصل الاسانيد
- ١٤٩ خلاف المصنف لابن صلاح في مسألة المزيد
- ١٥٠ مانسب القارى الشارح الى هداية الجزرى فغير موجود فيه
- ١٥٢ بحث المضطرب
- ١٥٣ تحقيق انيق في تحقيق الاضطراب
- ١٥٤ تحقيق الحافظ السخاوى في شرح المضطرب
- ١٥٦ شرح المضطرب في المتن
- ١٥٨ تحقيق حديث الثقلين من التمهيد
- ١٥٩ تمثيل ابن الصلاح المضطرب بحديث ابى داؤد اذا لم يجد عصا - فليخط خطا
- ١٦٠ الاضطراب قد يجمع الصحة
- ١٦١ قد يقع الابدال عمدا للاختبار

١٦٣	شرح المصحف
١٦٤	اختلاف العلماء في اختصار الحديث
١٦٥	تحقيق الرواية بالمعنى
١٦٨	القرآن على سبعة احرف غير مقيد بالضرورة
١٧١	ذكر الوجدان
١٧٥	تحقيق قبول رواية المجهول على الإطلاق
١٧٦	قبل رواية المستور جماعة منهم ابو حنيفة رح
١٧٧	من اسباب الطعن البدعة
١٧٨	اتفاق رايء ابى يوسف باستاذ ه على من قال بخلق القرآن فهو كافن
١٧٨	ينبغي التحرى في التكفير
١٧٩	التحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعة
١٧٩	من انكر امرا متواترا ترد روايته
١٨٠	في الصحيحين كثير من رواية المبتدعة غير الدعاة
١٨١	من هو الشيعى الغالى في زمن السلف
١٨١	اعدل المذاهب في رواية المبتدعة
١٨٣	تحقيق المنكر في قول البقاعى
١٨٤	تحقيق المختلط
١٨٥	فوائد نادرة
١٨٦	احتج احمد رح به الضعيف حيث لم يكن في الباب غيره
١٨٧	مثال سيىء الحفظ
١٨٨	مثال المدلس
١٨٨	تحقيق الحسن لذاته و الحسن لغيره
١٨٩	الامام الترمذى لم يقصد التعريف بالأنواع عند اهل الحديث
١٩٢	يعمل بالحديث الضعيف ان كان في موضع احتياط
١٩٣	كل حديث ورد في المناقب يعمل به في قول الماتن
١٩٣	تحقيق تعريف الإسناد

- ١٩٧ قول الشافعى بكثرة الركوع فى الكسوف و هم
 ٢٠٠ كم كان فقهاء المدينة
 ٢٠٤ تحقيق تعريف الصحابى
 ١٠٧ جواز التحمل فى الكفر والاداء فى الاسلام قول علمائنا الحنفية
 ٢٠٨ هل يعطى حكم الصحبة لمن راد صلى الله عليه وسلم قبل دفته و صلاته عليه ؟
 ٢١٠ لاخفاء فى رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم و قاتل معه او قتل تحت رايته
 ٢١٠ من انكر صحبة الصديق كفر
 ٢١٠ المخدوم جعفر البوبكا فى السندى افتمى بتكفير من انكر صحبة الصديق (تعليقات)
 ٢١١ حكم دعوى رتن الهندى الصحبة
 ٢١١ مسألة موت الخضر و تاويل السخاوى
 ٢١٢ حكم المخضرمين
 ٢١٣ الرد على الشارح القارى فى قوله ان الامور الحاصلة له صلى الله عليه وسلم بالكشف الخ
 ٢١٤ ذكر طبقات الصحابة
 ٢١٧ اصل الاسناد خصيصة فاضلة
 ٢١٧ تحقيق العلو النسبى
 ٢١٨ تحقيق علومسافة و علوصفة
 ٢٢٣ تحقيق المساواة شرح التدبير و وجه تسميته
 ٢٢٤ رواية الآباء عن الأبناء
 ٢٢٩ شرح المسلسل من الحديث
 ٢٣١ الفرق بين التحديث و الإخبار
 ٢٣٤ عنعنة المعاصر محمولة على السماع
 ٢٣٥ تفسير المشافهة و المكاتبة
 ٢٣٦ يشترط علم المجازله بما يجاز عند الإمام ابى حنيفة و محمد رح
 ٢٣٩ تفسير السنوارة و شرط الإذن فيها
 ٢٤٢ اشتراط الإذن فى الوجادة
 ٢٤٣ وصية احد التابعين عند موته بإعطاء كتابه لأحد تلاميذه

٢٤٤	اشتراط الإذن بالرواية في الإعلام
٢٤٥	تحقيق الإجازة لمن ميول
٢٤٧	اقسام التحصيل والأنخذ ثمانية
٢٤٨	بيان اتفاق اسماء الرواة و اسماء آباء هم
٢٥٠	بيان اتفاق الآباء خطأ
٢٥٤	خاتمة : من المهم معرفة طبقات الرواة
٢٥٥	من المهم معرفة مواليد الرواة ووفياتهم
٢٥٨	ذكر نوع منافاة بين عبارتي الإنمام لابن دقيق العبد و الميزان للذهبي
٢٦٠	مراتب التعديل ست على ما ذكره السخاوي
٢٦٢	الحجة اقوى من الثقة
٢٦٢	شرح التزكية
٢٦٥	اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك
٢٦٦	ان خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح مجملا
٢٦٧	من المهم معرفة كنى المسين عن اشتهر باسمه
٢٧٢	شرح الألقاب
٢٧٤	ولا يحدث ببلدة فيه اولى منه
٢٧٥	ذكر تعظيم الشيخ
٢٧٦	من المهم معرفة صفة كتابة الحديث
٢٧٨	من عادة المتقدمين المبالغة في ايضاح المشكل
٢٧٩	آداب الكتابة
٢٨٠	صفة السماع
٢٨٠	صفة تصنيف الحديث